المستقبل العربي

السنة 42 | العدد 487 | أيلول/سبتمبر 2019





مركز دراسات الوحدة العربية

صدر حديثاً عن



مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص.ب: 6001 ـ 113

الحمرا ـ بيروت 2407 2034 ـ لبنان

هاتف: 750084/5/6/7 (9611+)

فاكس: 750088 (9611+)

www.caus.org.lb info@caus.org.lb

CausCenter @CausCenter

@CausCenter



تناقضات القانون الدولي: مدخل تحليلي

الحسين شكراني

352 ص

$ 16



دراسات في تاريخ ليبيا المعاصر

أحمد صدقي الدجاني

256 ص

$ 14



علم التاريخ العربي الحديث: الخطاب التاريخي والدولة الأمة

يوسف الشويري

271 ص

$ 16



السُّبل والمُنى في صناعة الفَقر والغِنى

حسن بوكرين

220 ص

$ 14

المُستَقبلُ العَربيّ

ISSN 1024 - 9834

مجلة فكرية شهرية محكّمة تعنى بقضايا الوحدة العربية ومشكلات المجتمع العربي

يصدرها

مركز دراسات الوحدة العربية

منظمة دولية غير حكومية مقرها في لبنان

(مرسوم رقم 4174 لعام 2000)

مركز بحثي علمي يُعنى بشؤون الوطن العربي ووحدته، وما يتعلق به ويؤثر فيه إقليمياً ودولياً، على مختلف الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية والبيئية. وهو مؤسسة غير حكومية مستقلة لا تبغى الربح، يهتم بنشر الأبحاث المحكّمة.

تفهرس بيانات المجلة وملخصاتها في قواعد البيانات التالية:

1 ـ قاعدة البيانات العربية المتكاملة «معرفة» <http://www.e-marefa.net/ar>

2 ـ قاعدة المعلومات التربوية «شمعة» <http://www.search.shamaa.org>

3 ـ دار منظومة <http://www.mandumah.com>

4 ـ EBSCO Publishing <http://www.ebsco.com>

كما أن المقالات التربوية بنصوصها الكاملة متوفرة

في قاعدة المعلومات التربوية «شمعة» <http://www.search.shamaa.org>

للحصول على إصدارات المركز

1 ـ الاشتراك في مجلة «المستقبل العربي»:

■ **الاشتراك السنوي (بما فيه أجور البريد):**

للأفراد	**للمؤسسات**
100 $ للنسخة الورقية.	150 $ للنسخة الورقية.
10 $ للنسخة الإلكترونية.	40 $ للنسخة الإلكترونية.
105 $ للنسختين الورقية والإلكترونية.	180 $ للنسختين الورقية والإلكترونية.

2 ـ الاشتراك السنوي الشامل في إصدارات المركز من الكتب والمجلات:

■ تبلغ قيمة الاشتراك السنوي الشامل **1000 دولار أمريكي** (يتم الحصول بموجبه على إصدارات المركز كافة خلال السنة، بما فيها الكتب والمجلات مع أجور البريد).

3 ـ الاشتراك لمدة 3 سنوات أو أكثر يستفيد من حسم بنسبة 20% على أسعار الاشتراكات السنوية المدرجة أعلاه.

4 ـ شراء مجموعة كاملة من كتب المركز الصادرة حتى الآن، التي تزيد على 1000 كتاب، مقابل مبلغ مقطوع مقداره **سبعة آلاف دولار أمريكي** تشمل أجور الشحن.

المستقبل العربي

وعي الوحدة العربية
وحدة الوعي العربي

السنة الثانية والأربعون | السابع والثمانون والأربعمئة | أيلول/سبتمبر 2019

المحتويات

يناقش هذا النص إشكالية كبرى باتت تواجه القضية الفلسطينية اليوم، نتيجة تراكم تطورات، ساهمت في حصولها مجموعة عوامل وأخطاء سياسية واستراتيجية وانتهاكات قانونية وأخلاقية وإنسانية، فلسطينية وعربية وإقليمية ودولية، وهي باتت تتطلب بالتالي طرح رؤية للخروج من المأزق تتجاوز حل الدولتين وتحفظ حقوق الشعب الفلسطيني في كل أراضي فلسطين في إطار دولة واحدة، ولو مع بعض التنازلات لناحية الاعتراف بحق اليهود الذين يحملون جنسية الكيان الصهيوني، أي دولة «إسرائيل»، في البقاء في أرض فلسطين إلى جانب الشعب الفلسطيني، بمن فيه فلسطينيو الشتات، الذين لا بد لأي مشروع للخروج من المأزق من أن يحفظ حقهم في أرضهم ووطنهم.

يصدر هذا العدد بدعم من
مؤسسة علي خليفة الكواري للدراسات العربية
وتعزيز المساعي الديمقراطية (قيد التأسيس)



يدرس هذا البحث مسألة الاغتراب السياسي لدى فئة الشباب في المجتمع الأردني، وهو يسعى للإجابة عن سؤالين رئيسيين هما: إلى أي مدى يعدّ الشباب الأردني مغترباً سياسياً؟ ولماذا يغترب الشباب الأردني سياسياً؟ وقد توصل البحث إلى وجود علاقة بين استخدام وسائل التواصل الاجتماعي للحصول على الأخبار السياسية وبين الاغتراب السياسي، فضلاً عن وجود علاقة بين التوجّه الديني وبين هذا الاغتراب، أو بين عاملَي العمر وظروف السكن وبين الاغتراب السياسي أيضاً، في حين أن ارتفاع مستوى المعرفة السياسية لدى الشباب يؤدي دوراً عكسياً في هذا الاغتراب.

تبحث هذه الدراسة في العملية الانتخابية في دول ما بعد الصراع العرقي من خلال تحليل مقاصد الانتخابات وتوقيت الانتخابات الأولى الأفضل في هذه الدول، والنظام الانتخابي الملائم لدول ما بعد الصراع العرقي، وترتيبات الإدارة الانتخابية فيها. وقد انتهت الدراسة إلى وجود عدة مقاصد لانتخابات دول ما بعد الصراع العرقي، هي تحقيق الانتقال السلمي للسلطة، والحصول على الشرعية السياسية على مستوى المواطنين والمستوى الدولي، إضافة إلى إنهاء الصراع وتحقيق اعتدال المواطنين. وانتهت الدراسة إلى أن تصميم النظام الانتخابي يجب أن يأخذ في الحسبان التكوين العرقي للمجتمع،

والحفاظ على استقلال الإدارة الانتخابية، ودور المنظمات الدولية في إدارة الانتخابات.

تحاول هذه الدراسة وضع تأصيل نظري للخطابين الحداثي والمحافظ حول الحاجة إلى تغيير نظام الإرث الإسلامي الذي يعدّ عند التيارات الدينية من النصوص القطعية الثابتة التي يُمنع الاقتراب منها، بينما يدعو العلمانيون إلى اعتماد نظام وضعي للإرث يقوم على مبدأ المساواة التامة بين الرجال والنساء. وعلى الرغم من قيام أغلب الدول العربية بإلغاء القوانين الدينية من تشريعاتها الوطنية واعتمادها القانون الوضعي، إلا أن الإرث الإسلامي ما زال حاضراً بقوة في الواقع التشريعي في معظم الدول العربية. تقدم هذه الدراسة مناظرة علمية بين الفريقين الحداثي والمحافظ، تعرض خلالها مختلف الحجج والأدلة الدينية والفكرية والسياسية والعقلية التي تؤسس أطروحتيهما، سعياً لإخراج هذا الجدل من جو اللغط والتوتر وتبادل الاتهامات، وإخضاعه للتمحيص العلمي العقلاني.

تسعى هذه الدراسة لتحليل موضوع يعد من الموضوعات المهمة بالنسبة إلى القانون الدولي العام والعلاقات الدولية، وكذا القانون الدولي الإنساني والشرعة الدولية لحقوق الإنسان، من خلال محاولة تبيان ما عرفه الجزاء الدولي من تطور وبخاصة بمخاطبته الأفراد بدلاً من الدول، عبر إنشاء المحكمة الجنائية الدولية بصفة تعاهدية، ومساءلة مرتكبي الجرائم الدولية دونما الاعتداد بالحصانات التي يمكن أن تتوافر لهم، فتحديد اختصاصات المحكمة الجنائية الدولية في محاكمة مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الإبادة، وجرائم العدوان، أوجد إشكالية كبيرة حول تطبيق هذا النظام، الذي رسخت بعض نصوصه فعلاً مغايراً لهذه الاستقلالية.

■ المغرب العربي والقضية الفلسطينية (ملف)

يُلقي هذا الملف الضوء على حالة التضامن التي لقيتها القضية الفلسطينية في بلدان المغرب العربي منذ بدايات القرن الماضي، وحتى اليوم. يتضمن هذا الملف ثلاث أوراق تتناول إحداها دور المجتمع المدني المغربي في الدفاع عن القضية الفلسطينية، وتتناول الأخرى المساهمة التونسية ـ الليبية في النضال الفلسطيني، ثم تتطرق الثالثة إلى الدور الموريتاني في دعم القضية الفلسطينية والتضامن معها. تمثل هذه الأوراق جزءاً من أعمال الندوة الفكرية التي عُقدت في الرباط، المغرب عام 2000، تحت عنوان «دور المغاربيين في دعم نضالات فلسطين». ونظراً إلى الأهمية التأريخية والسياسية والثقافية لما تقدمه أعمال الندوة، بما فيها هذه الأوراق، وبخاصة بالنسبة إلى الجيل العربي الجديد، ولكي لا تضمحل الذاكرة الجماعية لدى هذا الجيل في ما يتعلق بالتضامن الشعبي العربي مع القضية الفلسطينية وتقديمه التضحيات في سبيلها، تنشر مجلة المستقبل العربي هذه الأوراق التي تلقي الضوء على صفحات مشرقة، من تاريخ التضامن العربي مع القضية الفلسطينية.

■ مقالات وآراء

المدير المسؤول: كمال فضل الله

صورة الغلاف: لوحة «الاستمرارية» (1978)
للفنان العربي الملتزم فريد منصور ـ لبنان (1929 ـ 2010).

عبثية الاستمرار في طريق أوسلو

نافذ أبو حسنة(*)

كاتب فلسطيني

في لقاء تلفزيوني أجريته مع السيد محمود عباس عقب انتخابه رئيساً للسلطة الفلسطينية (2005)، خلفاً للمرحوم ياسر عرفات، خطر لي أن أسأل الرجل الذي أشير إليه دوماً بوصفه «مهندس» اتفاق أوسلو، عما إذا كان نادماً، بعد مرور اثني عشر عاماً على توقيع الاتفاق الذي لم يأتِ بخير إلى الشعب الفلسطيني. يومها قاطعني قبل أن أُتم السؤال، وبلهجة حاسمة، قال: «نعم، لو عاد الزمن بي مرة أخرى لقمت بتوقيع الاتفاق نفسه». واسترسل قليلاً في عرض حسنات هذا الخيار، مشدداً على كونه في مصلحة الشعب الفلسطيني، وأنه الأنسب للفلسطينيين. لم يكن هدفه أن يقنعني، أو أن يقنع مشاهدي اللقاء، بقدر ما كان مصرّاً على التأكيد أنه مشى ويمشي في الاتجاه الصحيح.

مضت أربع عشرة سنة على هذا اللقاء، ومضت ست وعشرون سنة على توقيع اتفاق أوسلو، تغيرت خلالها أمور كثيرة، لكن رئيس السلطة الفلسطينية، الذي بات يلوّح بوقف العمل بالاتفاق الذي يحمل توقيعه، ما زال مصرّاً على أن أوسلو هو الخيار الأنسب للشعب الفلسطيني.

إذاً، تمرُّ في شهر أيلول/سبتمبر الجاري الذكرى السادسة والعشرون لتوقيع اتفاق أوسلو في حدائق البيت الأبيض في واشنطن (1993)، وإذا كان شهر أيلول/سبتمبر مميزاً بحضوره المأسوي في الذاكرتين العربية والفلسطينية على حد سواء، فإن جزءاً من مأسويته المستمرة يتمثل بانعدام القدرة على الخروج من حالة المراوحة في المكان، وفي اعتماد الخيارات البائسة

(*) البريد الإلكتروني: nafez61@gmail.com.

نفسها للحصول على نتائج أسوأ وأسوأ في كل مرة. من اللافت للانتباه أن ذكرى توقيع الاتفاق الذي تم تصويره كـ «حل تاريخي» للقضية الفلسطينية، تتزامن منذ نحو أربع سنوات مع تهديدات من السلطة الفلسطينية بوقف العمل به، وحتى بالانسحاب منه، لكنها حتى اللحظة مجرد تهديدات، يتم تصويرها هي أيضاً بوصفها سلاحاً استراتيجياً بيد السلطة التي نشأت من الاتفاق.

لا حاجة هنا إلى استذكار كارثية اتفاق أوسلو، ولا إلى مناقشة انعكاساته المدمرة على القضية الفلسطينية؛ ففي الواقع اليومي المعاش ما هو أكثر بلاغة من الكلمات، أو محاولات الاستدلال، على هول ما خلّفه الاتفاق، من طريق إعادة قراءة المتون الشائكة والمفخخة؛ غير أنه من الضروري التوقف عند ظاهرة الواهمين ومسوِّقي الأوهام الذين يتباكون على أوسلو الذي لم يطبّق، وكذا توابعه المتعددة، زاعمين أن تطبيقه (وتطبيقها) بصورة صحيحة كان كفيلاً بالوصول إلى «نتائج جيدة»، ومنها «قيام دولة فلسطينية على الأرض الفلسطينية المحتلة عام 1967». يصر أولئك باستمرار على أن ما أحبط الاتفاق هو عدم التزام العدو الصهيوني (يستخدمون تعبير الشريك الإسرائيلي) تنفيذ بنوده ومدرجاته، وهو ما يعكس القصور الكبير، لا في فهم طبيعة العدو وحسب، بل كذلك في إدراك أن النتائج السياسية هي حصيلة طبيعية لموازين القوى، ولكيفية توظيف عناصر القوة المتوافرة للوصول إلى الأهداف المتوخاة، أو إلى جزء منها.

من المعروف أن الاتفاق جاء ملبّياً حاجات العدو الصهيوني أساساً، واستمر بفضل الاستعداد الدائم من السلطة لتلبية تلك الحاجات، وبخاصة على الصعيد الأمني، وهو ما عنى موضوعياً إحباط أي تهديد للعدو، من خلال ضرب كل عناصر القوة الفلسطينية القائمة والفاعلة، وحتى المحتملة، وصولاً إلى الوعد الدائم بقمع كل تفكير في المقاومة والمواجهة، حتى من ذلك النوع الذي يهدف إلى دفع قوة الاحتلال إلى إظهار التزامها اللفظي بالاتفاق، وفق أكثر التفسيرات تواضعاً. وقد جرى العمل بدأب على منح العدو تطمينات لفظية وفعلية، إلى أن صار السلاح الوحيد المتوافر هو التلويح بالانسحاب من الاتفاق نفسه.

يستبطن التلويح بالانسحاب من الاتفاق أو وقف العمل به، إقراراً بأن أوسلو هو في مصلحة العدو، إذ لو كان غير ذلك لما بقيت هناك قيمة للتهديد بالخروج منه، أو حتى وقف العمل ببعض بنوده، لكن هذا التلويح يكاد يفقد قيمته، إذ لا يمكن منطقياً أن يستمر أحدٌ بالتهديد باستخدام سلاح من دون أن ينفذ تهديده، ولو جزئياً، ولمرة واحدة.

في أواخر تموز/يوليو الماضي، أعلن رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس عن قرار «بوقف العمل بالاتفاقات الموقعة مع إسرائيل» وعن تأليف لجنة تتولى وضع آليات لتنفيذ هذا القرار الذي جاء بعد أيام على قيام جرافات دولة الاحتلال بهدم العشرات من منازل الفلسطينيين في بلدة صور باهر المقدسية، بدعوى قربها من الجدار الفاصل.

لم يكن ممكناً أول وهلة تقدير مدى الجِّدِّ في القرار، إذ إنه ليس الأول في نوعه، فقد سبق للمجلس المركزي الفلسطيني أن اتخذ قراراً في آذار/مارس 2015، بسحب الاعتراف بـ «دولة إسرائيل»، وبوقف التنسيق الأمني، وإلغاء الاتفاقات الموقعة معها. في حينه استُقبل قرار المركزي بترحيب كبير، وبنى عليه البعضُ مطالبةً بإعادة بناء الحركة الوطنية الفلسطينية، عبر إنهاء الانقسام والتوافق على برنامج نضال وطني يرتكز إلى تعيين وضع الشعب الفلسطيني بوصفه شعباً تحت الاحتلال، ويخوض مرحلة تحرر وطني. لكن قرار المركزي تآكل مع الوقت، لتعقبه قرارات وتلويحات أخرى بوقف التنسيق الأمني، ووقف العمل بالاتفاقات الأخرى، وقد تجاوز عدد هذه التلويحات والقرارات الخمسين من دون أن يجد واحد منها طريقه إلى التنفيذ العملي الكلي أو الجزئي. وصارت القرارات من هذا النوع تمر من دون أن تجد من يعلق عليها، أو يهتم لأمرها. وفي المرة الوحيدة التي أصرّت فيها السلطة على أنها أوقفت التنسيق الأمني، خرج أحد كبار المسؤولين فيها، ليؤكد أن «التنسيق مستمر، لما فيه من مصلحة للمشروع الوطني، وللشعب الفلسطيني».

لكن حين أعلن الرئيس عن قراره، رأى كُثُرٌ أنه يوجد هذه المرة ما هو مختلف عن المرات السابقة، فالقرار هذه المرة صادر عن الرئيس نفسه، لا عن هيئة من هيئات السلطة أو منظمة التحرير، كما أن الإعلان تميّز بلهجة حاسمة وحازمة، وهو جاء في ظرف استثنائي، إذ إن هدم المنازل يحصل في القدس، وضمن منطقة مصنفة تحت السيطرة الفلسطينية بحسب تقسيمات أوسلو، والحاجة ماسّة إلى موقف متناسب مع حجم الجرائم الصهيونية (وليست جريمة هدم المنازل سوى واحدة منها)، ومع سلسلة الإجراءات الأمريكية التي تتم تحت عنوان صفقة القرن؛ وكل هذا يتطلب في الواقع موقفاً مغايراً لحالة الميوعة، والاكتفاء بالخطابات ذات اللهجة العالية. لهذا، فإن ما أعلنه رئيس السلطة، حظي بترحيب من الفصائل الفلسطينية كافة، ومنها تلك التي تقف في موقع الخصومة معه، إذ لعلها بنت على أن المعطيات الراهنة ستقود إلى تفعيل القرار ووضعه (خلافاً للعادة) موضع التنفيذ. ومرة أخرى تم التعامل مع القرار في حال تنفيذه بوصفه فرصة لإعادة بناء الحركة الفلسطينية وإنهاء الانقسام... إلخ. في المقابل، كان هناك من ذهب إلى التشكيك، وعَدِّ ما يجري سيراً في طريق التكتيكات البائسة نفسها، أو نوعاً من «فشة الخلق» التي لن تقود إلى أي مكان.

مع مرور وقت قصير، دخل القرار غرفة التبريد التي تحوي جثث عشرات القرارات السابقة. وقيل إن خلافاً وقع بين أعضاء اللجنة التي أُلّفت لوضع آليات التنفيذ، بين من رأوا ضرورة التريُّث، وبين من طالبوا بخطوات عملية وشبه فورية. وما تم تناقله حول أجواء الاجتماعات يحمل إشارات متكررة إلى أن من يدعون إلى التريث هم الأقرب إلى توجهات الرئيس.

هنا يمكن التوقف عند نقطة مهمة؛ ففي كل مرة يتم فيها التلويح بوقف العمل بالاتفاقات، يضاف إلى الحالة الظرفية التي استدعت التلويح المتجدد، حديث عن عدم التزام العدو «اتفاقات السلام الموقعة معه»، وتَنَكُّره لها، وهو حديث يُظهَّر بوصفه اكتشافاً جديداً، ويتصنَّع مطلقوه حالة من الدهشة والاستغراب، ويُبدون أسفهم على «فرصة السلام» التي تتم إضاعتها. وهذا يعني أمراً واحداً: استمرار التمسك بالاتفاقات حتى في لحظة التهديد بالانسحاب منها. بالطبع، يحتاج المرء إلى قدر كبير من السذاجة كي يعاود طرح تساؤل يقول: «ما دام الانسحاب من الاتفاقات، أو مجرد تعليق العمل بها، يؤلم العدو، ويُعدّ رداً قوياً عليه، فلماذا يتم تأجيل هذا الأمر؟ وما هي المرحلة الأشد وقعاً، التي يتم انتظار الوصول إليها كي يكون هناك قرار فعلي بوقف التنسيق الأمني على الأقل»؟

من المتصوَّر أن قرار رئيس السلطة، قد وصل إلى خواتيمه المأسوية المتوقعة، وسوف يبقى معلقاً في غرف اللجان إلى أن يتم نسيانه، أو يحين موعد القرار التالي؛ هذا إن بقي وقت لمثل هذا النوع من القرارات، فالوقت متاح فقط لقرار جاد ومطلوب فعلاً، يبدأ بوقف التنسيق الأمني تماماً، وبصورة عملية، بالتزامن مع تأليف لجنة عمل وطني، تضم كل القوى الفلسطينية الفاعلة، تضع خيارات وبدائل فعلية لما سوف يترتب على وقف العمل بالاتفاقات مع دولة الاحتلال؛ فمن المعروف أن السلطة قامت بفعل اتفاق أوسلو، وهناك نتائج كثيرة وكبيرة لانسحابها من هذا الاتفاق ينبغي الاستعداد لها، وهي في أي حال تظل أفضل بما لا يقاس من الاستمرار في التزام اتفاق لم يأتِ إلا بالضرر الكبير على القضية الفلسطينية، والشعب الفلسطيني الذي تجمعه المقاومة وتفرِّقه الخيارات البائسة □

في المأزق الفلسطيني والمأزق الإسرائيلي

جميل هلال(*)

باحث في علم الاجتماع السياسي ـ فلسطين.

يستدعي المأزق الوطني الفلسطيني المستفحل استدعاء العوامل والعمليات التي أثرت وتركت بصماتها ووقعها على المسيرة السياسية والاجتماعية والثقافية للشعب الفلسطيني في سياق تأثيرات وتدخلات وتداخلات الواقع العربي والإقليمي والدولي. سأركز هنا على أبرز العوامل والعمليات التي احتفظت وتحتفظ بسمات مقيمة راهناً. ولهذه محركات «موضوعية» وأخرى «ذاتية» ليس من السهل دائماً توضيح الحدود بينها.

إن توصيف ما تقوم به إسرائيل في الضفة الغربية وقطاع غزة بالاحتلال هو توصيف قاصر وخادع، ويستجدي مواقف ومطالب سياسية فيها تراجع استراتيجي بعيد كل البعد من تحقيق العدالة والإنصاف لرواية وحقوق الشعب الفلسطيني التاريخية.

كيف نشخِّص العوامل والديناميات الفاعلة في المسار السياسي الفلسطيني؟ ما يلي محاولة رصد أبرز هذه العوامل والديناميات، على أمل أن تؤخذ كعوامل فاعلة في سياق تاريخي متحرك.

أولاً: تعرّض فلسطين التاريخية كلها لاستعمار استيطاني منذ أكثر من قرن: تتعرض فلسطين لاستعمار استيطاني رافقته عمليات تطهير عرقي منذ عام 1948. بعد استكمال احتلال عام 1967 بات الاستعمار الاستيطاني يشمل كل فلسطين التاريخية، ورغم أي نوايا مغايرة فلسطينياً، لم يوقف اتفاق أوسلو هذا الاستعمار، بل استخدم من قبل إسرائيل لتسريع وتيرته. ولهذا دلالات سياسية استراتيجية سآتي عليها لاحقاً. لذا، إن ما هو قائم في الضفة الغربية وقطاع غزة ـ كما في الأراضي التي احتلت عام 1948

(*) البريد الإلكتروني: jamil.hilal@gmail.com.

حيث أقامت الحركة الصهيونية عليها دولتها «إسرائيل» ـ ليس احتلالاً، كما يطلق عليه في اللغة الرسمية السائدة عربياً ودولياً، وفي اللغة الفلسطينية الرسمية، بل هو استعمار استيطاني مدعوم بقوة عسكرية واقتصادية وتكنولوجية كبيرة وبإسناد دولي مؤثر. من هنا فإن توصيف ما تقوم به إسرائيل في الضفة الغربية وقطاع غزة بالاحتلال هو توصيف قاصر وخادع، ويستجدي مواقف ومطالب سياسية فيها تراجع استراتيجي بعيد كل البعد من تحقيق العدالة والإنصاف لرواية وحقوق الشعب الفلسطيني التاريخية؛ فهي تغفل حقيقة أن ما قامت به الحركة الصهيونية كحركة استيطانية استعمارية أوروبية، في النشأة والتكوين والأهداف، تجسد في ممارسة تطهير عرقي (إثني) في فلسطين تمثَّل بطرد وتشريد ومصادرة أراضي نسبة كبيرة من سكان فلسطين الأصليين وممتلكاتهم، وبناء نظام قائم على الفصل والتمييز العنصري (أبرتهايد).

إن سمة إسرائيل كدولة قائمة على الاستعمار الاستيطاني تفسر لماذا تحظى، عالمياً، بالتأييد الأشد من الدول التي قامت على الاستعمار الاستيطاني وعلى تعريض السكان الأصليين للتطهير العرقي، ومنها الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا وأستراليا.

على صعيد الخطاب الصهيوني المدعوم بقوة من مراكز قوى دولية فقد تميّز برواية انشغلت في تشويه وتزييف تاريخ فلسطين وجغرافيتها وديمغرافيتها، وشيطنة النضال التحرري للشعب الفلسطيني ووصمه بالإرهاب واختزال قضيته إلى قضية البقاء في معازل من أراضي فلسطين التاريخية، واعتبار الجزء المحتل عام 1967 أراضي متنازعاً عليها لإسرائيل فيها حقوق تاريخية دينية، وأن المسألة الفلسطينية تُحل إذا ما قبل الفلسطينيون في البقاء في معازل مسيطر عليها إسرائيلياً واعترفوا بإسرائيل كدولة يهودية وتراجعوا عن حق العودة للاجئين، وعن القدس عاصمة لدولة فلسطينية مستقلة، وقبلوا بوجود الكتل الاستيطانية (المستعمرات اليهودية الإسرائيلية). وهي رواية تتنكر للنضال الفلسطيني ضد الاستعمارين البريطاني والاستيطاني الصهيوني. بل ترى «المبادرة العربية للسلام» التي صدرت عن اجتماع القمة العربية عام 2002 في بيروت خطوة مهمة من حيث اختزالها فلسطين بأراضي الضفة والقطاع واستعدادها للاعتراف بإسرائيل إن انسحبت منها، ومن حيث اشتراطها موافقة إسرائيل على صيغة الحل لقضية اللاجئين (علماً بأن إسرائيل ترفض حق العودة الفلسطيني جملة وتفصيلاً). هذا الموقف، كما هو اعتراف منظمة التحرير في عام 1993 بحق إسرائيل في الوجود، يمثل إقراراً بصحة الرواية التاريخية للحركة الصهيونية القائمة على حق الحركة الصهيونية بفلسطين بوصفها أرض دولة إسرائيل.

ومع تشريع الكنيست الإسرائيلي قانون القومية (تموز/يوليو 2018)[1] بجعل «إسرائيل الدولة القومية للشعب اليهودي» بات نظام الفصل العنصري (الأبرتهايد) نافذاً في إسرائيل؛ حيث

---

(1) يطرح قانون القومية مخاطر على حقوق الشعب الفلسطيني عبر طرفَي الخط الأخضر، ويحمل تمييزاً عنصرياً ضد المواطنين العرب الفلسطينيين في إسرائيل، إذ يحولهم إلى مواطني دولة تعلن في قانونها الأساسي أنّها ليست موطنهم، وتحوّلهم إلى غرباء في وطنهم. ويلاحظ تعارض صارخ بين قانون القومية وبين معايير =

نجد واحداً من خمسة أشخاص هو من السكان الأصليين في البلد (من الفلسطينيين)، وليس فقط في الأراضي التي احتلت عام 1967، حيث القوانين السارية تميز منذ بداية الاحتلال على نحوٍ صارخ بين اليهودي الإسرائيلي والفلسطيني العربي، وحيث تسيطر الدولة الاستعمارية المحتلة على كل مناحي حياة الفلسطيني، بعد أن جزأت أراضي الضفة الغربية إلى مناطق (أ) و(ب) و(ج) بحسب درجة الصلاحيات الممنوحة للسلطة الفلسطينية[2]، وحيث منحت نفسها السيطرة على الموارد الطبيعية (المياه والأرض والأجواء وما في باطن الأرض) والاتصالات والمعابر الخارجية والطرق الداخلية والقدرة على التحكم في الاقتصاد الفلسطيني عبر اتفاق باريس. وينسجم التحول السياسي اليميني المتشدد والعنصري في إسرائيل مع تنامي الاتجاه الشعبوي الرجعي والقومي اليميني العنصري في أوروبا وأمريكا وأماكن أخرى في العالم (بما يصفه البعض بصعود «لحظة الفاشية الجديدة لنظام الليبرالية الجديدة»).

إن سمة إسرائيل كدولة قائمة على الاستعمار الاستيطاني تفسر لماذا تحظى، عالمياً، بالتأييد الأشد من الدول التي قامت على الاستعمار الاستيطاني وعلى تعريض السكان الأصليين للتطهير العرقي، ومنها الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا وأستراليا. ولماذا تحرص الحكومة الإسرائيلية على التودد وتمتين علاقاتها مع الحكومات والأحزاب الأكثر يمينية ورجعية سواء في أوروبا (مثل هنغاريا وبولندا ورومانيا وبلغاريا)، أو خارجها كما في أمريكا اللاتينية (آخرها كان مع البرازيل) والهند وبعض دول أفريقيا، والدول الأكثر يمينة في الوطن العربي.

ثانياً: سيادة حالة «إنكار» لواقع فشل اتفاق أوسلو و«حل الدولتين» (دولة إسرائيل ودولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، عاصمتها القدس الشرقية): يشارك في حالة إنكار فشل حل الدولتين معظم القوى والمؤسسات الدولية، ومعظمها لا يزال يتصرف على أساس أن حل الدولتين مشروع قائم وقابل للتحقيق رغم ما أدخلته إسرائيل من تغييرات ديمغرافية وطوبوغرافية في الأراضي التي احتلتها عام 1967 ضد إرادة سكانها الأصليين. وفي هذا السياق نجد تصريحاً للرئيس الأمريكي ترامب (في بداية تشرين الأول/أكتوبر 2018) يؤيد فيه حل الدولتين، بعد نقله سفارة بلاده إلى القدس وقطع تمويله عن وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا)، ووقف مساعداته للسلطة الفلسطينية (باستثناء المخصصة للأمن حفاظاً على تواصل «التنسيق الأمني» بينها وبين إسرائيل)، وهي، أي السلطة، المرشحة لأن تقيم دولة فلسطينية، وبعد إغلاقه مكتب منظمة التحرير في واشنطن. لقد أغلقت الولايات المتحدة، بقيادة الرئيس ترامب، وبتأييد وتنسيق كاملين مع اليمين الإسرائيلي المتشدد، الأفق أمام إمكان قيام دولة فلسطينية من خلال فرض قيود مستحيلة على ممارسة السيادة والسيطرة على حدودها ومواردها

= القانون الدولي. القانون يتنكر لحق الشعب الفلسطيني بتقرير مصيره، كما يتنكر لحق الفلسطينيين في القدس. القانون ألغى المكانة الرسمية للغة العربية في البلاد، ويعلي الاستيطان الاستعماري اليهودي كقيمة وطنية، ويرسخ ويشرعن سياسات الفصل العنصري في إسرائيل بكل ما يتعلق بالتخطيط والبناء، الأمر الذي سيعمق من سياسات التمييز والإقصاء ضد المواطنين الفلسطينيين العرب.

(2) هذا لم يحد من دخول الجيش الإسرائيلي إلى المناطق (أ) (إضافة إلى المناطق (ب) و(ج) وتفتيش واعتقال من تريد في أي وقت تريد، ولم تؤثر في وتيرة العقوبات الجماعية والاعتقالات التعسفية اليومية.

وترابط إقليمها. من هنا، فاستمرار الحديث عن «دولة» فلسطينية لا يخرج، في الواقع، عن نموذج من الحكم الذاتي الفلسطيني المحدود على «بانتوستانات» أو معازل أو «غيتوات» حيث توجد كثافة سكانية فلسطينية.

ورغم إدراك قيادة السلطة الفلسطينية وقيادة منظمة التحرير وجامعة الدول العربية وعدد وافر من المؤسسات الدولية ومعظم دول العالم والمؤسسات الدولية، فلا تزال جميعها تتمسك بحل الدولتين، في حين أن ما هو قائم لا يخرج عن دولة واحدة تمارس تمييزاً عنصرياً كما هو معرّف دولياً. ما هو قائم، هو حالة إنكار للواقع والتظاهر بما يخالفه. وفي هذا السياق تجدر ملاحظة إصرار عدد من المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية الفلسطينية وغير الفلسطينية، ومعها وزارات ومؤسسات السلطة، على تبني برامج وخطط تقوم على الاعتقاد بإمكان تحقيق «تنمية مستدامة» تحت سلطة احتلال استعماري استيطاني مديد يسيطر على الأرض والأجواء والمعابر والموارد الطبيعية والاقتصاد والأمن. وما يحيّر فعلاً، قيام نخب سياسية وغير سياسية فلسطينية بالترويج لفكرة أن امتلاك السلطة مؤسسات فلسطينية ذات مسميات دولاتية (من الدولة) سيوّلد ضغوطاً دولية كبيرة على إسرائيل (والولايات المتحدة) لإنهاء الاحتلال وتفكيك المستوطنات والاعتراف بأحقية قيام دولة فلسطينية ذات سيادة. ونجحت السلطة الفلسطينية عام 2011 في نيل شهادة من صندوق النقد الدولي أنها تمتلك مؤسسات قادرة على القيام بمهمات دولة ذات سيادة. رغم ذلك بقيت الدولة عصية على التحقق لأن التعطيل لم يكن لهذا السبب بل رفض قوة استعمارية استيطانية عنصرية مدعومة من أقوى إمبراطورية في العالم قيام دولة فلسطينية ذات سيادة.

تجدر الملاحظة هنا أنه رغم مضي ربع قرن على قيام السلطة الفلسطينية فإن معدلات البطالة والإفقار بقيت عالية، بل شهدت ارتفاعاً في السنوات الأخيرة، إلى درجة أن مؤسسات للأمم المتحدة عبَّرت عن قلقها إزاء الوضع القائم في قطاع غزة وعدم قدرته على توفير مؤهلات للحياة البشرية بحلول عام 2020، وأن اقتصاده بات على وشك الانهيار التام بحكم الحصار المحكم المفروض عليه. كما تجدر الإشارة إلى ملاحظة أكاديميين كبار (سارة روي) بأن غزة تشهد «تسميماً بطيئاً لبشر أبرياء، أغلبهم من صغار السن، عبر المياه التي يشربونها، وعلى الأرجح عبر التربة التي يزرعونها»[3]. وكما شاهد العالم عبر الفضائيات والمراسلين الصحافيين كيف قوبلت المسيرات السلمية الأسبوعية التي بدأت بمناسبة يوم الأرض في 30 آذار/مارس 2018 بالقمع الدموي الذي قاد، من دون إي إجراءات عقابية من «المجتمع الدولي» إلى قتل أكثر من مئتي شاب وشابة، وإعطاب أجسام الآلاف من المواطنين.

ثالثاً: التعامل مع نضال وحقوق الشعب الفلسطيني وفق مقاربة «حالة استثناء»: ما يجري في ما يخص الحقوق التاريخية والوطنية والإنسانية هو وضع هذه الحقوق، على صعيد الممارسة الفعلية، خارج نطاق القانون الدولي ومواثيق الأمم المتحدة. يتضح هذا من حجب المساءلة والعقوبات عن القوى (كدول وتنظيمات وأفراد) التي قامت وتقوم بأعمال وممارسات

---

(3) انظر: Sara Roy, «If Israel Were Smart,» *London Review of Book*, vol. 39, no. 12 (15 June 2017), <https://www.lrb.co.uk/v39/n12/sara-roy/if-israel-were-smart>.

معادية لحقوق الشعب الفلسطيني في تجمعاته المختلفة الإنسانية والاجتماعية والسياسية والتاريخية والقانونية، بل تقترف جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية بحقه. هناك أمثلة لا تحصى تاريخياً على ذلك، منذ وعد بلفور وتعرض الشعب الفلسطيني للتطهير العرقي في عام 1948، وللتشريد والتمييز والاحتلال منذ ذلك، وبعد عام 1967، وما يجري حجب ممارسة الشعب الفلسطيني حقه في تقرير المصير والاستقلال والعودة، وتعريض وجوده في مخيماته وتجمعاته المختلفة لمجازر (صبرا وشاتيلا) وللتدمير والتشريد (اليرموك)، ولحروب واجتياحات كما حصل في الضفة الغربية (احتلالها في عام 1967، وقمع انتفاضتها، واجتياح مدنها في عام 2002، ونشر المستوطنات على أرضها وتحويلها إلى معازل متناثرة)، وتحويل قطاع غزة إلى معسكر اعتقال وفرض حصار تجويعي وشن الحروب عليه (آخرها كان في عام 2014)، وقتل الجيش الإسرائيلي، بدم بارد، مدنيين يتظاهرون سلمياً لوقف الحصار وللتذكير بحقهم في العودة خلال ربيع وصيف وخريف وشتاء عام 2018. هذا عدا عن عشرات القوانين التي سنّت من إسرائيل لتشريع ممارسة التمييز العنصري (كان آخرها قانون القومية الإسرائيلي في صيف عام 2018) ضد سكان البلاد الأصليين الذين يمثلون أكثر من 20 بالمئة من حملة الجوازات الإسرائيلية.

يتم وصم انتقادات السياسة الإسرائيلية والسمة الاستعمارية العنصرية للصهيونية بالعداء للسامية، لإسكات النقد تجاه ما تقوم به إسرائيل من ممارسات عنصرية وعقوبات جماعية وتنكيل وعنف تعسفي، ولوضع إسرائيل وممارساتها فوق القانون والأعراف الدولية وخارج المساءلة.

تتوافر مئات القرارات الدولية التي صدرت عن مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة منذ عام 1948 وبقيت حبراً على ورق. وهناك عدد مماثل صدر عن الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وبقي كذلك حبراً على ورق. ويبدو أن العدوى انتقلت إلى المؤسسات الفلسطينية، إذ باتت مؤسسات مثل اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير والمجلس المركزي والمجلس الوطني الفلسطيني تصدر قرارات لا يتم التقيد بها من دون أن يتم تفسير ذلك ومن دون محاسبة للإحجام عن التنفيذ. لذا بات يسود بين الجمهور الفلسطيني، ويشمل هذا جمهور الضفة الغربية وقطاع غزة، حالة من عدم الاكتراث بقرارات هذه المؤسسات، أو انعقادها من عدمه، لأن قراراتها لا تنفذ ولا تفسر أسباب ذلك. وبات يسود اعتقاد أنها تؤخذ لاعتبارات دعاوية من جانب النخب السياسية الأولى كوسيلة تأثير في القيادة السياسية في إسرائيل وفي الولايات المتحدة وأوروبا ودول إقليمية نافذة وتخويف هذه من تداعيات انهيار السلطة أو تفجر الأوضاع في الأراضي الفلسطينية، وهو ما يمكن أن يولد حالة من عدم الاستقرار في دول مجاورة. لكن وظيفة هذه القرارات باتت مستهلكة تماماً بسبب غياب التنفيذ (مثل حل السلطة، ووقف التنسيق الأمني، وسحب الاعتراف بإسرائيل ووقف التقيد باتفاق أوسلو، وغيرها).

وفي سياق آخر يتم وصم انتقادات السياسة الإسرائيلية والسمة الاستعمارية العنصرية للصهيونية بالعداء للسامية، لإسكات النقد تجاه ما تقوم به إسرائيل من ممارسات عنصرية

وعقوبات جماعية وتنكيل وعنف تعسفي، ولوضع إسرائيل وممارساتها فوق القانون والأعراف الدولية وخارج المساءلة، ويحجب في الوقت نفسه عن الشعب الفلسطيني حقه في النضال من أجل حقوقه الأساسية، بما فيها حقه في مقاومة الاحتلال والتمييز والممارسات التعسفية والقمعية والوقوف في وجه ما يحرمه حقوقه في المقاومة في وطنه الأم وما يشرّع التمييز والقيود والتعسف ضده.

لقد حُشر الشعب الفلسطيني في فضاء لامعياري (Anomic Space) قانونياً وقيمياً وأُخرج من مقتضيات القانون الدولي والقيم الإنسانية. إنه فضاء يتيح استخدام «العنف المطلق» ضده من دون حسيب أو رقيب. وعندما تتزاوج حالة الاستثناء مع حالة الطوارئ الدائمة (أي الاستثناء هو القانون ساري المفعول) يتحول النظام القانوي ـ السياسي إلى «آلة قتل» وقمع مطلقين. وهو ما طبقته حكومة الانتداب البريطاني عبر ما سمّته قوانين الطوارئ التي أتاحت للحركة الصهيونية ممارسة التطهير العرقي، وتتيح لإسرائيل حالياً الاعتقال «الإداري»، أي الاعتقال من دون محاكمة لفترة طويلة من الزمن، كما تتيح لها مصادرة الأراضي وبناء المستعمرات الخاصة باليهود الإسرائيليين على أرض فلسطين التاريخية.

إن السلطة الفلسطينية بحكم اعتمادها الملموس على التحويلات الخارجية هي عرضة دائماً للضغوط السياسية والأمنية والاقتصادية، ومعرضة للإفلاس وبالتالي الانهيار في حال توقُّف أو تراجُع حجم ووتيرة التحويلات الخارجية.

هناك من يرى أن الدولة في إسرائيل تتكون بتسارع كنظام فاشي من حيث تقييد أسس الديمقراطية وتشريع التمييز الإثني ـ الديني وفرض معازل على سكان البلاد الأصليين وتصوير الفلسطينيين كمصدر تهديد لليهود الإسرائيليين، وبالتالي حجب السمة الإنسانية عنهم، ليصحبوا مجموعة إثنية ـ دينية يحق استخدام التطهير العرقي تجاهها[(4)].

رابعاً: تحلل الحقل السياسي الوطني إلى حقول «محلية»: هل التحلل هو من أبرز تحولات الحقل السياسي الفلسطيني[(5)] الذي هيمنت عليه وقادته مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية حتى اتفاق أوسلو وإقامة سلطة حكم ذاتي محدود على مناطق من الضفة الغربية وقطاع غزة؛ فقد أدى تهميش وتغييب مؤسسات منظمة التحرير الجامعة لمصلحة التركيز على بناء مؤسسات السلطة الفلسطينية على أمل أن تتحول من حكم ذاتي محدود الصلاحيات إلى دولة ذات سيادة وسلطة على إقليم مترابط (الأراضي التي احتلت عام 1967)، وأن يصار إلى حل لقضية اللاجئين وفق قرارات الأمم المتحدة. ما حصل هو اختفاء مؤسسات منظمة التحرير الممثلة لمكونات الشعب الفلسطيني من دون أن تقام مؤسسات دولة فلسطينية مستقلة؛ ولا تغيّر تسميات مؤسسات السلطة كمؤسسات دولة لها حكومة وقضاء ووزارات وشرطة وأمن ودوائر مختلفة، ووزراء

---

(4) انظر: Fintan O'Tool, «Trial Runs for Fascism are In Full Flow,» *The Irish Times*, 17/6/2018.

(5) حول مفهوم الحقل في لغة علم الاجتماع، انظر: Pierre Bourdieu, *Sociology in Question* (London: Sage, 1993).

ووكلاء ومدراء عامون، وكل التسميات التي تستخدم في دول تمارس قدراً ملموساً من السيادة، من واقع أن الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة تخضع جميعها لاستعمار استيطاني واحتلال عسكري؛ ولا تتمتع بأية سلطة خارج سلطات حكم ذاتي محدود يبقى تحت سيطرة الدولة المستعمرة. ليس هنا مجال مناقشة العوامل والآليات التي قادت إلى تفكيك الحقل الوطني إلى مكوناته الجغرافية ـ السياسية وتحويل هذه المكونات إلى حقول سياسية منفصلة لها تنظيماتها السياسية ومؤسساتها الاجتماعية والاقتصادية والقانونية (فلسطينيو الضفة الغربية، وفلسطينيو القدس، وفلسطينيو قطاع غزة، وفلسطينيو الأراضي المحتلة عام 1948، وفلسطينيو الأردن، وفلسطينيو الشتات والجوالي). لقد رسخ ومأسس الانقسام بين الضفة الغربية وقطاع غزة عام 2007 ظاهرة تحويل السياسة الممارسة إلى شأن محلي بعدما كانت حتى بدايات التسعينيات، في جوهرها، شأناً وطنياً.

خامساً: انكشاف التجمعات الفلسطينية لمخاطر متنوعة: بدأ هذا الانكشاف، عملياً، منذ إخضاع فلسطين لانتداب استعماري بريطاني بُعيد انتهاء الحرب العالمية الأولى وبُعيد إعلان بريطانيا وعد بلفور. واشتدت قسوة المخاطر المحيطة بالشعب الفلسطيني بُعيد انهيار الحركة الوطنية الفلسطينية كما حدث عام 1948 (النكبة). وتراجعت حدة هذه المخاطر وانكشاف مكونات الشعب الفلسطيني لها مع إعادة بناء الحركة الوطنية الفلسطينية في النصف الثاني من الستينيات بقيادة مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية. وتعالت وتيرة هذا الانكشاف بعد خروج منظمة التحرير وقواتها من بيروت في إثر الاجتياح الإسرائيلي للبنان وحصار بيروت في عام 1982، وبعد تشتت القوى السياسية المؤتلفة في مؤسساتها على أكثر من موقع، وتفاقم الانكشاف الفلسطيني بعد انهيار الدول الاشتراكية حليفة منظمة التحرير على الصعيد الدولي، وتواصل خلال وبعيد حرب الخليج (طرد معظم الجالية الفلسطينية في الكويت والعراق وليبيا).

وتجدد الانكشاف بعد خمود الانتفاضة الفلسطينية الأولى وتوقيع اتفاق أوسلو ونشوء السلطة الفلسطينية مع استمرار الاحتلال الإسرائيلي وفرضه قيوداً جديدة على حركة وعمل الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وزيادة ممارسات التمييز ضد الفلسطينيين في كل أراضي فلسطين التاريخية. كما شهدت سورية مظاهر عنف وتهجير للمخيمات الفلسطينية فيها بعد عام 2011. كما شهدت الضفة الغربية اجتياحاً في عام 2002 وحصاراً لرئيس السلطة الفلسطينية ورئيس منظمة التحرير ووفاته في ظروف ملتبسة في عام 2004. وشهد قطاع غزة ثلاثة حروب دموية تدميرية ضده في أعوام 2008، و2012 و2014، وحصاراً خانقاً منذ عام 2006 حوَّله إلى سجن تفتح بعض بواباته بين الحين والآخر وفق رغبة السجان أو «غيتو» (Ghetto) معرض إلى إبادة جماعية ذات وتيرة بطيئة منعاً لإثارة رأي عام دولي مطالب بإنهاء الحصار.

لكن انكشاف التجمعات الفلسطينية لا ينحصر في التهجير والتشريد والتعريض للحروب والعنف والعقوبات الجماعية، بل إلى تعريضها إلى معدلات عالية من البطالة والفقر والحرمان والتمييز مقارنة بمحيطها أو الدولة التي تقيم في كنفها. كما شهدت «الأونـروا» خلال العقود الماضية تراجعاً في حجم وقيمة الخدمات التي تقدمها إلى اللاجئين بسبب تراجع المعونات المقدمة لها، من بين أسباب هذا التراجع مسعى طمس قضية اللاجئين الفلسطينيين، كما اتضح من قرار الإدارة الأمريكية الأخير وقف مساعداتها لهذه المؤسسة التابعة للأمم المتحدة.

يجدر التذكير هنا بأن السلطة الفلسطينية بحكم اعتمادها الملموس على التحويلات الخارجية (سواء من المساعدات أو تحويلات المقاصة من إسرائيل) هي عرضة دائماً للضغوط السياسية والأمنية والاقتصادية، ومعرضة للإفلاس وبالتالي الانهيار في حال توقُّف أو تراجُع حجم ووتيرة التحويلات الخارجية.

سادساً: «تذرر» التجمعات الفلسطينية في فلسطين التاريخية وخارجها: أقيمت مؤسسات السلطة الفلسطينية في أوج صعود النيوليبرالية، وأخضعت منذ البداية لإشراف ورقابة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إضافة إلى رقابة الدول المانحة، وجميع هذه جهات تتبنى توجهات الليبرالية الجديدة التي تمنح القطاع الخاص (الرأسمال الخاص) سيطرة على الاقتصاد وعلى البنية المجتمعية، والتي تحد من دور السلطة المركزية (الدولة) في الاقتصاد. أي أن التحول من حركة تحرر إلى مشروع بناء دولة قبل دحر الاحتلال تم في سياق هيمنة توجهات الليبرالية الجديدة على الاقتصاد العالمي. هذا الوضع المترافق مع مأسسة سلطة حكم ذاتي ولّد تحولاً ملموساً في البنية الطبقية في الضفة والقطاع وساهم في بلورة أسلوب حياة جديد لفئات في المجتمع الفلسطيني مغاير لما ساد قبل نشوء السلطة الفلسطينية وبشكل محدد حتى الانتفاضة الثانية ووفاة الرئيس عرفات. مرحلة ما بعد الانتفاضة الثانية (وإن سبقها تمهيدات مهمة قبل ذلك) شهدت فيها مدن رام الله (والبيرة وبيتونيا) طفرة عمرانية غير مسبوقة وتوسعاً ملموساً في حجم الطبقة الوسطى، وفي بروز نزعة استهلاكية (بعضها أقرب إلى الاستهلاك الاستعراضي)، وظاهرة الاقتراض من البنوك. يعود جانب مهم من هذا التحول إلى تراجع ذهنية المناضل المرتبط بتنظيم سياسي مقاوم للاحتلال وسياساته لمصلحة ذهنية «الموظف» بعد تحول حركة فتح (التنظيم الفلسطيني الأكبر) إلى حزب حاكم وانخراط جزء مهم من قياداتها وكوادرها وعناصرها في وزارات ومؤسسات السلطة ذات البنية التراتبية، وانضم إليها، في هذا نسبة غير قليلة من كوادر وأعضاء التنظيمات التي انخرطت في مؤسسات منظمة التحرير. وبعد فوز حركة حماس في انتخابات المجلس التشريعي في كانون الثاني/يناير 2006، وسيطرتها العسكرية والأمنية على قطاع غزة عام 2007، شهدت حماس تحولات شبيهة بالتي شهدتها حركة فتح وتنظيمات أخرى. بتعبير آخر أكبر تنظيمين فلسطينيين أصبحا تنظيمين حاكمين ومتعارضين على إقليمين منفصلين كلاهما يقع تحت سيطرة احتلال استعماري استيطاني، وكلاهما يعتمد، في تسيير أموره، على التحويلات الخارجية. وبات للطبقة الوسطى، موضوعياً، كما لفئات أخرى مرتبط وجودها بوجود السلطة واستمرارها، مصلحة في بقاء السلطة ومنع انهيارها واستثمار في تحولها لدولة مستقلة. وهي طبقة تشعر بأن وضعها مهدد نتيجة انسداد الأفق السياسي واعتماد السلطة على التحويلات الخارجية، ولا يسرها تفشي المحسوبية وغياب المحاسبة داخل مؤسساتها، لكنها تخشى من نتائج انهيارها على وضعها المعيشي ومكانتها الاجتماعية كطبقة وسطى.

التوسع في حجم الطبقة الوسطى (نحو ثلث القوى العاملة تقريباً) لم يغيِّر في بنية الطبقة العاملة، إذ بقيت هذه موزعة على عشرات الآلاف من المنشآت الصغيرة (أقل من خمسة مستخدمين)، لا تملك نسبة عالية منها عقود عمل ولا تتمتع بحقوق اجتماعية وتتقاضى أجوراً متدنية، هذا إضافة أن 12 بالمئة من قوى العمل الفلسطينية في الضفة والقطاع (جميعها من الضفة الغربية) تعمل في المستوطنات وإسرائيل بشروط وظروف عمل صعبة ومن دون أي أمان

وظيفي أو حقوق ثابتة، وهي طبقة تعاني هزال التنظيم النقابي (أقلية تنتمي لنقابات عمالية). أما البرجوازية الصغيرة (من أصحاب رأس المال الصغير في الزراعة والصناعة والحرف) فتراجع حجمها ودورها بحكم تراجع حجم القطاع الإنتاجي نتيجة لهيمنة إسرائيل على الاقتصاد وسيطرتها على الموارد الطبيعية والمعابر وعلى محركات الاقتصاد الفلسطيني). أما الرأسمال الفلسطيني الفاعل في الضفة والقطاع فيغلب عليه الطابع العقاري (الاستثمار في العقارات) والتجاري (استيراد وتوريد) والمالي (بنوك وتغيير عملة)، وهو رأسمال حريص على المحافظة على علاقات سلسة مع بيروقراطية ونخب السلطة الفلسطينية من جانب، ومع سلطات الاحتلال المسهلة لعمله ورأسماله من جانب آخر.

يجنح الخطاب السائد في وسائل الإعلام [...] نحو اختزال التاريخ والجغرافيا الفلسطينية وتغييب الحقوق التاريخية والسياسية والإنسانية للشعب الفلسطيني بمكوناته الرئيسة.

سابعاً: هيمنة خطاب مشوّه لتاريخ وجغرافيا وتراث الشعب الفلسطيني وناكر لحقوقه الوطنية والاجتماعية والإنسانية: يجنح الخطاب السائد في وسائل الإعلام الدولي، وإلى درجة كبيرة في وسائل الإعلام الإقليمي والعربي وإلى حد ما الفلسطيني، كما في لغة المخاطبة الدبلوماسية الدولية، نحو اختزال التاريخ والجغرافيا الفلسطينية وتغييب الحقوق التاريخية والسياسية والإنسانية للشعب الفلسطيني بمكوناته الرئيسة. لقد جرى تقزيم فلسطين، في الخطاب السائد، إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، وبات تعبير «الأراضي الفلسطينية المحتلة» يشير حصراً إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، وبات مصطلح الاحتلال ينطبق فقط على الضفة الغربية وقطاع غزة. بتعبير آخر اختزلت المسألة الفلسطينية إلى حدود الأراضي الفلسطينية التي احتلت عام 1967، وأخرجت منها الأراضي التي احتلت عام 1948.

هذا التشخيص لا يخص الخطاب السياسي الدولي، بل بات مهيمناً في الخطاب العربي الرسمي (كما تشير «مبادرة السلام العربية» لعام 2002)، إذ يرى أن الجزء المحتل من فلسطين يخص الضفة الغربية وقطاع غزة فقط. أما قضية اللاجئين فيتم القفز عنها، أو البحث عن تعريف للاجئين الفلسطينيين يستثني أغلبيتهم العظمى، بل عدّهم خارج صلب المسألة الفلسطينية، أو تحويل قضيتهم إلى قضية إنسانية تحل بمعزل عن حقهم في العودة إلى الأرض التي هُجّروا منها.

لا يخرج الطموح الأقصى للخطاب الفلسطيني الرسمي الراهن عن سقف إقامة دولة فلسطينية على حدود الأراضي التي احتلت عام 1967، وبات يَعُد الضفة الغربية وقطاع غزة «جناحَي الوطن» ويشير إليهما كالمحافظات الشمالية والجنوبية من الوطن الفلسطيني. تبقى الإشارة إلى قضية اللاجئين إشارة مبهمة، ومن غير الواضح مكان هدف العودة، هل هو المكان الذي هُجروا منه عام 1948 (وبأية جنسية يعودون) أم أنه أراضي الدولة الفلسطينية المنشودة؟ ما هو مغفل تماماً هو حق الشعب الفلسطيني التاريخي في فلسطين وعَدُّ إسرائيل دولة قامت على الاستعمار الاستيطاني. من هنا يتم طمس ما تعرض له الشعب الفلسطيني قبل عام 1967 من تطهير عرقي وتشريد وسلب وطن، وما قام به من نضالات متعددة الأشكال ضد الاستعمار العسكري البريطاني وضد الحركة الصهيونية الاستيطانية المسلحة.

تشويه الرواية التاريخية للشعب الفلسطيني وتزييفها وتحريفها عمليات شارك ويشارك فيها ليس الحركة الصهيونية فقط بنخبها ومؤسساتها وأجهزتها المختلفة (من وسائل إعلام، إلى مدارس وجامعات ونخب سياسية وغير سياسية)، بل تجد صدى من القوى اليمينية والرجعية والفاشية في العالم، سواء بين نخب ومراكز الدول المستعمِرة التي تألفت عبر عمليات استعمار استيطاني واسعة مارست التطهير العرقي ووضع السكان الأصليين في معازل أو «بانتوستانات»، أو لدى النخب في الدول ذات التوجهات اليمينية التي ترى في تبني الرواية الصهيونية وسيلة للتقرب من الولايات المتحدة ومن الدول المؤيدة لدولة إسرائيل.

ثامناً: تغييرات جذرية في الواقع السياسي الإقليمي والدولي خلال العقود الأخيرة: لا بد من الإشارة إلى تداعيات التحولات المتتالية التي شهدها الإقليم والعالم منذ أواخر السبعينيات وحتى اللحظة، والتي تركت وما زالت تترك تداعياتها على جوانب مهمة من المسألة الفلسطينية، ليس هنا مجال مناقشة تفصيلية وتدقيقية لهذه التداعيات وما تفرزه من تحديات وأولويات استراتيجية، بل الهدف هو التذكير بما دخل على الأوضاع الإقليمية والدولية من تغيير في ميزان القوى وما ترتب على هذا من مهمات نضالية للشعب الفلسطيني بعلاقة مكوناته بعضها ببعض، وعلاقات هذه بالمحيط العربي والإقليمي والدولي. لقد تمت مناقشة هذه في أكثر من موقع[6]، لذا نكتفي هنا بالإشارة إلى أن التحولات التي شهدها الإقليم (بما في ذلك الارتداد عن أهداف وشعارات الانتفاضات العربية) واستعادة النظم السابقة سيطرتها على هذه الدول وما رافق ذلك من تدمير وتهجير وتجويع أصاب الملايين. وهذه ليست تحولات داعمة لنضال الشعب الفلسطيني التحرري. بل شهد العقد الأخير تقارباً بين عدد من الدول العربية وإسرائيل تحت شعار مواجهة إيران وإضعاف نفوذها في الإقليم. صحيح أن الأسباب التي دفعت إلى تفجير الانتفاضات العربية ورفع شعارات تطالب بالعمل والحرية والعدالة ومحاربة الاستبداد والفساد، ما زالت قائمة بقوة. وهذا يشير إلى أن الانتفاضات لن تختفي، بل ستعود على الأرجح، وإن كان من غير الممكن التكهن متى وأين وبأية صور.

إن المفاوضات من دون أسس وهدف معلن لها ومن دون استراتيجية مسيطر عليها، لن تجدي، بل قد تتحول إلى أداة بيد العدو المفاوض لتمرير وتسويغ مشاريعه؛ وهذا ما حدث خلال عملية التفاوض وفق اتفاقيات أوسلو.

على الصعيد الدولي شهد عدد من دول العالم في العقد الأخير تحولاً نحو الشعبوية المحافظة والقومية العنصرية، كان من أبرز مظاهرها التحول في الولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية والهند وأوروبا الشرقية والغربية وفي دول أخرى. وهي تحولات تصب لمصلحة المشروع الاستيطاني

(6) انظر على سبيل المثال: جميل هلال، محرر، **الصراع العربي ـ الإسرائيلي في ضوء المتغيرات العربية والإقليمية** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2013)، انظر: جميل هلال، منير فخر الدين، وخالد فراج، محررون، **فلسطين دولياً: صعود اليمين في العالم وإعادة رسم التحديات** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2018).

العنصري والتوسعي الإسرائيلي كما رأينا، بجلاء تام في سياسة الولايات المتحدة برئاسة ترامب، إزاء القدس واللاجئين والعداء للحقوق الفلسطينية، وفي مواقف دول غربية وأمريكية لاتينية كما في الهند وأستراليا. لكن من الضروري قراءة ما يجري على صعيد الحركات الاجتماعية وقوى المعارضة من مواقف وتحركات مضادة لهذه التحولات اليمينية المتشددة، ورؤية مأزق إسرائيل التاريخي.

تاسعاً: الحقل الثقافي الفلسطيني بات الأقدر راهنا على التصدي لعمليات تشويه وتزييف الرواية التاريخية الفلسطينية وعلى توفير روابط بين مكونات الشعب الفلسطيني:
مع تفكك الحقل السياسي الفلسطيني وهيمنة نخب سياسية محلية بديلاً من نخب نطاقها وطني (أي لجميع التجمعات الفلسطينية)، وتراجع قيم الديمقراطية والروح التكافلية والتطوعية وذهنية العمل الجماعي، لمصلحة قيم تعلي الفردية وذهنية «الموظف» خلفاً لذهنية المناضل، بات من مسؤولية الحقل الثقافي (بأدواته وتعبيراته المختلفة الفكرية والأدبية والفنية والأدائية) حراسة الرواية التاريخية الفلسطينية والتمسك بالحقوق الجماعية، بما فيها الحقوق التاريخية، في مواجهة نزعات تشدد على المصالح الفئوية والمحلية والفردية. الرهان على الحقل الثقافي الفلسطيني لا يأتي من فراغ، بل لكون القيم الديمقراطية هي التي هيمنت على الحقل قبل النكبة ولفترة طويلة بعدها، وما زال الحقل يحتفظ بتيار ديمقراطي تقدمي رغم ما دخل عليه، بعد الانتفاضة الأولى، من نزعات يمينية ودينية أصولية وتوجهات تقدس الجهل ورغم المتغيرات التي شهدها العالم والمنطقة مع بداية التسعينيات.

أغلبية من المثقفين الفلسطينيين، سواء في الشعر أو الرواية والقصة أو الفن التشكيلي والغناء والمسرح أو في البحث التاريخي العلمي وفي الفلسفة والفكر، أو في السينما، كانت وما زالت صاحبة توجه ديمقراطي علماني (بمعنى فصل الحقل الديني عن الحقل السياسي أو الشأن الديني عن الشأن السياسي) وحملوا توجهات ديمقراطية في مرحلة مبكرة، وهذا ينطبق على الحركة الوطنية الفلسطينية (كأحزاب وتنظيمات وكقيادة وطنية) التي حرصت منذ العشرينيات من القرن الماضي على أن يكون في الصفوف القيادية الأولى فلسطينيون مسيحيون لإظهار طابعها الوطني في مواجهة الحركة الصهيونية التي تشدد على طابعها الديني[7]. والواقع أن منظمة التحرير حافظت على طابعها العلماني رغم ما دخل على العالم والمنظمة من تشوّهات على صعيد العلاقة بين الشأن الديني والشأن السياسي، واستخدام الدين في خدمة السياسة وللتغطية على قهر وقمع واستبداد وفساد النخب الحاكمة وفي الترويج للجدل والجهل. من هنا، ولكون الحقل الثقافي متحرراً إلى درجة ملموسة من دكتاتورية الجغرافيا السياسية ومن قوانين السوق[8] ومن موازين القوى السياسية والعسكرية والاقتصادية والتكنولوجية التي تكون حاضرة

---

(7) انظر: جميل هلال، «العلمانية في الثقافة السياسية الفلسطينية،» شبكة فلسطين للحوار، 11 نيسان/أبريل 2006، <https://www.paldf.net/forum/showthread.php?t=56664>.

(8) يتفاوت تأثير الرأسمال وواقع السوق على مجالات الثقافة والفنون والنشر، فهو أكثر تأثيراً في السينما مما هو على الأدب والفن التشكيلي والبحث وكتابة المقال وعلى المسرح والغناء والموسيقى. انظر على سبيل المثال: فراس خوري، «الفيلم الفلسطيني في قبضة السوق والممول،» **الغد الجديد**، 2015/6/6، إذ يستخلص =

دائماً في حسابات القوى الفاعلة في الحقل السياسي، فقد شهد العقدان الأخيران نشاطاً مميزاً في مجالات الأدب والفن والسينما والمسرح والغناء والموسيقى والفكر وتنامي دور الجامعات ومراكز البحث والتفكير والدراسات الاستراتيجية في الضفة الغربية وقطاع غزة وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948 والأردن ولبنان وأماكن أخرى.

على الحركة السياسية والثقافية الفلسطينية طرح تصوُّر لحل عادل للصراع يحفظ حق العودة كاملاً [...] ويبقي على فلسطين الموحدة ويطرح على اليهود الإسرائيليين صيغة حل غير طارد لهم لكن على قاعدة ديمقراطية ومساواتية نابذة للصهيونية كأيديولوجيا استعمارية عنصرية.

لعل هذه الحيوية الملحوظة خلال العقدين الأخيرين بوجه خاص، مصدره الإدراك المتراكم من أن النكبة مستمرة وتشمل، بصورة أو بأخرى، مكونات الشعب الفلسطيني كافة، وأنها اشتدت مع تراجع فاعلية ودور مؤسسات منظمة التحرير والتنظيمات السياسية كمؤسسات وتنظيمات للكل الفلسطيني، واتضاح المأزق الذي تولّد من اتفاق أوسلو، ووهم الدولة المستقلة التي بررت توقيعه.

عاشراً: المشروع الاستيطاني الاستعماري الصهيوني في مأزق تاريخي استراتيجي: لعله بات واضحاً أن المفاوضات من دون أسس وهدف معلن لها ومن دون استراتيجية مسيطر عليها، لن تجدي، بل قد تتحول إلى أداة بيد العدو المفاوض لتمرير وتسويغ مشاريعه؛ وهذا ما حدث خلال عملية التفاوض وفق اتفاقيات أوسلو. فقد استخدمت إسرائيل المفاوضات لمواصلة وتكثيف استيطانها الاستعماري ومواصلة سيطرتها على الحدود والموارد الطبيعية والاقتصاد الفلسطيني ولتكريس اعتماد السلطة الفلسطينية على التحويلات الخارجية والحفاظ على تبعيتها وضعفها. لقد فشل مشروع بناء دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة على حدود الأرض المحتلة عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، وتم تحويل السلطة إلى أداة ترفع عن إسرائيل كدولة محتلة تكلفة احتلالها، ولتحمل مسؤولية حماية أمن إسرائيل وأمن مستوطنيها (من خلال «التنسيق الأمني» وأدوات أخرى). هذا إضافة إلى أن اتفاق أوسلو ساهم في عزل مكونات حيوية من الشعب

= الكاتب: «أنّ ارتباط الفن بالسوق لا بدّ أن يؤثر على فحوى العمل الفني. قليلة هي الأعمال السينمائية في العالم التي يمكن اعتبارها متحرّرة من الارتباطات ومن توقعات الجهة المموّلة. لكي نروي قصصنا في السينما بحرية أكثر، علينا أن نعتمد أكثر على أموالنا وطاقتنا العربية. إنّ الأدب والرسم وحتى المسرح الفلسطيني يتعامل مع النكبة بحرية أكثر لأنّ هذه الفنون تكلفتها أقلّ من تكلفة السينما وبالتالي أقلّ ارتباطاً برغبات وتوقعات المموّلين. ما زلنا نخطو خطواتنا السينمائية الأولى، ولا بد من أن نبدأ بالمعالجة السينمائية للقصص المؤسسة، إلا أن هذا يتطلّب منّا استقلالاً في تمويل أفلامنا. هذه هي الطريقة الوحيدة لكي يتطوّر عندنا ما يمكن أن ندعوه «سينما فلسطينية». حتى ذلك الحين سنستمر بصناعة أفلام فلسطينية فقط». وحول واقع السينما الفلسطينية في مرحلة وجود منظمة التحرير في بيروت، حيث أثرت «العالم ثالثية» والحرب الباردة والسعي إلى تأكيد دور الفلسطيني كفاعل ومناضل ومكافح من أجل الحرية عكس الصورة التي كرستها وثائق وصور «الأونروا» (كلاجئ يعتمد على المساعدة). انظر: Nadia Yaqub, *Palestinian Cinema in the Days of Revolution* (Austin, TX: University of Texas Press, 2018).

الفلسطيني عن أهداف الكل الوطني في تقرير المصير، وكرس تقسيم فلسطين ومنح شرعية للرواية الصهيونية الاستعمارية عبر الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود.

كما اتضحت حدود المقاومة المسلحة التي اعتمدتها حركة حماس، حيث باتت تستخدم ليس كأداة تحرير، بل في أحسن أحوالها كأداة ردع وتكريس سيطرة حماس على قطاع غزة. كما أنها، كحال استراتيجية المفاوضات، تكرس فعلاً نخبوياً تمارسه فئة محددة من المجتمع، بمعزل عن أغلبية المجتمع الذي يتحوَّل إلى متفرج على هامش الفعل الوطني النضالي. فالمقاومة كفعل متعدد الأشكال والأبعاد، كما روت لنا الانتفاضة الأولى حين أشركت كل فئات الشعب في العملية التحررية عبر اللجان الشعبية والمختصة، وفسحت في المجال الواسع لتنوع وتعدد أشكال المشاركة لفئات مختلفة من الناس.

على الحركة السياسية والثقافية الفلسطينية طرح تصوُّر لحل عادل للصراع يحفظ حق العودة كاملاً (كونه المعيار والمؤشر الواضح للنكبة الفلسطينية المستمرة)، ويبقي على فلسطين الموحدة ويطرح على اليهود الإسرائيليين صيغة حل غير طارد لهم لكن على قاعدة ديمقراطية ومساواتية نابذة للصهيونية كأيديولوجيا استعمارية عنصرية. وعلى الحركتين التقرير بخصوص عما إذا كان اليهود الإسرائيليون (وليس اليهود كجماعة دينية) يمثلون جماعة قومية بحكم ما كوّنوه من هوية قومية ـ ثقافية[9] والاستعداد لقبول حل عادل للمسألة الفلسطينية التي نتجت من الحركة الصهيونية كحركة استعمارية استيطانية ذات سمات عنصرية، والاستعداد للانخراط في دولة ديمقراطية واحدة على كل أرض فلسطين التاريخية مع فتح أبوابها لعودة اللاجئين الفلسطينيين، ولإلغاء القوانين العنصرية المعمول بها في أرض فلسطين. من دون دولة ديمقراطية واحدة تساوي بين حقوق الفلسطينيين واليهود الإسرائيليين كقومية مشتركة وعلى استعداد لقبول أهالي البلاد الأصليين على قدم المساواة التامة في الحقوق والواجبات، لن يكون هناك أبداً حل عادل للصراع، بعد أن فشلت إسرائيل، خلافاً لما حدث، في مجتمعات استعمارية استيطانية من إبادة السكان الأصليين أو تحويلهم إلى أقلية صغيرة لا حول ولا قوة لها.

مع نهاية عام 2018 بات عدد الفلسطينيين في فلسطين التاريخية لا يقل عن عدد الإسرائيليين اليهود، كما أن الهوية الوطنية عند فلسطينيي الشتات تتمتع بحيوية مستدامة ومتنامية، وهذا هو عنوان مأزق المشروع الاستعماري الاستيطاني الصهيوني. والمخرج من هذا المأزق الاستراتيجي لن يكون في إبادة الشعب الفلسطيني، إذ لم يعد هذا ممكناً، بل في الاعتراف بحقه في وطنه والفسح في المجال لقيام دولة ديمقراطية واحدة على حدود فلسطين التاريخية يتعايش فيها الشعب الفلسطيني (كل الشعب الفلسطيني) واليهود الإسرائيليون على أسس ديمقراطية ومساواتية تامة. هذه هي المساومة التاريخية التي على قيادة الشعب الفلسطيني طرحها كحل للمسألة الفلسطينية وكمخرج لمأزق دولة إسرائيل التاريخي. وهي مساومة يفترض أن تطرح للنقاش الشعبي الواسع والمعمق في كل تجمعات الشعب الفلسطيني □

---

(9) انظر: نديم روحانا، «المشروع الوطني الفلسطيني: نحو استعادة الإطار الكولونيالي الاستيطاني،» **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 97 (شتاء 2014).

الاغتراب السياسي لدى الشباب الأردني دراسة ميدانية

عبد الرحمن البارودي(*)

باحث في العلوم السياسية ـ الأردن.

مقدمة

يمثل الشباب في عمر 15 ـ 29 سنة ما يقارب ثلث سكّان المنطقة[1]. وتزداد أهمية دراسة سلوكهم السياسي وتوجهاتهم وتطلعاتهم السياسية، وما هي أساليب مشاركتهم السياسية، ومدى انخراطهم أو اغترابهم عن الحياة السياسية. كما يعَدّ الاغتراب من المفاهيم المتداخلة في علم السياسة والاجتماع، وقد ظهر هذا المصطلح في الفكر الاجتماعي والسياسي الفرنسي في القرن الثامن عشر[2]، وتشير الأدبيات إلى أن الاغتراب يظهر بصورة الانفصال عن الدين، وعن الطبيعة، وعن المجتمع. أما المغتربون سياسياً فهم المنفصلون عن العمليات السياسية[3]. غير أن كتابات ماركس المبكرة فسّرت الاغتراب على أنه فصل الإنسان عن أصله الذي يتميز بالنشاط الحر وتقييده من خلال العمل القسري، حيث يعامل الإنسان نفسه على أنه مجرد «شيء» يمارس وظيفة محددة[4].

كما ذهب العالم ميلفن سيمان إلى أن العوامل المكونة للاغتراب، التي يمكن من خلالها قياسه هي: الشعور بانعدام القوة السياسية؛ وإحساس المواطنين بالعجز عن تغيير القرارات الحكومية،

(*) البريد الإلكتروني: albaroudiab@gmail.com.

(1) United Nations Development Programme [UNDP], *Arab Human Development Report 2016: Youth and the Prospects for Human Development in Changing Reality* (New York: UNDP, 2016), p. 31, <http://www.refworld.org/docid/58407d774.html> [accessed 27 February 2017].

(2) Kirk F. Koerner, «Political Alienation,» (PhD Dissertation, University of British Columbia, 1968), p. 16.

(3) Ibid., p. 1.

(4) Bunny Diane Einblau, «Alienation: A Social Process,» (PhD Dissertation, Arts and Social Sciences: Political Science, 1968), p. 1.

والشعور بانعدام المعنى؛ وإحساسهم بأن جميع الجهات والأحزاب السياسية لها خطاب سياسي واحد، لا يفيد المواطن ولا يغيّر وضعه، والشعور بانعدام المعايير؛ وإحساس المواطنين بأن العملية السياسية عملية فاسدة وتناقض قيم المواطنين؛ والشعور بالانعزال؛ وعزوف المواطنين عن المشاركة السياسية، والشعور بالانفصال الذاتي؛ وعدم الاهتمام بالشأن السياسي بوجه عام، وعدم متابعة الأخبار السياسية.

لهذا يأتي هذا البحث لقياس مدى انتشار ظاهرة الاغتراب السياسي لدى الشباب الأردني، وما هي تفسيراتها؟ وعلاقة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي للحصول على الأخبار السياسية، والتوجه الديني المحافظ، والمعرفة السياسية على الاغتراب السياسي.

أولاً: الإطار المنهجي

1 ـ موضوع البحث

تأتي هذه الدراسة لقياس مدى شيوع ظاهرة الاغتراب السياسي ضمن الشباب الجامعي الأردني وتفسيراتها.

يزداد الموضوع أهمية للأردن، فهي دولة شابة، حيث تبلغ نسبة من هم تحت الثلاثين عاماً ما يقرب من 70 بالمئة[5]، ويظهر أحدث استطلاع رأي عام[6] أن الشعب الأردني (الذي يمثل الشباب أغلبيته) لا يثق بالحكومة، ولا يرى بالانتخابات وسيلة فعالة للتغيير. تتلخص مشكلة هذا البحث بمحاولة الإجابة عن سؤالين رئيسيين وهما: إلى أي مدى يعتبر الشباب الأردني مغترباً سياسياً؟ ولماذا يغترب الشباب الأردني سياسياً؟

إضافة إلى السؤال البحثي الرئيسي: إلى أي مدى يعتبر الشباب الجامعي الأردني مغترباً سياسياً؛ تحاول هذه الدراسة الإجابة عن الأسئلة البحثية التالية:

1 ـ ما أهم مؤشرات الاغتراب السياسي عند الشباب الجامعي في الأردن؟

2 ـ هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المعرفة السياسية والاغتراب السياسي؟

3 ـ هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لمعرفة الأخبار السياسية والاغتراب السياسي؟

4 ـ هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التوجه الديني المحافظ والاغتراب السياسي؟

مقولة الدراسة الأساسية أن الشباب الأردني لديه درجات مرتفعة من الاغتراب السياسي (بالقياس على مؤشرات الاغتراب السياسي). كما تفترض هذه الدراسة الافتراضات التالية:

1 ـ أن زيادة المعرفة السياسية للشباب تقلل الاغتراب السياسي.

---

(5) Ministry of Planning and International Cooperation, *Jordan Vision 2025* (Hashemite Kingdom of Jordan, 2015).

(6) International Republican Institute, *Jordan National Poll May 2017* (Jordan 2017).

2 ـ أن استخدام وسائل التواصل المجتمعي لمعرفة الأخبار السياسية يزيد الاغتراب السياسي

3 ـ أن الميل نحو التوجه الديني المحافظ يزيد الاغتراب السياسي.

2 ـ الإطار النظري

قام هذا البحث بافتراض تأثير مجموعة متغيرات مستقلة في الاغتراب السياسيّ، وهي:

أ ـ استخدام وسائل التواصل المجتمعي في الحصول على الأخبار السياسية

يرى بعض الباحثين أن استخدام الإنترنت يحفز المشاركة السياسية، بينما يرى آخرون أن الاستخدام المكثف للإنترنت يرتبط بالانسحاب من الحياة العامة[7]. ولفهم تأثير وسائل الإعلام في السلوك السياسي، يمكن لاتجاهين نظريّين أن يساعدا على فهم هذه الآليات، وهما: نظرية التعلم (Learning Theory)، ونظرية الإعاقة الإعلامية (Media Malaise)، تشير نظرية التعلّم إلى التأثير الإيجابيّ لاستهلاك وسائل الإعلام على التنشئة السياسية، حيث توفر الأخبار، معلومات عن الأحداث التي تتطلب المشاركة، وتوضح العمليات السياسية في المجتمع الديمقراطي[8]، وهو ما يزيد المشاركة. أما بالنسبة إلى نظرية الإعاقة الإعلامية فتفترض أن التغطية الإعلامية للسياسة سلبية في حدّ ذاتها. ويرجع ذلك إلى ارتفاع قيمة الأخبار السلبية، كما يعمل بعض الصحافيين بمبدأ: «الأخبار السيئة هي أخبار جيدة»[9]. هذا يؤدي إلى تحيّز سلبي في تصوير السياسة في وسائل الإعلام، وهو ما يعطي الجمهور في نهاية المطاف انطباعاً بأن السياسيين يتصرفون بشكل غير مسؤول معظم الوقت، فلا يمكن الوثوق بهم، وهو ما يقلل المشاركة السياسية.

ب ـ التوجّه الدينيّ

تظهر الأبحاث السابقة أن المعتقدات الدينية تؤثر في النشاط السياسي[10]، حيث يظهر اتجاه يرى أن الدين بطبيعته التنظيمية يمثل بديلاً للمجتمع المدني وليس جزءاً منه، وأن الممارسة الدينية ترتبط ارتباطاً سلبياً بالمشاركة المدنية، حيث إن المتدينين يبدون اهتماماً أكبر بمدينة الله من مدينة الإنسان، ويجادل بوتنام أن المتدينين يركزون فقط على العالم الآخر وهو ما يجعلهم ينسون العالم الحالي، وهو ما يتناسب أيضاً مع التراث الماركسي الذي يصف التديُّن بأنه

---

(7) Ellen Quintelier and Sara Vissers, «The Effect of Internet Use on Political Participation: An Analysis of Survey Results for 16-Year-Olds in Belgium,» *Social Science Computer Review*, vol. 26, no. 4 (2008), pp. 411-427.

(8) Ibid., p. 310.

(9) Ibid., p. 321.

(10) Rebecca A Glazier, «Bridging Religion and Politics: The Impact of Providential Religious Beliefs on Political Activity,» *Politics and Religion*, vol. 8, no. 3 (2015), pp. 458-487.

علامة الإنسان المضطهد، وجذر مسبب لجميع مشاكل الإنسان الاجتماعية[11]، ويرتبط الاغتراب السياسي بالتوجه الديني المحافظ، لأن هذا التوجه يؤكد على أهمية الاهتمام بالشواغل الأخرويّة على حساب الشواغل الدنيويّة، لذا فإن ذوي التوجه الديني المحافظ يكونون أكثر انفصالاً عن العملية السياسية مقارنةً بغيرهم من فئات المجتمع.

ج ـ المعرفة السياسية

تمثّل المعرفة السياسية قيمة ديمقراطية، وعنصراً مهماً في المشاركة، والتأثير في المواقف العامة، وبالتالي السلوك السياسي[12]، حيث إن المواطنين ذوي المعرفة السياسية العالية، هم أكثر مشاركة سياسية، وهم أقدر على فهم الخيارات السياسية التي تقدم إليهم، وكنتيجة لذلك فإنهم يقومون باتخاذ خيارات أكثر عقلانية في الانتخابات[13]، وعليه كلما زادت المعرفة السياسية عند المواطنين، زادت نسبة مشاركتهم السياسية وقل اغترابهم السياسي.

لذلك يفترض هذا البحث أن المعرفة السياسية تقلل الاغتراب السياسي، بينما يزيد استخدام وسائل التواصل الاجتماعي للحصول على الأخبار السياسية والميل نحو التوجُّه الديني المحافظ الاغتراب السياسي.

3 ـ أدبيات البحث

بمراجعة الأدبيات التي ترتبط بالمشكلة البحثية وجد الباحث أنه يمكن تقسيمها لقسمين:

أ ـ الدراسات المتعلقة بالاغتراب السياسي في الديمقراطيات المستقرة

وجد الباحث أن هذه الدراسات ظهر فيها الاغتراب كمتغير تابع، يقاس أثر متغيرات مستقلة عليه مثل: العرق[14]، اللامبالاة السياسية[15]، التوجه الديني[16]، المشاركة السياسية[17]، مشاهدة

(11) Felice A. Bonadio, «The Religion of Karl Marx,» *The Dalhousie Review,* vol. 40, no. 1 (1960), p. 2.

(12) Henry Milner, «The Political Knowledge and Political Participation of Young Canadians and Americans,» paper presented at: *General Conference of the ECPR* (2007), p. 1.

(13) Ian McAllister, «Internet Use, Political Knowledge and Political Participation among Young Voters in Australia,» *Journal of Youth Studies*, vol. 19, no. 9 (March 2016).

(14) Thomas J. Pavlak, *Ethnic Identification and Political Behavior* (San Francisco: R and E Research Associates, 1976).

(15) Dwight G. Dean, «Alienation and Political Apathy,» *Social Forces*, vol. 38, no. 3 (March 1960), pp. 185-189.

(16) Justin Gest, «Alienation in Modernity: The Case of European Muslims,» in: Francois Foret and Xavier Itcaina, eds., *The Politics of Religion in Western Europe* (London: ECPR Press, 2011), pp. 207-222.

(17) Fredric Templeton, «Alienation and Political Participation: Some Research Findings,» *Public Opinion Quarterly*, vol. 30, no. 2 (1966), pp. 249-261.

التلفاز[18]، المكانة الاجتماعية[19]، التنشئة السياسية[20] وغيرها، واعتمدت أغلب الدراسات على نموذج ميلفن سيمان. ولكن عدداً قليلاً منها استخدم الأوجه الخمسة.

ب ـ الدراسات المتعلقة بالاغتراب السياسي في الوطن العربي

يعد كتاب حليم بركات عن **الاغتراب السياسي**[21] من المؤلفات الرئيسة التي عالجت موضوع الاغتراب. ويرى بركات أن التعبير الشخصي عن الاغتراب السياسي يظهر من طريق الإحساس بالتناقض بين المجتمع كأفراد والدولة، كما حاولت بعض الدراسات استخدام الطرائق الكمية في قياس الاغتراب[22]. كما ظهرت بعض الدراسات العربية التي تطرقت للاغتراب من خلال تحليل عوامل التهميش السياسي للشباب[23]، وانعدام المشاركة في الحياة العامة[24]، ودور عوامل مثل النوع، والنظام التعليمي[25] في تعزيز إقصاء الشباب. واتفقت هذه الدراسات أن إحباط الشباب وامتناعهم عن المشاركة السياسية، هي حالة عامة في الوطن العربي، كما اتفقت على عدم قدرة الهياكل السياسية القائمة، على إدماج الشباب في العمليات السياسية، وأن معظم حالات النشاط الشبابي وقعت إلى حد كبير خارج الهياكل السياسية الموجودة، وأن استمرار الاستبعاد قد يؤدي إلى انضمام الشباب إلى جماعات إرهابية، حيث إن غياب تمثيل الشباب وتجاهل مطالبهم هو: «قنبلة موقوتة».

في الخلاصة، بعد اطلاع الباحث على مجموع الدراسات وجد أن هناك نمطاً سائداً لقياس الاغتراب وتحليله، حيث طغى نموذج سيمان على الدراسات باختلافها، مع تزايد نمط الدراسات التي تربط بين الاغتراب والمشاركة السياسية الرسمية. لذلك يرى الباحث أن إعداد دراسةٍ تستخدم نموذج ميلفن سيمان وتختص ببلدٍ عربي كالأردن، يمثل إضافةً ويعزز التراكم المعرفي العربي في هذا الموضوع، في هذه اللحظة التاريخية.

---

(18) Shinichi Saito, «Television and Political Alienation: Does Television News Induce Political Cynicism and Inefficacy in Japan?,» *International Journal of Japanese Sociology*, vol. 17, no. 1 (2008), pp. 101-113.

(19) K. W. Eckhardt and G. Hendershot, «Transformation of Alienation into Public Opinion,» *Sociological Quarterly*, vol. 8, no. 4 (Autumn 1967), pp. 459-468, p. 7, 10 Charts.

(20) Catherine J. Corrigall-Brown, «What do Politics Have to Do with Me? An Analysis of Political Alienation among Young Canadians,» (Department of Sociology, University of Western Ontario, American Sociological Association, Annual Meeting: Atlanta, GA, 2003), p. 1-29.

(21) حليم بركات، **الاغتراب في الثقافة العربية: متاهات الإنسان بين الحلم والواقع** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2017).

(22) بشرى أحمد، «مظاهر الاغتراب لدى الطلبة السوريين في بعض الجامعات المصرية،» **مجلة جامعة دمشق**، السنة 24، العدد 1 (2008).

(23) Dina Shehata, «Youth Activism in Egypt, Paris,» *Arab Reform Brief,* no. 23 (2008).

(24) Jon Kurtz, «Civic Engagement of Youth in the Middle East and North Africa: An Analysis of Key Drivers and Outcomes,» Portland, OR: Mercy Corps (March 2012), <https://www.mercycorps.org/sites/default/files/mena_youth_civic_engagement_study_-_final.pdf>.

(25) Ragui Assad and Ghada Barsoum, «Youth Exclusion in Egypt: In Search of «Second Chances»,» *Middle East Youth Initiative Working Paper*, no. 2 (September 2007).

ثانياً: الخلفية التاريخية

يعد الاغتراب من المفاهيم المتداخلة في علم السياسة والاجتماع، وقد ظهر هذا المصطلح في الفكر الاجتماعي والسياسي الفرنسي في القرن الثامن عشر[26]. وتشير الأدبيات إلى أن الاغتراب يظهر بصورة الانفصال عن الدين، وعن الطبيعة، وعن المجتمع. أما المغتربون سياسياً فهم المنفصلون عن العمليات السياسية[27]. غير أن كتابات ماركس المبكرة عن الاغتراب، فسَّرته على أنه فصل الإنسان عن أصله الذي يتميز بالنشاط الحر وتقييده من خلال العمل القسري، حيث يعامل الإنسان نفسه على أنه مجرد «شيء» يمارس وظيفة محددة[28].

يُعد **جان جاك روسو** من أوائل من استخدم كلمة الاغتراب، وهو بالنسبة إليه انقطاع الإنسان عن طبيعته الأصلية التي يمكن أن تكون إما أصوله البدائية وإما طبيعته الجوهرية الثابتة[29]، وكانت لديه تحمل وجهين: الأول إيجابي ظهر في «العقد الاجتماعي» ويتمثل بتخلي الأفراد طواعية عمّا يمتلكون من حقوق طبيعية من أجل مصلحتهم العامة وضمان أمنهم. والوجه الآخر سلبي، ينتقد فيه روسو الحضارة والمجتمع، حيث يرى روسو أن الحضارة قد سلبت الإنسان ذاته وجعلته عبداً للمؤسسات الاجتماعية، التي هو أنشأها وكونها، وأصبح تابعاً لها. من هنا يفقد الإنسان التناغم العضوي كما هو الحال في حالة الطبيعة، فتحدث المشاكل بين ما ينبغي أن يكون عليه الإنسان، وبين ما يكون عليه بالفعل وبذلك يحدث الاغتراب[30].

كما ظهر مصطلح الاغتراب عند **هيغل** في كتابه **فينومينولوجيا الروح**[31]، حيث ركز على أن الاغتراب هو اغتراب الإنسان عن ذاته وعن وعيه. واستخدم هيغل مصطلح الاغتراب، بمعنى انفصال الروح عن الطبيعة أو الجسد. ويستمر الاغتراب حتى تتكامل الروح والطبيعة والجسد، وتفهم الروح نفسها كلياً، ويرى هيغل أن الاغتراب يحوي مفاهيم مختلفة، عن الإنسان، وموقعه في العالم، وروحه، وطبيعة واقعه. وعرف هيغل الاغتراب بأنه «وعي الإنسان بالهوّة الموجودة بين العالم الحقيقي والعالم المثالي».

انتقد **كارل ماركس** في مخطوطات عام 1844 الاقتصادية والفلسفية[32] فلسفة هيغل في تحليل الاغتراب، حيث أسماه ماركس «اغتراب العمل» أو «استلاب العامل» في المجتمع الرأسمالي. وقد حلله ماركس من منظور اقتصاد ـ سياسي. يعني ماركس بـ«الاغتراب» أو «الاستلاب»: العمل الذي يقوم به العامل مجبراً للرأسمالي، وتملك الرأسمالي لناتج عمل العامل، وانفصال العامل

---

(26) Koerner, «Political Alienation,» p. 16.

(27) Ibid., p.1.

(28) Einblau, «Alienation: A Social Process,» p. 1.

(29) Jean-Jacques Rousseau, *Rousseau, «The Social Contract» and Other Later Political Writings* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1997).

(30) أحمد مجاهد، **خارج السياق: قراءات نقدية** (القاهرة: أطلس للنشر، 2014)، ص 214.

(31) Georg Wilhelm Friedrich Hegel, *The Phenomenology of Mind* (Westford: Courier Corporation, 2012).

(32) Karl Marx, *The Economic and Philosophical Manuscripts* (1844).

عن وسائل الإنتاج التي تواجهه ـ وهي في حيازة الرأسمالي ـ كقوة غريبة مستعبِدة. هنا يقترب ماركس من عرض السمات المميزة للاستغلال الرأسمالي، ويرى أن سبب اغتراب العامل هو: أن العمل خارجي عن العامل، أي أنه لا ينتمي إلى وجوده الأساسي، وأنه بالتالي لا يؤكد ذاته في العمل وإنما ينكرها، من هنا فإن العامل إنما يشعر بنفسه خارج العمل. وفي معرض شرح الكاتب استيفان ميزوراس لنظرية الاغتراب عند كارل ماركس[33]، يرى ميزوراس أن الفلسفة الهيغلية ومدرسة الاقتصاد السياسيّ الإنكليزية، كان لهما الأثر الأكبر في تكوين نظرية كارل ماركس عن الاغتراب. ويرى الكاتب أن المصدر الأول للاغتراب ظهر في التراث اليهوديّ والمسيحيّ، متعلّقاً باغتراب الفرد عن ربّه (Alienated from God)، وأن طريق المسيحيّ الصالح يجب أن يكون في إنقاذ نفسه من هذه الحالة التي أوصل نفسه إليها.

تمثّل المعرفة السياسية قيمة ديمقراطية، وعنصراً مهماً في المشاركة، والتأثير في المواقف العامة، وبالتالي السلوك السياسي، حيث إن المواطنين ذوي المعرفة السياسية العالية، هم أكثر مشاركة سياسية، وهم أقدر على فهم الخيارات السياسية التي تقدم إليهم.

غير أن دراسة العالم **ميلفن سيمان** عن الاغتراب السياسي[34]، مثلت الأساس التنظيري للاغتراب السياسي، حيث حلل في بحثه مساهمات عدد من العلماء مثل كارل ماركس وماكس فيبر ودوركهايم. ووصل إلى نتيجة مفادها أن الاغتراب السياسي كمفهوم مركزي في العلوم السياسية والاجتماعية استخدم من خلال خمسة طرق أساسية: (1) قياس الاغتراب السياسي من خلال قياس انعدام القوة (Powerlessness)؛ (2) قياس الاغتراب من طريق قياس انعدام المعنى (Meaninglessness)؛ (3) قياس الاغتراب السياسي من طريق قياس انعدام المعايير (Normlessness)؛ (4) قياس الاغتراب السياسي من طريق قياس الانعزال (Isolation)؛ (5) قياس الاغتراب السياسي من طريق قياس الانفصال الفرض (Self-Estrangement). وخلص ميلفن سيمان أنه لقياس الاغتراب السياسي بصورة إمبيريقية شاملة، لا بد للباحث أن يقيس الأوجه الخمسة للاغتراب، وتحول نموذج ميلفن سيمان إلى نظرية مؤسسة للتحليل الإمبيريقي للاغتراب السياسي، حيث استخدم العديد من الباحثين مؤشرات ميلفن سيمان للاغتراب لقياس هذه الظاهرة، وكان لانتقاده النموذج الماركسي الذي ركز على انعدام القوة والعزلة أثر إيجابي في انتشار نموذجه الذي وجده الباحثون أكثر عمقاً وشموليةً من نموذج كارل ماركس، وسيعتمد البحث تعريف العالم ميلفن سيمان للاغتراب السياسي وطرائق قياسه.

أما بالنسبة إلى هذا البحث فيعرف الاغتراب السياسي بأنه: صيرورة اجتماعية وسياسية تظهر بانفصال الأفراد عن العمليات السياسية، وشعور المواطنين بالتناقض بين قيمهم والقيم

(33) István Mészáros, *Marx's Theory of Alienation* (London: Merlin Press, 1970), pp. 28-36.

(34) Melvin Seeman, «On the Meaning of Alienation,» *American Sociological Review*, vol. 24 (1959), pp. 783-791.

التي تتبناها الحكومة، وأن القضايا التي تتبناها الحكومة لا تمثل المواطنين، حيث هناك أجندة مختلفة للقضايا. سيقيس البحث الاغتراب السياسي من طريق قياس انعدام القوة السياسية، وانعدام المعنى، وانعدام المعايير، والعزلة السياسية، والانفصال الذاتي. ويعرف الشباب بأنهم الذكور والإناث الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و35 عاماً، وهو العمر المعتمد للشباب من وزارة الشباب الأردنية.

1 ـ التعريفات الإجرائية والصياغات الدالة على المتغيرات المستقلة والتابعة

رأى البحث أن الاغتراب السياسي ومؤشراته متغيرات تابعة، وتم اعتماد متغيرات: المعرفة السياسية، استخدام وسائل التواصل المجتمعي للحصول على الأخبار السياسية، التوجه الديني، العمر، الدخل، النوع، نوع التعليم، مكان السكن، الجامعة، أهمية العشيرة، متغيرات مستقلة تؤثر في الاغتراب. وترجم الباحث المتغيرات المستقلة والتابعة إلى صياغات ـ من طريق الاستعانة بالدراسات السابقة ـ يتم سؤالها للمبحوثين.

2 ـ ملاءمة المتغيرات لحالة الأردن

تعد المتغيرات المذكورة أعلاه ملائمة للسياق الاجتماعي والسياسي الأردني؛ فحسب تقرير «مسح استخدام تكنولوجيا المعلومات في المنازل 2015» الذي نفذته دائرة الإحصاءات العامة الأردنية[35]، بلغت نسبة توافر الهاتف الخلوي العادي/الذكي لدى الأسر في عام 2015، 98.7 بالمئة، وأن 69.2 من الأسر لديها خدمة الإنترنت في المنزل، وأن نحو ثلث الأسر (32.7 بالمئة) يتوافر لديها جهاز حاسوب شخصي/جهاز حاسوب محمول، وأن 56 بالمئة من الأسر التي لا يتوافر لديها حاسوب كان بسبب عدم الحاجة إلى الحاسوب. كما أن الفئات الأكثر استخداماً للإنترنت هم الأفراد في الفئة العمرية 20 ـ 24 سنة، والطلاب، وحملة المؤهل التعليمي بكالوريوس فأعلى. ويعَدّ الـ «فيسبوك» الوسيلة المفضلة لـ 89 بالمئة من مستخدمي وسائل التواصل المجتمعي، يليه تطبيق الـ «واتساب» بنسبة 71 بالمئة[36]. وجدير بالذكر أن 89 بالمئة من مستخدمي الفيسبوك يقومون باستطلاعه يومياً.

على جانب آخر، يمثل الدين عاملاً مهماً في حياة الأردنيين، ففي دراسة أجراها مركز بيو للاستطلاعات (PEW Research Centre) في عام 2015، فإن 83 بالمئة من الأردنيين يعدّون الدين مهماً جداً لحياتهم[37]، كما يعتقد 35 بالمئة من الأردنيين أن أحوال الدولة ستكون أفضل

(35) دائرة الإحصاءات العامة الأردنية، «مسح استخدام تكنولوجيا المعلومات في المنازل 2015،» عمان (2017)، ص 2 ـ 34.

(36) TNS, *Arab Social Media Report* (2015), p. 15, <https://www.wpp.com/govtpractice/~/media/wppgov/.../arabsocialmediareport-2015.pdf>.

(37) Angelina E. Theodorou, «Americans Are in the Middle of the Pack Globally When It Comes to Importance of Religion,» Pew Research Center, 23 December 2015, <https://www.pewresearch.org/ =

في حال تسلم رجال الدين المناصب العامة[38]، كما يثق 77 بالمئة من الأردنيين بالمؤسسات الدينية[39].

يؤكد ما سبق أهمية استطلاع أثر وسائل الإعلام والتوجه الديني في الاغتراب السياسي في الأردن، حيث إن هذا البلد الذي تبلغ نسبة من هم تحت الثلاثين عاماً من سكانه 70 بالمئة[40]، وتبلغ نسبة المسلمين فيه 98 بالمئة[41]، يمر حالياً بمرحلة مراجعة وطنية للسياسات والتشريعات المتعلقة بالشباب، ضمن ثلاثة محاور: المشاركة العامة، التعليم، الصحة، حيث بدأت الأجهزة الحكومية تتنبه إلى أهمية إشراك الشباب في الحياة العامة والسياسية، منذ أحداث ما يسمى «الربيع العربي»، وما تلاه من انتشار للجماعات المتطرفة، وانضمام ما يقرب لـ 4000 شاب أردني إليها[42]، والميل العام إلى عدم المشاركة السياسية، حيث بلغت نسبة المشاركة في الانتخابات البرلمانية 37.1 بالمئة[43].

اعتمد هذا البحث على الاستبانة كمصدر رئيسي لجمع المعلومات، حيث قام الباحث بتصميم استبانة تستهدف طلاب الجامعات، هي ضمت المؤشرات المستقلة والتابعة المراد قياسها، ممثلة بصياغات تقيس كل مؤشر، وتم تحديد الصياغات بناء على الأدبيات السابقة. تضمنت الاستبانة ثلاثة أجزاء رئيسية، تكون الجزء **الأول** من الأسئلة الشخصية والديمغرافية للمبحوثين مثل: السن، النوع، التخصص، مكان السكن، نوع التعليم المدرسي والدخل؛ كما ضم الجزء **الثاني** الأسئلة الدالة على المؤشرات التابعة ممثلة بمؤشرات الاغتراب السياسي الخمسة؛ وتكون الجزء **الثالث** من الأسئلة الدالة على المتغيرات المستقلة الرئيسية وهي: استخدام وسائل التواصل الاجتماعي للحصول على الأخبار السياسية، المعرفة السياسية، والتوجه الديني. ووزعت الاستبانات على ثلاث جامعات أردنية تم اختيارها بناء على موقعها الجغرافي، حيث اختيرت جامعة في إقليم الشمال، وجامعة في إقليم الوسط، وجامعة في إقليم الجنوب، وذلك لضمان تمثيل جميع الشباب من جميع محافظات المملكة، وكان الهدف ملء نحو 1200 استبانة من الجامعات الثلاث بواقع 400 استبانة من كل جامعة، قد حدد هذا العدد لزيادة حجم العيِّنة، حيث لم يحصل الباحث على قوائم أسماء الطلاب من الجامعات، لذلك زيد عدد العيِّنة حتى يكون دور العشوائية أقل. وقبل زيارة الجامعات

= fact-tank/2015/12/23/americans-are-in-the-middle-of-the-pack-globally-when-it-comes-to-importance-of-religion/>.

(38) Huseyin Emre Ceyhun. (2017). *Jordan Five Years after the Uprisings: Findings from the Arab Barometer* (2017), p. 17, <https://www.arabbarometer.org/wp-content/uploads/Jordan_Public_Opinion_Survey_2016.pdf>.

(39) International Republican Institute, *Jordan National Poll May 2017,* Jordan, (2017), p. 35.

(40) Hashemite Kingdom of Jordan, Ministry of Planning and International Cooperation, *Jordan Vision 2025*.

(41) Houssain Kettani, «2010 World Muslim Population,» paper presented at: *Proceedings of the 8th Hawaii International Conference on Arts and Humanities* (2010), p. 14.

(42) تغريد الرشق، «4000 أردني بصفوف التنظيمات الإرهابية في سورية،» **جريدة الغد**، 2016/8/8، <https://bit.ly/2YWe5le>.

(43) الهيئة المستقلة للانتخابات، عمّان ـ الأردن، «ملخص النتائج النيابية النهائي (2016).

قام الباحث باختبار الاستبانة مع مجموعة ضابطة مكونة من مجموعة من الشباب، للتأكد من وضوح الأسئلة، وصياغتها، ومعالجة أي عيوب شكلية أو تنسيقية.

وكان اختيار الاستبانات الأربعمئة من الجامعة الواحدة موزعاً على الكليات، حسب وزن الكلية، ونسبة طلابها إلى العدد الكلي من طلاب الجامعة، أي أنها كانت عيِّنة متناسبة مع الحجم (Proportional to Size Sample).

ثالثاً: العرض الوصفي للبيانات

وصل العدد الكلي للعيِّنة إلى 1281 استمارة، توزعت على الجامعات الثلاث كالتالي:

- الجامعة الأردنية: 469 استمارة.
- جامعة اليرموك: 409 استمارات.
- جامعة الحسين بن طلال: 403 استمارات.

أشارت البيانات إلى أن نسبة الشباب غير المشارك في الانتخابات النيابية تبلغ نحو 51.2 بالمئة، ويعزو عدم مشاركته إلى ثلاثة محاور أساسية وهي: الأسباب الشخصية، أسباب تتعلق بالمرشحين، أسباب تتعلق بالعملية الانتخابية والبرلمان. وفي ما يلي تلخيص لهذه الأسباب:

1 ـ الأسباب الشخصية

مثلت 45.2 بالمئة من إجابات المبحوثين، وتضمن هذا النوع من الإجابات الأسباب الشخصية التي ساهمت في عدم توجُّه الشباب للمشاركة بالانتخابات، مثل: عدم وجود وقت الفراغ، الحاجة إلى ثقافة سياسية، أكبر قبل المشاركة بالانتخابات وقتها، ضغط الأهل، بُعد مكان السكن عن مكان الاقتراع، الغياب خارج البلد خلال فترة الانتخابات، كما برزت إجابة «لا يهمني»، «غير مهتم»، «لا أحبذ المشاركة»، «أفضل أن أقوم بشيء منتج» بشكل متكرر إلى جانب الأسباب الشخصية لعدم المشاركة في الانتخابات.

2 ـ الأسباب المتعلقة بالمرشحين

مثلت 33 بالمئة من الإجابات. تضمن هذا النوع من الإجابات الأسباب المتعلقة بالمرشحين التي ساهمت في عدم توجُّه الشباب للمشاركة بالانتخابات مثل: المرشحون لا يلتزمون بوعودهم عند الوصول للبرلمان، وأنهم يهتمون بمصالحهم الشخصية فقط، وانعدام الثقة بالمرشحين، وعدم الاقتناع بالمرشحين، عدم كفاءة المرشحين، عدم وجود الصدقية عند المرشحين، وتكررت بوضوح إجابتا «لا أحد يستحق»، «لا أحد جدير بالثقة» كأحد الأسباب الرئيسة لعدم المشاركة.

3 ـ أسباب متعلقة بالعملية الانتخابية والبرلمان

مثلت 21.8 بالمئة من الإجابات، وتضمن هذا النوع من الإجابات الأسباب المتعلقة بالعملية الانتخابية ككل والبرلمان كمؤسسة، التي ساهمت في عدم توجه الشباب للمشاركة بالانتخابات مثل: الانتخابات ليس لها معنى ولا تتمتع بأي استقلالية؛ عدم القناعة بالنظام الانتخابي؛ في ظل

الفساد لا أرغب بهذه المشاركة الوهمية؛ لا أؤمن بأن النائب يمكنه تعديل أي وضع للأفضل لأننا نعاني فقراً بالديمقراطية؛ لأن صوتي لا يفيد؛ لأن نتائج العملية محددة مسبقاً. وتكررت بوضوح إجابتا «غير مقتنع بالبرلمان» و«على الفاضي: غير مؤثر» كأحد الأسباب الرئيسة لعدم المشاركة.

كما بيَّنت النتائج أن المصدر الأساسي الذي يتابع الشباب من خلال الأخبار السياسية هو وسائل التواصل المجتمعي، مثل موقعي فيسبوك وتويتر، حيث يستخدمه 54.5 بالمئة من الشباب كمصدر أول، كما يتابع 38.8 بالمئة من الشباب الأخبار السياسية بضع مرات في الأسبوع، ويتابعها 11.5 بالمئة يومياً، ويلجأ الشباب لمواقع التواصل الاجتماعي أولاً للتأكد من الأخبار أو لمعرفة المزيد عنها، حيث أجاب 34.2 بالمئة من الشباب أن مواقع التواصل المجتمعي مثل فيسبوك وتويتر هما المصدر الأول للتأكد من الأخبار، ويليهما المواقع الإخبارية على الإنترنت، حيث قال 33 بالمئة أن المواقع الإخبارية هي مصدرهم الرئيسي للتأكد من الأخبار ومعرفة المزيد عنها.

أما المعرفة السياسية، فقد أخطأ 31.3 بالمئة من الشباب في معرفة تاريخ استقلال الأردن، وعرف 29 بالمئة من الشباب المبحوثين اسم وزير خارجية الأردن. كما عرف 18.6 بالمئة فقط عمر الترشح لانتخابات اللامركزية. وجدير بالذكر أنه ليس جميع وزراء الحكومة معروفين للعامة، وربما لو كان السؤال عن اسم رئيس الوزراء لكانت النسبة أكبر، كما أن وزير الخارجية الحالي، هو بديل وزير خارجية سابق استمر في منصبه أكثر من خمس سنوات، كما أن الحكومة تغيرت قبل جمع البيانات بنحو ثلاثة أشهر.

في ترتيب الأمور المهمة في حياتهم، جاءت السياسة في مرتبة متأخرة، حيث كانت الأسرة مهمة جداً لـ 95.1 بالمئة من الشباب، وأجاب 89.4 بالمئة أن الدين مهم جداً في حياتهم، بينما قال 75.4 بالمئة أن العمل مهم جداً لحياتهم، وأجاب 35.4 بالمئة أن العشيرة مهمة جدا لحياتهم، وقال 14.2 بالمئة من الشباب أن السياسة مهمة جداً لحياتهم.

أما ما يخص ثقتهم بالمؤسسات: فيرى 22.6 بالمئة من الشباب أن الأحزاب جديرة بالثقة، بينما يرى 26.3 بالمئة أن الحكومة جديرة بالثقة، وتنخفض نسبة الشباب الذين يثقون بمجلس النواب إلى 21.2 بالمئة، بينما يثق 37.2 بالمئة من الشباب برجال الدين.

الواجب ذكره أن نسبة مشاركة الشباب السياسية جاءت متباينة في الكثير من أشكالها، حيث كانت النسبة الأعلى لمشاركة الشباب السياسية تشبه «مقاطعة بضائع دولة لسبب سياسي» حيث قام 44.3 بالمئة من الشباب بهذا الشكل من المشاركة السياسية، بينما كانت نسبة المشاركة الأقل «العضوية في حزب سياسي» حيث بلغت 6 بالمئة من الشباب المبحوثين فقط، وتراوحت باقي أشكال المشاركة السياسية بين هذه النسب، فشارك مثلاً 24.9 بالمئة من الشباب المبحوثين في «اعتصام أو تظاهرة»، واتصل 10.3 بالمئة ببرنامج سياسي على التلفزيون أو الراديو.

في ما يتعلق بتوجه الشباب الديني، وافق 89.5 بالمئة من الشباب أنه «عندما يتعارض الدين مع القانون، الدين دائماً هو الأصح»، كما أوضح 90.3 بالمئة من الشباب أن «القوانين الوطنية لا بد أن تكون متوافقة مع الأحكام الدينية».

ختاماً أبدى 71.9 بالمئة من الشباب المبحوثين رغبتهم في العيش بدولة أخرى غير الأردن، وهي نسبة أعلى كثيراً من النسبة المعلنة رسمياً، وهي 27 بالمئة، كما أن النسبة أعلى من النسب المعلنة لمعدل الهجرة في الشرق الأوسط التي تصل إلى 21 بالمئة[44]، وتعد هذه النسبة الأعلى عربياً، فنسبة الشباب التونسي الراغب بالهجرة مثلاً، تقدر بـ 57 بالمئة، مقابل 34 بالمئة في بلد مثل لبنان. وجدير بالذكر أن المبحوثين أجابوا عن سؤال «هل هناك دولة غير الأردن ترغب بالعيش بها»، ولم يجاوبوا عن سؤال «هل ترغب في الهجرة من الأردن»، على الرغم من ذلك تبدو نسبة الشباب الراغب بترك الأردن عاليةً مقارنة بمعدلات الرغبة في الهجرة في باقي البلدان العربية، وهو ما يرده الباحث إلى الظروف السياسية والاقتصادية الصعبة التي يعانيها الشباب، كما أنه مرتبط إلى حد كبير بالإحساس بالاغتراب السياسي. وهو شعور يحسه الشباب الأردني بنسبة كبيرة، لذلك فإن الهروب هو أحد مكنزات التعامل مع الاغتراب السياسي، في حال عدم إمكان التكيف أو المواجهة.

الاغتراب السياسي [...] صيرورة اجتماعية وسياسية تظهر بانفصال الأفراد عن العمليات السياسية، وشعور المواطنين بالتناقض بين قيمهم والقيم التي تتبناها الحكومة.

رابعاً: تحليل البيانات المجموعة

قام الباحث بعد جمع الاستمارات من طلاب الجامعات، بتفريغ بياناتها على الحاسوب حيث أدخل جميع البيانات الصحيحة، واستبعد عدداً من الاستبانات، التي كانت الاجابات فيها غير مكتملة، وتم استبعاد الأسئلة التي اختار فيها المبحوث أكثر من إجابة للسؤال الواحد، ثم جمع الباحث عدداً من المتغيرات باستخدام الـ Factor Analysis، ومن ثم قام بإجراء Ordinal least Regression وOrdered Logistic Regressing لإيجاد العلاقات الدالة وغير الدالة إحصائياً بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة، كما تم تطوير مقياس للاغتراب السياسي مكوَّن من جميع الأسئلة الدالة على مؤشرات الاغتراب السياسي، وتم عمل تحليل انحدار (Regression Analysis) لهذا المقياس، لمعرفة العلاقات الدالة وغير الدالة إحصائياً لمؤشرات الاغتراب السياسي الخمسة والمؤشرات الضابطة والمستقلة.

قبل اختبار الفرضيات المرتبطة بالبحث، قام الباحث باختبار المقولة الرئيسية في البحث وهي: أن الشباب الأردني لديه نسبة عالية من الاغتراب السياسي (مقارنة بمؤشرات الاغتراب السياسي)، حيث صمم الباحث مقياساً للاغتراب السياسي بمكوناته الخمسة. ويتكون المقياس من درجات، حيث تكون الدرجة الأولى «موافق بشدة»، وتكون قيمتها 1 ـ 1.99، والدرجة الثانية «موافق»، وقيمتها 2 ـ 2.99، والدرجة الثالثة «معارض»، وقيمتها 3 ـ 3.99، والدرجة الرابعة «معارض بشدة» وقيمتها 4، كما يوضح الجدول الرقم (1) أدناه:

(44) Elena Sánchez-Montijano, and Marina Girona-Raventós, «Arab Mediterranean Youth Migration: Who Wants to Leave, and Why?,» *EuroMesco Policy Brief*, vol. 73 (2017), p. 5.

الجدول الرقم (1)

مؤشر الاغتراب السياسي

إجابة المبحوث	موافق	موافق بشدة	غير موافق	غير موافق بشدة
درجة الاغتراب	1 ـ 1.99	2 ـ 2.99	3 ـ 3.99	4
التقييم	مغترب سياسياً		غير مغترب سياسياً	

وقد تم اعتبار المبحوثين الذين يبلغ المتوسط الحسابي لإجاباتهم 1 ـ 2.99 مغتربين سياسياً، بينما اعتُبر المبحوثون الذين كان المتوسط الحسابي لإجاباتهم 3 ـ 4 غير مغتربين سياسياً، أي أن من يجاوب موافق أو موافق بشدة يُعتبر مغترباً، بينما يعتبر من يجيب «غير موافق»، و«غير موافق بشدة» غير مغترب سياسياً.

ومن أجل إيجاد درجة الاغتراب على المؤشر، قام الباحث بإيجاد المتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين عن الأسئلة المتعلقة بمؤشرات الاغتراب السياسي الخمسة، حيث تم تحديد سؤالين دالّين على كل مؤشر من مؤشرات الاغتراب السياسي، كما يوضح الجدول الرقم (2):

الجدول الرقم (2)

الأسئلة الدالة على مؤشرات الاغتراب السياسي

مؤشرات الاغتراب السياسي	الأسئلة الدالة
انعدام القوة	الناس العاديون مثلي لا يستطيعون تغيير قرارات الحكومة
انعدام القوة	لا أعتقد أن الانتخابات في بلدنا هي وسيلة فعالة للتأثير في ما تفعله الحكومة
انعدام المعنى	في أغلب الأحيان لا أستطيع فهم الطريقة التي يعمل بها النظام السياسي
انعدام المعنى	لا يمكن التنبؤ بسهولة بما ستتخذه الحكومة من قرارات
انعدام المعايير	المرشحون في الانتخابات يلتزمون بوعودهم عند وصولهم للبرلمان(*)
انعدام المعايير	لا يمكن إتمام بعض المعاملات الحكومة من دون واسطة
العزلة	لا أحب الاشتراك مع أصدقائي في مناقشة الأمور السياسية
العزلة	أود الترشح لمنصب عام في المستقبل(*)
الانفصال الذاتي	لا أتابع الأخبار السياسية بانتظام
الانفصال الذاتي	لا أتابع جلسات مجلس النواب

(*) تم عكس متغيرات هذا السؤال.

بعد ذلك قام الباحث بجمع إجابات المبحوثين الخاصة بكل مؤشر وإيجاد المتوسط الحسابي لها، فمثلاً من أجل إيجاد المتوسط الحسابي لمؤشر انعدام القوة السياسية، قام الباحث بجمع جميع إجابات المبحوثين المتعلقة بالسؤالين اللذين يدلان على انعدام القوة السياسية وقسمتهما على عدد الأسئلة، ومن ثم قسمتها على عدد الطلاب ليساوي الناتج المتوسط الحسابي لمؤشر انعدام القوة السياسية، كما توضح المعادلة التالية:

المتوسط الحسابي لمؤشر انعدام القوة السياسية = (مجموع إجابات الطلاب عن سؤال «الناس العاديون مثلي لا يستطيعون تغيير قرارات الحكومة» + سؤال « لا أعتقد أن الانتخابات في بلدنا هي وسيلة فعَّالة للتأثير فيما تفعله الحكومة») تقسيم (عدد الأسئلة 2) تقسيم (العدد الكلي للطلاب الذين أجابوا عن السؤال).

ولحساب المتوسط الحسابي لمؤشرات الاغتراب الخمسة قام الباحث بجمع إجابات الطلاب عن الأسئلة العشرة وتقسيمها على عشرة ومن ثم تقسيمها على عدد الطلاب، حيث إن هذه الطريقة تعطي وزناً مماثلاً لكل مؤشر، حيث لا يتدخل الباحث ليعطي أوزاناً مختلفة للأسئلة المختلفة.

وعند النظر إلى النتائج، وجد الباحث أن المبحوثين مغتربون سياسياً مقارنة بمؤشرات الاغتراب الخمسة، وبكل مؤشر على حدة، ويوضح الجدول أدناه المتوسطات الحسابية لمؤشرات الاغتراب، والمتوسط الحسابي العام لمؤشرات الاغتراب الخمسة:

الجدول الرقم (3)

المتوسطات الحسابية لمؤشرات الاغتراب السياسي

المؤشر	انعدام القوة	انعدام المعنى	انعدام المعايير	العزلة السياسية	الانفصال الذاتي	الكلي
المتوسط الحسابي	1.88	1.83	1.61	2.02	2.13	1.87

كما يلاحظ من الجدول الرقم (3) فإن قيم المتوسطات الحسابية جميعها أقل من 2.99، وهذا يعني أن المبحوثين لديهم درجات عالية من الاغتراب السياسي، بمعنى أن المبحوث المتوسط (Average Respondent)، كان إما موافقاً بشدة، وإما موافقاً على الأسئلة الدالة على مؤشرات الاغتراب السياسي الخمسة، الأمر الذي يثبت مقولة البحث الرئيسية.

وجدير بالذكر أن المتوسط الحسابي لمؤشر انعدام المعايير كان الأقل قيمة بين المؤشرات الخمسة للاغتراب السياسي، وهذا ما يعني أن المبحوثين يشعرون بدرجات أعلى من انعدام المعايير مقارنة بالمؤشرات الأخرى للاغتراب السياسي، ويظهر انعدام المعايير من خلال شعور المواطنين بأن العملية السياسية خالية من القيم والمبادئ، حيث لا يشعر المواطنون أن المرشحين في الانتخابات يلتزمون بوعودهم عند وصولهم للبرلمان، كما لا يشعرون بأن الوزراء جديرون بالثقة، كما يرتبط انعدام المعايير بعدم اعتقاد المواطنين بإمكان إتمام بعض المعاملات الحكومية من دون واسطة، وهو ما يعزوه الباحث إلى طبيعة السياق الحالي للعملية السياسية في

الأردن؛ فالمؤسسات التشريعية في الأردن كمجلس النواب، تحظى بثقة قليلة جداً، ويظهر هذا في هتافات الشباب في التظاهرات التي تصف مجلس النواب بـ«الفساد»، وأن النواب ليسوا ممثلين للشعب، ولكنهم ممثلون لمصالحهم، فهم يقرون القوانين التي لا تصب في مصلحة المواطن، وإنما تصب في مصلحة أعضاء المجلس، وأن اتخاذ القرارات في المجلس يتم على أسس عشائرية، وتجارية بغض النظر عن المصلحة الوطنية. كما يسود الأردن نقاش دائم عن أسس تعيين الوزراء ومدى كفاءتهم، وعن المعايير التي يعتمد عليها في تقييمهم، وما إذا كان تعيينهم يعتمد على الكفاءة أم على أسس تمثيلية جغرافية عشائرية.

بيّنت النتائج عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاغتراب السياسي، والمعرفة السياسية، ووجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين استخدام وسائل التواصل المجتمعي للحصول على الأخبار السياسية والميل نحو التوجه الديني المحافظ والاغتراب السياسي.

كما تُظهر النتائج ارتفاع قيمة المتوسط الحسابي لمؤشرَي العزلة السياسية والانفصال الذاتي مقارنة بباقي المؤشرات بمعنى أن هذين المؤشرين يشعر بهما الشباب بدرجة أقل من باقي المؤشرات، وهو ما يجده الباحث منطقياً. فهذان المؤشران يتعلقان بمناقشة الأمور السياسية، والمشاركة بالانتخابات، ومتابعة الأخبار السياسية بوجه عام، وهي أنشطة يقوم بها الشباب الأردني بعامة، وخصوصاً المناقشات السياسية، على وسائل التواصل المجتمعي وفي الفضاءات العامة والشخصية. كما أن المشاركة السياسية الرسمية والتصويت، تكون في بعض الأحيان لأسباب عشائرية، حيث ينتخب الشباب ممثلي عشائرهم، للحفاظ على قوة العشيرة، وضمان تمثيلها، كما أن متابعة الأخبار السياسية قد تكون في إطار التعرف إلى الوضع السياسي العام، وإثراء نقاش الشباب المستمر عن الوضع العام، ولكنها ليست بالضرورة من أجل استخدام هذه المعلومات لتعزيز المشاركة المدنية، والرسمية.

أما باقي فرضيات البحث وهي:

1 ـ أن زيادة المعرفة السياسية للشباب تقلل الاغتراب السياسي.

2 ـ أن استخدام وسائل التواصل المجتمعي لمعرفة الأخبار السياسية يزيد الاغتراب السياسي.

3 ـ أن الميل نحو التوجه الديني المحافظ يزيد الاغتراب السياسي.

خامساً: اختبار فرضيات البحث على مؤشر الاغتراب السياسي الجامع

تم إيجاد مؤشر جامع لكل الأسئلة الدالة على الاغتراب السياسي بمؤشراته الخمسة وسمي مقياس الاغتراب السياسي (Alienation Index)، وتم عمل تحليل انحدار (Regression Analysis) لهذا المقياس، لمعرفة العلاقات الدالة وغير الدالة إحصائياً لمؤشرات الاغتراب السياسي الخمسة والمؤشرات المستقلة، كما يوضح الجدول الرقم (4) أدناه:

الجدول الرقم (4)

تحليل انحدار الاغتراب السياسي وعلاقته بالمتغيرات التابعة

المتغير	مقياس الاغتراب السياسي
N=	845
R-Squared	0.0493
	Coef.
ذكر	0.0616723
العمر	0.0283367**
الدخل	−0.0873766*
تعليم حكومي	0.0250333
محافظة السكن (جنوبي)	0.1747092**
أهمية العشيرة	−0.028472
الجامعة (الأردنية)	−0.0570547
استخدام وسائل التواصل المجتمعي للحصول على الأخبار السياسية	0.1983132***
التوجه الديني	0.0659697**
المعرفة السياسية	0.0526121

p<.05; ** p<.01; *** p<.001

تظهر نتائج التحليل الإحصائي[45]، لاختبار الانحدار التحليلي، تأثير المتغيرات المستقلة في الاغتراب السياسي عند الشباب الأردني ممثلاً بمؤشر مقياس الاغتراب، حيث بينت النتائج وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات العمر، والسكن في محافظات الجنوب، واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي للحصول على الأخبار السياسية، والميل نحو التوجه الديني المحافظ والاغتراب السياسي، كما بينت النتائج وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين الدخل والاغتراب السياسي، ولم تبين النتائج وجود علاقة إحصائية بين كون المبحوث «ذكر» أو مؤشر التعليم الحكومي، أو أهمية العشيرة، أو الجامعة (الأردنية) أو المعرفة السياسية والاغتراب السياسي.

(45) يذكر أن قيمة الـ R-Square للتحليل منخفضة، وبالتالي فإن القدرة على تفسير الظاهرة غير كبيرة.

خاتمة

بيَّنت نتائج البحث، أن الشباب الأردني لديه درجات مرتفعة من الاغتراب السياسي، كما بيَّنت النتائج عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاغتراب السياسي، والمعرفة السياسية، ووجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين استخدام وسائل التواصل المجتمعي للحصول على الأخبار السياسية والميل نحو التوجه الديني المحافظ والاغتراب السياسي.

بينت النتائج أيضاً وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين متغيري «العمر» و«السكن في المحافظات الجنوبية»، ووجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين الدخل والاغتراب السياسي، وأظهر البحث ضعف المعرفة السياسية لدى الشباب الأردني حيث لم يعرف ثلث المبحوثين تقريباً متى استقلت الأردن، وثلثاهم لا يعرف اسم وزير الخارجية الحالي، كما يرى 89.3 بالمئة من المبحوثين أن الدين هو الأصح في حال تعارضه مع القوانين، كما بينت النتائج أن 71.9 بالمئة من الشباب الأردني يرغبون بالعيش بدولة غير الأردن، ومن الجدير بالذكر أن تركيا والإمارات هما أكثر بلدين يريد الشباب العيش بهما، تليهما الولايات المتحدة الأمريكية.

إن التواصل مع الشباب يجب أن ينتقل من القنوات التقليدية، إلى القنوات التي يستخدمها الشباب وهي وسائل التواصل المجتمعي، حيث يجب على الحكومة استخدام هذه الوسائل للوصول إلى الشباب والتحاور معهم.

تبرز النتائج أعلاه أهمية إعادة الثقة للشباب الأردني بالمؤسسات الوطنية، وإعادة هيكلية دور وزارة الشباب بحيث تقوم بهذه العملية، حيث يمكن استثمار مراكز الشباب التي يبلغ عددها مئة واثنين وتسعين مركزاً، كمراكز داعمة للمشاركة السياسية للشباب، تستطيع بناء قدراتهم، وتعريفهم بطرق المشاركة السياسية الفعالة وسبل التغيير السلمي في الأردن، وخصوصاً بعد انتهاء انتخابات اللامركزية في العام الفائت، حيث يمكن أن يتم إشراك الشباب بصورة أولية في مجتمعاتهم المحلية كأفراد فاعلين، وهو ما سيعيد ثقتهم بالحكومة ويزيد من دورهم في صنع القرار على المستوى الوطني.

أخيراً، يرى الباحث أن التواصل مع الشباب يجب أن ينتقل من القنوات التقليدية، إلى القنوات التي يستخدمها الشباب وهي وسائل التواصل المجتمعي، حيث يجب على الحكومة استخدام هذه الوسائل للوصول إلى الشباب والتحاور معهم، وتصميم محتوى الرسائل الحكومية بما يستجيب لحاجات الشباب وتفضيلاتهم، وبالطريقة نفسها التي تستخدمها وسائل الإعلام في جذبهم مثل استخدام: النقاشات التفاعلية، الإنفوغراف، والفيديوهات القصيرة، حيث أثبتت نتائج البحث أن وسائل التواصل المجتمعي هي المصدر الأول الذي يستخدمه الشباب للحصول على الأخبار السياسية □

الانتخابات في دول ما بعد الصراع العرقي: دراسة تحليلية

وليد حسن رجب قاسم(*)

مدرس العلوم السياسية، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية ـ مصر.

مقدمة

تواجَه دول ما بعد الصراع العرقي[1] بعدد من التحديات، وتمثل عملية بناء المؤسسات أحد أهم هذه التحديات؛ إذ يعزز نجاح هذه العملية من فرص تحقيق الاستقرار والسلم الأهلي في هذه الدول كما يعمل على إنجاز عملية الانتقال الديمقراطي. تتعدد أبعاد عملية البناء المؤسسي التي تشمل بنية الحكومة ـ أي التوزيع الإقليمي للاختصاصات والسلطات السياسية ـ فضلاً عن بناء مؤسستي التنفيذ والتشريع وتصميم العلاقة بينهما، والنظام الحزبي، ومؤسسات العدالة الانتقالية. وتمثل الانتخابات أحد أهم مجالات البناء المؤسسي في دول ما بعد الصراع العرقي.

وتؤدي الانتخابات دوراً مهماً في المجتمعات الديمقراطية، إذ تعمل على تحقيق عدد من المقاصد، فالانتخابات الديمقراطية[2] تعبر عن مبدأ السيادة الشعبية وترسخ مبدأ أن الشعب مصدر السلطات، فتعمل على وصول الحكام إلى السلطة استناداً إلى الإرادة الشعبية. كذلك تجدد

(*) البريد الإلكتروني: waleed.kassem@alexu.edu.eg.

(1) يقصد الباحث بالصراع العرقي ذلك النمط من الصراع الذي تكون الهوية العرقية ـ التي قد تكون سلالية أو ثقافية ـ محركه الرئيسي، وقد يكون هذا الصراع سلمياً كما أنه قد يكون عنيفاً. ويركز الباحث في هذه الدراسة على الصراع العرقي ذي الطابع العنيف، أي أن الباحث يقصد بدول ما بعد الصراع العرقي تلك الدول التي شهدت صراعاً تكون الهوية العرقية محركه الرئيسي فضلاً عن اتسامه بطابع العنف.

(2) إلى جانب الوظائف التي تؤديها الانتخابات الديمقراطية والتي تتصل بفعاليتها، هناك معايير أخرى تتعلق بحرية الانتخابات ونزاهتها لتمييز الانتخابات الديمقراطية عن غيرها من الانتخابات، ولمزيد من التفاصيل عن معيارَي حرية ونزاهة الانتخابات، انظر: Sylvia Bishop and Anke Hoeffler, «Free and Fair Elections: A New Database,» *Journal of Peace Research*, vol. 53, no. 4, (2016), pp. 1-5.

الانتخابات الديمقراطية شرعية الحكام دورياً من خلال الثقة التي يمنحها الناخبون للحكام فيها. كما تمثل الانتخابات آلية للتثقيف والتدريب السياسي من خلال الفرصة التي توفرها للمواطنين للتعرف إلى برامج المرشحين ومواقفهم من القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تشغلهم. وتعد الانتخابات الديمقراطية أداة لمحاسبة الحكام ومساءلتهم؛ ففشل الحكام في تنفيذ وعودهم الانتخابية يدفع ناخبيهم إلى عدم انتخابهم مرة أخرى. إضافة إلى ذلك يمكن تسوية الصراعات السياسية سلمياً من خلال الانتخابات الديمقراطية التي تمثل آلية غير عنيفة لتغيير الحكام[3].

تؤدي الانتخابات دوراً مهماً في المجتمعات الديمقراطية، إذ تعمل على تحقيق عدد من المقاصد، فالانتخابات الديمقراطية تعبر عن مبدأ السيادة الشعبية وترسخ مبدأ أن الشعب مصدر السلطات.

وإذا كانت الانتخابات تعمل على تحقيق أهداف ومقاصد مهمة في المجتمعات الديمقراطية، فإنها تؤدي أدواراً أكثر أهمية في دول ما بعد الصراع العرقي، وبخاصة على مستوى إحلال السلام وتحقيق الاستقرار وتوفير السبل الكفيلة بمنع تجدد العنف وعودة الصراع. وقد تباينت قدرة الانتخابات في هذه الدول على تحقيق الأهداف المرجوة منها، ففي حالات معيَّنة نجحت الانتخابات في التدشين لعهد جديد يقطع الصلة بالصراع وذلك كما هي الحال في ناميبيا عام 1989، والسلفادور وموزمبيق في عام 1994، على النقيض من ذلك ساهمت الانتخابات في خلق مشكلات أكثر من تلك التي قامت على محاولة علاجها وذلك كما هي الحال مع انتخابات أنغولا في عام 1992 أو انتخابات عام 1997 في ليبيريا[4].

وينبِّه ذلك التباين في تحقيق الانتخابات في دول ما بعد الصراع العرقي للأهداف المرجوة منها لأهمية العديد من العوامل. ويمكن القول إن هذه العوامل تتصل بجانبين رئيسيين يتعلق **أولهما** بالفاعلين، أما العامل **الآخر** فيرتبط بالإطار المؤسسي الذي تجرى فيه الانتخابات[5]. وبالنسبة إلى العوامل المتعلقة بالفاعلين فإنها ترتبط بالأحزاب السياسية الموجودة في المجتمع فضلاً عن الفاعلين أو المنظمات التي قامت بالتخلي عن العنف وحمل السلاح، إضافة إلى التنظيمات التي لا تشارك في العملية الانتخابية، سواء باختيارها أو نتيجة استبعادها، كما تؤثر القواعد الاجتماعية والشعبية في قدرة الانتخابات على تحقيق أهدافها[6].

---

(3) لمزيد من التفاصيل عن معايير الانتخابات الديمقراطية من حيث الوظائف والمقاصد، انظر: عبد الفتاح ماضي، «متى تكون الانتخابات ديمقراطية،» **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 16 (خريف 2007)، ص 66 ـ 71.

(4) Benjamin Reilly, «Post-war Elections: Uncertain Turning Points of Transition,» in: Anna Jarstad and Timothy Sisk, eds., *From War to Democracy: Dilemmas of Peace Building* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2008), p. 158.

(5) Kristine Höglund, Anna K. Jarstad and Mimmi Söderberg Kovacs, «The Predicament of Elections in War-torn Societies,» *Democratization*, vol. 16, no. 3, (June 2009), p. 536.

(6) Ibid., p. 537.

أما العوامل المتعلقة بالإطار المؤسسي الحاكم للعملية الانتخابية فإنها تثير الكثير من القضايا والمسائل الجدلية التي تؤثر في تحقيق أهداف ومقاصد الانتخابات، من بينها التوقيت الأفضل لإجراء الانتخابات الأولى بعد انتهاء الصراع العرقي، كذلك تصميم النظام الانتخابي الذي يكفل تحقيق الاستقرار ومنع العودة للعنف والصراع، فضلاً عن المسائل المتعلقة بالإدارة الانتخابية.

تستهدف هذه الدراسة تحليل العملية الانتخابية في دول ما بعد الصراع العرقي وذلك من خلال تحليل عدد من الأبعاد، **أولها** مقاصد الانتخابات في هذه الدول؛ و**ثانيها** توقيت الانتخابات الأولى الأفضل؛ و**ثالثها** نمط النظام الانتخابي الأفضل الذي يعمل على معالجة الانقسامات العرقية الموجودة في المجتمع بشكل سلمي؛ و**آخرها** إدارة الانتخابات في دول ما بعد الصراع العرقي.

وارتباطاً بما سبق تسعى هذه الدراسة للإجابة عن عدد من التساؤلات، وهي ما مقاصد الانتخابات في دول ما بعد الصراع العرقي؟ وما التوقيت الأفضل لإجراء الانتخابات الأولى في الدول الخارجة من الصراع العرقي؟ وما نمط النظام الانتخابي الأفضل الملائم لهذه الدول؟ وما الاعتبارات التي يجب أخذها في الحسبان عند تصميم هذا النظام الانتخابي؟ وما القضايا التي يجب مراعاتها عند تصميم الإدارة الانتخابية؟

ترتد أهمية هذه الدراسة إلى بُعدين، **أحدهما** أكاديمي يتعلق بندرة الدراسات العربية التي تتناول هذا الموضوع؛ فعلى الرغم من تعدد الدراسات العربية التي تتناول بعض الجوانب إلا أنها تنطلق من دراسة النظم الانتخابية المختلفة مع توضيح مزايا وعيوب كل منها، من دون أن تشمل هذه الدراسات مسائل مثل الجدل المثار حول التوقيت الأفضل لإجراء الانتخابات، وعلى الرغم من وجود الكثير من الدراسات الأجنبية التي تتناول هذا الموضوع، إلا أن تناول معظمها لمسألة النظم الانتخابية يركز على تحليل هذه النظم من دون أن يحدد في البداية طبيعة السياق الموجود في المجتمع. وتتميز هذه الدراسة عن الكثير من الدراسات الأجنبية بانطلاقها من طبيعة التكوين العرقي، ثم تحدد بناء على هذا التكوين النظام الانتخابي الأفضل.

أما البعد **الثاني** العملي لأهمية الدراسة فيتصل بمحاولة تقديمها لتوصيات تتعلق بالعملية الانتخابية في دول ما بعد الصراع العرقي، مثل توقيت الانتخابات وتصميم النظام الانتخابي والإدارة الانتخابية، التي يمكن الاستفادة منها في البلدان العربية التي شهد ويشهد عدد منها صراعاً عرقياً يحتم بلورة آليات انتخابية تعالج هذا الصراع وتديره بصورة سلمية، وبما يؤديه ذلك في النهاية من تحقيق للاستقرار والسلام، وبناء نظام ديمقراطي.

وبناء على الأهداف تنقسم الدراسة إلى أربعة أقسام رئيسية يتناول **أولها** مقاصد الانتخابات في دول ما بعد الصراع العرقي؛ أما **ثانيها** فيحلل توقيت الانتخابات الأولى الأفضل في هذه الدول؛ ويتصل **ثالثها** بطبيعة النظام الانتخابي الملائم لدول ما بعد الصراع العرقي؛ ويحلل **آخرها** بعض الموضوعات ذات الصلة بالإدارة الانتخابية.

أولاً: مقاصد الانتخابات في دول ما بعد الصراع العرقي

إلى جانب الوظائف التي تؤديها الانتخابات في المجتمعات الديمقراطية فهي تحقق عدداً من المقاصد وتمارس عدة أدوار في دول ما بعد الصراع العرقي. من أهم هذه الأدوار تحقيق الانتقال السلمي للسلطة، والحصول على الشرعية السياسية بين المواطنين وعلى المستوى الدولي، وإنهاء الصراع وتحقيق تماسك المجتمع واعتدال المواطنين.

1 ـ تحقيق الانتقال السلمي للسلطة

تفتقد الدول التي تشهد صراعات عرقية مسلحة أو حروباً أهلية آليات مستقرة لتداول السلطة، إذ تستند الحكومة المسيطرة إلى القهر في بقائها في الحكم خلال مرحلة الصراع، وتدشن الانتخابات الأولى في دول ما بعد الصراع لآليات جديدة لتداول السلطة، إذ يتم الانتقال من خلالها من حالة الفوضى أو القهر والتصارع الموجودة خلال الحرب الأهلية إلى حكومة منتخبة معبرة عن السيادة الشعبية، وذلك حتى تبدأ هذه الحكومة عملية إعادة بناء الدولة. ففي نهاية الحرب الأهلية يكون هناك توافق بين الأحزاب السياسية المختلفة ومنظمات المجتمع المدني والجماعة الدولية حول ضرورة إجراء انتخابات ديمقراطية لاختيار حكومة جديدة أو انتخاب جمعية تأسيسية لوضع دستور جديد(7). وبما يؤديه ذلك من إنجاز عملية تداول السلطة سلمياً.

2 ـ الحصول على الشرعية السياسية بين المواطنين وعلى المستوى الدولي

كما سبقت الإشارة، تعدّ الانتخابات في المجتمعات الديمقراطية آلية للحصول على الشرعية السياسية وتجديدها بين المواطنين، وتزداد أهمية الانتخابات كوسيلة لترسيخ الشرعية السياسية في مجتمعات ما بعد الصراع العرقي، إذ تفتقد السلطة الحاكمة للشرعية بين المواطنين، خاصةً إذا كانت السلطة تدعم أحد أطراف الصراع في مواجهة طرف أو أطراف أخرى، وبالتالي تمثل الانتخابات فرصة لتعزيز شرعية الحكومة الناتجة من الانتخابات. إلى جانب هذا الدور تؤدي الانتخابات دوراً مهماً في دول ما بعد الصراع؛ إذ تمثل الانتخابات وسيلة يمكن من خلالها الحصول على الشرعية على المستوى الدولي، تلك الشرعية التي تعزز من الاستقرار داخل المجتمع وترسخ السلام بين أطرافه المختلفة. وفي حال النجاح في الحصول على هذه الشرعية يمكن للمجتمع الدولي أن يوفر مساعدات سواء أكانت مالية تتعلق بالتخطيط وإجراء الانتخابات، أو المساعدة الفنية التي تحتاج إليها مجتمعات ما بعد الصراع بسبب افتقادها الخبرات فضلاً عن المساعدات السياسية المتصلة ببناء الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني(8).

---

(7) Krishna Kumar, «Post Conflict Elections and International Assistance,» in: Krishna Kumar, ed., *Post Conflict Elections, Democratization, and International Assistance* (Colorado: Lynne Rienner Publishers, 1998), p. 6.

(8) Krishna Kumar and Marina Ottaway, «General Conclusions and Priorities for Policy Research,» in: Kumar, ed., Ibid., p. 229.

3 ـ إنهاء الصراع وتحقيق تماسك المجتمع واعتدال المواطنين

إذا كانت الانتخابات تعمل على تحقيق أهداف ومقاصد مهمة في المجتمعات الديمقراطية، فإنها تؤدي أدواراً أكثر أهمية في دول ما بعد الصراع العرقي. وبخاصة على مستوى إحلال السلام وتحقيق الاستقرار وتوفير السبل الكفيلة بمنع تجدد العنف وعودة الصراع.

تعاني الكثير من المجتمعات المتعددة العرقيات من العنف والصراع والذي يصل إلى الحرب الأهلية في بعض الحالات، وتوفر الانتخابات الديمقراطية الفرصة لإنهاء هذا الصراع ومنع تجدده؛ فبدلاً من اللجوء إلى العنف سعياً للحصول على التمثيل، يمكن للجماعات العرقية أن تحقق ذلك من خلال الانتخابات الحرة والنزيهة. وطالما كان بالإمكان تحقيق تمثيلها من خلال الانتخابات فإنه يكون من الممكن تخليها عن تبني العنف. كذلك فالانتخابات تعمل على ترسيخ تماسك المجتمع بدلاً من تقسيمه على أسس عرقية. فضلاً عن ذلك يمكن تصميم النظام الانتخابي وفق أسس معيَّنة تعمل على اعتدال مواقف المواطنين بخصوص القضايا العرقية المثيرة للانقسام المجتمعي، وبالتالي يمكن للانتخابات أن تكون آلية لتحقيق الاعتدال.

ثانياً: توقيت الانتخابات

تباينت آراء الباحثين بخصوص التوقيت الأفضل لإجراء الانتخابات الأولى في دول ما بعد الصراع العرقي، إذ يؤكد بعض الباحثين أنه من الأفضل إجراء الانتخابات بعد انتهاء الصراع مباشرةً ويستندون في ذلك إلى عدد من الحجج، بينما يرى باحثون آخرون ضرورة تأجيل الانتخابات معللين ذلك بعدد من الأسباب. ويعرض الكاتب لوجهتَي النظر بخصوص ذلك، والحجج التي يسوقها أنصار كل وجهة نظر.

يسوق أنصار إجراء الانتخابات بعد انتهاء الصراع العرقي مباشرةً عدداً من الحجج لتدعيم وجهة نظرهم وترتبط هذه الحجج في الأساس بالمقاصد والوظائف التي تقوم بها الانتخابات التي سبقت الإشارة إليها، فهي تعمل على إنهاء الصراع وتدفع الأطراف الخارجية للقيام بدعم المجتمع سواء مادياً أو سياسياً أو فنياً. كما تتصل تلك الحجج بالأدوار الإيجابية للانتخابات في تدعيم السلام والديمقراطية في مجتمعات ما بعد الصراع العرقي لأنها تسهل عملية التسوية السلمية وتسرّع عملية التحول الديمقراطي(9). وبالتالي يجب العمل على إجراء الانتخابات في أسرع وقت ممكن لتحقيق هذه الأهداف.

---

(9) Dawn Brancati and Jack L. Snyder, «Rushing to the Polls: The Causes of Premature Post Conflict Elections,» *Journal of Conflict Resolution*, vol. 55, no. 3, (2011), p. 471.

ويؤكد أنصار وجهة النظر هذه أن عدم القدرة على إجراء الانتخابات مبكراً يمنع الأطراف المتصارعة خلال فترة الصراع من القدرة على التأثير في السياسة في المجتمع وهو ما قد يدفع هذه الأطراف للعودة مرة أخرى إلى العنف. كما توفر الانتخابات فرصة لتدريب النخب والمواطنين على التقاليد الديمقراطية، الأمر الذي يفسح في المجال لإمكان تحقيق الانتقال نحو الديمقراطية وترسيخها[10].

تفتقد الدول التي تشهد صراعات عرقية مسلحة أو حروباً أهلية آليات مستقرة لتداول السلطة، إذ تستند الحكومة المسيطرة إلى القهر في بقائها في الحكم خلال مرحلة الصراع.

ويشير بعض مؤيدي إجراء الانتخابات بعد انتهاء الصراع مباشرةً للسياق المساعد على السلام والديمقراطية الذي تجرى فيه هذه الانتخابات، حيث من الممكن أن تقوم قوات حفظ السلام الموجودة في المجتمع بمراقبة الانتخابات، الأمر الذي يعزز نزاهتها وحريتها وفعاليتها. كما تعمل هذه القوات في الوقت ذاته على القضاء على العنف الذي قد يرهب بعض الناخبين ويمنعهم من الإدلاء بأصواتهم[11].

على الجانب الآخر يرى أنصار وجهة النظر الأخرى ضرورة تأجيل الانتخابات وعدم إجرائها بعد انتهاء الصراع العرقي مباشرةً، وذلك لعدة عوامل: **أولها** ضعف القوى والأحزاب السياسية وعدم امتلاكها للقدرات والإمكانات اللازمة للمنافسة في الانتخابات، وفي ذات الوقت تتسم أطراف الصراع السابق بالقوة والقدرة على الحشد. وفي ظل ضعف (أو غياب) الثقافة والخبرة الديمقراطية فإن هذه الأطراف قد تتجه للعودة للعنف إذا جاءت نتائج الانتخابات في غير مصلحتها، وهو ما يقوض فرص الانتقال نحو الديمقراطية، وإنما كذلك تحقيق السلم الأهلي والاستقرار[12].

أما **ثاني** هذه العوامل فيتصل بضعف مؤسسات الدولة المختلفة التي يمثل وجودها شرطاً أساسياً لنجاح الانتخابات، ففي ظل ضعف مؤسسات الدولة (وفي بعض الأحيان انهيارها) الناتج من الحرب الأهلية أو الصراع من الممكن أن تتحول الانتخابات إلى فوضى تقود إلى تجدد العنف وعودته مرة أخرى[13]. لذلك يوصي بعض الباحثين بتأجيل الانتخابات حتى تتعافى مؤسسات الدولة والأحزاب السياسية بالقدر الذي يمكّنها من القيام بالأدوار المنوطة بها، وبما لا يسمح بعودة العنف مرة أخرى.

ويرتبط **ثالث** هذه العوامل بطبيعة المراحل الانتقالية (ومن بينها مراحل ما بعد الصراع)؛ إذ تحتاج هذه المراحل إلى توافق النخب قبل اللجوء إلى الشعب من خلال الانتخابات، وبالتالي تتطلب

---

(10) Dawn Brancati and Jack L. Snyder, «Time to Kill: The Impact of Election Timing on Post Conflict Stability,» *Journal of Conflict Resolution*, vol. 57, no. 5 (2012), p. 825.

(11) Ibid.

(12) Sofie Dreef and Wolfgang Wagner, *Designing Elections in Conflict-Prone Divided Societies: The Case of South Sudan* (Frankfurt: Peace Research Institute Frankfurt, 2013), p. 14.

(13) Edward D. Mansfield and Jack L. Snyder, «The Sequencing «Fallacy»,» *Journal of Democracy*, vol. 18, no. 3 (July 2007), p. 6.

هذه المراحل بناء التوافقات بين النخب في الغرف المغلقة وعدم تصدير الخلافات إلى الشارع(14). فالانتخابات المبكرة في المراحل الانتقالية في أغلب الأحيان تعمل على ترسيخ الاستقطاب الحاد بين القوى المجتمعية المختلفة، وهو ما يفضي إلى فشل عملية الانتقال، بل وفي حالة دول ما بعد الصراع يؤدي ذلك إلى تجدد العنف مرة أخرى.

تجدر الإشارة هنا إلى وجود عدد من العوامل التي تقلل المخاطر المرتبطة بإجراء الانتخابات بعد انتهاء الصراع مباشرةً، من أهمها النصر الحاسم الذي يتحقق لأحد الأطراف خلال الصراع، والتخلي عن العنف وتشارك السلطة، ونشأة مؤسسات سياسية وإدارية وقضائية قوية، ووجود قوات حفظ السلام الدولية(15).

فتحقق النصر الحاسم لأحد أطراف الصراع يمنع الطرف الآخر من العودة إلى العنف في حال عدم نجاحه في الانتخابات، وذلك لافتقاده القدرات اللازمة لذلك. كذلك فإن عملية التخلي عن العنف من جانب طرف أو كل الأطراف أو انضمامهم إلى القوات المسلحة الوطنية من الممكن أن تقلص مخاطر إجراء الانتخابات مبكراً(16).

كما تضمن اتفاقيات تشارك السلطة ـ وبخاصة إذا كانت هذه الاتفاقيات مدعومة من القوى الدولية ـ تمثيل الجماعات المتنافسة والمتصارعة إبان فترة الحرب الأهلية أو الصراع(17)، وبالتالي فإن هذه الجماعات لن تتجه للعودة إلى العنف أو الصراع، إذ تتحقق مشاركتها في السلطة عبر آليات مختلفة من دون أن يتطلب ذلك تحقيقها فوزاً كبيراً في الانتخابات. ومن أبرز التجارب هنا إطار عمل التسوية السياسية الشاملة في كمبوديا (Cambodia's Framework for a Comprehensive Political Settlement) الصادر عام 1991 حيث أُنشئ مجلس مكون من 12 عضواً، وخولت له سلطة ضمان بيئة سياسية محايدة ومساعدة على إجراء انتخابات حرة ونزيهة. كذلك تم إنشاء حكومة انتقالية في نيبال في عام 2006 تتكون من الأحزاب الرئيسية الثمانية مع تخويلها بمهمة ضمان انتخابات حرة ونزيهة(18).

يساعد وجود المؤسسات السياسية والقضائية والإدارية الفعّالة على إعطاء الفرصة للأحزاب السياسية الداعمة والداعية إلى الإصلاح للمنافسة في الانتخابات، وذلك على قدم المساواة مع أطراف الصراع التي تتمتع بقدرات كبيرة على الحشد مقارنة بهذه الأحزاب، كما قد تعمل على دعم عملية التخلي عن العنف إلى جانب ذلك تفرض هذه المؤسسات قيوداً على الحكومة الناتجة من

---

(14) انظر: عبد الفتاح ماضي، **العنف والتحول الديمقراطي في مصر بعد الثورة** (القاهرة: دار البشير للثقافة والعلوم، 2015)، ص 64.

(15) Brancati and Snyder, «Time to Kill: The Impact of Election Timing on Post Conflict Stability,» p. 828.

(16) Ibid.

(17) Brancati and Snyder, «Rushing to the Polls: The Causes of Premature Post Conflict Elections,» p. 475.

(18) Madhav Joshi, Erik Melander, and Jason Michael Quinn, «Sequencing the Peace: How the Order of Peace Agreement Implementation Can Reduce the Destabilizing Effects of Post-accord Elections,» *Journal of Conflict Resolution*, vol. 61, no. 1, (2015), p. 9.

الانتخابات وتمنعها من التصرف بطريقة استبدادية. تشمل هذه المؤسسات المؤسسات السياسية والقضائية إلى جانب الإعلام وغيرها[19]. وتشير التجربة الليبيرية في انتخابات عام 1997 وانتخابات عام 2005 إلى أهمية دور هذه المؤسسات في نجاح الانتخابات، حيث أدى وجود المؤسسات القوية، وبخاصة المؤسسات الإعلامية، إلى نجاح انتخابات عام 2005 بخلاف فشل انتخابات عام 1997[20]. يعزز وجود قوات حفظ السلام الدولية من اقتناع الأطراف السياسية وأطراف الصراع المختلفة بنزاهة الانتخابات وعدم تحيّز المؤسسات القائمة على العملية الانتخابية لمصلحة طرف معيّن، إذ غالباً ما تتمتع هذه القوات بصلاحيات لمراقبة العملية الانتخابية.

كذلك فإن وجود قوات حفظ السلام الدولية يعطي شعوراً بالأمن للمواطنين، الأمر الذي يدفعهم إلى المشاركة بفعالية في الانتخابات ويرسخ ذلك من شرعيتها، وتمارس قوات حفظ السلام الدولية الكثير من المهمات الإيجابية، مثل المساعدة على تسجيل الناخبين، وتسهيل وصول المراقبين الدوليين إلى صناديق الاقتراع[21].

إلى جانب هذه العوامل، يرى عدد من الباحثين أن التوفيق السابق للانتخابات (Pre-election Accommodation) يعد من أبرز العوامل التي تساعد على تقليل المخاطر الناتجة من إجرائها، مع تحديد عدد من الخصائص التي يجب أن يتسم بها هذا التوفيق. تتمثل **أولى** هذه الخصائص بأن يتم هذا التوفيق دون بطء؛ إذ من الأفضل أن يتم بعد انتهاء الحرب وبعد توقيع اتفاقية بفترة من ستة شهور حتى سنة. أما **ثانية** هذه الخصائص فتتعلق بأن يكون التوفيق السابق للانتخابات مكلفاً بمعنى أنه تم الوصول إليه نتيجة جهد معمق ومفاوضات مكثَّفة بين أطراف الصراع. وتتصل **ثالثة** هذه الخصائص بقابلية التوفيق للتحقق. ويقصد بذلك أن هذا التوفيق يمكن ملاحظته من خلال ممارسات الأطراف المختلفة على أرض الواقع. وترتبط **رابعة** هذه الخصائص بتسيير هذا التوفيق للانتخابات بما يقلل مخاوف وشكوك الأطراف المختلفة حول هذه الانتخابات[22].

يمكن القول، بناء على العرض السابق، إن القول الفصل في اتخاذ قرار إجراء الانتخابات بعد انتهاء الصراع مباشرةً أو تأجيله إنما يعتمد في الأساس على توافر العوامل التي تقلل المخاطر المرتبطة بإجراء الانتخابات مبكراً والتي سبقت الإشارة إليها. أما في غياب هذه العوامل، وفي ظل المخاطر المحيطة بالعملية الانتخابية إلى جانب تلك التي قد تعقب الانتخابات في حال إجرائها مبكراً، فمن الأفضل تأجيل الانتخابات، وذلك حتى تكون الأوضاع قد تهيأت وحتى تتمكن مؤسسات الدولة المختلفة من القيام بأدوارها.

---

(19) Brancati and Snyder, «Time to Kill: The Impact of Election Timing on Post Conflict Stability,» p. 830.

(20) Edward Laws, *Donor Support for Post-conflict Elections*, Helpdesk Research Report (Australian: GSDRC, 2017), pp. 6 and 7.

(21) Kumar, «Post Conflict Elections and International Assistance,» p. 9.

(22) Joshi, Erik Melander, and Jason Michael Quinn, «Sequencing the Peace: How the Order of Peace Agreement Implementation Can Reduce the Destabilizing Effects of Post-accord Elections,» pp. 9-10.

وتشير الملاحظة إلى أن توقيت وسياق إجراء الانتخابات الأولى عقب الصراع العرقي في عدد من الدول العربية كان من أهم أسباب فشل هذه الانتخابات في تحقيق الأهداف المرجوة منها، وتعد الانتخابات التي شهدها كل من لبنان والعراق من أبرز الأمثلة على ذلك. فقد شهد لبنان حرباً أهلية في الفترة من عام 1975 حتى عام 1990، كما عرف العراق بعد الاحتلال الأمريكي في عام 2003 العديد من أعمال العنف الطائفي. وقد أجريت انتخابات في كلتا الحالتين عقب هذا الصراع.

في ما يتعلق بالحالة اللبنانية يلاحظ أن لبنان شهد أول انتخابات نيابية بعد الحرب الأهلية في عام 1992. جدير بالإشارة هنا إلى تسرع النخب اللبنانية في إجراء هذه الانتخابات، ورغم توقيع اتفاقية الطائف كاتفاق لتشارك السلطة إلا أن هذه الاتفاقية لم تتمتع بقبول كل الأطراف الرئيسية. وقد أثر ذلك بالسلب في أول انتخابات نيابية وغيرها من الانتخابات التي أعقبتها، إذ ـ كما سبقت الإشارة ـ لا بد أن تتم الانتخابات في ظل حالة من التوافق وإلا فإنه يجب العمل على تأجيلها.

أما الحالة العراقية، فبعد الاحتلال الأمريكي أجريت أول انتخابات برلمانية في عام 2005 في ظل الوجود الأمريكي، وفي التوقيت من المهم الإشارة هنا إلى أن العراق شهد منذ عام 2003 العديد من أحداث العنف الطائفي التي ترتب عليها مقتل الآلاف، الأمر الذي دعا بعض المراقبين إلى وصف تلك الأحداث بالحرب الأهلية(23). بناءً على ما سبق، فإن اختيار توقيت الانتخابات لم يكن مناسباً، فقد أجريت في ظل حالة من العنف الطائفي وهو ما جعل من هذه الانتخابات أداة لتأجيج العنف بدلاً من أن تكون وسيلة لتحقيق الاستقرار والاعتدال، وبالتالي فقد كان من الأفضل تأجيل هذه الانتخابات حتى يتم الوصول إلى حالة من الاستقرار. كذلك فإن هذه الانتخابات لم تتم بناءً على توافق القوى المجتمعية والسياسية المختلفة، ذلك التوافق اللازم لنجاح الانتخابات في أدائها لوظائفها وتحقيقها لمقاصدها.

تبقى الإشارة هنا إلى مسألة ذات علاقة بمسألة توقيت الانتخابات، وهي الخاصة بأسبقية إجراء الانتخابات فهل تجرى على المستوى القومي أولاً أم على المستوى المحلي. ويرى بعض الباحثين أفضلية إجراء الانتخابات على المستوى الوطني قبل الانتخابات على المستوى المحلي، إذ يولِّد ذلك حوافز لإنشاء أحزاب سياسية على المستوى الوطني وليس أحزاب سياسية محلية تعبر عن جماعات عرقية متركزة في أقاليم معينة(24).

على الجانب الآخر شهدت بعض التجارب الانتقالية إجراء الانتخابات المحلية قبل الانتخابات على المستوى الوطني، كون ذلك يمثل تجربة أو محاولة لاختبار مدى تجذر الانقسامات الموجودة في المجتمع. غير أن هذا الاختيار قد يواجه بتحدٍّ كبير وهو أن إجراء الانتخابات على المستوى

(23) لمزيد من التفاصيل عن العنف الطائفي في العراق، انظر: بيتر غالبريث، **نهاية العراق: كيف تسبب القصور الأمريكي في إشعال حرب لا نهاية لها**، ترجمة أياد أحمد (بيروت: الدار العربية للعلوم ـ ناشرون، 2007)، ص 197.

(24) Benjamin Reilly, «Timing and Sequencing in Post-Conflict Elections,» in: Arnim Langer and Graham Brown, eds., *Building Sustainable Peace: Timing and Sequencing of Post-Conflict Reconstruction and Peacebuilding* (Oxford: Oxford University Press, 2016), p. 77.

المحلي قد يعمق الانقسامات العرقية، ويعمل على تعزيز الأحزاب والحركات الانفصالية الموجودة في بعض الأقاليم[25].

يمكن تصميم النظام الانتخابي وفق أسس معيّنة تعمل على اعتدال مواقف المواطنين بخصوص القضايا العرقية المثيرة للانقسام المجتمعي، وبالتالي يمكن للانتخابات أن تكون آلية لتحقيق الاعتدال.

ويرى باحثون آخرون أن إجراء الانتخابات على المستوى الوطني والمحلي في نفس الوقت هو الحل الأمثل، لأنه يعزز الاعتماد المتبادل بين القادة السياسيين على المستويين الوطني والمحلي، كما يحفز ذلك النخب السياسية على المستويين الوطني والمحلي لتنسيق أنشطتهم الانتخابية، الأمر الذي قد يسهم في تحقيق الاعتدال وتخفيف حدة النعرات الانفصالية على المستوى المحلي[26].

ويرى الباحث أن الخيار الأفضل هو إجراء الانتخابات على المستوى الوطني قبل الانتخابات على المستوى المحلي، لأن إجراء الانتخابات المحلية أولاً أو بالتزامن مع الانتخابات على المستوى الوطني قد يرسخ الانقسامات الجهوية، وبخاصة إذا كانت الجماعات العرقية الموجودة في المجتمع تتسم بالتركز الجغرافي في أقاليم معينة. ومع اتخاذ قرار بإجراء الانتخابات تأتي المسألة المتعلقة بتصميم النظام الانتخابي.

ثالثاً: اختيار النظام الانتخابي

يسود جدل كبير بين المعنيين بدراسة النظم الانتخابية حول تأثيراتها في الانقسامات العرقية الموجودة في المجتمع ودورها في إحلال السلام. وتختلف آراء الباحثين حول النظام الانتخابي الأمثل الذي يعمل على إدارة الصراع العرقي أي معالجة الانقسامات العرقية بطريقة سلمية ويسهم في تحقيق الاستقرار.

يمكن التمييز بوجه عام بين نمطين أساسيين من أنماط النظم الانتخابية: النمط **الأول** هو نظم الأغلبية؛ والنمط **الآخر** هو نظم التمثيل النسبي. وتقوم نظم الأغلبية على أن الفائز بأغلبية الأصوات يفوز بالمقعد في البرلمان، بينما تستند نظم التمثيل النسبي إلى حصول القوائم الانتخابية على عدد من المقاعد يتناسب مع عدد الأصوات التي حصلت عليها. وبخصوص تصميم النظم الانتخابية في المجتمعات المنقسمة عرقياً فهناك اتجاهان رئيسيان **الأول** هو الاتجاه التوافقي، و**الآخر** هو اتجاه تقاسم السلطة الاندماجي.

يرى أنصار الاتجاه التوافقي أن نظام القائمة النسبية هو الأكثر قدرة على إدارة الصراع العرقي بسبب قيامه على تمثيل الجماعات العرقية نسبياً في المجتمع، وهو ما يمكّن الأقليات

(25) Benjamin Reilly, «Key Issues for Post-Conflict Elections,» *The RUSI Journal*, vol. 162, no. 5 (2017), pp. 19 - 20.

(26) Ibid., p. 20.

من ضمان تحقيق تمثيلها برلمانياً بخلاف نظم الأغلبية التي قد تحرم هذه الأقليات من التمثيل البرلماني بسبب حصول الجماعات العرقية ذات الأغلبية العددية على معظم المقاعد البرلمانية، إذ تقوم هذه النظم على فكرة أن الفائز يأخذ كل شيء[27].

أما الاتجاه الآخر الخاص بتصميم النظم الانتخابية فهو اتجاه تقاسم السلطة الاندماجي أو الاتجاه المركزي الذي يؤكد أنصاره دور الآليات الانتخابية التفضيلية التي تجعل المرشحين يعتمدون على أصوات ناخبين من غير المنتمين إلى جماعتهم العرقية، أي أنها تقوم على محاولة ضمان الاعتدال بخلاف نظم التمثيل النسبي التي تعتمد على ضمان التمثيل. ومن أبرز الآليات الانتخابية التي قدمها أنصار اتجاه تقاسم السلطة الاندماجي نظام التصويت البديل[28].

يقوم نظام نظام التصويت البديل (Alternative Vote) على اختيار أكثر من مرشح بخلاف نظام الانتخاب الفردي التقليدي الذي يختار فيه الناخب مرشحاً واحداً. وفي ظل نظام الصوت البديل فإن الناخب يختار أكثر من مرشح وذلك من خلال قيامه بترتيب المرشحين وإعطاء المرشح المفضل لديه الرقم (1) ثم المرشح الذي يليه الرقم (2) والذي يليه الرقم (3) وهكذا، ويحصل المرشح على المقعد إذا نجح في الحصول على الأغلبية المطلقة للأصوات (50 بالمئة + 1 من الأصوات). فإذا فشل أي من المرشحين في الوصول إلى هذه الأغلبية يُستبعد المرشح الذي حصل على أقل عدد من الأفضليات ويتم احتسابها وفقاً للأفضلية الرقم 2 في كل منها، ثم تضاف إلى حساب المرشح الحاصل على أعلى الأفضليات ويتم تكرار ذلك حتى يحصل أحد المرشحين على الأغلبية المطلقة للأصوات وبالتالي يفوز بالمقعد[29].

تتمثل الميزة الرئيسية لهذا النظام بإمكان تحقيق الاعتدال، فإذا اختار الناخب تفضيله الأول من خلال مرشح ينتمي إلى جماعته العرقية، فإنه من الممكن أن يتجه لاختيار ترتيبه الثاني والثالث لمرشحين من خارج جماعته العرقية، إذا رأى في مواقفهم وبرامجهم اعتدالاً. وهو الأمر

---

(27) يعد أرنت ليبهارت أبرز أنصار الاتجاه التوافقي ومن بين كتاباته: Arend Lijphart: «Constitutional Design for Divided Societies,» *Journal of Democracy*, vol. 15, no. 2 (April 2004), pp. 96-109; «Consociation and Federation: Conceptual and Empirical Links,» *Canadian Journal of Political Science*, vol. 12, no. 3 (September 1979), pp. 499- 515; «Consociational Democracy,» *World Politics*, vol. 21, no. 2 (January 1969), pp. 207-225, and *Democracy in Plural Societies: A Comparative Exploration* (New Haven, CT; London: Yale University Press, 1977).

(28) لمزيد من التفاصيل عن اتجاه تقاسم السلطة الاندماجي يمكن الرجوع إلى كتابات دونالد هوروفيتز، انظر: Donald L. Horowitz: *A Democratic South Africa? Constitutional Engineering in a Divided Society* (Berkeley, CA: University of California Press, 1991); *Ethnic Groups in Conflict* (Berkeley, CA: University of California Press, 1985); «Constitutional Design: An Oxymoron?,» *NOMOS*, vol. 42 (2000), pp. 253-284; «Electoral Systems: A Primer for Decision Makers,» *Journal of Democracy*, vol. 14, no. 4, (October 2003), pp. 115- 127; «The Alternative Vote and Interethnic Moderation: A Reply to Fraenkel and Grofman,» *Public Choice*, vol. 121 (2004), pp. 507- 516; «Strategy Takes a Holiday Fraenkel and Grofman on the Alternative Vote,» *Comparative Political Studies*, vol. 39, no. 5 (June 2006), pp. 652- 662, and «Conciliatory Institutions and Constitutional Processes in Post-conflict States,» *William and Mary Law Review*, vol. 49, no. 4 (2008), pp. 1213- 1248.

(29) Horowitz, «The Alternative Vote and Interethnic Moderation: A Reply to Fraenkel and Grofman,» p. 508.

الذي قد يدفع المرشحين إلى تبني مواقف أكثر اعتدالاً والتركيز على البرامج الانتخابية وقضايا الوطن بصفة عامة، بدلاً من التركيز على تحقيق أهداف الجماعة العرقية التي ينتمون إليها[30].

إن توقيت وسياق إجراء الانتخابات الأولى عقب الصراع العرقي في عدد من الدول العربية كان من أهم أسباب فشل هذه الانتخابات في تحقيق الأهداف المرجوة منها.

وقد انطلقت معظم الدراسات التي تناولت النظم الانتخابية للتعريف بهذه النظم وتحديد مزاياها وعيوبها ومدى نجاحها في إدارة الصراع العرقي. ويرى الباحث هنا ضرورة تبني مدخل مختلف في تناول أفضل النظم الانتخابية التي تعمل على إدارة الصراع العرقي. ويقوم هذا المدخل على الانطلاق من طبيعة التكوين العرقي للمجتمعات المنقسمة عرقياً ثم تكييف النظام الانتخابي لها في ضوء هذا التكوين، أي أن الباحث في سعيه لتحديد النظام الانتخابي الأفضل لإدارة الصراع العرقي لن ينطلق من دراسة النظم الانتخابية وإنما سينطلق من التكوين العرقي أو التركيبة العرقية للمجتمع.

ينصرف تعريف التكوين العرقي للمجتمع على بعدين أساسيين: **الأول** هو مدى الهيمنة أو السيطرة التي تتحقق لجماعة عرقية ما في المجتمع أي هل هناك جماعة عرقية تمثل نسبة عدد أعضائها في المجتمع أكثر من 50 بالمئة من عدد أفراد هذا المجتمع أم لا، وهنا نكون أمام احتمالين، الأول هو وجود هيمنة عرقية والآخر هو وجود تعددية عرقية. أما البعد **الآخر** فيتعلق بمدى تركز الجماعات العرقية في مناطق أو أقاليم معينة؛ هنا أيضاً نكون أمام احتمالين: الأول هو وجود جماعات عرقية متركزة بحيث تشكل أغلبيات محلية في مناطقها، أما الاحتمال الآخر فيتمثل بوجود جماعات عرقية موزعة جغرافياً[31].

في ضوء هذه الاحتمالات، نكون أمام أربعة أنماط من مجتمعات ما بعد الصراع العرقي اعتماداً على التكوين العرقي لها، **أول** هذه الأنماط هو المجتمعات ذات الجماعات العرقية المتركزة جغرافياً والمتسمة بهيمنة إحداها؛ و**ثانيها** هو المجتمعات ذات الجماعات العرقية الموزعة جغرافياً والمتسمة بهيمنة إحداها؛ و**ثالثها** هو المجتمعات ذات الجماعات المتركزة جغرافياً والمتعددة عرقياً، أما **آخر** أنماط هذه المجتمعات فهي المجتمعات ذات الجماعات العرقية الموزعة جغرافياً والمتعددة عرقياً [32].

يحتاج كل نمط من أنماط هذه المجتمعات إلى نظام انتخابي معين يتناسب مع تكوينه العرقي، ويدير الانقسامات العرقية فيه على نحوٍ سلمي، ويعرض الباحث في السطور القادمة

(30) Benjamin Reilly, «Political Engineering in the Asia Pacific,» *Journal of Democracy*, vol. 18, no. 1 (January 2007), p. 62.

(31) Wolfgang Wagner and Sofie Dreef, «Ethnic Composition and Electoral System Design: Demographic Context Conditions for Post-conflict Elections,» *Ethnopolitics*, vol. 13, no. 3 (2014), p. 295.

(32) Ibid.

للنظم الانتخابية التي تلائم هذه المجتمعات، مع توضيح العوامل التي أدت به إلى لقول بأفضلية هذه النظم لها.

1 ـ المجتمعات ذات الجماعات العرقية المتركزة جغرافياً والمتسمة بهيمنة إحداها

في ضوء هيمنة جماعة عرقية ما على المجتمع من حيث عدد السكان أي في المجتمعات التي تزيد فيها نسبة أفراد جماعة عرقية معينة على 50 بالمئة من عدد السكان، وتركز الجماعات العرقية جغرافياً يكون النظام الانتخابي الأفضل لهذه المجتمعات هو نظام القائمة النسبية أو نظام الأغلبية ويجادل بعض الباحثين بأفضلية نظام الأغلبية، وذلك لأنه يحقق صلات أو روابط أكبر بين المرشحين والناخبين[33].

2 ـ المجتمعات ذات الجماعات العرقية الموزعة جغرافياً والمتسمة بهيمنة إحداها

إذا كانت الجماعات العرقية منتشرة جغرافياً أي موزعة على مناطق وأقاليم مختلفة في المجتمع، وفي ذات الوقت اتسم المجتمع بهيمنة إحدى الجماعات العرقية، فإن تطبيق نظم الأغلبية أو النظم الانتخابية ذات الآليات التفضيلية سيؤدي إلى فوز الجماعة العرقية المهيمنة على معظم مقاعد البرلمان، إذ سيصوت الناخبون المنتمون إلى هذه الجماعة للمرشحين والأحزاب المعبرة عنهم. وبالتالي فإن النظام الانتخابي الأمثل لهذا النمط من المجتمعات هو نظام القائمة النسبية الذي يعمل على تمثيل الجماعات العرقية المختلفة بما فيها الأقليات تمثيلاً حقيقياً بسبب قيامه على أسس نسبية[34].

3 ـ المجتمعات ذات الجماعات المتركزة جغرافياً والمتعددة عرقياً

في حال تركز الجماعات العرقية في منطقة أو إقليم معين فإنها ستنجح في ضمان تمثيلها في البرلمان وبالتالي تنتفي الحاجة إلى اللجوء لنظام القائمة النسبية. كذلك سيكون من غير المجدي اللجوء للنظم الانتخابية التفضيلية التي أوصى بها أنصار تقاسم السلطة الاندماجي أو الاتجاه المركزي، حيث ستتحقق لها أغلبيات محلية في الأقاليم التي تقطن بها وبالتالي لا تتوافر حوافز للاعتدال[35]. ويمكن في هذه الحالة اللجوء لنظم الأغلبية حيث ستنجح الجماعات العرقية في الحصول على مقاعد البرلمان في الدوائر التي تتركز فيها فضلاً عن المزايا التي يتمتع بها نظام التعددية الفردية مثل بساطته والصلات القوية بين الناخبين والمرشحين.

---

(33) Ibid., p. 295.

(34) Ibid.

(35) Allison McCulloch, «Does Moderation Pay? Centripetalism in Deeply Divided Societies,» *Ethnopolitics*, vol. 12, no. 2 (2013), p. 126.

4 ـ المجتمعات ذات الجماعات العرقية الموزعة جغرافياً والمتعددة عرقياً

إذا اتسم المجتمع المستهدف بالتعدد العرقي وفي ذات الوقت بتوزع الجماعات العرقية وعدم تركزها جغرافياً فإنه ليس من الضروري اللجوء إلى نظام القائمة النسبية، إذ سيتحقق تمثيل الجماعات العرقية المختلفة بسبب عدم هيمنة إحدى الجماعات العرقية على المجتمع. وفي هذه الحالة سيكون من الأفضل اللجوء إلى النظم ذات الآليات التفضيلية مثل نظام التصويت البديل وذلك لترسيخ الاعتدال بين أفراد الجماعات العرقية المختلفة، بينما قد يؤدي اللجوء إلى نظم الأغلبية إلى تبني المرشحين إلى مزايدات عرقية وسيادة خطاب «نحن في مواجهة هم»[36]، وهو ما ينعكس في النهاية على ترسيخ الانقسام والاستقطاب وقد يؤدي إلى تجدد الصراع مرة أخرى. ويوضح الجدول الرقم (1) أنماط التكوين العرقي في مجتمعات ما بعد الصراع وأنسب النظم الانتخابية الملائمة لها.

الجدول الرقم (1)

النظام الانتخابي الأفضل لأنماط المجتمعات المنقسمة عرقياً

		مدى تعددية المجتمع	
		هيمنة عرقية	تعددية عرقية
مدى تركز الجماعات العرقية	تركز	نظام القائمة النسبية أو نظم الأغلبية	نظم الأغلبية
	توزع	نظام القائمة النسبية	النظم ذات الآليات التفضيلية

المصدر: Wolfgang Wagner and Sofie Dreef, «Ethnic Composition and Electoral System Design: Demographic Context Conditions for Post-conflict Elections,» *Ethnopolitics*, vol. 13, no. 3 (2014), p. 295.

تباينت البلدان العربية في ما يتعلق بالنظم الانتخابية التي تبنتها عقب الصراع العرقي الذي شهدته، إذ مزج النظام الانتخابي الذي تبناه لبنان بين نظم التمثيل النسبي والنظم ذات الآليات التفضيلية، حيث ربط هذا النظام بين التمثيل النسبي التوافقي المعتمد على حجم كل جماعة عرقية، وبين آلية جمع الأصوات من خلال التصويت القائم على الأغلبية[37].

في ما يتعلق بالتمثيل النسبي، وزعت اتفاقية الطائف عدد مقاعد البرلمان بالتساوي بين المسلمين والمسيحيين. وفي ما يتعلق بالتصويت القائم على الأغلبية فقد أخذ النظام الانتخابي الذي أجريت على أساسه انتخابات عام 1992 بنظام الكتلة (Block Vote System) إلى جانب

---

(36) Wagner and Dreef, «Ethnic Composition and Electoral System Design: Demographic Context Conditions for Post-conflict Elections,» p. 296.

(37) Stephan Rosiny, «A Quarter Century of «Transitory Power-Sharing»: Lebanon's Unfulfilled Ta'if Agreement of 1989 Revisited,» *Civil Wars*, vol. 17, no. 4, (2015), p. 494.

آلية تجميع الأصوات، حيث يكون للناخبين عدد من الأصوات مساوياً لعدد المقاعد المخصصة لكل دائرة، ويمكن للناخبين أن يقوموا بالمفاضلة بين المرشحين مع الأخذ في الحسبان التوزيع الطائفي لكل دائرة انتخابية، ويعلن فوز المرشح الذي ينجح في الحصول على أكبر عدد من الأصوات، لذلك يمكن للمرشحين من الطوائف المختلفة أن يقوموا بتكوين تحالف في مرحلة ما قبل الانتخابات معاً، الأمر الذي يرسخ تكوين التحالف العابر للطوائف وبما يترتب على ذلك من تحقيق الاعتدال؛ إذ إن هذه الآلية تقتضي لنجاح المرشحين الحصول على أصوات ناخبين ينتمون إلى جماعات مختلفة عن الجماعات التي ينتمون إليها. وقد يؤدي هذا النظام الانتخابي إلى تحقيق الاعتدال في الدوائر التي تتسم بعدم هيمنة جماعة عرقية وحيدة مثل دوائر جبل لبنان، وشمال لبنان. على العكس من ذلك فإن هذا النظام لن ينجح في تحقيق النتائج المرجوة منه في الدوائر التي تستند إلى وجود جماعة مهيمنة كما هي الحال في دوائر جنوب لبنان، والنبطية، وبيروت، والشوف[38].

يحتاج كل نمط من أنماط هذه المجتمعات إلى نظام انتخابي معين يتناسب مع تكوينه العرقي، ويدير الانقسامات العرقية فيه على نحوٍ سلمي.

يتضح مما سبق أهمية التركيبة العرقية للمجتمع، سواء في ما يتعلق بمدى هيمنة إحدى الجماعات العرقية أو تمركزها؛ فكما سبقت الإشارة، تحتاج النظم ذات الآليات التفضيلية إلى تعدد الجماعات العرقية وعدم هيمنة إحداها على المجتمع فضلاً عن عدم تركزها في مناطق أو أقاليم معينة، وهو ما افتقد إليه لبنان، الأمر الذي أدى إلى عدم فعالية هذه النظم في تحقيق الاعتدال. فضلاً عن ذلك فإن ملاحظة الانتخابات المتعاقبة التي شهدها لبنان تشير إلى أنها رسخت الطائفية والزبونية السياسية.

تبنى العراق نظام القائمة المغلقة كأحد نظم التمثيل النسبي. وبالنظر إلى التركيبة العرقية في العراق، فإنه من الملاحظ وصول نسبة الشيعة لأكثر من 50 بالمئة من عدد السكان وذلك وفق بعض التقديرات[39]، كما يلاحظ أن كل جماعة عرقية تتركز في أقاليم أو مناطق معينة. وبناء على ما سبق فإن النظام الانتخابي الأفضل هو نظام القائمة النسبية أو أحد أنماط النظم التعددية، وهو ما أخذ فيه العراق. تجدر الإشارة هنا إلى تبني العراق لنظام القائمة في الانتخابات المتتالية التي شهدها عقب الصراع العرقي، لكن مع ملاحظة أنها تغيرت لنظام القائمة المفتوحة في عام 2010 التي تمكن الناخبين من ترتيب المرشحين داخل القوائم، وقد استمر هذا النظام الانتخابي في انتخابات عام 2014 مع تغيير طريقة عد الأصوات من طريقة أكبر البواقي لطريقة سانت ليغي المعدلة. ورغم توافق نظام القائمة النسبية مع التركيبة العرقية للمجتمع في العراق إلا أن توقيت

(38) Imad Salamey, «Failing Consociationalism in Lebanon and Integrative Options,» *International Journal of Peace Studies*, vol. 14, no. 2 (Autumn-Winter 2009), pp. 97 - 98.

(39) Sherko Kirmanj, *Identity and Nation in Iraq* (Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 2013), p. 5.

هذه الانتخابات ـ كما سبقت الإشارة ـ أثر سلباً في تحقيقها لأهدافها، كما أن ممارسات النخب العراقية عمقت الانقسام والعنف الطائفي، فضلاً عن ذلك فإن الوجود الأمريكي في العراق أفقد هذه الانتخابات شرعيتها بين العديد من العراقيين، وهو ما أدى إلى انخفاض نسبة المشاركة في هذه الانتخابات، الأمر الذي أدى إلى عدم تحقق مقاصدها.

رابعاً: الإدارة الانتخابية

تؤدي الإدارة الانتخابية دوراً مهماً في الانتخابات التي تجرى في دول ما بعد الصراع العرقي، وتؤثر هذه الإدارة تأثيراً كبيراً في نتائج الانتخابات وشرعية النظام السياسي الناتج منها، وتضطلع إدارة الانتخابات بعدد من الوظائف سواء من الناحية اللوجيستية أو الفنية، بما فيها تدريب الموظفين، وبناء الروابط مع الحكومة والأحزاب السياسية والإعلام والمجتمع المدني، وتأسيس القواعد اللازمة لمراقبة الانتخابات[40].

تثير إدارة الانتخابات في دول ما بعد الصراع العرقي عدداً من القضايا: **أولاها** مدى استقلالية هذه الإدارة عن مؤسسات الدولة وأثر هذه الاستقلالية في نجاح الانتخابات وفعاليتها في أداء الوظائف المنوطة بها. وترتبط **ثانية** هذه القضايا بتكوين الهيئات أو اللجان القائمة على إدارة الانتخابات، أما **ثالثتها** فتتمثل بالدور الذي تؤديه القوى والمنظمات الدولية في العملية الانتخابية.

في خصوص **استقلالية الإدارة الانتخابية**، تتباين إدارات الانتخابات في مدى استقلالها، وتشير الأدبيات إلى ثلاثة أنماط من الإدارات الانتخابية وفقاً لدرجة استقلالها، فهناك إدارات انتخابية مستقلة تماماً، وهناك إدارات انتخابية تعمل كجزء من الحكومة، ولكن تحت رقابة هيئة مستقلة (غالباً الهيئة القضائية)، وأخيراً هناك أنماط من الإدارات الانتخابية تمثل جزءاً من الحكومة بالكامل[41]، وهي بالتالي تعد غير مستقلة.

ويمكن القول إن نمط الإدارة الانتخابية وفقاً لدرجة استقلالها لا يؤثر في العملية الانتخابية في الديمقراطيات الراسخة، وذلك بسبب رسوخ التقاليد والقيم الديمقراطية في المجتمع[42]، على العكس من ذلك، تؤثر استقلالية اللجان الانتخابية في الدول التي تمر بمراحل انتقالية (ومن بينها دول ما بعد الصراع العرقي) بدرجة كبيرة على ديمقراطية الانتخابات وعلى التحول الديمقراطي والاستقرار السياسي. من هنا يمكن التوصية بأن تتمتع اللجان الانتخابية المشرفة على الانتخابات التي تجرى في دول ما بعد الصراع العرقي بالاستقلالية الكاملة، إذ يعزز استقلال هذه اللجان وحياديتها وبعدها من تدخلات السلطة والانحيازات السياسية من صدقية الانتخابات وثقة المواطنين في نزاهتها، وهو ما ينعكس على شرعيتها وبالتالي على جهود إحلال السلام

---

(40) Terrence Lyons, «Post-conflict Elections and the Process of Demilitarizing Politics: the Role of Electoral Administration,» *Democratization*, vol. 11, no. 3 (June 2004), p. 46.

(41) Sarah Birch, «Electoral Institutions and Popular Confidence in Electoral Processes: A Cross-national Analysis,» *Electoral Studies*, vol. 27 (2008), p. 308.

(42) ورغم ذلك فقد بدأت بعض الدول ذات النظم الديمقراطية الراسخة مثل كندا والمملكة المتحدة في اتخاذ بعض الخطوات في اتجاه تأسيس مفوضات انتخابية بصلاحيات إدارة الانتخابات، انظر: Ibid., p. 308.

والاستقرار. من هنا يجب أن يكون إنشاء هيئة مستقلة للانتخابات أولى الخطوات التي يجب القيام بها بعد انتهاء الصراع العرقي[43].

تؤدي الإدارة الانتخابية دوراً مهماً في الانتخابات التي تجرى في دول ما بعد الصراع العرقي، وتؤثر هذه الإدارة تأثيراً كبيراً في نتائج الانتخابات وشرعية النظام السياسي الناتج منها.

وبالنسبة إلى **تكوين اللجان القائمة** على العملية الانتخابية، تشير ملاحظة التجارب المختلفة إلى أن التكوين غير الحزبي وغير السياسي للجان الانتخابية يعد أفضل البدائل لدول ما بعد الصراع العرقي؛ إذ إن اللجان المؤلفة على أساس حزبي ستعكس الانقسامات الحزبية (وربما الطائفية والسلالية)، وهو ما قد ينذر بتعميق الانقسامات العرقية وترسيخها؛ فعلى سبيل المثال تكون المجلس الانتخابي المؤقت في هايتي من ممثلين للأحزاب السياسية وكان منقسماً وفقاً لتكويناته الحزبية، وهو ما أدى إلى سيادة أجواء من عدم الثقة وتعميق حدة الانقسام بين أعضائه وقد أثر ذلك في النهاية سلباً في كفاءة عمل المجلس[44].

وفي ما يتعلق **بدور القوى والمنظمات الدولية**، فيتباين هذا الدور في الانتخابات التي تشهدها دول ما بعد الصراع. ففي بعض الحالات أسندت عملية تنظيم الانتخابات بالكامل إلى الجماعة الدولية، وذلك كما هي الحال بالنسبة إلى ناميبيا عام 1989 وكمبوديا عام 1993، وذلك بإشراف الأمم المتحدة أو في البوسنة والهرسك حيث تم تنظيم الانتخابات بإشراف منظمة الأمن والتعاون الأوروبي، إذ نُظمت الانتخابات في هذه الحالات من خلال إدارات انتخابية تضم في عضويتها خبراء كلهم أو معظمهم من الأجانب، وفي حالات أخرى تؤدي الجماعة الدولية دوراً في تنظيم الانتخابات في إطار تطبيق اتفاقيات السلام كما هي الحال في أنغولا والسلفادور وهايتي وموزمبيق ونيكارغوا[45].

هناك نمط آخر من الدعم تقوم به الجماعة الدولية، يتمثل بالمساعدة الفنية والمالية من جانب الأطراف الدولية للهيئات الوطنية القائمة على تنظيم الانتخابات. وفي هذه الحالة يشارك خبراء أجانب في هذه الهيئات ولكن بعدد قليل. على سبيل المثال كانت مسؤولة الانتخابات في ليسوتو عام 1993 من الأجانب، وكان دورها حاسماً أول انتخابات تعددية هناك، كما كان دور المراقبين الدوليين مهماً في انتخابات عام 1994 في جنوب أفريقيا[46].

---

(43) Benjamin Reilly, «Timing and Sequencing in Post-Conflict Elections,» in: Langer and Brown, eds., *Building Sustainable Peace: Timing and Sequencing of Post-Conflict Reconstruction and Peacebuilding*, p. 81.

(44) Benjamin Reilly, «Elections in Post-Conflict Scenarios: Constraints and Dangers,» *International Peacekeeping*, vol. 9, no. 2 (2002), p. 125.

(45) Rafael López-Pintor, *Electoral Management Bodies as Institutions of Governance* (New York: UNDP, 2000), p. 91.

(46) Ibid., p. 92.

ويـؤدي عـدد مـن المنظمات الـدولـيـة، العـالـمـيـة منها والإقـلـيـمـيـة، دوراً مـهـمـاً فـي عـمـلـيـات الرقابة على الانتخابات مثل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومنظمة الدول الأمريكية والاتحاد الأفريقي واتحاد دول الكومنولث. إضافة إلى ذلك هناك عدد من المنظمات غير الحكومية الداعمة للديمقراطية مثل مركز كارتر(47).

تبقى الإشـارة هنا إلـى أن دور القوى والمنظمات الدولية في العملية الانتخابية قد يكون مثار انتقاد من جانب بعض القوى السياسية المحلية، إذ يرون فيه انتهاكاً للسيادة الوطنية، ومن الممكن أن يرى البعض أن القوى والمنظمات الدولية قد تنحاز لأطراف سياسية معينة تتلاقى مصالحها معها، الأمر الذي قد يشكك في نزاهة الانتخابات، وبالتالي يؤثر في شرعيتها وهو ما ينعكس بدوره على الاستقرار السياسي وفرص تحقيق التحول الديمقراطي في المجتمع.

يختلف الباحث مـع هـذا الـرأي، إذ تفتقد دول مـا بعد الـصـراع الـعـرقـي الإمـكـانـات الـمـاديـة والخبرات اللازمة لإدارة الانتخابات بكفاءة، وهو ما يمكن أن تساهم المنظمات الدولية في توفيره، كذلك فإن عمليات الرقابة على الانتخابات تعزز من شرعيتها داخلياً وخارجياً، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على تحقيق الاسـتـقـرار فـي المجتمع مـع الأخـذ فـي الحسبان ـ بالطبع ـ عـدم تحيز تلك المنظمات الدولية. وبالنسبة إلى القوى الدولية فيمكن قبول المساعدات الخاصة بالانتخابات التي توفرها هذه القوى إذا لم تتجه إلى دعم أي من القوى السياسية في المجتمع، وإذا لم يكن لها دور في تأييد أحد أطراف الصراع.

خاتمة

استهدفت هذه الدراسة تحليل الانتخابات في دول ما بعد الصراع العرقي وذلك من خلال تناول أبعاد رئيسية هي مقاصد الانتخابات فـي الـدول الخارجة من الصراع العرقي، والتوقيت الأفضل لإجراء الانتخابات بعد انتهاء هذا الصراع، ونمط النظام الانتخابي الذي يعمل على إدارة الصراع العرقي، فضلاً عن شكل الإدارة الانتخابية المناسب لدول ما بعد هذا الصراع.

وقد خلص الباحث إلى أن هناك عدة مقاصد تقوم بها الانتخابات في دول ما بعد الصراع العرقي، وهي تحقيق الانتقال السلمي للسلطة، والحصول على الشرعية السياسية بين المواطنين وعلى المستوى الدولي، إضافة إلى إنهاء الصراع وتحقيق تماسك المواطنين والاعتدال في مواقفهم بخصوص القضايا العرقية.

كما انتهى الباحث إلى اختلاف الباحثين بخصوص التوقيت الأفضل لإجراء الانتخابات بعد انتهاء الصراع العرقي؛ إذ رأى بعض الباحثين ضرورة إجراء الانتخابات بعد انتهاء الصراع مباشرةً، بينما رأى باحثون آخرون تأجيل الانتخابات لفترة معينة. كما أشارت الدراسة إلى وجود عدد من العوامل التي تقلل مخاطر إجراء الانتخابات بعد انتهاء الصراع، وهي تحقق النصر الحاسم لأحد

---

(47) Benjamin Reilly, «Electoral Assistance and Post-Conflict Peace building - What Lessons Have Been Learned?,» paper presented at: The WIDER Conference on Making Peace Work, Helsinki, 4-5 June 2004, <http://www.gsdrc.org/document-library/electoral-assistance-and-post-conflict-peacebuilding-whatlessons-have-been-learned>.

أطراف الصراع، والتخلي عن العنف، ووجود قوات حفظ السلام الدولية، وتشارك السلطة ونشأة مؤسسات سياسية وإدارية وقضائية قوية فضلاً عن التوفيق السابق للانتخابات. وقد انتهى الباحث إلى أنه من الممكن إجراء الانتخابات بعد انتهاء الصراع العرقي مباشرةً ما دامت هذه العوامل متوافرة، أما في حالة عدم توافرها فيجب تأجيل الانتخابات وذلك حتى تتوافر الظروف والأوضاع الكفيلة بنجاحها.

وخلص الباحث إلى أفضلية إجراء الانتخابات على المستوى الوطني قبل إجرائها على المستوى المحلي، إذ إن إجراء الانتخابات على المستوى المحلي أولاً من الممكن أن يعمل على إعادة ظهور الصراع العرقي مرة أخرى وبخاصة إذا كانت الجماعات العرقية متركزة في أقاليم أو مناطق جغرافية معينة.

وبخصوص النظام الانتخابي، أشار الباحث إلى أن عملية تصميم النظام الانتخابي في دول ما بعد الصراع يجب أن تتم مع الأخذ في الحسبان التكوين العرقي في المجتمع الذي يرتبط ببعدين أساسيين: **الأول** هو مدى هيمنة جماعة عرقية أي يمثل عدد أعضائها أكثر من 50 بالمئة من السكان. أما البعد **الآخر** فيتصل بمدى تركز الجماعات العرقية. وفي المجتمعات التي تتسم بهيمنة جماعة عرقية ما وتركز الجماعات العرقية في مناطق معيَّنة فإن النظام الانتخابي الأفضل هو نظام القائمة النسبية أو نظام الأغلبية، أما في المجتمعات التي تهيمن عليها جماعة عرقية ولكن مع توزع الجماعات العرقية في مناطق وأقاليم مختلفة، فيكون نظام القائمة النسبية هو الأفضل. ويكون نظام الأغلبية هو الأفضل في المجتمعات التي تتسم بتعدديتها العرقية وتركز الجماعات العرقية، وفي المجتمعات التي تتسم بتعدديتها العرقية مع توزع الجماعات العرقية تكون النظم ذات الآليات التفضيلية هي الأفضل.

كما انتهى الباحث بخصوص الإدارة الانتخابية إلى ضرورة استقلال هذه الإدارة في دول ما بعد الصراع العرقي، مع الحرص على تكوينها غير السياسي وغير الحزبي حتى تكون بعيدة من التحيزات الحزبية والانقسامات السياسية. وأشار الباحث إلى أهمية دور المنظمات الدولية في توفير الإمكانيات والخبرات اللازمة لإدارة الانتخابات، وانتهى إلى تعزيز عمليات الرقابة على الانتخابات من جانب المنظمات الدولية من شرعيتها داخلياً وخارجياً. كذلك فمن الممكن الاستفادة من الخبرات والإمكانيات التي توفرها بعض الدول إذا لم يكن لهذه الدول صلات بأطراف الصراع، وطالما لم تدعم أياً منها □

نظام الإرث الإسلامي: تأصيل نظري لأدلة الحداثيين وحجج المحافظين

حاتم البقالي(*)

باحث في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، طنجة ـ المغرب.

مقدمة

دعا زعيم حزب الاتحاد الاشتراكي قبل سنوات خلال لقاء حزبي بمدينة الرباط إلى ضرورة مراجعة أحكام الإرث، مشدداً على أهمية فتح حوار حول هذه المسألة. وعلى نفس المنوال أصدر المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وهو مؤسسة وطنية مستقلة، سنة 2015 توصية بضرورة تعديل مدونة الأسرة حتى تضمن نوعاً من المساواة بين الرجل والمرأة في ما يتعلق بالإرث. هذه الدعوات أثارت غضب التيار المحافظ داخل المجتمع المغربي ودفعت رئيس الحكومة آنذاك وزعيم الإسلاميين (عبد الإله بن كيران) إلى مطالبة رئيس المجلس إدريس اليزمي بالاعتذار للمغاربة وسحب التوصية لأنها يمكن أن تثير الفتنة في المجتمع(1).

في دولة عربية مسلمة أخرى هي دولة تونس لا يزال إعلان الرئيس التونسي عن عزمه إعداد قانون حول المساواة في الإرث بين الرجل والمرأة(2) يثير جدلاً واسعاً في الأوساط العلمية والإعلامية والسياسية التونسية، حيث إضافة إلى الانتقادات التي وجهتها حركة النهضة الإسلامية إلى الرئيس واتهامه مباشرة بسعيه إلى إعادة تونس إلى أجواء الصراع الأيديولوجي، تدخل الأزهر على الخط لتسفيه هذه الدعوة مؤكداً مصادمتها للشريعة(3).

(*) البريد الإلكتروني: hatimhamzi153@gmail.com.

(1) تصريح تلفزيوني مصور لرئيس الحكومة عبد الإله بن كيران مع قناة ميدي 1 تي في خلال برنامج (خاص) بتاريخ 29 تشرين الأول/أكتوبر 2015.

(2) أعلن الرئيس التونسي قايد السبسي في كلمة بمناسبة الاحتفال بيوم المرأة يوم 13 آب/أغسطس من السنة الجارية أنه سيطرح أمام البرلمان مقترحاً يقضي بالمساواة بين الرجل والمرأة.

(3) بيان لوكيل الأزهر عباس شومان على صفحته الفايسبوكية الرسمية جاء فيه: «إن دعوات التسوية بين =

إن مثل هذا الجدل ليس جديداً على المجتمعات العربية؛ فهو يندرج ضمن تعارض قديم ومعروف، هو التعارض بين القيم الدينية الثابتة والمتغيرات الدنيوية، كان ولا يزال يخلق انقساماً داخل المجتمعات العربية والإسلامية بين تيارين يمثلان طرفي النقيض الثقافي والفكري والسياسي ويخلقان تقاطباً واصطفافاً اجتماعياً وسياسياً حاداً، فمن جهة هناك تيار علماني يرفع شعار الحداثة ويرى ضرورة القطع مع التشريعات ذات الأساس أو المصدر الديني كمدخل أساسي للرقي والتقدم، وتيار في الجهة المقابلة محافظ يتوسل خطاب ديني هوياتي (علماء دين، حركات إسلامية ودعوية، مؤسسات دينية رسمية...) يشدد على عدم جواز التفريط في ما جاء به القرآن وكرّسه الفقه في مجال الإرث.

من المفارقات اللافتة للانتباه في السجال الدائر حول موضوع الإرث أن كلا الطرفين (الحداثيون والمحافظون) يسعيان لإيجاد تأصيل فقهي للدفاع عن وجهة نظرهما، أي أن الجميع يقف على الأرضية الدينية نفسها لتبرير موقفين متناقضين في الجوهر.

ورغم ما يكشف عنه هذا الموضوع من انقسام عميق داخل المجتمع وما يخلفه من ضجة وصخب إعلامي، فإنه يندر أن نجد تأصيلاً علمياً محكماً أو تأسيساً نظرياً متيناً لموقف التيارين الحداثي والمحافظ، فأغلب ما نجده حول الموضوع هو مجرد بيانات مقتضبة أو مقالات متهافتة تميل إلى هذا الطرح أو ذاك، أو تصريحات مناسبتية يطلقها فاعلون سياسيون أو مدنيون أو دينيون هنا وهناك، للتسفيه والتبخيس والطعن في النيات والبواعث، وتوجيه الاتهامات المتبادلة إما بالتغربن والتبعية والكفر وإما بالرجعية والتخلف والإرهاب. لهذا تبقى النقاشات الفكرية الجادة التي تناولت رؤى هؤلاء بعمق وترَوٍّ وأخضعتها للدراسة العلمية، شحيحة جداً.

من هنا، فإن هذه الدراسة البحثية هي محاولة للإسهام في وضع تأصيل نظري وفكري لموقف التيارين المحافظ والحداثي حول المواريث، من خلال تسليط الضوء على أهم المرتكزات الفكرية والحجج العقلية والفلسفية التي يسند بها الطرفان أطروحتيهما، بغية تمكين الجمهور القارئ من الاطلاع على مصادر المعرفة التي ينهل منها الطرفان المتخاصمان، ليكون الاختيار بعد ذلك اختياراً واعياً وعقلانياً وليس مجرد اتباع وتعصب أعمى.

وقد حرصت هذه الدراسة في سبيل ذلك على اعتماد منهجية موضوعية تأخذ المسافة نفسها من الأطروحتين، وتمنح نفس الحق لكلا الفريقين في عرض حججهما وأدلتهما. ولهذا سيجد القارئ نفسه أمام أشد الأدلة والأفكار تعارضاً، في إطار مناظرة فكرية تلامس مجموعة من الإشكالات التي يطرحها موضوع كهذا، ومنها مثلاً:

هل القوانين الوضعية تتعارض بالضرورة مع القوانين الشرعية؟

هل يوجد في الدين ثوابت لا يجوز المساس بها؟

= الرجل والمرأة في الميراث تظلم المرأة ولا تنصفها وتتصادم مع أحكام الشريعة» (نشر على موقع. <http:// arabic.sputnik.news.com> بتاريخ 16 آب/أغسطس 2017).

هل الاجتهاد في الدين يشمل منطقة الفراغ التشريعي فقط؟

هل الأحكام القرآنية صالحة لكل زمان ومكان؟

هل من الممكن أن تصير الأحكام القرآنية بمرور الزمان وتغيُّر أحوال الناس متعارضة مع المصالح المجتمعية وقواعد العقل؟

هل الواقع هو الذي يجب أن يخضع للدين أم أن هذا الأخير هو الذي يتبع الواقع؟

ما حقيقة انحياز أحكام الإرث للرجل وحيفها تجاه المرأة؟

هذه الأسئلة وغيرها سنقاربها في هذه الدراسة من خلال محورين مركزيين، وخاتمة تشتمل على الرأي المقترح في الموضوع.

أولاً: حجج الحداثيين في ضرورة تغيير نظام الإرث الإسلامي

سنعرض في هذا المبحث مختلف الحجج القانونية والسياسية والفقهية والفلسفية التي تؤصل للمشروع الحداثي العلماني الرامي إلى إعادة النظر في التشريع الإسلامي عامة وأحكام الإرث خاصة.

المرتكز القانوني: مبدأ سمو المواثيق الدولية يفرض تغيير نظام الإرث الإسلامي.

يدعو أنصار تغيير نظام الإرث الإسلامي إلى حيْد الدولة تجاه الدين وإنهاء اعتمادها على قوانين تنهل من المرجعية الدينية، فالقوانين يجب أن تتخذ من المرجعية الإنسانية مرجعية لها لأنها القراءة الوحيدة الموافقة للواقع التي تُعد نتاجاً لتطور وتراكم قانوني لتجارب إنسانية عبر التاريخ. وقد تبنت الدولة المغربية هذه المرجعية حينما نص دستور المملكة لسنة 2011 في ديباجته بكل وضوح على مبدأ سمو الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب ونشرت على التشريعات الوطنية. ومن أهم وأبرز الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب وتنص على ضرورة مساواة الرجل بالمرأة في جميع المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية... نجد اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة التي صودق عليها سنة 1979 ودخلت حيز التنفيذ سنة 1981، وتحث في مادتها الرابعة على الإسراع بمساواة المرأة مع الرجل، وفي المادة الخامسة تدعو دول الأطراف إلى تجسيد مبدأ المساواة في دساتيرها الوطنية وقوانينها الأخرى وتغيير القوانين والأعراف التي تشكل تمييزا ضد النساء[4].

لهذا، فمجرد وجود المغرب كطرف في هذه الاتفاقيات ذات الطابع الكوني يحتم عليه تبني سياسات عمومية وتدابير قانونية تلغي جميع أشكال وصور التمييز القائمة على أساس الجنس أو النوع الاجتماعي؛ فالدولة مدعوة إلى إعمال المساواة في الإرث وفاءً لالتزاماتها الدولية واحتراماً

(4) انظر كتاب الاتفاقيات الأساسية في مجال حقوق الإنسان التي يعد المغرب طرفاً فيها المادة الرابعة والمادة الخامسة ص 57، المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان رئيس الحكومة، تشرين الثاني/نوفمبر 2014.

لأسمى قانون في البلاد وهو الدستور، فمبدأ سمو الاتفاقيات الدولية المنصوص عليه دستورياً معناه أن يعمل به ضداً على ما جاء في قوانين المملكة، ولا يجوز التذرع بأية خصوصية محلية، وإلا فسموّ القوانين الدولية يكون على ماذا؟

في هذا المضمار يرى نبيل بن عبد الله أحد زعماء اليسار المغربي أنه في إطار التأقلم مع المنظومة القانونية الدولية، يجب أن يكون هناك سمو للتشريعات الدولية على القوانين الوطنية وهذا ما نص عليه الدستور الجديد ما دام البرلمان المغربي يصادق عليها[5].

1 ـ المرتكز الفقهي: علم مقاصد الشريعة يدعو إلى تغير نظام الإرث الإسلامي

من المفارقات اللافتة للانتباه في السجال الدائر حول موضوع الإرث أن كلا الطرفين (الحداثيون والمحافظون) يسعيان لإيجاد تأصيل فقهي للدفاع عن وجهة نظرهما، أي أن الجميع يقف على الأرضية الدينية نفسها لتبرير موقفين متناقضين في الجوهر، وهكذا يسعى التيار الحداثي العلماني إلى اقتحام مجال الفقه الإسلامي لاستنباط المتكآت الشرعية التي تستند إليها فكرة ضرورة مراجعة نظام التوارث الإسلامي، ساعياً إلى إفراغ الحجج الدينية والفقهية التي يستعملها المحافظون من مضمونها في محاولة من هذا التيار لزعزعة منظومة الفقه الإسلامي باختراقها من الداخل. ولعل أبرز علوم الفقه الإسلامي التي يستند إليها الحداثيون هو علم مقاصد الشريعة، هذا الفقه الذي استنبطه علماء الإسلام من النصوص الدينية في القرآن والسنّة حينما تبيَّن لهم أن جميع نصوص الوحي معللة بعلة جلب المصالح ودفع المفاسد، أصبح اليوم من الحجج القوية التي يستعملها الحداثيون لتبرير جميع المراجعات التي يجب إن تشمل الأحكام الدينية.

التشريع الإسلامي في الميراث كان لصيقاً بالمنظومة الاقتصادية وعلاقات الإنتاج القائمة في عصر النبوة ودور المرأة وموقعها داخل هذه المنظومة، أما اليوم فقد تغيرَّ دور المرأة وتبدَّل موقعها داخل علاقات الإنتاج.

إن الرؤية المقاصدية للشريعة التي أسسها كبار العلماء كالجويني (الملقب بإمام الحرمين) (478 ـ 419) وأبي حامد الغزالي (1058 ـ 1111) والعز بن عبد السلام (1181 ـ 1262) والإمام الشاطبي (توفي عام 1388) وغيرهم، تقوم على ضرورة تعقب نيات التشريع ومقاصده المضمرة وأهداف ونيات الشارع من وضع التشريع، إذ يتعين على العالم المجتهد الغوص في أبعاد ومقاصد الشريعة لاكتشاف القيم العليا ومعرفة الروح العامة التي تسري في نصوصها، ومن ثم الوصول إلى إدراك المصالح والمنافع التي ينبغي جلبها والمضار والمفاسد التي يجب دفعها؛ فلكل حكم شرعي علة مقصودة. ولهذا قال الفقهاء قديماً الحكم يدور مع علته وجوباً وعدماً، وذلك لأن الواقع الإنساني

(5) تصريح صحفي، لنبيل عبد الله أمين عام حزب التقدم والاشتراكية المغربي منشور بالموقع الإلكتروني <http://www.dw.com.ar> بتاريخ 23 تموز/يوليو 2011.

متغير وغير مستقر، من هنا كانت الدعوة ملحّة وواجبة إلى تجديد إعمال العقل في مقتضيات الفقه وأحكامه كلما تغير الواقع؛ فالشريعة الإسلامية بمقاصدها العليا وقيمها السامية خالدة، أما الفقه والأحكام الشرعية فهي متحركة[6]. وفي مقدمة ما ينبغي استحضاره من المقاصد الكبرى للشريعة مقصد إقامة العدل والحرص عليه مصداقاً لقوله تعالى ﴿**إن الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذي القربى**﴾ (النحل: 90) فإذا ما ظهر لظروف ما، أن الحكم الشرعي لم يعد يحقق هذا المقصد وزاغ عنه، وجب مراجعته، وفي هذا المعنى المقاصدي الذي يتلمس الأهداف والغايات والقيم ولا يقف عند حرفية النصوص والأحكام يقول ابن القيم الجوزية (1292 ـ 1350) الفقيه والعالم أن «الشريعة... هي عدل كلها رحمة كلها ومصالح كلها وحكمة كلها فكل مسألة خرجت عن العدل إلى الجور وعن الرحمة إلى ضدها وعن المصلحة إلى المفسدة وعن الحكمة إلى العبث فليست من الشريعة في شيء وإن أدخلت إليها بالتأويل»[7] فيضع هنا ابن الجوزي معايير واضحة لقبول الأحكام الشرعية أو رفضها، تبعاً لمدى استجابتها وتحقيقها للأهداف والقيم الكبرى للشريعة الإسلامية كالرحمة والعدل والحكمة.

إذا كانت النصوص الدينية نصوصاً بشرية بحكم انتمائها إلى اللغة والثقافة في مرحلة تاريخية محددة هي فترة تكوّنها وإنتاجها بالضرورة نصوصاً تاريخية فيجب التعامل مع القرآن والسنّة على هذا الأساس.

وبتطبيق هذا المنظور المقاصدي يمكن القول إن نظام الإرث هو جزء من التشريع الإسلامي الذي لم يعد بسبب اختلاف سياقنا المعاصر عن سياق نشأته ـ قادراً على تحقيق هذه الغايات الكبرى والمقاصد العليا، وذلك كما هو الشأن بالنسبة إلى أحكام أخرى تم إبطال العمل بها في هذا الزمان، كأحكام الرق وملك اليمين وفقه الجهاد والحدود... إلخ. فالقول بالصلاح الأبدي لهذه الأحكام هو قول منافٍ للدين نفسه ولمنطقه التشريعي، لأن الشريعة هي احتكاك بالواقع وإجابة عن أسئلته الآنية والمتجددة، والواقع كما ذكرنا متحول بطبعه.

وعليه فإن نظام الإرث الإسلامي الذي يمنح الذكر ضعفي حظ الأنثى ويشرك أقارب البنت من جهة الأب (عمومتها وأبناء العمومة مهما بعدوا...) في ميراثها من والديها في إطار ما يسمى نظام التعصيب[8] أصبح في زماننا مجحفاً في حق المرأة وظلماً بيناً لها.

فالتشريع الإسلامي في الميراث كان لصيقاً بالمنظومة الاقتصادية وعلاقات الإنتاج القائمة في عصر النبوة ودور المرأة وموقعها داخل هذه المنظومة، أما اليوم فقد تغيَّر دور المرأة وتبدَّل

---

(6) أبو زيد المقرئ الإدريسي، **القرآن والعقل: مدخل معرفي** (الدار البيضاء: مؤسسة الإدريسي الفكرية للأبحاث والدراسات، 2015)، ج 1، ص 260.

(7) محمد بن أبي بكر بن أيوب بن القيم الجوزية، **أعلام الموقعين عن رب العالمين** (بيروت: دار الكتب العلمية، 1991)، ج 3، ص 14.

(8) قاعدة التعصيب تعني أن يرث الوارث التركة كلها أو ما بقي منها بعد أن يأخذ أصحاب الفروض حظوظهم.

موقعها داخل علاقات الإنتاج، فبعدما كان دورها هامشياً في بداية الإسلام أصبحت اليوم مساهمة في الإنتاج وفي خلق الثروة الوطنية ومتحملة لمختلف الأعباء المادية الأسرية والوطنية على قدم المساواة مع الرجل (كالضرائب مثلاً). لهذا لم يعد هناك ما يبرر تفوق الذكر على الأنثى في التركة، فالاحتفاظ بنفس الأنصبة التي وضعت لها في عهد لم يكن لها موقع في المنظومة الاقتصادية للمجتمع هو تحيُّز واضح واعتداء على مصالح المرأة وهدر لحقوقها بصورة تجافي روح الشريعة ويتنافى مع مقاصدها.

كما أنه بأي حق وبأي ميزان أن يعطي نظام التعصيب لأخت الميت نصف التركة حال موته عن بنت واحدة، وثلثها حالة موته عن بنتين فأكثر؛ مع أن تلك الأخت أسست أسرتها المستقلة وانفصلت معيشياً وحياتياً عن ذلك الميت ولم تكن لها أي مساهمة في تكوين أسرته[9]، أليس هذا مجافياً للعدل الذي أمرت الشريعة وقصدته من جميع أحكامها، وبأي حق يرث العم وابن العم مع البنت أو البنات، مع إعفائه من أي مسؤولية تجاههن وعدم مساهمته بشيء في ثروة الهالك؟ إن العدل والإنصاف يقتضي إلغاء العمل بهذا النظام الذي ارتبط تاريخياً بنظام اجتماعي كان منسجماً معه، وهو النظام القبلي والعشائري، حيث كانت العشيرة تتألف من الجد والأعمام وأبنائهم يعيشون في مكان واحد ويساهمون جميعاً في تنمية ثروة العشيرة ويتولون مسؤولية الدفاع عنها وحمايتها.

هذا الفكر المقاصدي الذي يبرر به العلمانيون تغيير الأحكام الشرعية تبعاً لتغير الواقع، هو بالنسبة إليهم منهج قرآني أصيل، يمكن استكشافه وملاحظته بسهولة في سيرة الرسول ﷺ وعمل الصحابة حيث تم تجسيد هذا المنهاج في ممارساتهم العملية:

بالنسبة إلى القرآن الكريم نزل منجماً أي مقسماً، وهذه قضية يستفاد منها أنه تشريع للواقع، فكلما كان يحدث أمراً كان الوحي يتفاعل معه ويصدر حكمه، ولو كانت الأحكام القرآنية صالحة لكل الأزمنة والأمكنة لنزل دفعة واحدة بصيغة عامة ومجردة ليطبق في جميع الأحوال والمناسبات من هنا ظهر علم أسباب النزول[10] الذي يؤشر إلى الحضور الضاغط للواقع على الوحي وتفاعل النص والواقع، فصار هذا العلم مدخلاً أساسياً في تفسير الآيات القرآنية. ثم نجد أيضاً فقه الناسخ والمنسوخ[11] الذي أسسه الفقهاء، وإن كان لظاهرة النسخ أن تعني شيئاً، فهي أنها تفصح عن صلات لم تنقطع بين التشريع والاجتماع الإنساني، بين الوحي والتاريخ، وبيان ذلك أن مبنى

---

(9) محمد عبد الوهاب رفيقي، «حديث مفصل وهادئ حول التعصيب في الإرث،» مقال منشور بموقع telquel.ma بتاريخ 24 آذار/مارس 2018 <https://bit.ly/2xClgD4>.

(10) هو أحد العلوم الإسلامية المهتمة بمعرفة أسباب نزول آيات القرآن والقضايا والحوادث المتعلقة بها، وكذلك وقت ومكان نزول الآية وهو أحد فروع علم التفسير.

(11) هو رفع حكم شرعي سابق بحكم شرعي متأخر عنه، فحسب الفقه الإسلامي فإن الله تعالى له أن يأمر عباده بما شاء ثم ينسخ ذلك الحكم أي يرفعه ويزيله، ويستدلون عليه بآية ﴿**مَا نَنسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلِهَا أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٍ**﴾ [البقرة: 106].

الشريعة ومبدأ قيامها إنما على مصالح العباد، وهذه ليست ثابتة وإنما تتغير لتغير أحوال الناس، لهذا السبب نسخ الوحي (أي غيّر واستبدل) الكثير من الآيات القرآنية بآيات أخرى[12].

فمثلاً كان المسلمون يصلون في البداية نحو بيت المقدس ثم نزلت آية ﴿**فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ**﴾ (البقرة: 144) فنسخت هذه ما كان قبلها في أمر القبلة. أو كقوله تعالى في الإرث ﴿**وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينُ فَارْزُقُوهُم مِّنْهُ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَّعْرُوفًا**﴾ (النساء: ٨) التي قال فيها معظم العلماء والأئمة الأربعة أنها نسختها الآية التي بعدها حيث أنزل الله فيها الفرائض فأعطى لكل ذي حق حقه فأصبحت الصدقة فيما أوصى به المتوفى فقط.

تطبيقات الرسول: راجع رسول الله عدداً من الأحكام القطعية التي شرعها للمسلمين ثم رأى أن أسبابها وعللها انتفت وتغيرت، وذلك كقوله ﷺ «كنت قد نهيتكم عن زيارة القبور ألا فزوروها». فقد نهى الرسول عن زيارة القبور في البداية مخافة أن يعود الناس لعاداتهم في عبادة الأصنام وقبور الصالحين، ثم لما ثبت الأمر بالمسلمين وتمكن التوحيد من قلوبهم سمح لهم بالزيارة.

تطبيقات الصحابة: اشتهر سيدنا عمر بن الخطاب بعدد من الاجتهادات الفقهية التي راجع من خلالها في ضوء فهم مقاصدي الكثير من الأحكام الدينية القطعية وذلك في مدة زمنية محدودة هي أقل من 10 سنوات، لكنها اشتملت على تحولات ومستجدات حصلت في فترة حكمه استدعت أعمال الاجتهاد المقاصدي. وذلك كتعليقه لحد السرقة في عام الرمداء (القحط)، وإلغائه لحق المؤلفة قلوبهم من مال الزكاة، ومراجعته لأمر رسول الله يتعلق بالإبل الشاردة التي أمر رسول الله بتركها وعدم التعرض لها، لكن بعد تغير أحوال المسلمين وتوسع بلاد المسلمين في عهده، أصبحت هذه الإبل تتعرض للسرقة، وهو ما حدا بعمر بن الخطاب إلى إصدار أمره بإيداعها بيت مال المسلمين مخالفاً بذلك حكماً شرعياً صادراً عن رسول الله ولم يعب عليه أحد.

حاصل القول أن هذه القراءة المقاصدية التي تنهل من نفس المرجعيات الفقهية التي يحتج بها دعاة المحافظة على الإرث الشرعي، تقود إلى القول بضرورة مساواة الرجل بالمرأة في الإرث وإلغاء نظام التعصيب من أجل تحقيق مبدأي المساواة والعدل اللذين نادت بهما الشريعة الإسلامية.

2 ـ المرتكز الفلسفي: نظرية تاريخية النص الديني تبرر تغيير نظام الإرث الإسلامي

كثيرة هي النظريات الفلسفية والأيديولوجيات التي تؤسس من خلالها العلمانية موقفها تجاه الأديان، كالنظريات الوجودية والوضعية والماركسية... وتسوّغ لها شرعية تغيير النصوص والأحكام الدينية التي تنظم شؤون المجتمع. وتبقى أبرز هذه النظريات التي أثارت الكثير من الجدل نظرية تاريخية النص الديني التي يعرفها محمد عمارة أنها مذهب يقرر أن القوانين الاجتماعية تتصف بالنسبية التاريخية وأن القانون من نتاج العقل البشري وتعمم ذلك في

(12) عبد الإله بلقزيز، «الثابت والمتغير في الدين .. العقيدة والتاريخ،» **الأخبار**، 2018/9/12، ص 13.

الشرائع الإلهية أيضاً[13] فهي مذهب يؤمن بنسبية المعارف والقوانين والأحداث والأفكار والقيم بما فيها الدينية، لكونها نتاجاً خاصاً لسياق وضعية تاريخية معينة، وقد كان جيامباتيستا فيكو (Giambatista Vico)[14] أول مفكر في الغرب يبلور مفهوم التاريخية، أي أنه نص على أن البشر هم الذين يصنعون التاريخ وليس القوى الغيبية كما يتوهمون، كما جاء بعده يوهان غوتفريد فون هيردير (Johann Gottfried Herder)[15] الذي صرح بأن كل شعب يتخيل أن دينه أو تراثه شيء كوني أو مطلق لأنه يعيش داخله كالعصفور داخل القفص ...).

ويُعَد نصر حامد أبو زيد من المفكرين العلمانيين الذين حاولوا تطبيق هذه النظرية وإقحامها في المجال الديني الإسلامي بغرض نزع القداسة عن القرآن، ليسهل بعد ذلك إعادة النظر في أحكامه ومن جملتها أحكام الإرث.

أهم مقومات الدولة الديمقراطية وفق المنظور العلماني أن الشأن التشريعي يجب ألّا يتقيد بأي سلطة عليا كيفما كان نوعها، فالدولة الديمقراطية تستند إلى مبدأ الشعب مصدر السلط وهو صاحب السيادة.

يبني أبو زيد تحليله العام على أساس فرضية أن القرآن نتاج ثقافي وسياق تاريخي معين، حيث في نظره أن القرآن الكريم وخلال 20 سنة تبلور كنص من خلال الواقع والثقافة. لهذا لم يعد ممكناً القول إنه كان للقرآن وجود ميتافيزيقي قبل النزول (أزلي غيبي)، ومن يقول بمثل هذا الكلام فهو يسعى إلى التكتم على كون القرآن نتاجاً ثقافياً ويحول دون فهم ظاهرة النص فهماً علمياً[16]. فمن غير المنطقي والعقلي أن نعدّ الوحي نصاً أزلياً سرمدياً كما كان يتصور ذلك أهل الحديث ثم نربطه فيما بعد بالأحداث التاريخية من خلال عدّه نصاً تشريعياً دنيوياً يؤطر ويوجه السلوكات اليومية للمؤمنين؛ فليست النصوص الدينية مفارقة لبنية الثقافة التي تألفت في إطارها، والمصدر الإلهي لتلك النصوص لا يلغي إطلاقاً حقيقة كونها نصوصاً لغوية بكل ما تعنيه اللغة من ارتباط بالزمان والمكان التاريخي والاجتماعي. فمن المعلوم أن النص القرآني تكوّن خلال ما يربو على العشرين عاماً وارتبطت أجزاء كثيرة منه لحظة تولدها بسياق يطلق عليه في الخطاب الديني «الفقه الإسلامي» أسباب النزول، الذي يعني كما سبقت الإشارة لذلك أن كل آية نزلت نتيجة سبب خاص استوجب نزولها، كما أن الآيات التي نزلت ابتداءً ودون علة خارجية قليلة جداً[17]. فالنص منذ لحظة نزوله الأولى، أي مع قراءة النبي له لحظة الوحي، تحوّل من كونه نصاً إلهياً وصار فهماً

(13) محمد عمارة، **النص الإسلامي بين التاريخية والاجتهاد والجمود**، ص 4، <http://www.dr-emara.com/Books/042.pdf>.

(14) مؤرخ وفيلسوف إيطالي 1668 ـ 1744م.

(15) كاتب وفيلسوف إيطالي 1744 ـ 1803م.

(16) انظر: نصر حامد أبو زيد، **مفهوم النص دراسة في علوم القرآن**، ط 6 (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2005).

(17) المصدر نفسه، ص 97.

إنسانياً، لأنه تحول من التنزيل إلى التأويل. إن فهم النبي للنص حسب أبو زيد يمثل أولى مراحل حركة النص في تفاعله بالعقل البشري، وهكذا فهو يرى أن القرآن ومنذ نزوله لم يعد نصاً إلهياً مقدساً وثابتاً بل مفهوم إنساني متغير وغير مقدس.

لعل نظرية تاريخية النص الديني كما طرحها أبو زيد، وغيره من المفكرين العلمانيين أمثال محمد أركون وعبد الله العروي وعبد الله شارف وغيرهم، من أبرز النظريات العلمانية التي تسيطر على العقل العلماني تجاه القضايا الدينية، وتحتل مكانة مركزية في المنظومة الفكرية العلمانية، حيث تُعد محدداً ومرجعاً أساسياً لتصورات وآراء النخب العلمانية تجاه قضايا الشأن الديني. فأحمد عصيد أحد رموز التيار العلماني بالمغرب يقرر في أحد مقالاته حول الإرث: «المتحدثون باسم السماء حجتهم ضعيفة حينما ينحازون إلى النص من باب العاطفة لا غير، أو إلى التراث الفقهي ضد الإنسان وضداً على الواقع؛ إذ الغلبة في النهاية للواقع وللتاريخ الذي لا يقوى أحد على تحديهما...ولنا العبرة في ما حدث للمسلمين خلال القرن العشرين وبداية الواحد والعشرين، حيث اضطروا إلى التخلي عن الكثير من الممارسات والتشريعات وأشكال التدين التي كانوا يعتقدون أنها من صميم الدين وجوهره ليتبين لهم أن تلك القوانين الدينية إنما كانت تستجيب لأوضاع لم تعد قائمة»(18).

والنتيجة التي نخلص إليها هنا أنه إذا كانت النصوص الدينية نصوصاً بشرية بحكم انتمائها إلى اللغة والثقافة في فترة تاريخية محددة هي فترة تكوّنها وإنتاجها بالضرورة نصوصاً تاريخية فيجب التعامل مع القرآن والسنّة على هذا الأساس. وبسبب هذه الرؤية يجب أن تطرح الكثير من الأحكام الإسلامية والقرآنية جانباً، ومن هذه الأحكام حكم الربا والغناء والجزية ومفاهيم أخرى كالإرث مثلاً لأن هذه القضايا مرتبطة بالثقافة الجاهلية(19).

3 ـ المرتكز السياسي: بناء الدولة الديمقراطية يقتضي تغيير قوانين الإرث الإسلامي

يتستر التيار العلماني خلف خيار استراتيجي من أجل تصريف وجهة نظره العلمانية حول مدوَّنة الأسرة، ويتعلق الأمر بخيار بناء الدولة الديمقراطية، إذ يرى منظّرو هذا التيار أن العلاقة بين العلمانية والديمقراطية علاقة تلازم وتكامل، فبناء الدولة الديمقراطية يمر بالضرورة عبر ترسيخ المبادئ العلمانية. العلمانية مذهب يهدف إلى إبعاد الدين من الحياة بعزله، والديمقراطية ترمي

---

(18) أحمد عصيد، «النقاش في الإرث ليس إرادوياً،» موقع كود، 2/4/2018، <https://bit.ly/2LMH1sq>.

(19) فمثلاً أبو زيد حينما ينطلق من حقيقة أن النصوص الدينية نصوص إنسانية بشرية لغة وثقافة يقرر أن حديث القرآن عن الجن هو ناشئ عن تصورات العصر الجاهلي، فالقرآن ذكر الجن والشياطين على أنها كائنات حية موجودة ليس من باب كونها موجودة في الواقع بل بسبب أن الاعتقاد بوجود مثل هذه الكائنات كان سائداً في الجاهلية، وبالتالي فإن القرآن وجد في مثل هذه البيئة ومن الطبيعي أن يتحدث عن هذه الكائنات. فالقرآن قبل بوجود الجن لكي يتلاءم مع عصره. نفس التحليل (الاجتماعي ـ التاريخي) ينطبق على الأحكام الشرعية مثل الحدود.

إلى إسناد السلطة العليا للأمة من دون الرجوع إلى سلطة الوحي، وتعطي الحرية الكاملة للشعب ليشرّع ما يشاء وفق مصالحه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.. وبالتالي لا يمكن الخضوع لأي شرائع سماوية سابقة تقيد إرادة المجتمع وتكبح تطوره. ففي النهاية كلٌّ من العلمانية والديمقراطية تلتقيان حول هدف واحد هو تأسيس الدولة المدنية وإلغاء الدولة التي تحكم بقوانين دينية.

الدولة الديمقراطية هي الدولة التي لا تنحاز إلى أي دين أو مذهب، وتتموضع على نفس المسافة إزاء جميع الأديان، فيغدو الدين مجرد شأن شخصي لا علاقة له بأمور الدولة والتشريع.

ويستند أنصار هذا الطرح الذي يقيم ربطاً حتمياً ما بين الديمقراطية والعلمانية إلى التجربة الأوروبية في عصر النهضة حيث تساوق قيام الديمقراطيات الأوروبية مع إقرار العلمانية كأداة تسوية تاريخية فصلت بين مجال الدين ومجال السياسة.

وإذا كان المغرب من الدول التي ينص دستورها على الخيار الديمقراطي كخيار ثابت واستراتيجي فان ترسيخ هذا الخيار يتطلب العمل على تكريس المبادئ الآتية:

أ ـ حلول النخبة السياسية محل النخبة الدينية في التشريع وإدارة الدولة والشأن العام

هذا المقتضى هو ما يشدد عليه الدستور المغربي الذي أوكل للأحزاب السياسية مهمة التأطير السياسي وتمثيل المواطنين في المؤسسات المنتخبة التنفيذية والتشريعية واستبعد النخب الدينية من كل ما يتعلق بإدارة الشأن العام[20].

ب ـ حلول القانون الوضعي محل الشرائع السماوية

أهم مقومات الدولة الديمقراطية وفق المنظور العلماني أن الشأن التشريعي يجب ألّا يتقيد بأي سلطة عليا كيفما كان نوعها، فالدولة الديمقراطية تستند إلى مبدأ الشعب مصدر السلط وهو صاحب السيادة يمارسها عبر ممثليه بعيداً من سلطة النصوص والمؤسسات الدينية، إذ يخضع التشريع لمنطق مصلحة المواطنين والوطن فقط لا غير. وذلك أيضاً لكي لا يقع التعارض في تعدد المرجعيات القانونية للدولة. ويرى أنصار هذا الطرح أن الدستور المغربي سار في هذا الاتجاه حينما لم يتم التنصيص إطلاقاً على أن الإسلام مصدر للتشريع.

---

(20) يتجلى ذلك مثلاً في إقامة حدود بين الفعل الديني والفعل السياسي من خلال منع الفاعلين الدينيين (وزارة الأوقاف، مجالس علمية، خطباء جمعة...) من التدخل في الشأن الديني انظر في هذا الإطار محمد ضريف، **الدين والسياسة في المغرب** (الدار البيضاء: منشورات المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، 2000)، ص 31 ـ 32.

ج ـ الحياد الديني للدولة وتعزيز قيم المواطنة

الدولة الديمقراطية هي الدولة التي لا تنحاز إلى أي دين أو مذهب، وتتموضع على نفس المسافة إزاء جميع الأديان، فيغدو الدين مجرد شأن شخصي لا علاقة له بأمور الدولة والتشريع، أما دورها تجاه الشأن الديني فيقتصر على ضمان حرية ممارسة الشعائر الدينية لجميع المواطنين على قدم المساواة.

حياد الدولة الديني يفضي إلى إلغاء الاعتبارات الدينية في العلاقات مع الأفراد، فالدولة مؤسسة وطنية تربطها بالمحكومين علاقة قانونية يؤطرها قانون الجنسية، فهذه الأخيرة هي المعيار الوحيد للانتماء في إطار الدولة الديمقراطية. وعليه فليس من حق الدولة الانحياز إلى رؤية دينية معيَّنة في تنظيم الشؤون الأسرية للمواطنين. فالقانون مشتق من مبدأ المصلحة العامة ومعبر عن سيادة الأمة.

إن التصرف في الأموال والممتلكات بحسب التيار الإسلامي المحافظ ينبغي أن يتم في إطار عقيدة الإسلام وشريعته. إن الإسلام عقيدة وشريعة أسس لمفهوم خاص للمال، فجعل تصرف الإنسان في أمواله وممتلكاته ذا طابع تعبدي.

يرى العلمانيون أن ورش بناء الدولة الديمقراطية لن يكتمل ما لم يتم ترسيخ المبادئ المذكورة سابقاً التي تفضي إلى استبعاد جميع القوانين ذات المنشأ أو الصلة بالدين التي لا يزال معمولاً بها، وفي مقدمتها أحكام الإرث. فترسيخ التوجه العلماني ضرورة لا محيد عنها لإنجاز التحول الديمقراطي المنشود، وهذا لا ينفي أن الدولة قطعت أشواطاً مهمة نحو الديمقراطية من خلال إقرارها ببعض المبادئ المذكور آنفاً، إلا أنها ما زالت مترددة في بعض المجالات، كاستمرارها بالاعتماد على مرجعية دينية في مجال تنظيم شؤون الأسرة أو في مجال الحريات الفردية، الأمر الذي يؤدي إلى تعثر مسار الإصلاح الديمقراطي.

ثانياً: حجج المحافظين في ضرورة التمسك بأحكام الإرث الإسلامي

بعدما حاولنا الإحاطة بأهم الحجج والمبررات التي يسوقها التيار الحداثي للدفاع عن وجهة نظره تجاه أحكام الشريعة الإسلامية بصفة عامة وأحكام الإرث بصفة خاصة، سنعرض خلال المحور الثاني أبرز المرتكزات أو الشرعية والعقلية التي يقدمها المحافظون لمناهضة دعاوي الحداثيون الرامية إلى تغيير نظام الإرث الإسلامي.

1 ـ الأدلة الشرعية في ضرورة الحفاظ على نظام الإرث الإسلامي

يمكن أن نناقش في هذا المضمار مرتكزين اثنين يسوغان ضرورة التمسك بأحكام الإرث الشرعي. المسوغ **الأول** ينطلق من المنظور الإسلامي للمال المستنبط من القرآن

الكريم أما المسوغ **الثاني** فيتمثل باستحضار القاعدة الفقهية المشهورة لا اجتهاد مع النص.

أ ـ النظرية القرآنية للمال تمنع تغيير أحكام الإرث الإسلامي

إن التصرف في الأموال والممتلكات بحسب التيار الإسلامي المحافظ ينبغي أن يتم في إطار عقيدة الإسلام وشريعته. إن الإسلام عقيدة وشريعة أسس لمفهوم خاص للمال، فجعل تصرف الإنسان في أمواله وممتلكاته ذا طابع تعبدي حيث يرغب المؤمن في الثواب ويحذر من العقاب، وكل تصرف في ممتلكاته يخضع للمنظور القرآني الذي يجعل هذا الإنسان أو صاحب المال ليس مالكاً حقيقياً له، بل مجرد وكيل أو مستخلف فيه، أما مالكه الحقيقي فهو الله، ولهذا يجوز له التصرف بحرية مطلقة لما في حوزته، وحتى لما سيتركه بعد موته لأنه كان مجرد وديعة استودعها الله عنده. يقول جمعة محمد براج صاحب كتاب **أحكام ميراث الشريعة الإسلامية** في هذا السياق: «لقد بينت الشريعة الإسلامية أن المال نعمة من نعم الله على العباد، والله سبحانه وتعالى هو المالك الحقيقي للسماوات والأرض وما فيهن، الإنسان هو خليفته في الأرض يسر له الله ما في السماوات والأرض من نعم يستغلها في عمارة الأرض أو الاستعانة بها على طاعة الله، والمال الذي بأيدي العباد هو مال الله حقيقة، والعباد وكلاء يستعملونه في ما يرضيه سبحانه، وقد نظر إليه الخالق كوسيلة لتحقيق مصالح العباد ولم يجعله هدفاً في حد ذاته، تتكالب عليه الأمم والأفراد جمعاً وتكديساً فقط، وتتبع شتى الوسائل في سبيل جمعه من الحلال والحرام. وقد جعل الله المال وديعة في يد الإنسان إلى أجل معلوم ينتهي بموته وخروجه من الحياة الدنيا ... وطالما أن المالك للمال هو الله والإنسان خليفته فيه مدى الحياة كان من الطبيعي أن يتركه بعد الوفاة لمالكه الحقيقي يضعه حيث يشاء حسب ما قرره في تشريعه الحكيم»، وعليه فتقسيم الميراث ينبغي أن يتم وفق إرادة مالكه الأصلي التي يترجمها الوحي القرآني. مصداقاً لقوله تعالى: ﴿**يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنْثَيَيْنِ**﴾ [النساء: 11] ثم قوله تعالى في نهاية الآية ﴿**فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا**﴾ [النساء: 11].

ب ـ القاعدة الفقهية «لا اجتهاد مع النص» تعقل تغيير أحكام الإرث

تُعد أحكام المواريث المنصوص عليها في القرآن الكريم بالنسبة إلى المدافعين عن بقائها، أحكاماً قطعية الدلالة والثبوت وخطوطاً حُمراً لا تقبل التأويل ولا الاجتهاد، ولا تتغيَّر بتغيُّر الزمان ولا المكان ولا أحوال الناس، فالقاعدة الأصولية التي أقرها فقهاء الإسلام «لا اجتهاد مع وجود النص» تفيد أنه لا يجوز الاجتهاد ولا يصح في حكم مسألة ورد بشأنها نص صريح من القرآن أو السنّة الصحيحة، فالاجتهاد إذاً يشمل دائرة الفراغ التشريعي ولا يمكن أن يشمل ما ورد فيه حكم قطعي الثبوت والدلالة.

ليس كل مسائل الشرع قابلة للاجتهاد، فحينما يكون لدينا نص قطعي الورود والدلالة فلا يسوّغ أن يكون ثبوته وصدوره عن الله ورسوله موضع بحث واجتهاد. فالشاطبي مثلاً

جعل مسائل الاجتهاد قسمين: المسائل الظنية والمسائل غير المنصوص عليها[21]، لأنه إذا فتح باب الاجتهاد في كل شيء (أي القطعي والظني) فإنما نفتح باب تمييع الدين وتبديله وتحريفه فلا يبقى لها من ثابت ـ أي الشريعة ـ تتميز به وتجتمع عليه. وقد حدد الإمام الغزالي بدوره هذا الضابط في كتابه **المستصفى؛** فالأحكام الشرعية بالنسبة إلى الاجتهاد نوعان. ما يجوز الاجتهاد فيه وهو الظني الثبوت أو الدلالة، وما لا يجوز الاجتهاد فيه وهي النصوص المحكمة القطعية الثبوت والدلالة[22]. ونقل الشوكاني أيضاً عن الفخر الرازي مثل ذلك فقال المجتهد فيه كل هو حكم شرعي ليس فيه دليل قاطع[23] وذلك حتى لا يكون الخلاف مفضياً إلى النزاع، وهذه النصوص التي تعني معنى واحداً فقط لا تقبل التأويل بصرفها عن ذلك المعنى ولا تقبل النسخ لانتهاء مدته بانقطاع الوحي ويطلق عليها علماء الأصول: **المحكم**[24].

ـ في العصر الحالي تمسك العلماء والمؤسسات الدينية بنفس القاعدة وجعلوها ضابطاً لاجتهاداتهم، يقول الشيخ يوسف القرضاوي رئيس الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين في هذا الصدد «مجال الاجتهاد هو كل مسألة شرعية ليس فيها دليل قطعي الثبوت قطعي الدلالة سواء كانت من المسائل الأصلية الاعتقادية أم من المسائل الفرعية العملية»[25].

أما العلّامة المغربي مصطفى بن حمزة رئيس المجلس العلمي لمدينة وجدة فيقول «آيات الإرث هي في أعلى درجات الإحكام وغير قابلة لأي تأويل قطعاً، لأنها تنص على الأنصبة بدقة متناهية فتتحدث عن الكسور في الأعداد، وهي الثلثان والثلث والسدس والنصف والربع والثمن، وهذه أنصبة لا يجوز أن يعتورها أي تأويل»[26].

هذا التوجه الاجتهادي القائم على استثناء النصوص المُحكمة من المراجعة يعد توجهاً رسمياً للمؤسسات الدينية العلمية العريقة كالأزهر الشريف في مصر على سبيل المثال لا الحصر، اذ أصدر شيخ الأزهر أحمد الطيب بياناً في موضوع الإرث، جاء فيه: «إن النصوص إذا كانت قطعية الثبوت والدلالة معاً فإنها لا تحتمل الاجتهاد مثل آيات المواريث الواردة في القرآن الكريم والنصوص الصريحة المنظمة لبعض أحكام الأسرة فلا مجال فيها لإعمال الاجتهاد، وما يجب أن يعلمه الجميع أن القطعي شرعاً هو منطقي عقلاً باتفاق العلماء والعقلاء وإنما يأتي الاجتهاد فيما كان من النصوص ظني الثبوت أو الدلالة أو كليهما معاً فهذه متروكة لعقول المجتهدين»[27].

---

(21) أبو إسحاق الشاطبي، **الموافقات في أصول الشريعة،** ص 104.

(22) أبو حامد محمد بن محمد الغزالي، **المستصفى من أصول الفقه،** ص 354.

(23) محمد بن علي بن محمد الشوكاني، **إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول،** ص 252.

(24) محمد مصطفى الزحيلي، **الوجيز في أصول الفقه الإسلامي،** ط 2 (دمشق: دار الخير للطباعة والنشر والتوزيع، 2006)، ص 311 ـ 312.

(25) يوسف القرضاوي **الاجتهاد في الشريعة الإسلامية،** ص 65 .

(26) مصطفى بن حمزة، «المساواة في الإرث: دعوة إلى التفكير،» 27 آب/أغسطس 2017، <http://www.ziripriss.com>.

(27) بيان صادر عن الأزهر الشريف بعنوان: «في بيان للأمة ... شيخ الأزهر يوضح الموقف الشرعي من قضية المواريث،» بتاريخ 20 آب/أغسطس 2017، <http://gate.ahram.org.eg/News/1568900.aspx>.

من هنا فإذا أجمع الفقهاء قديماً وحديثاً على حرمة زواج المسلمة من الكتابي أو على أنصبة الوارثين رجالاً ونساءً، فإن دائرة الاجتهاد والنظر في الحكمين أغلقت بالإجماع السابق وانحصر الاجتهاد في فهم فلسفة الحكم وحكمته، وكيفية تنزيله في الوقائع لا في نقضه وتغييره، ونظام الإرث هو من القضايا الإجماعية التي لا يجوز الخروج عنها، وهي تجسد الوحدة الفكرية والشعورية والعملية للأمة وتعصمها من التفكك والذوبان[28].

2 ـ الأدلة العقلية في ضرورة الحفاظ على نظام الإرث الإسلامي

إن التيار الإسلامي المحافظ لا يتوقف عند الأدلة الشرعية لمواجهة الخطاب العلماني، بل يسعى بدوره لتأسيس خطاب عقلاني من أجل الدفاع عن نظام الإرث الإسلامي ونقض الشبهات التي تحوم حوله.

أ ـ لا تعارض بين النقل والعقل، ولا تصادم بين النص والمصلحة

إذا كان حاملو فكرة تغيير الإرث الشرعي يزعمون أن النصوص الدينية أصبحت في عصرنا الحاضر تصادم المصالح الإنسانية وتضاد العقل، فإن المنافحين عن أحكام المواريث يقطعون بعدم إمكان مصادمة النص للعقل أو معارضة الأحكام الدينية القطعية للمصالح البشرية في جميع الأحوال، إذ لا مصلحة عقلية من إلغاء الأحكام القطعية كأحكام الإرث سوى الاتباع الأعمى للغرب في ما سار عليه من قوانين وأعراف.

تُعد أحكام المواريث المنصوص عليها في القرآن الكريم بالنسبة إلى المدافعين عن بقائها، أحكاماً قطعية الدلالة والثبوت وخطوطاً حُمراً لا تقبل التأويل ولا الاجتهاد، ولا تتغيَّر بتغيُّر الزمان ولا المكان.

يستند هذا التيار في موقفه على إجماع الفقهاء والعلماء الذين اجتهدوا على مر التاريخ في تكريس فكرة عدم مصادمة النصوص القطعية لمصالح الخلق في جميع الأزمنة من منطلق أن التشريع الإسلامي صادر عن من هو أعلم بمصالح العباد الكائنة التي ستكون إلى يوم القيامة. يقول الطبري في هذا الصدد «ما أمر الله قط إلا وهو أمر صلاح في الدنيا والآخرة ولا نهى الله عن أمر قط إلا وهو أمر فساد في الدنيا والدين والله أعلم بما يصلح خلقه»[29]. قال ابن حزم: الأمة كلها مجمعة على وجوب حكم النص وتماديه إلى يوم القيامة وكذلك حكمه على زانٍ أو سارق هو حكم على كل زانٍ أو سارق إلى يوم القيامة، وهذا كل حكم به النص في عين ما هو حكم في نوع تلك العين أبداً، ولو كان خلاف ذلك لبطلت

---

(28) خالد حنفي، «المساواة في الإرث ... أبعاد غائبة ومآلات ناتجة،» **مجلة المسلمين في أنحاء العالم** (22 آب/أغسطس 2017)، <http://islamsyria.com/site/show_articles/10269>.

(29) أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، **تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن)**، تحقيق أحمد شاكر (بيروت مؤسسة الرسالة، 2000)، ص 383.

لوازم نبوته في الزمان الآتي بعده، وهذا كفر من معتقده[30]. فهنا ابن حزم يرى أن صدق نبوة رسول الله وربانية النصوص الدينية تكمن في صلاحيتها لكل زمان ومكان. بمعنى قدرتها على ضمان ورعاية المصالح الإنسانية ودرء المفاسد إلى يوم القيامة مهما تغيَّرت الظروف والأحوال، أما من يعتقد بالمحدودية الزمنية للأحكام الدينية واقتصارها على جلب المصلحة في زمن النبي فقط وتعارضها مع المصالح في أزمنة أخرى، فهذا يعدّ من باب الكفر حسب ابن حزم الظاهري لأنه سيحكم بقصور الوحي وعجزه عن العلم بأحداث المستقبل. ويوضح الفقيه الأندلسي هذا المعنى قائلاً: «الأمة مجتمعة على أن هذا الخطاب متوجه إلينا وإلى كل من يخلق ويركب روحه في جسده إلى يوم القيامة من الجنة والناس كتوجهه إلى من كان على عهد رسول الله وكل من أتى بعده وقبلنا ولا فرق»[31].

إن التيار الحداثي أو العلماني يجتهد غالباً في وضع الأحكام الدينية سواء الظنية أو القطعية في صدام بنيوي مع العقل، وذلك بسبب التأثر بالتجربة الغربية تجاه الأديان.

ـ كما نقل عن الإمام الجويني (إمام الحرمين) قوله: «أجمع المسلمون قاطبة على أن ما سبق من الخطاب في عصر رسول الله متوجه على أهل عصره كافة، فمن بعدهم مندرجون تحت قضيته، إذا لم نقل ذلك أدى إلى قصر الشرع على الذين انقرضوا»[32]. أما الزركشي فيقرر «أن شمول الأحكام الدينية القطعية لكل الأزمنة وعدم تصادمها مع العقل في جميع العصور من الأمور المعلومة من الدين بالضرورة»[33].

كما يعدّ ابن تيمية من أبرز العلماء الذين تصدوا لهذه المسألة في كتابه المعروف **درء تعارض العقل والنقل** وهو الكتاب الذي حاول فيه ابن تيمية الرد على أدعياء فكرة ما بين العقل والشريعة من تناقض التي تدعو الإنسان إلى موافقة العقل ومفارقة الشريعة، حيث قام ابن تيمية بتفنيد هذا الادعاء والتأكيد أن العقل والشريعة متعاونان على رسالة واحدة[34].

فمن المستبعد عقلاً أن يكون التشريع الإسلامي المحكم إنما جاء لمجرد الانسجام مع السياق التاريخي والاجتماعي في عصر النبوة فقط وأنها تتغير بتغيُّر السياق وتبدله كما يصور ذلك الخطاب الحداثي، فإذا جاز في العقل أن تتغير التشريعات وتصبح تابعة للمصلحة وللسياق

---

(30) أبو محمد علي بن أحمد بن حزم، **الإحكام في أصول الأحكام**، تحقيق أحمد شاكر؛ قدّم له إحسان عباس 8 ج (بيروت: دار الآفاق الجديدة، [د. ت.])، ج 5، ص 59.

(31) المصدر نفسه، ص 97

(32) أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن محمد الجويني، **التلخيص في أصول الفقه**، تحقيق عبد الله جولم النبالي وبشير أحمد العمري (بيروت: دار البشائر الإسلامية، 1996)، ج 1، ص 428.

(33) أبو عبد الله بدر الدين الزركشي، **البحر المحيط في أصول الفقه** (القاهرة: دار الكتبي، 1994)، ج 1، ص 428.

(34) انظر: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، **درء تعارض العقل والنقل**، تحقيق محمد رشاد سالم، ط 2 (الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1991).

التاريخي فإنه يجوز في العقل إبطال جملة الشريعة لأنه إذا جاز أن تأتي الشريعة بما يخالف المصلحة في بعض أحكامها كما جاز لكل واحد أن يقدم ما يراه مصلحة على أي حكم شرعي، وقد أشار الشاطبي إلى هذا المعنى حينما بيّن أن أحكام الشريعة لا تبطل بالعقل، وأن النقل لا يكون تابعاً له فقال مستدلاً على ذلك «إنه لو كان كذلك لجاز إبطال الشريعة بالعقل وهذا محالٌ باطل..[35].. فتقديم المصلحة على النص القطعي بدعوى تعارضهما كما يزعم الحداثيون سيؤدي إلى إبطال الشريعة بما فيها أحكام العبادات كالزكاة والصيام والصلاة[36] .. حيث بدلاً من أن تكون الشريعة هي الحاكمة على حياة الناس تكون تابعة لها في مصالحها فتتغير أحكامها بتغير مصالح الناس وتتبدل بتبدلها، وهذا الحال متناف بصورة قاطعة مع حقيقة الدين ومتناقض مع هدفه الأصلي، المتمثل بتنظيم حياة الإنسان وضبط تصرفاته»[37].

إن التيار الحداثي أو العلماني يجتهد غالباً في وضع الأحكام الدينية سواء الظنية أو القطعية في صدام بنيوي مع العقل، وذلك بسبب التأثر بالتجربة الغربية تجاه الأديان. فالخلاف الذي نشأ في أوروبا بين الحركة التحررية العقلانية وبين الكنيسة هو الذي يوحي بفكرة مصادمة العقل للدين عند العلمانيين العرب، علماً أن «هذا الصدام في الغرب لم يكن صداماً مع جوهر الدين وإنما كان اصطداماً بالكنيسة كمؤسسة خرافية مستبدة ومتغولة معادية للعقل ومشككة في أسئلته القلقة المشاغبة التي تعرّي خرافات الكنيسة»[38]. وعلى خلاف ذلك تتميز التجربة الإسلامية بالمقابل في بنائها لهذا العقل واحتضانها له وتسديدها، ولم يكن أي تصادم بين العقل والنص، ومن يحاول إثبات هذا التصادم بالاستدلال على ذلك بصراع الفقهاء مع الفلاسفة ادعاءً بأن الفقهاء كانوا ضد الفلاسفة، لأنهم يحملون لواء النقل والتقليد والغيب، في حين يحمل الفلاسفة لواء العقل والحرية والتفكير والتجديد، فهو مخطئ وغير مستوعب لحقيقة الأمر لأن الفلاسفة الذين سُمّوا بالفلاسفة المشّاءين أمثال ابن سينا والفارابي والكندي... لم يكونوا يروجون للعقل بالمعنى الواسع للكلمة، وإنما كانوا يروجون لعقل خاص هو العقل اليوناني الغنوصي الذي كان ضد المعرفة العلمية التي نشأت بعد هذه الفلسفة متوهمين أنها عقلانية كونية إنسانية مطلقة، من هنا كان الاصطدام. فما ألفه الفقهاء المسلمون ضد هؤلاء كـ **تهافت الفلاسفة** للغزالي و**نقض المنطق** لابن تيمية، لم يكن مواجهة للعقل ومناقضة له، بل كشفاً لحدود هذا العقل ونسبيته وارتباطه بالحضارة واللغة والتفكير اليوناني. لهذا، يوجد فرق كبير بين العقلانية المسلمة التي تأخذ العقل في نسبيته وتحكم فيه بالوحي بثوابته (النصوص القطعية) وعلو مرجعيته، وبين تأليه العقل الذي بدأ بالثورة على الكنيسة وانتهى إلى تأليه العقل الإنساني المسؤول اليوم عن هذا الشقاء

---

(35) سلطان العميري، «التداول الحداثي لنظرية المقاصد: دراسة نقدية،» موقع البيان، 16 كانون الثاني/ يناير 2012، <http://www.albayan.co.uk/Mobile/MGZarticle2.aspx?ID=1693>.

(36) على سبيل المثال دعا الرئيس التونسي بورقيبة في 28 شباط/فبراير 1962 الشعب التونسي إلى الإفطار في رمضان مبرراً ذلك بالمصلحة الوطنية التي تتطلب تعبئة وعملاً متواصلاً للرفع من المردودية الاقتصادية والخروج من الانحطاط.

(37) العميري، المصدر نفسه.

(38) الإدريسي، **القرآن والعقل: مدخل معرفي**، ص 24.

الذي يعيشه الإنسان الغربي[39]. من هنا يرفض المحافظون كل اجتهاد عقلي يخالف في مضمونه النصوص القطعية الدلالة، إذ لا بد من مرجعية عليا تتمثل بنصوص الوحي القطعية، إذ لا تعارض للعقل معها ولا غنى له عنها، فخطأ الحضارة الغربية أنها اعتمدت على العقل وحده فوقعت في أخطاء كثيرة كالزنا وزنا المحارم والإباحية والشذوذ... وقد قام ابن تيمية قبل قرون بمجهود فكري لتوضيح العلاقة القائمة بين النص والعقل ونفي شبهة تعارضهما، فجاء في كلامه: «العقل كالبصر والنقل كالنور لا ينتفع المبصر بعينه في ظلام دامس ولا ينتفع العاقل بعقله بلا وحي وبقدر النور تهتدي العين وبقدر الوحي يهتدي العقل، فالمؤمنون أبصر الناس بالحقائق الشرعية لجمعهم بين النقل الصحيح والعقل الصريح وحتى لو تعارض النقل والعقل في الظاهر قدم النقل على العقل لأن النقل علم الخالق الكامل والعقل علم المخلوق القاصر، وهذا التعارض يكون بحسب الظاهر لا في حقيقة الأمر، فإنه لا يمكن أبداً حصول تعارض بين النقل الصحيح والعقل الصريح، وإذا وُجد تعارض فإما أن يكون النقل غير صحيح أو العقل غير صحيح، ويعزي ابن تيمية سبب ما يمكن أن يظهر بين الشريعة والعقل من تناقض إلى أن كثيراً من الناس يغلطون إما في هذا ويقصد العقل، وإما في هذا ويقصد النص فمن عرف قول الرسول ومراده به كان عارفاً بالأدلة الشرعية وليس في المعقول ما يخالف المنقول» وقال في **الرسالة العريشية** «ما جاء عن النبي كله حق يصدق بعضه بعضاً وهو موافق لفطرة الخلائق، وما جعل فيهم من العقول الصريحة والقصود الصحيحة لا يخالف العقل الصريح ولا القصد الصحيح، ولا الفطرة المستقيمة ولا النقل الصحيح الثابت»[40].

وعلى منوال القدامى يحذر القرضاوي الذي يعد في طليعة العلماء المعاصرين الذين تصدوا للتيار العلماني، من الانخداع بأفكار هذا التيار الداعية إلى مراجعة النصوص القطعية، ومنها أحكام الإرث بدعوى تعارضها مع العقل والمصلحة، قائلاً: يجب التنبيه إلى توهم أن توجد مصالح حقيقية تعارض النصوص القطعية وأنه إذا وجد هذا التعارض رجحت المصلحة على النص، لأن الأحكام إنما شرعت لرعاية مصالح الخلق، فإذا وجدنا مصلحة يعارضها النص، علقنا النص وأمضينا المصلحة... إن الدعوة العريضة **التعارض بين العقل والنقل** لا يؤيدها دليل من العقل ولا من النقل ولا من الواقع، بل تنقضها أدلة العقول والنقول والوقائع، فإن الذي أنزل الشريعة الإلهية وبين أحكامها وكلف خلقه العمل بها هو الذي خلق الناس وعلم ما هم في حاجة إليه من الأحكام فشرعه، وعلم ما يصلحهم ويرقى بهم من الشرائع فألزمهم به ﴿**أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ**﴾ (الملك: 14) وإذا كان خالق الإنسان هو منزل الشريعة فلا يتصور أن يناقض مصلحة عباده فلا توجد مصلحة حقيقية في:

ـ إباحة الخمر التي حرمتها النصوص القطعية.

ـ إباحة الخلاعة التي حرمتها النصوص القطعية.

---

(39) المصدر نفسه، ص 28 ـ 29 و41.

(40) محمد بن علي المطري، «النقل الصحيح لا يعارض العقل الصريح،» موقع الألوكة، 12 حزيران/يونيو 2017، <https://www.alukah.net/sharia/0/117270/>، نقلاً عن: ابن تيمية، **الرسالة العريشية**، ج 1، ص 35.

ـ التسوية بين الابن والبنت في الميراث الذي منعته النصوص[41].

بناءً عليه يمكن اختزال ما سبق في المعادلة الآتية: أحكام الإرث من النصوص القطعية التي تعتبر بإجماع العلماء والفقهاء ثوابت الدين الإسلامي، لهذا لا يستحيل أن تخالف العقل وتناقض المصالح البشرية وهي صالحة لكل زمان ومكان.

د ـ عدالة وموضوعية أحكام الإرث الإسلامي

يرى تيار المحافظة على أحكام الميراث الإسلامي، أن القائلين بالمساواة لم يختبروها جيداً ولم يدرسوا هل هي أكثر تحقيقاً للعدل من منظومة الإرث في الإسلام. لأن العدل هو ما جاءت به الشريعة الإسلامية، التي قامت بتوزيع دقيق للتركة مراعية الوضع العام للذكر والأنثى داخل منظومة التشريع الإسلامي برمَّته، إذ ليس من المنطقي أن نفصل قاعدة «للذكر مثل حظ الأنثيين» عن باقي القواعد القانونية الأخرى التي تعدّ منظومة قانونية متكاملة تنظم جميع مناحي الحياة الاجتماعية والأسرية. وتوزع الحقوق والواجبات على أساس اعتبارات واقعية وموضوعية. فالقراءة الشمولية للشريعة هي التي تمكننا من تلمّس العدالة والإنصاف التي تسري في أحكامها. فمما ينبغي أن يدركه الحداثيون أن أحكام الإرث لا تنفصل عن باقي الأحكام الإسلامية الخاصة مثلاً بالزواج والطلاق والقوامة والجهاد (الخدمة العسكرية)... فالقاعدة للذكر مثل حظ الأنثيين التي يحتج بها العلمانيون على انحياز الإسلام للرجل إذا ما تمت قراءتها في السياق التشريعي العام هي قمة العدالة والإنصاف للمرأة وليس العكس.

يتحتَّم على الدولة أن تفرض في مرحلة انتقالية نظاماً قانونياً مزدوجاً يجمع بين الشرعي والوضعي، ويترك للناس حرية الاختيار في تقسيم التركة إما وفق قواعد الشريعة الإسلامية وإما وفق قواعد المساواة الوضعية.

وفي هذا السياق بذل كل من محمد عمارة وصلاح سلطان مجهوداً علمياً معتبراً من أجل الدفاع عن عدالة الشريعة وعدم انحيازها إلى الرجل في الإرث. فالتفاوت في نظام الإرث الإسلامي يقوم على معايير وضوابط موضوعية صارمة بصرف النظر عن جنس الوارث ذكراً كان أم أنثى، يقول محمد عمارة في تقديمه كتاب **ميراث المرأة وقضية المساواة** أن شبهة التمايز بين الرجال والنساء في الميراث التي يزعم مثيروها أنها دليل على انتقاص الإسلام للمرأة ومكانتها، لا تحكمها الذكورة والأنوثة وأنه محكوم بمعايير ثلاثة:

ـ **معيار درجة القرابة:** درجة القرابة بين الوارث ذكراً أو أنثى وبين المورث المتوفى، هي أحد معايير استحقاق الإرث في الإسلام وهو معيار موضوعي يمكن استشفافه بكل سهولة من

(41) يوسف القرضاوي، **المرجعية العليا في الإسلام للقرآن والسنة ضوابط ومحاذير في الفهم والتفسير** (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1993).

فلسفة الميراث في الإسلام، إذ نلاحظ أنه كلما اقتربت الصلة زاد النصيب في الإرث، وكلما بعدت الصلة أو الرابطة العائلية قل النصيب في الميراث، دونما أي اعتبار بين الذكر والأنثى، فإذا تساوى الوارثان في درجة القرابة كمثال الأب والابن، يتم اللجوء إلى معيار آخر هو موقع الوارث في الترتيب الزمني.

ـ **معيار: موقع الوارث في الترتيب الزمني**: إن الجيل الذي يستقبل الحياة ويستعد لتحمل أعبائها عادة ما يكون نصيبه من الميراث أكبر من نصيب الجيل الذي يستدبر الحياة ويتخفف من أعبائها، بل ربما يصبح عبؤه مفروضاً على غيره، وذلك بصرف النظر عن الذكورة والأنوثة للوارثين والوارثات، فبنت المتوفى ترث أكثر من أمه وكلاهما أنثى، وترث البنت أكثر من الأب حتى ولو كانت رضيعة لم تدرك شكل أبيها، وحتى لو كان الأب هو مصدر الثروة التي للابن والتي تنفرد البنت بنصفها، ولو كان التشريع الإسلامي ينحاز للذكر كما يصور ذلك البعض لمنح الأب أكثر من البنت، ولكن المعيار هنا هو موقع الجيل الوارث في مسلسل الزمان وكذلك يرث الابن أكثر من الأب وكلاهما من الذكور، أين معيار الذكورة هنا؟

أما في حالة التساوي بين الورثة في درجة القرابة وفي موقع الجيل الوارث فهنا يضيف التشريع الإسلامي معياراً موضوعياً ووجيهاً للمفاضلة بين الورثة هو معيار العبء المالي.

ـ **معيار العبء المالي**: العبء المالي الذي يرتبه الشرع الإسلامي على الوارث والقيام به تجاه الغير، فهذا المعيار الذي ينتج تفاوتاً في أنصبة الإرث يتم اللجوء إليه في حالة تساوي الورثة في درجة القرابة العائلية وفي موقع الجيل الوارث، مثل الأبناء ذكوراً وإناثاً بين بعضهم بعضاً فهنا يصبح العبء المالي معياراً وسبباً للتفاوت في الأنصبة.

كما لم يعمم الإسلام هذا التفاوت بين الذكر والأنثى في جميع الحالات وإنما حصره في هذه الحالة بالذات فقال سبحانه ﴿**يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين**﴾ ولم يقل سبحانه يوصيكم الله في جميع الوارثين والحكمة في هذا التفاوت واضحة وجلية، فالذكر هو المكلف في الشريعة الإسلامية بإعالة الأنثى، سواء كزوجة أو أم أو أخت، بينما الأنثى لا تتحمل أي التزامات مادية وتعفى من جميع الأعباء المادية وبالتالي فنصيبها من الإرث وإن قل عن الذكر فهو خالص لها ومدخر في ذمتها المالية.

وزيادة في الإيضاح وإمعاناً في نفي شبهة «مركزية الرجل في الفقه الإسلامي» نذكر بعضاً من الأمثلة التي قدمها صلاح الدين سلطان وبيّن من خلالها محدودية الحالات التي ترث فيها المرأة نصف الرجل مقابل الحالات التي ترث فيها مثله أو أكثر منه.

حالات ترث فيها المرأة مثل الرجل:

ـ حالة ميراث الأم مع الأب مع وجود فرع ذكر أو أنثى منفردة أو متعددة.

ـ جدة وأب وابن لكل من الأب والجدة السدس.

ـ حالة الإخوة لأم، ذكوراً وإناثاً، للكلالة. في هذه الحالة يرث الأخ للأم مثل الأخت للأم.

حالات ترث فيها المرأة أكثر من الرجل:

بعض الحالات ترث النساء بالفرض أكثر من ميراثهن بالتعصيب؛ فمثلاً فرض الثلثين أفضل للمرأة من التعصيب مع الرجل أحياناً، كما هو الشأن في المثال الآتي: زوج (الربع)/وأب (السدس)/وأم (السدس)/وبنتان (الثلثين)/أصل المسألة هو 12. سيكون التقسيم كما يلي:

للزوج 03/وللأم 02/وللأب 02 ولم يبقَ له شيء بالتعصيب/وللبنتين 08.

ولنقارن الآن نصيب البنتين في هذه الفريضة بنصيب ابنين في نفس الفريضة (بمعنى نستبدل البنتين بابنين) آنذاك تصبح الأنصبة كالتالي:

ـ زوج (الربع) أي 03 من 12 الذي هو الأصل.

ـ للأب (السدس) أي 02 من 12.

ـ للأم أيضاً (السدس) أي 02 من 12.

ـ للابنين ما بقي بالتعصيب أي 05.

فنصيب البنتين هنا إذاً أكثر من نصيب الابنين وأفضل لهما من التعصيب.

إن الإسلاميين أو العلمانيين سواء، ليس من حق أحدهم في حال وصولهم إلى السلطة، الاستقواء بالدولة وبسلطتها التشريعية من أجل فرض فكرة متنازع حولها وجعلها نافذة ضداً على التوجهات التي يحتضنها المجتمع.

يقول صلاح سلطان: «بعد هذا الاستقراء الذي أورد أكثر من ثلاثين حالة ترث فيها المرأة مثل الرجل أو ترث أكثر منه أو ترث هي فقط ولا يرث هو شيئاً، كل ذلك في مقابل أربع حالات فقط ترث فيها المرأة نصف ميراث الرجل، لأسباب تتوافق مع الروافد الأخرى للشريعة الإسلامية التي تتكامل أجزاؤها في توازن دقيق لا يند عنه شيء ولا يظلم طرفاً لحساب آخر لأنها شريعة الله تعالى الحكيم العليم الخبير العدل»[42].

على سبيل الختم

لقد اجتهدت هذه الدراسة في عرض كل ما أفضى إليه البحث من أفكار حول هذا الموضوع، في التزام تام بالحياد العلمي، ولم تكن الذات الباحثة طرفاً في المناظرة، لكنه حقيق بنا ونحن نكتب خاتمة هذا البحث أن نفصح عن رأينا في الموضوع، الذي هو ليس إلا «حرية الاختيار» بين النظامين الشرعي والوضعي.

فنرى أنه يتحتم على الدولة أن تفرض في مرحلة انتقالية نظاماً قانونياً مزدوجاً يجمع بين الشرعي والوضعي، ويترك للناس حرية الاختيار في تقسيم التركة إما وفق قواعد الشريعة الإسلامية وإما وفق قواعد المساواة الوضعية، بحيث يكون التقسيم الشرعي للتركة هو القاعدة،

---

(42) منقول بتصرف عن: صلاح سلطان، **ميراث المرأة وقضية المساواة**، ط 2 (القاهرة: مكتبة نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2004).

فإذا أوصى المورث بالمساواة فهو حر في ماله، ففي هذه الحالة تتدخل الدولة لتقسم التركة بالمساواة، وهو ما سيتيح للناس التعبير عن قناعاتهم الحقيقية التي ستعكس درجة وعي المجتمع وتوجهاته الثقافية والفكرية بكل حرية وبعيداً من كل مزايدات سياسية، وهنا ستجد قضية الإرث حلها في تقدم المجتمع وفي المسار الذي سيرسمه لنفسه، فتقدم المجتمع ورقيه الثقافي والفكري هو سيرورة وتراكم تساهم فيه نظم التنشئة المختلفة، التربوية والتعليمية والإعلامية... وليس مجرد قانون نخبوي مفروض من أعلى، فالديمقراطية والحداثة التي ينادي بها التيار العلماني، هي عملية تحول اجتماعي وثقافي فعلي. فلسنا محتاجين إلى إعادة تجارب الدكتاتوريات العلمانية والتحديث الإجباري، كتجربة كمال أتاتورك تركيا، أو شاه شاهين إيران، أو بورقيبة تونس؛ فهؤلاء حاولوا تحديث مجتمعاتهم من خلال فرض إجراءات وقوانين تصادم الثقافة والقيم المجتمعية السائدة، فكان الفشل مصيراً محتوماً لهم جميعاً، فشاه شاهين أسقطته ثورة شعبية قادها إسلاميون، كما عزل الرئيس بن علي وريث بورقيبة في منهاجه الإصلاحي العلماني، وصعد الإسلاميون إلى السلطة في أول انتخابات نظمت مباشرة بعد إطاحته، بينما تراجعت شعبية حزب أتاتورك العلماني أكثر فأكثر لفائدة حزب العدالة والتنمية ذي الجذور الإسلامية الذي استحوذ على السلطة.

لهذا فإننا نرى أن الإسلاميين أو العلمانيين سواء، ليس من حق أحدهم في حال وصولهم إلى السلطة، الاستقواء بالدولة وبسلطتها التشريعية من أجل فرض فكرة متنازع حولها وجعلها نافذة ضداً على التوجهات التي يحتضنها المجتمع، إذ لا مناص من تحقيق التوازن بين القوى والمكونات المجتمعية وضمان حقها في التعبير والمشاركة في القرار، وهذا هو جوهر العملية الديمقراطية التي ينشدها الجميع.

إن أي إصلاح لنظام الإرث لا بد من أن تسبقه إصلاحات شاملة لتُهيأ شروطه الثقافية والاجتماعية، ويأتي قطاع التربية والتكوين في طليعة المجالات التي ينبغي أن يشملها الإصلاح، وبخاصة التعليم الديني بشقيه العصري والتقليدي، فكلاهما لا يقدمان إلى المتعلمين الأدوات والمفاهيم العقلانية والنقدية، بل يسهمان في تنمية آليات تلقي متخلفة تقوم على الحفظ والاستظهار والنظرة النصية والوثوقية وعدم التسامح مع الآخر والمطلقية في التفكير... الأمر الذي ينتج أجيالاً ستظل تقاوم أي إصلاح له علاقة بالدين □

عوائق مبدأ الاستقلالية في الممارسة القضائية للمحكمة الجنائية الدولية

محمد الراجي(*)

أستاذ باحث في القانون الدولي والعلوم السياسية ـ المغرب.

مقدمة

عرف القانون الدولي منذ نهاية الحرب العالمية الأولى تطوراً تدريجياً نحو سن نظام جزاء دولي، يهدف بالخصوص إلى حماية الإنسان والحفاظ على حقوقه، عبر سن مجموعة من المبادئ الأساسية، التي تسعى لترسيخ الأمن والسلم الدوليين، حيث كان لهذه المبادئ والأعراف الدولية دور مهم في تقييد اللجوء إلى القوة كوسيلة وحيدة لحل المشكلات الدولية، وهو ما دل عليه ميثاق الأمم المتحدة سنة 1948، والمواثيق والعهود الدولية التي تلته[1]، لينتقل العالم أجمع إلى محاولة إيجاد آلية قضائية، تهدف بالخصوص إلى إيقاع الجزاء الدولي على مرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان[2]، بوصفها جرائم تهدد الأمن والسلم الدوليين، لكن إذا كانت مرحلة

(*) البريد الإلكتروني: erraji26@hotmail.fr.

(1) حيدر البصري، «المحكمة الجنائية الدولية: سوط الديمقراطية،» مجلة **نبأ** (مؤسسة نبأ للثقافة والإعلام)، العدد 38 (تشرين الأول/أكتوبر 1998)، ص 121، <https://annabaa.org/nba38/almahkama.htm>

(2) يقسم مصطلح الانتهاكات الدولية بطبيعته إلى نوعين: **الأول:** انتهاك مبادئ وأحكام القانون الدولي العرفية والاتفاقية، وتصنف فقهياً بأنها القواعد الدولية الآمرة ذات الطبيعة الجنائية والمرتبة عند انتهاكها لأنماط الجزاء الدولي؛ و**الثاني**: انتهاك الالتزامات الدولية الذي يترتب عن الإخلال بمضامينها ضرورة توقيع الجزاء التعويضي. والنوع الأول من الانتهاكات بعمومية أنماطه هو المستهدف بالجزاء الدولي وتدابيره القسرية، ويقع حكماً ضمن حماية منظومة القانون الدولي الجزائي والتدابير التي يقررها، سواء مجلس الأمن بوصفه صاحب السلطان الجزائي الشمولي، أو القضاء الدولي الجزائي، أي المحاكم الدولية الجزائية المؤقتة والدائمة صاحبة السلطان الجزائي التخصصي، لمزيد من التفاصيل، انظر: علي جميل حرب، **نظام الجزاء الدولي: العقوبات الدولية ضد الدول والأفراد** (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2010)، ص 142.

إنشاء المحاكم الجنائية الخاصة، وحتى القضاء العالمي قد تعرضت لمجموعة من الانتقادات بحجة تسييسها وتكييف عملها مع مصالح الدول العظمى، فإن إنشاء المحكمة الجنائية الدولية رغم كونه خطوة مهمة في مسار تدعيم ثقافة الجزاء، وعدم إفلات مرتكبي الجرائم الخطيرة من العقاب، فضلاً عن مساهمته الأساسية في تكريس احترام حقوق الإنسان، فإن هذه المحكمة قد تأسست في نظام دولي أقل ما يقال عنه بأنه متغير انتقل من نظام ثنائي القطبية مع نهاية الحرب الباردة، إلى نظام عالمي جديد[3]، كانت أهم معالمه سقوط الاتحاد السوفياتي والانتقال إلى نظام القطب الواحد[4]، وهو ما عجل بظهور فاعلين جدد في حقل العلاقات الدولية، إلى جانب الدول والمنظمات الدولية من خلال بروز مفاهيم جديدة كمفهومَي التكامل الاقتصادي، ومحاولة مأسسته عبر خلق تكتلات اقتصادية جديدة، أظهرت فاعلين جدداً استبدلوا القوة العسكرية بالقوة الاقتصادية[5]، إضافة إلى الزيادة في استعمال مفهوم الاعتماد المتبادل، بوصفه نتاجاً واقعياً لتشابك المصالح الاقتصادية والسياسية بين الفاعلين الدوليين إلى درجة أصبح من الصعب معها الحديث عن استقلالية الشأن الداخلي عن الشأن الخارجي داخل الدولة الواحدة، وهو ما يمكن أن يؤثر في عمل المحكمة الجنائية الدولية داخل هذا النسق الدولي المتغير[6].

لأجل ذلك حاول نظام روما المؤسس للمحكمة الجنائية الدولية تكريس مبدأ الاستقلالية، سواء من خلال عَدّه الأساس الشرعي لقبولها في المجتمع الدولي كآلية دولة لتوقيع، أو عبر

(3) ظهر استخدام هذه المفردة بعد مدة من سقوط الاتحاد السوفياتي حيث وردت على لسان عدد من الساسة الأمريكيين، وخصوصاً الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الأب عام 1990. للمزيد، انظر: باسل البستاني [وآخرون]، **النظام الدولي الجديد** (بغداد: منشورات دار الشؤون الثقافية العامة، 1992)، ص 16.

(4) نظام جديد في العلاقات الدولية ظهر بعد انتهاء الحرب الباردة يتسم بوجود دولة تتفوق كثيراً على بقية دول العالم في المجالين العسكري والاقتصادي وتعد فيه هذه الدولة هي القوة العظمى الوحيدة في العالم الذي يصل نفوذها جميع مناطقه، يرى الكثيرون أن العالم في ظل القطبية الواحدة يؤدي إلى استفراد الولايات المتحدة بإدارة العالم وفقاً لإرادتها وخارج منظمات وقوانين المجتمع الدولي. ولهذا السبب تدعو بعض الدول والجماعات إلى تحقيق نظام دولي يقوم على تعدد الأقطاب، ويرافقه دور أكبر لمنظمة الأمم المتحدة. للمزيد من التفصيل، انظر: غراهام إيفانز وجيفري نوينهام، **قاموس بنغوين للعلاقات الدولية**، ترجمة مركز الخليج للأبحاث (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص 155.

(5) التكامل الاقتصادي هو عمل إرادي من جانب دولتين أو أكثر، يقوم بإزالة الحواجز كافة من أمام التبادلات التجارية وانتقال عوامل الإنتاج فيما بينها. وبوجه عام يبدأ باتفاقات تجارية مشتركة أو خفض أو إلغاء التعرفة الجمركية واتفاقات أخرى نقدية وصولاً إلى الاندماج الاقتصادي الكامل كما هي الحال مع الاتحاد الأوروبي. للمزيد من التفصيل، انظر: صايل فلاح السرحان، «أثر المتغيرات الدولية على مصادر تهديد الأمن القومي العربي بعد انتهاء الحرب الباردة: 1990 ـ 2010،» **مجلة دراسات، للعلوم الإنسانية والاجتماعية**، السنة 2، العدد 40 (2013)، ص 7.

(6) يعرف الاعتماد المتبادل بأنه تشبيك وتكثيف العلاقات الاقتصادية والسياسية والعسكرية والأمنية بأن يقدم كل طرف ما يمكن أن يساهم في تحسين أوضاع الطرف الآخر، وربط وتنسيق السياسات بحيث لا يمكن لطرف أن يقاطع الطرف الآخر، أو يمكنه أن يستغني عن الطرف المتصل به. لمزيد من التفاصيل، انظر: مصطفى بخوش، «مضامين ومدلولات التحولات الدولية بعد الحرب الباردة وأثرها على الصراع الدولي،» **مجلة العلوم الإنسانية** (جامعة محمد خيضر بسكرة) (تشرين الأول/أكتوبر 2002)، ص 6.

تجسيدها على أرض الواقع، وممارستها العملية [7]، فالقضاء الدولي بهذا المعنى هو المنتج للعدالة الدولية المنشودة عبر التحرر تماماً من أي قيود أو نفوذ أو إغراءات أو ضغوط، فلا حديث عن قضاء عادل من دون وجود ضمانات استقلاله[8].

ورغم هذا كله، بما في ذلك تأكيد ديباجة نظام روما الأساسي استقلالية المحكمة كآلية فعّالة للحد من الإفلات من العقاب، فإن هناك نصوصاً من داخل هذا النظام رسخت فعلاً مغايراً لهذه الاستقلالية، إضافة إلى الإشكالات الأخرى التي تبرز من خارجه، وتمثل قيداً ضد ممارسة مستقلة لهذه الآلية، فما هي هذه العوائق؟ وما أثرها في عمل المحكمة؟

عانى نظام الجزاء الدولي منذ نشأته عوائق متنوعة حدت من فعالية ممارسته العملية وكذا دوره في تنزيل مضامينه على أرض الواقع.

أولاً: العوائق الإجرائية المؤثرة في ضمانة الاستقلالية

عانى نظام الجزاء الدولي منذ نشأته عوائق متنوعة حدت من فاعلية ممارسته العملية وكذا دوره في تنزيل مضامينه على أرض الواقع، فإن كانت تجربة المحاكم الدولية المؤقتة قد عانت انتقائيتها وعدم ديمومتها، والتحكم في مسارها، فإن المحكمة الجنائية الدولية عانت عدة عوائق يمكن القول إن الممارسة العملية للمحكمة سواء في دارفور، أو كينيا وحتى الكونغو الديمقراطية، قد أبانت عن عدة ثغر مسَّت الطبيعة المستقلة للمحكمة، فما هذه الثغر وما تأثيرها في استقلالية المحكمة؟

1 ـ أثر صلاحيات المدعي العام في استقلالية المحكمة

نصت المادة الأولى من نظام روما الأساسي على أن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية سيكون مكملاً لولاية القضاء الوطني للدول الأطراف فيه، ولن يسري إلا عند تخلي هذا الأخير عن صلاحياته بسب عدم القدرة أو عدم الرغبة أو عند انهياره. لكن استقراء بعض النصوص من هذا النظام يمكن أن يوحي بالنقيض، فالمادة 18 مثلاً، وإن كانت منحت الدول السلطة الأولية للتحري والبحث أمام قضائها الوطني، فإنها في المقابل قد منحت للمحكمة كذلك سلطة تقييم رغبة هذه الدول في الاطلاع بالتحقيق والمقاضاة، وبالتالي منح المحكمة الجنائية الدولية سلطة تقديرية

---

(7) ماجد أحمد الزاملي، «أجهزة المحكمة الجنائية الدولية وإجراءات التقاضي أمامها،» الحوار المتمدن، 19 أيلول/سبتمبر 2013، <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=378687> (تاريخ الدخول 2 كانون الأول/ديسمبر 2013).

(8) جهاد القضاة، **درجات التقاضي وإجراءاتها في المحكمة الجنائية الدولية** (عمّان: منشورات دار وائل للنشر، 2010)، ص 7.

واسعة لسحب الدعوى من القضاء الوطني، إذا ما ارتأت أن هناك قراراً من الدولة يفضي بعدم جديتها في متابعة الأشخاص موضوع الإدانة ومنحهم حصانة دون ذلك[9].

إن دور المحكمة لن يكون مكملاً للقضاء الوطني، وبخاصة في الدول النامية، لسهولة التشكيك في استقلالية قضائها الجنائي الوطني، وجعله سبباً لتحويل الاختصاص إلى القضاء الدولي، على عكس الدول الكبرى التي يمكن القول إنها تتوافر على قضاء نزيه.

كما منحت المادة نفسُها في فقرتها الثانية المدعيَ العامَّ للمحكمة حق الإشراف على إجراءات التحقيق والمقاضاة، وقياس مدى جديتها، بشكل يمكن القول معه إن المحكمة بسلطتها التقديرية المبنية على الاختصاصات الممنوحة لها، وللمدعي العام فيها بموجب المادة 18، قادرة على سحب الدعوى من القضاء الجنائي الوطني، وتجاوزه من خلال صلاحيتها الواسعة في الإقرار «بعدم قدرة» القضاء الوطني على مقاضاة مرتكبي الجرائم الدولية التي تختص بها. وهكذا يمكن القول إن المحكمة الجنائية الدولية تمارس دوراً رقابياً لا مكملاً على القضاء الوطني، وخصوصاً إذا ما نظرنا إلى المعيار الزمني الذي تعتمده للحكم في تحديدها لعدم القدرة أو المماطلة من طرفه، والذي يعطيها الأحقية في تحويل القضايا إلى سلطانها الدولي في أجَلٍ أقصاه شهر واحد[10].

فالمادة 18 نفسها تمنح المدعي العام سلطة عليا على القضاء الوطني وفقاً لسلطته التقديرية، كون الأجل الذي يمنحه للأجهزة الوطنية من أجل البحث والتحري في القضايا تحت طائلة تحويلها إلى القضاء الجنائي الدولي، وأحقيته كذلك في الاطلاع الدوري على التقدم المحرز، بصورة يمكن أن يتحول معها هو إلى صاحب القرار الفعلي في تحديد المتابعة وإمكان بدء التحقيق أمام القضاء الوطني من عدمه[11].

فكيف يمكن أن يتساوى دور المشرف أو صاحب القرار الفعلي مع الدور المكمل الذي نص عليه نظام روما نظرياً في نظامه الأساسي، والذي يُعد رقابياً على أرض الواقع استناداً إلى المادة 18، حيث يتضح هذا جلياً في التطبيق العملي لنظام الإحالة، وخصوصاً من طرف مجلس الأمن الذي يمكن أن يسلب من القضاء الوطني هذا الاختصاص، ويجعله تابعاً أولاً للجان الأمم المتحدة، التي تقوم بدور الإشراف والتقييم للقضاء الوطني، ومنح الاختصاص للمحكمة الجنائية الدولية بسبب عدم قدرة هذا القضاء، كما هو الحال في إحالة الوضع في دارفور على أنظار المحكمة، إذا

(9) هانس كوكلر، **العدالة الجنائية الدولية في مفترق الطرق: عدالة عالمية أم انتقام شامل؟**، ترجمة حميد جليد بإشراف حميد لشهب (الدار البيضاء: منشورات طوب إيديسون، 2011)، ص 280.

(10) المادة 18 الفقرة الثانية من نظام روما الأساسي، ص 14.

(11) حرب، **نظام الجزاء الدولي: العقوبات الدولية ضد الدول والأفراد**، ص 480.

استند القرار على تقرير لجنة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق في دارفور، دونما اعتبار لجهود القضاء الوطني السوداني، أو للجان التحقيق المؤسسة من طرفه[12].

كما أن للمدعي العام الحق في إعادة المحاكمة ضداً على مبدإ عدم جواز المحاكمة عن الجرم مرتين المعمول به في نظام روما الأساسي، فالمادة 20 من النظام نفسه أعطت سلطة تقديرية واسعة كذلك لإعادة النظر في الأحكام النهائية الصادرة عن المحاكم الجنائية الوطنية بحجة عدم اتسام المقاضاة، أو التحقيقات التي تأسست عليها، بالنزاهة، أو الاستقلالية، وحتى عدم وجود النية الجدية أثناء مقاضاة الشخص لمعاقبته، وبالتالي يجوز للمحكمة أعادة المقاضاة رغم حجية الحكم النهائي الوطني، على اعتبار غياب إمكان عدم مراجعة أحكام المحكمة الجنائية الدولية من طرف المحاكم الوطنية بمنطوق المادة 20 من النظام الأساسي[13]. لكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو كيف للمحكمة أن تتحقق من نية القضاء الوطني، بل ما هو المقياس أو المعيار الذي يمكن من خلاله اعتبار أن هذا القضاء له النية السليمة، والقدرة المستقلة لمحاكمة مرتكبي الجرائم الدولية، وانعدامها في نظام قضائي آخر؟ ولعل هذا الأمر الذي يطرحنا أمام إشكال آخر يتمحور حول مدى استقلالية القضاء الدولي في ممارسة هذه المهمة، بل حتى قدرته على ممارسة هذا الإشراف بحيادية في ظل افتقاره إلى آليات إلزامية وعملية لتنفيذ قراراته، سواء بالتحقيق أو المتابعة، وإمكان تطبيقها على أرض الواقع.

لأجل ذلك يمكن القول إن دور المحكمة لن يكون مكملاً للقضاء الوطني، وبخاصة في الدول النامية، لسهولة التشكيك في استقلالية قضائها الجنائي الوطني، وجعله سبباً لتحويل الاختصاص إلى القضاء الدولي، على عكس الدول الكبرى التي يمكن القول إنها تتوافر على قضاء نزيه، ولن يكون من الضروري التشكيك في نيتها وتعاملها مع مرتكبي الجرائم الدولية حتى لو تمت تبرئتهم، وعليه فعمل المحكمة بهذا المعنى سينحصر انتقائياً في هذه الدول من دون الدول الكبرى.

ولعل هذا ما يفسر انحصار عمل المحكمة على الدول الأفريقية وإغفالها قضايا أكثر حساسية وانتهاكاً لحقوق الإنسان كالقضية الفلسطينية مثلاً، مما يمكن أن يؤثر أكثر فأكثر على ضمانة الاستقلالية في عملها خصوصاً في ظل السلطة التقديرية للمدعي العام، وامتلاكه سلطة نقل القضية من إطارها الوطني إلى الدولي، إذ يبقى الحل الأمثل الذي يمكن أن يتم من خلاله تجاوز هذه الصعوبة، هو العمل على تشجيع الدول من أجل ملائمة أنظمتها القضائية الوطنية مع نظام روما الأساسي حتى تتمكن من الاستفادة من تطبيق مبدأ التكامل بصيغته الحالية، وهو المطلب الذي بقي صعب المنال إلى حد الساعة.

---

(12) Carsten Stahn, «The Ambiguities of Security Council Resolution 1422/2002,» *European Journal of International Law*, vol. 14, no. 1 (2003), p. 90.

(13) تنص هذه المادة على ضمان مبدأ عدم رجعية القوانين وعدم مساس نظام روما به، للمزيد من التفصيل، انظر المادة 20 من نظام روما الأساسي، ص 16.

2 ـ إخضاع المحكمة لسلطة مجلس الأمن الدولي، وأثره في المس باستقلاليتها

إذا كان نظام روما الأساسي قد نص على أن المحكمة الجنائية الدولية هي هيئة قضائية دولية مستقلة، محدداً بذلك حدود علاقتها بالأمم المتحدة عبر اتفاق خاص تعتمده جمعية الدول الأطراف ويبرمه رئيسها بالنيابة عنها[14]، فإنه عاد وربط جزءاً من ممارسة اختصاصها بأهم جهاز في الأمم المتحدة ألا وهو مجلس الأمن، من خلال منحه حق إحالة القضايا التي يرى فيها تأثيراً في السلم والأمن الدوليين وتدخل في اختصاصها، حصراً من دون سائر أجهزة الأمم المتحدة، بل وإخضاعها لسلطانه عبر منحه خاصية إرجاء وتوقيف التحقيق لمدة 12 شهراً قابلة للتجديد، وبالتالي يمكن القول إن هذا النظام منحه سلطة وصاية على المحكمة وأجهزتها، وهو ما يرتب تداعيات سلبية يمكن أن تمس استقلالية نظام الجزاء الدولي برمته[15].

إن الجزاء الدولي المستهدف للأفراد مع المحكمة الجنائية الدولية، قد جاء انعكاساً طبيعياً للواقع الدولي المعاصر، والإشكالات التي يعانيها، وخصوصاً هيمنة الدول العظمى على قرارات مجلس الأمن.

فالمادة 16 أفقدت المحكمة استقلاليتها وأخضعتها لأداة دولية سياسية تتمتع بصلاحيات واسعة لا حدود لها، في تناقض واضح مع مهمتها القضائية الصرفة من خلال الصلاحيات الممنوحة لها بموجب نظامها الأساسي، سواء في وقف التحقيق أو التحري، لمدة اثني عشر شهراً قابلة للتجديد، من دون تحديد الشروط والمعايير المعتمدة لاتخاذ هذا القرار، وهو ما يمكن أن يهدد الركن الأساسي لقيام قضية ما أمامها عبر استهداف أصل الاتهام، المتمثل بمسرح الجريمة الذي سيكون عرضة لضياع الأدلة ونسيان المعلومات[16]، وبالتالي تمكين الجناة من الإفلات خلال تلك المهلة الزمنية غير القابلة للتجديد، إذ عندما تكون القضية أمام سلطة الحكم في الدائرة الابتدائية أو دائرة الاستئناف يكون لمجلس الأمن الحق بإرجائها، وتمديد ذلك الإرجاء، وهو ما يطرحنا أمام إشكال أساسي حول مصير الموقوفين أو المتهمين حينئذ، وماذا عن القضاة وولايتهم المحددة زمنياً؟ وما التبرير القانوني الذي يمكن أن يعطى لذوي الضحايا؟

كلها إشكالات أساسية ستنتج من ممارسة مجلس الأمن اختصاصه بموجب المادة 16، وتمس باستقلالية المحكمة إلى حد يتم تصويرها على أنها تابعة له، وتعاني الإشكالات نفسها التي يعانيها، ألا وهي الصفة الانتقائية التي يتعامل بها مع الأوضاع الدولية، إضافة إلى ذلك عدم تنفيذ قراراته وإخضاعها لمنطق التوازنات السياسية، وقد برر جانب من الدارسين، ومن بينهم علي

---

(14) انظر المادة 2 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

(15) Richard J. Goldstone, «The Role of United Nations in the Prosecution of International Criminal Law,» *Journal of Law and Policy*, vol. 5 (2001), p. 17.

(16) علي نجيب عواد، **المحكمة الجنائية الدولية: حلم، فواقع... فحلم** (الرياض: منشورات جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2008)، ص 63.

نجيب عواد، أن منح مجلس الأمن هذه الصلاحيات من داخل نظام روما، لم يكن للاستفادة من سريان اختصاصاته الواسعة على مجموع دول العالم ومساعدة المحكمة على بسط اختصاصها عليهم، بموجب اقتران انتهاكات حقوق الإنسان بتهديد السلم والأمن الدوليين، بل لسد الباب أمام المجلس من دون إنشاء محاكم خاصة بموجب الفصل السابع يمكن أن تقوض اختصاص المحكمة الجنائية الدولية وتجعل منها كسابقتها تجربة ناقصة[17].

ورغم هذا فقد عمد مجلس الأمن تزامنا مع بدء التصديق على نظام المحكمة إلى إنشاء المحاكم الجنائية الدولية ذات الطبيعة الخاصة والمؤقتة والمختلطة بدلاً من الإحالة إلى المحكمة، رغم سريان اختصاصها على تلك الأفعال، كالمحكمة الجنائية الدولية المشتركة والخاصة بتيمور الشرقية (القرار الرقم 1272 بتاريخ 1999/11/25) التي كُلفت بمحاكمة مرتكبي الجرائم ضد الإنسانية المرتكبة في الإقليم إبان فترة الحكم الإندونيسي 1975، وكذا المحكمة الخاصة بسيراليون (القرار الرقم 1315 في 2000/7/14) لمحاكمة منفذي الجرائم المرتكبة في النزاع الداخلي منذ 1996، إضافة إلى تأسيس المحكمة الجنائية الخاصة بكمبوديا بعد نفاذ نظام روما وبالضبط بتاريخ 2003/5/13 واختصاصها بالجرائم المرتكبة في كمبوديا أعوام 1975 ـ 1979[18].

وعليه يمكن القول إن مجلس الأمن من خلال نهجه هذا قد قلص من دور المحكمة الجنائية الدولية الدائمة وأبقاها خاضعة لرغباته، وإن كنا هنا أمام دفع منطقي خصوصاً بالنسبة إلى المحكمة الخاصة بتيمور الشرقية، وسيراليون على اعتبار أنها أُنشئت قبل نفاذ نظام روما الأساسي، لكن تأسيس محكمة كمبوديا والمحكمة الخاصة بلبنان بعد إنفاذ هذا النظام وعدم إحالة مرتكبي الجرائم الدولية بها، في مقابل إحالة مجلس الأمن للجرائم التي ارتُكبت في دارفور يسقط هذا الدفع، رغم أنها تعود إلى سنوات قبل قيام المحكمة، ويجعل من نظام الجزاء الدولي أداة طيِّعة لمجلس الأمن يحركها متى شاء، وبسلطات تقديرية واسعة من دون ما اعتبار للشروط التي تحدد استخدامها.

لأجل ذلك يمكن القول إن الجزاء الدولي المستهدف للأفراد مع المحكمة الجنائية الدولية، قد جاء انعكاساً طبيعياً للواقع الدولي المعاصر، والإشكالات التي يعانيها، وخصوصاً هيمنة الدول العظمى على قرارات مجلس الأمن، وجعلها تخدم مصالحها السياسية عبرها بصورة تجعل منه استمراراً لنظام الجزاء الدولي التقليدي.

ثانياً: أثر العوائق الخارجية في استقلالية المحكمة الجنائية الدولية

واجهت المحكمة الجنائية الدولية إلى جانب العوائق القانونية التي عرفها نظامها الأساسي، عوائق أقل ما يقال عنها إنها سياسية، بإقرار الكثيرين من الذين حاولوا دراسة موضوع المحكمة

---

(17) عبد القادر يوبي، «علاقة مجلس الأمن بالمحكمة الجنائية الدولية،» **مجلة العلوم القانونية والإدارية والسياسية** (جامعة الجيلالي اليابس ـ الجزائر)، العدد 1 (نيسان/أبريل 2006)، ص 620.

(18) حرب، **نظام الجزاء الدولي: العقوبات الدولية ضد الدول والأفراد**، ص 482.

الجنائية الدولية[19]. فالخلط بين الاعتبارات السياسية، ومصالح الدول من جهة، وبين ترسيخ أسس العدالة الجنائية الدولية من جهة أخرى، يظل أهم عائق تواجهه هذه الأخيرة.

فبعض الدول، وإن كانت تسعى جاهدة لجعل قضائها الوطني قضاءً مستقلاً وعادلاً كضمانة أساسية لتنميتها والرقي بمستوى السلم الاجتماعي بها، فإنها لا تتوانى عن التدخل في مسار العدالة الدولية، والتأثير فيه خدمة لمصالحها الضيقة[20].

فما تأثير ذلك في استقلالية المحكمة؟

1 ـ التجاذبات السياسية وانعكاساتها على نظام روما الأساسي

عرفت حقبة إنشاء المحكمة الجنائية الدولية تجاذبات سياسية بين من عارض بسط اختصاصها بالمطلق على معاقبة انتهاك حقوق الإنسان، ومن سعى إلى تقنين ذلك والتحكم فيه بصورة أثرت بالملموس في مستقبلها، وطريقة ترجمة عملها على أرض الواقع، حيث سعت بعض الدول جاهدة إلى وقف نشاطها إما عبر وضع نصوص قانونية ضمنت في قانونها الأساسي، كإعطاء مجلس الأمن حق النقض في ما يتعلق بالدعوى المرفوعة أمامها، عبر إمكان وقف التقاضي فيها لمدة 12 شهراً قابلة للتجديد، في تعبير واضح عن فشل كل التبريرات القانونية لتغطية الطابع السياسي لهذه الصلاحية، بصورة كرَّست ومن دون شك الامتياز السياسي لنادي الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن، وتدخلهم في مسار العدالة الجنائية الدولية[21].

تواجه المحكمة الجنائية الدولية عدة تحديات يمكن أن تمس استقلاليتها وعدالة القضايا المعروضة أمامها، وذلك من خلال الضغوط السياسية والإجرائية التي تفرضها مجموعة من الدول لثنْي المحكمة عن تناول إحدى قضايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المرتكبة من طرفها [...] الولايات المتحدة الأمريكية.

إضافة إلى رفض إضفاء طابع من الشمولية على اختصاصها النوعي برفض اختصاصها بالنظر في مجموعة من الجرائم الدولية التي تعدّ مهدداً أساسياً من مهددات الأمن الدولي، كجريمة الإرهاب لغياب الإجماع على تعريفها، أو جريمة استخدام الأسلحة النووية ومنع انتشارها، ثم جرائم المخدرات، لما لهما من دور فتاك في حياة المجتمع الدولي ككل، وإن كانت الدول الأطراف نجحت في تضمين المعاقبة على جريمة العدوان كاختصاص أصيل للمحكمة الجنائية الدولية

---

(19) فهمي ناشد الجندي، «دور القضاء الجنائي الدولي في حماية حقوق الإنسان،» **مجلة المهن والحياة** (السعودية)، العدد 381 (أيلول/سبتمبر 2005)، ص 64.

(20) النايف لؤي محمد، «العلاقة التكميلية بين القضاء المحكمة الجنائية الدولية والقضاء الوطني،» **مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، السنة 27، العدد 3 (2011)، ص 537.

(21) عواد، **المحكمة الجنائية الدولية: حلم، فواقع... فحلم**، ص 63.

وجعل 17 تموز/يوليو 2017 تاريخاً للبدء العملي الفعلي لها[22]، فإن التجاذبات السياسية غيبت هذا الاختصاص لمدة 16 سنة من ممارسة المحكمة، عبر عدم إيجاد إجماع دولي على تعريفه، وبالتالي حصرته في الزاوية النظرية من دون التطبيقية، بل ومكنت عدداً كبيراً من الجناة من حصانة واقعية ضد المعاقبة على هذه الأفعال[23]، ناهيك بالتوسع في تفسير مفهوم الجرائم ضد الإنسانية ومجال وقوعها من فترات النزاعات المسلحة إلى فترات السلم، وما يمكن أن توقعه الأنظمة الدكتاتورية بشعوبها من جرائم دولية، وإن كانت خطوة في المسار الصحيح حقوقياً، فإنها تحمل مجموعة من المخاوف سياسياً بوصفها ذريعة يمكن من خلالها شرعنة التدخل السياسي للدول الكبرى في الشؤون الداخلية للدول، والكيل بمكيالين تحت ذريعة تطبيق العدالة الجنائية الدولية[24].

هكذا تواجه المحكمة الجنائية الدولية عدة تحديات يمكن أن تمس استقلاليتها وعدالة القضايا المعروضة أمامها، وذلك من خلال الضغوط السياسية والإجرائية التي تفرضها مجموعة من الدول لثنْي المحكمة عن تناول إحدى قضايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المرتكبة من طرفها، ومنع محاولة إحالتها على أنظار المدعي العام للمحكمة، وحث الدول على عدم التعاون معها، لكن في المقابل نجدها تشجع على هذا التعاون إذا ما تعلق الأمر برعايا دول معارضة لسياستها الخارجية، وعدم تطبيق هذه الحصانة عليهم بحجة مكافحة الإرهاب[25].

فالولايات المتحدة الأمريكية مثلاً ما فتئت تحاول تقويض اختصاص المحكمة والمس باستقلاليتها، إذا ما تعلق الأمر برعاياها أو رعايا أحد حلفائها كالكيان الصهيوني مثلاً[26]، حيث

---

(22) أكدت الفقرة الثانية من القرار الرقم ICC-ASP/16/Res.5 الصادر عن جمعية الدول الأطراف في المحكمة الجنائية الدولية بمؤتمر المراجعة بنيويورك بتاريخ 14 كانون الأول/ديسمبر 2017، أنه وفقاً لنظام روما الأساسي، تدخل تعديلات النظام الأساسي بشأن جريمة العدوان التي اعتمدها مؤتمر كمبالا الاستعراضي سنة 2010، حيز التنفيذ بالنسبة إلى الدول الأطراف التي قبلت التعديلات بعد سنة واحدة من إيداع صكوك تصديقها أو قبولها، وأنه في حالة إحالة الدولة أو إجراء تحقيق تلقائي في الدعوى، لا تمارس المحكمة اختصاصها في ما يتعلق بجريمة العدوان عندما ترتكب من طرف مواطن أو على أراضي دولة طرف لم تصدق على هذه التعديلات أو تقبلها.

(23) غصون رحال، «إشكالية تعريف جريمة العدوان،» **جريدة منظمة العفو الدولية** العدد 14، <http://www.amnestymena.org/ar/Magazine/Issue14/Problematicdefinitionofthecrimeofaggression.aspx> (accessed on 12 December 2013).

(24) عواد، **المحكمة الجنائية الدولية: حلم، فواقع... فحلم**، ص 65.

(25) لمي عبد الباقي، **القيمة القانونية للقرارات مجلس الأمن الدولي في مجال حماية حقوق الإنسان** (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2009)، ص 314.

(26) مثلاً تناقلت وسائل الإعلام تحذير القنصل الأمريكي في إسرائيل في 1 شباط/فبراير 2017، القيادة الفلسطينية من التوجه إلى المحكمة الجنائية الدولية لمقاضاة إسرائيل على نشاطها الاستيطاني في الضفة الغربية والقدس المحتلة، بأن الإدارة الأمريكية سوف تتخذ إجراءات عقابية شديدة ضد السلطة الفلسطينية من بينها إغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية وهو ممثلية فلسطين في واشنطن، ووقف المساعدات المالية كافة التي تقدمها إلى السلطة الفلسطينية. انظر: «الولايات المتحدة تهدد بإغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية =

عمدت إلى إقرار مجموعة من القوانين التي تحول دون تطبيق نظام روما الأساسي عليهم، بل ومنحهم حصانة أممية عبر مجلس الأمن الدولي والأمم المتحدة[27].

وهكذا، سنت الولايات المتحدة الأمريكية في 30 أيلول/سبتمبر 2002 ما سمي قانون (حماية القوات المسلحة الأمريكية ASPA)، الذي نص بوضوح على أنه «لا يجوز لأي عهد دولي أن يفرض التزامات على أية دولة ليست طرفاً فيه». فالولايات المتحدة الأمريكية بموجب هذا القانون تفرض عدم تطبيق نظام روما على قواتها، أو أحد رعاياها حتى وإن كانوا مشاركين في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، عبر التمسك بمبدأ الرضائية في القانون الدولي، وتفسير النظام الأساسي للمحكمة، وخصوصاً المادة 98 فيه التي نصت على عدم تطبيق طلبات التعاون الدولي في حال تعارضها مع قواعد القانون الدولي، وتأويل ذلك حسب مصالحها السياسية. وحتى التعلل بعدم الانضمام إلى المعاهدة المؤسسة للمحكمة كشرط يعفيها من تطبيقها، وهو ما نص هذا القانون عليه بالقول «من شأن الأفراد المشاركين في قوات حفظ السلام المتعددة الجنسيات التي تعمل في بلد انضم إلى المعاهدة [المؤسسة للمحكمة الجنائية الدولية] أن يخضعوا للولاية القضائية للمحكمة، حتى وإن كانوا من رعايا دولة لم تنضم إلى المعاهدة؛ أي أن المعاهدة ترتب وضعاً يتيح للمحكمة الجنائية الدولية إمكان مقاضاة القوات المسلحة الأمريكية في الخارج، على الرغم من عدم قبول الولايات المتحدة الالتزام بتلك المعاهدة، وأن ذلك لا يتنافى مع أهم المبادئ الأساسية لقانون المعاهدات فحسب، بل من شأنه أن يعيق قدرة استخدام الولايات المتحدة الأمريكية لقواتها العسكرية من أجل الوفاء بالتزاماتها تجاه حلفائها، وأن يحول أيضاً دون مشاركتها في العمليات المتعددة الجنسيات، بما في ذلك العمليات الأممية الهادفة إلى إنقاذ أرواح المدنيين، وقد يؤثر ذلك أيضاً في المساهمين الآخرين في عمليات حفظ السلام»، وهو ما يعَدّ ورقة ضغط على المنتظم الدولي من أجل وضع حصانة دولية للجنود الأمريكيين من خلال التهديد بالانسحاب من البعثات الأممية وسحب الدعم المالي للأمم المتحدة[28].

كما نص هذا القانون أيضاً على أنه: «ينبغي ألّا يكون أعضاء القوات المسلحة الأمريكية عرضة للمقاضاة من جانب المحكمة الجنائية، عبر إجازة استخدام القوة لإطلاق سراحهم، ومنع المساعدات الأمريكية الاقتصادية والعسكرية عن الدول الأطراف في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية». وهو ما يعدّ تهديداً خطيراً لوجود المحكمة وتطبيق العدالة الجنائية على صعيدها الدولي.

إن من يقرأ هذا القانون يمكن أن يخلص إلى نتيجتين أساسيتين:

= في واشنطن،» سبوتنيك عربي، 1 شباط/فبراير 2017، <https://goo.gl/q8f3XV> (تاريخ الولوج 12 حزيران/يونيو 2017).

(27) محمد رياض محمود خضور، **جهود الولايات المتحدة الأمريكية لتعطيل المحكمة الجنائية الدولية: دراسات قانونية تحليلية** (2006)، ص 13.

(28) Fédération Internationale des Ligues des Droits de l’Homme [FIDH], «Nom a l’exception américain: Sous couvert de la lutte contre le terrorisme l’offensive américaine contre la cour pénale international,» rapport no. 345 (novembre 2002), p. 7, <https://www.fidh.org/IMG/pdf/cpi345n8.pdf>.

ـ **أولاهما:** أن هذا القانون يعَدّ مسّاً واضحاً باستقلالية هذه المحكمة، من خلال جعل القوات الأمريكية خارج دائرة المتابعة القضائية الدولية، وعدم الاعتراف بمشروعيتها، بل والتشجيع على معارضتها وإفراغها من محتواها، وجعل محاربة ما يسمى الإرهاب ذريعة لارتكاب الجرائم الدولية وإبقائها خارج المتابعة الدولية، ثم في المقابل إصدار قرارات الإحالة لأوضاع أخرى والمطالبة بتقديم مسؤوليها إلى العدالة الدولية.

ـ و**ثانيتهما** إبراز هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم كدولة تمثل القطب الواحد المهيمن عالمياً، وقدرتها على التأثير في قرارات المحكمة، من خلال الضغط على الدول الأطراف فيها سياسياً واقتصادياً، من أجل حثها على توقيع اتفاقيات تحول دون تسليم رعايا هذه الأخيرة إلى المحكمة الجنائية الدولية[29].

وما يقال عن الولايات المتحدة الأمريكية يمكن أن يقال عن الدول الأخرى كروسيا الاتحادية، حيث انسحبت من المحكمة الجنائية الدولية في 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2016، كردٍّ على قبول المحكمة متابعة الجنود الروس على الانتهاكات التي ارتكبوها في جورجيا سنة 2008، وكذا اعتبارها أن الأحداث التي أدّت إلى ضم شبه جزيرة «القرم» إلى روسيا تعَدّ نزاعاً مسلحاً شنته روسيا ضد أوكرانيا سنة 2014، نتج منه ارتكاب جرائم دولية تدخل في اختصاص المحكمة وخصوصاً ما تعلق بالتمييز العنصري بين بعض سكان هذا الإقليم كالتتار[30]، وهو ما يجعل التمسك بالانضمام إلى المحكمة والبقاء فيها هو خدمة المصالح السياسية، وإلا يتم الانسحاب منها وتوقيع اتفاقيات ثنائية تمنع تسليم مواطنيها إلى المحكمة، وهو ما يدفعنا إلى إمكان التسليم بحقيقة منطق القوة والهيمنة على التنظيم الدولي وأسس تطبيق نظام الجزاء فيه وفقاً لنظام المصالح السياسية، وخصوصاً إذا ما نظرنا كذلك إلى دعوة الكيان الصهيوني المحتل لفلسطين للدول الصديقة له إلى وقف الدعم المادي للمحكمة من أجل إفشالها والضغط عليها قصد عدم التحقيق في الجرائم المرتكبة ضد المدنيين في غزة، وهو ما يمكن أن يصور المحكمة كأداة جديدة للهيمنة ويجعل من الدول الضعيفة مجالاً خصباً لتفعيل هذه الأداة بعيداً من منطق استقلال العدالة الجنائية الدولية.

الولايات المتحدة [...] ما فتئت تحاول تقويض اختصاص المحكمة والمس باستقلاليتها، إذا ما تعلق الأمر برعاياها أو رعايا أحد حلفائها كالكيان الصهيوني مثلاً [....]، حيث عمدت إلى إقرار مجموعة من القوانين التي تحول دون تطبيق نظام روما الأساسي عليهم.

---

(29) عصام نعمة إسماعيل، «الولايات المتحدة والقضاء الجنائي الدولي،» في: مؤلف جماعي، **القانون الدولي الإنساني: آفاق وتحديات (الجزء الأول)** (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية لبنان، 2005)، ص 100.

(30) سامية صديقي، «تسييس المحكمة الجنائية الدولية الأمريكية... وانسحاب روسيا،» **العربي الجديد**، 2016/11/27، <https://goo.gl/Mq04fE> (تاريخ الاطلاع 9 كانون الأول/ديسمبر 2016).

ثالثاً: معارضة بعض الدول للمحكمة وتأثيرها في استقلالية قراراتها، فلسطين نموذجاً

بعد مخاض طويل وعسير، أصبحت دولة فلسطين عضواً كامل العضوية في المحكمة الجنائية الدولية الدائمة بتاريخ 19 نيسان/أبريل 2015[31]. ويأتي هذا الانضمام بعد مجموعة من الطلبات كان آخرها عام 2009 الذي رفض من طرف المدعي العام لهذه المحكمة «أكمبو»، كون فلسطين لا تعَدّ دولة في نظر القانون الدولي[32]، وقد أثرت التطورات المستجدة التي طرأت على الساحة الفلسطينية، وخصوصاً ما عرفته المحافل الدولية من إنجازات كالعضوية في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة ـ اليونيسكو، وقبول عضويتها في الجمعية العامة للأمم المتحدة كدولة مراقب سنة 2012، وهو ما خولها من جديد المطالبة بالانضمام إلى المحكمة الجنائية الدولية، حيث قُبل هذا الطلب من طرف فاتو بن سودة المدعية العامة، وتم توقيعه من طرف الرئيس الفلسطيني ووزير خارجيته[33].

وكانت السلطة الفلسطينية في يوم واحد قبل تقديم طلب الانضمام إلى المحكمة (1 كانون الثاني/يناير 2015)، قدمت إعلاناً بموجب أحكام المادة 12 الفقرة 3 من نظام روما الأساسي، تعلن فيه قبول اختصاص المحكمة ابتداء من يوم 13 كانون الثاني/يناير 2014 فصاعداً بما يشمل جميع الجرائم التي ارتُكبت على إقليمها والداخلة في اختصاصها حسب المادة 5 من نظامها الأساسي[34].

وهكذا فحتى تستطيع دولة فلسطين استثمار انضمامها للمحكمة الجنائية الدولية، ورفع قضية أمامها ضد الكيان الصهيوني، على الدولة المرفوعةُ القضيةُ ضدها أن تكون عضواً في نظام روما الأساسي، لأن تشكيل المحكمة كان عبر معاهدة دولية والانضمام لها هو اختياري[35]، وطبعاً دولة إسرائيل إضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية شكلتا، عمداً، سداً منيعاً أمام إنشاء هذه المحكمة، بل لم تصادق على نظامها الأساسي[36]، وبالتالي لا يمكن قبول دعوى ضدها سواء

---

(31) فالنتينا أزولوف، «فلسطين في المحكمة؟ التداعيات غير المتوقعة للتقاضي أمام المحكمة الجنائية الدولية،» شبكة السياسات الفلسطينية، 1 نيسان/أبريل 2015، ص 1 <http://www.al-shabaka.org/briefs> (تاريخ الاطلاع 20 تشرين الأول/أكتوبر 2015).

(32) «ورقة موقف حول نطاق اختصاص المحكمة الجنائية الدولية على الوضع في فلسطين» آب/أغسطس 2013، مقدمة من طرف مؤسسة الحق والمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان إلى مكتب المدعي العام، ص 2.

(33) عيسى قراقع، «الأسرى ومحكمة الجنايات الدولية،» مجلة **العودة** (المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين)، العدد 61 (2015)، ص 2.

(34) جيف هاندميكر وفريدريك هايجر، «هل يفضي الانضمام إلى المحكمة الجنائية الدولية إلى إنصاف الفلسطينيين في نهاية المطاف؟،» مجلة **العودة**، العدد 61 (2015)، ص 8.

(35) عماد دمان ذبيح، «اختصاص المحكمة الجنائية وكيفية تحريك الدعوى أمامها،» **مجلة المفكر**، السنة 9، العدد 10 (شباط/فبراير 2016)، ص 355.

(36) تيسير محسين، «قرار الانضمام: نهاية أم بداية؟» مجلة **العودة**، العدد 61 (2015)، ص 6.

بإحالة الوضع من طرف مجلس الأمن طبقاً للبند السابع، أو بدفع المدعي العام إلى فتح التحقيق من جراء نفسه في الجرائم المرتكبة[37].

فانضمام فلسطين للمحكمة الجنائية الدولية في نظر البعض لا يساهم كثيراً في تحقيق العدالة الجنائية التي يرغب بها الشعب الفلسطيني. فقبول إحالة القضية من طرف فلسطين كدولة طرف في النظام الأساسي، يرتكز أساساً على موافقة إسرائيل على نظام روما الأساسي، وهو ما لم يقع حتى الآن، كما أن التوجه إلى مجلس الأمن قصد التأثير في إحالة الوضع في غزة أو فلسطين ككل على أنظار المحكمة، يصطدم بالمعارضة والفيتو الأمريكي، إضافة إلى أن مجلس الأمن يمكن أن يؤجل التحقيق المفتوح من طرف المحكمة لمدة 12 شهراً قابلة للتجديد، من طريق قرار منه بموافقة تسعة أعضاء من دون استخدام حق النقض وفقاً للمادة 16 من نظام روما الأساسي، وهو أحد الخيارات المطروحة، وخصوصاً إذا قدمت الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً مشروعاً أممياً يحدد معايير التسوية بين الفلسطينيين والإسرائيليين[38].

فقيام المدعي العام بفتح دراسة أولية كما هي الحال حالياً مع الوضع في فلسطين لا يعني أن تحقيقاً من المرجح أن يتبعها؛ فمعظم الدراسات الأولية التي أجراها المدعي العام أُغلقت من دون فتح تحقيق. فالأمر كما يقول البروفيسور بجامعة هارفرد أليكس وايتنغ (وقد شغل سابقاً منصب مساعد للمدعي العام للمحكمة) «أن الأمر ينطوي في الغالب على إجراء موازنات دقيقة وصعبة بين الواقعية والمبدأ، رغم أن مكتب المدعي العام لن يظل برغماتياً إلى الأبد وسوف يضطر إلى المضي قدماً»، وهو ما تحقق فعلاً بفتح تحقيق أولي يرمي إجراء فحص أولي لحالة فلسطين ابتداء من 2015/1/16[39].

ورغم هذا التحقيق الأولي وإعلان المدعية العامة «فاتو بن سودا»، في 22 أيار/مايو 2018، أنه قطع أشواطاً مهمة وسيواصل اتباع مساره الطبيعي، فإنه لم يفتح حتى الآن[40]، وكأني به سيأخذ مسار التحقيق الأولي نفسه بشأن مزاعم ارتكاب جرائم حرب، وجرائم ضد الإنسانية من طرف الجنود الأمريكيين في أفغانستان سنة 2003، الذي استغرق أعواماً متعددة، وكان مصيره الرفض من لدن الغرفة الابتدائية للمحكمة في نيسان/أبريل 2019، بسبب عدم خدمته لمصالح العدالة كما جاء في تعليل الغرفة، وكأن من العدالة تشجيع الإفلات من العقاب، وارتكاب الجرائم الدولية من دون حساب؟

---

(37) تنص الفقرة الثانية من المادة 15 من نظام روما الأساسي: «يقوم المدعي بتحليل جدي للمعلومات المتلقاة، ويجوز له لهذا الغرض التماس معلومات إضافية من الدول أو أجهزة الأمم المتحدة...» لمزيد من التفصيل، انظر المادة 15 من نظام روما الأساسي المؤسس للمحكمة الجنائية الدولية الصادر 1998.

(38) أزولوف، «فلسطين في المحكمة؟ التداعيات غير المتوقعة للتقاضي أمام المحكمة الجنائية الدولية،» ص 2.

(39) المصدر نفسه، ص 4.

(40) «الولايات المتحدة تهدد «المحكمة الجنائية الدولية»: رفض منح تأشيرات لموظفي المحكمة،» تقرير صادر عن هيومن رايتس ووتش، 16 آذار/مارس 2019، <https://www.hrw.org/ar/news/2019/03/16/328240>، (تاريخ الاطلاع 4 نيسان/أبريل 2019).

ولعل ملاحظة حجم الضغوط المفروضة على المحكمة وقضاتها، سواء من طرف الولايات المتحدة الأمريكية أو من طرف إسرائيل، يبرر هذا التأخير. إن لم نقل قرار الرفض، فتهديد الإدارة الأمريكية على لسان رئيسها «دونالد ترامب»، بفرض عقوبات على المحكمة، ورفض منح تأشيرات لموظفيها الذين لديهم صلة بالتحقيق، إضافة إلى إمكان تجميد حساباتهم المصرفية ومنعهم من دخول الأراضي الأمريكية، مع محاسبتهم قضائياً إذا واصلوا التحقيق في جرائم الجنود الأمريكيين والإسرائيليين، يفسر مدى قدرتها على النيل من استقلالية المحكمة وجعلها أداة طيعة في يد هذه الدول، بصورة تجعل من مبدأ استقلالية المحكمة، ومدى تعاطيها مع القضايا بالتساوي هو الآخر يتأثر بالعوامل الخارجية، والضغوط السياسية. يبرر هذا الطرح استقالة أحد قضاة المحكمة (2019) كريستوف فلوج من المحكمة بعد أن عمل قاضياً بها لمدة تسع سنوات، تعبيراً عن انزعاجه من قيام الولايات المتحدة بتهديد المحققين الذين يحققون في اتهامات بارتكاب القوات الأمريكية جرائم حرب في أفغانستان[41].

لأجل ذلك يمكن القول إن نظام الجزاء الدولي قد ارتكز على مبادئ وآليات متعددة، هدف من خلالها إلى محاربة مرتكبي الجرائم الدولية، وحماية حقوق الضحايا، لكن الممارسة العملية، تجعله في مواجهة عدة إشكالات وعراقيل، يمكن أن تحدّ من فاعلية المحكمة الجنائية الدولية في محاربة ارتكاب الجرائم الدولية □

---

(41) ««Mask is off»: US Shifts to Open Coercion and Manipulation against ICC, Analysts Tell RT,» 4 February 2019, <https://www.rt.com/news/450611-us-icc-manipulation-experts/> (accessed 4 April 2019).

دور المجتمع المدني المغربي في الدفاع عن القضية الفلسطينية وعلاقته بالذاكرة المشتركة المغربية ـ الفلسطينية

عبد الحفيظ ولعلو

نائب رئيس الجمعية المغربية لمساندة الكفاح الفلسطيني.

مقدمة

من مذكرات الرحالة المغربي ابن بطوطة عن فلسطين، بحسب شهادة عبد الهادي التازي بتاريخ آب/أغسطس 2005 عن هذه الرحلة إلى الشام سنة 1326، التي شملت مصر ثم غزة والخليل والقدس، ما يدل على ارتباط المغاربة بفلسطين وعطاء العلماء والرحالة المغاربيين حيث ساهموا في تاريخ تلك الديار منذ تلك العصور. ارتبط العرب ـ والمغاربيون بصفة خاصة ـ بفلسطين وبالقدس أولى القبلتين ارتباطاً تاريخياً ودينياً حيث كان الحجاج المغاربة يقصدون القدس الشريف للصلاة في المسجد الأقصى، وكان العلماء منهم يفضّلون الإقامة فيها وأثناء الحروب الصليبية شاركت الجيوش المغاربة بطلب من صلاح الدين الأيوبي في تحرير القدس المحاصرة.

منذ وعد بلفور عام 1917 المؤسس للكيان الصهيوني، قام الشعب الفلسطيني بعدة انتفاضات ومعارك لرفض تقسيم الأرض وإحداث دولة إسرائيل سنة 1948 التي تعد نكبة، وهي التي دفعت بالشباب الفلسطيني إلى التظاهر في غزة منذ 30 آذار/مارس الماضي للمطالبة بحق العودة للفلسطينيين، وبسبب هذه الاعتبارات الدينية والسياسية والجيواستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط يعُد المغرب قضيةَ فلسطين قضية وطنية تحظى بإجماع وطني قوي، وبخاصة بعد هزيمة حزيران/يونيو 1967 التي مثلت منعطفاً سياسياً في العالم العربي والإسلامي، وهذا دفع الكثير من الشعوب العربية وقواها السياسية إلى اتخاذ مبادرات جدية وفعلية لمساندة الثورة الفلسطينية. وتبعاً لذلك تأسست الجمعية المغربية لمساندة الكفاح الفلسطيني سنة 1968 كأحد

(*) في الأصل أوراق هذا الملف قدمت إلى الندوة الفكرية المغاربية بعنوان: «دور المغاربيين في دعم نضالات فلسطين» الرباط، 9 ـ 10 تموز/يوليو 2018.

مكوّنات المجتمع المدني المغربي المنخرط في دعم القضية الفلسطينية. منذ سنة 1929 ساهمت الحركة الوطنية في تعزيز تلك العلاقات بين الشعبين في المجال الثقافي ببعث أبناء من أسرة بنونة من تطوان وأسرة حجي من سلا للتعلم في مدرسة نابلس الفلسطينية. خلال مرحلة الانتداب البريطاني وتغلغل الصهيونية ساهمت أحزاب وطنية، ومعها جمعيات ثقافية ومهنية، في مبادرات شعبية باتخاذ مواقف داعمة وبجمع تبرعات مالية لفائدة الفلسطينيين في عدة مدن مغربية.

القضية الفلسطينية تعَدّ منذ وعد بلفور قضية مركزية للعرب تجعل من أمن المنطقة واستقرارها إحدى أولويات المنظومة الدولية لما لها من تأثير مباشر في الأوضاع السياسية الداخلية والخارجية للعالم العربي والإسلامي.

وبعد الإعلان عن دولة إسرائيل واندلاع انتفاضات شعبية رافضة، تعددت أوجه الدعم المغربي الفعلي للمقاومة الفلسطينية. ومنذ ذلك الحين تميّز المغرب بمشاركة واسعة لمختلف مكونات المجتمع، من أحزاب سياسة ومنظماتها النسائية والشبابية ومن النقابات وجميع الجمعيات الحقوقية والمهنية والثقافية والعلماء والجامعات، إضافة إلى المجالس المنتخبة، في كل المناسبات بارتباط مع تطورات القضية وباتخاذ مواقف مساندة على الصعيد الوطني وكذلك في مختلف المؤتمرات العربية والإسلامية وبجمع التبرعات والمساعدات الطبية والإنسانية وبتنظيم المسيرات التضامنية الشعبية المليونية في الرباط، إضافة إلى تنظيمها عدة مؤتمرات عربية ودولية في المغرب بمساهمة شخصيات فلسطينية في إطار الدبلوماسية الموازية المدعمة، الدبلوماسية الرسمية.

وكنموذج حي للدعم الشعبي والجمعوي المغربي للقضية الفلسطينية هناك المواقف وأنشطة الجمعية المغربية لمساندة الكفاح الفلسطيني التي تمثل فضاء وحدوياً وإطاراً للتواصل والتعبئة الشعبية يجسد الإجماع الوطني حول هذه القضية التي نعدها قضية وطنية.

أولاً: محطات تاريخية مهمة

يرى عدد من الباحثين والمؤرخين، وكذا مجموع المغاربة المهتمين بفلسطين، أنه صار من الضروري استحضار الذاكرة التاريخية المشتركة بين الشعبين لفهم مستجدات القضية الفلسطينية وما لها من علاقة بميزان القوى في منطقة الشرق الأوسط والوضع الجيوستراتيجي للبلدان العربية المجاورة لإسرائيل بارتباط مع المصالح الاستراتيجية للدول العظمى الموجودة في تلك المنطقة؛ فالقضية الفلسطينية تعَدّ منذ وعد بلفور قضية مركزية للعرب تجعل من أمن المنطقة واستقرارها إحدى أولويات المنظومة الدولية لما لها من تأثير مباشر في الأوضاع السياسية الداخلية والخارجية للعالم العربي والإسلامي منذ انطلاق الثورة الفلسطينية في كانون الثاني/يناير 1965.

إن التدخل العسكري الأمريكي والغربي في العراق في آذار/مارس 2003 بذريعة وجود أسلحة الدمار الشامل التي قد تهدد أمن إسرائيل، أدى إلى تدمير البنية التحتية والقضاء على

أسس الدولة في العراق وعلى مؤسساته الأمنية والعسكرية، وفرض ميزان قوى عسكرياً جديداً في المنطقة لمصلحة إسرائيل بعد القضاء على نظام صدام واستبداله بحكم طائفي تحت إشراف الإدارة الأمريكية.

كثيراً ما تساءل المراقبون الأجانب عن سر الارتباط القوي للمغاربة بالقضية الفلسطينية وبما يجري في الشرق الأوسط على الرغم البعد الجغرافي للمغرب من فلسطين؛ فإضافة إلى انتماء المغرب إلى الأمة العربية والإسلامية مع ما تحمله من تاريخ مشترك ومصير مشترك تميز هذا البلد وشعبه بعلاقاته الوطيدة بأرض فلسطين وبالمسجد الأقصى بالقدس منذ القرن الثاني عشر ومشاركة جيوشه البحرية التابعة للدولة الموحدية في معارك تحرير القدس.

للتذكير، وفي العصر الوسيط، برز دعم المجاهدين المغاربة لتحرير القدس، وشارك الجنود المغاربة المتطوعون في الحروب الصليبية بطلب من السلطان صلاح الدين الأيوبي سنة 1190 إلى السلطان أبي يوسف يعقوب المنصور الموحدي، الذي أرسل جيوشه إلى مدن ساحلية في فلسطين وبلاد الشام عموماً: عكا وصور وطرابلس الشام المحاصرة من جانب الصليبيين.

بعد تحرير القدس بفضل الأسطول البحري الموحدي المكون من 180 سفينة حربية أسس الملك الأفضل بن صلاح الدين سنة 1225 للمغاربة حياً خاصاً بهم يسمى حارة المغاربة وفيه باب المغاربة في المدينة القديمة قرب المسجد الأقصى وحائط البراق اعترافاً بما قدموه من تضحيات جسام وجهاد في سبيل تحرير القدس، حيث لا تزال هذه المعالم التاريخية شاهدة على تلك العلاقات التاريخية بين المغرب ومدينة القدس الشريف حيث كان يحج إليها الحجاج المغاربة للصلاة في المسجد الأقصى الذين فضّل البعض منهم الاستقرار بالقدس حيث اندمجوا مع السكان الفلسطينيين إلى أن جاء الاحتلال الإسرائيلي ودمّر حي المغاربة بدباباته خلال حرب سنة 1967. كما يجدر التذكير بمشاركة المتطوعين المغاربة قبل عقود في ثورة البراق سنة 1929 التي سقط فيها الكثير من الضحايا المسلمين والمغاربيين.

وعلاقة بتلك الحقب التاريخية نذكر نداء المجاهد الريفي محمد عبد الكريم الخطابي الموجه إلى الأمة الجزائرية والتونسية من مدينة أكادير سنة 1925 بعد نهاية الحرب العالمية الأولى وفي خضم حرب الريف في شمال المغرب ومعركتها الشهيرة، معركة أنوال، حيث يقول المجاهد: «لقد جاءت الساعة التي تهب فيها الأمم الإسلامية كافة لتحطم أغلال الاستعباد ولتستعيد مجدها الغابر، فهذه طرابلس الغرب (ليبيا) ومصر وفلسطين وسوريا والعراق تنهض لطرد المتسلطين عليه». ويضيف قائلاً: «لقد آن أوان تخليص نفوسنا من يد الاستعمار الإفرنجي ولننتهي من محاربة بعضنا بعضاً ولنكن عصبة واحدة لنقوى على دحض الأعداء...».

كما يجب التذكير بأن استشهاد القائد الفلسطيني عز الدين القسام يوم 20 تشرين الثاني/نوفمبر 1935 مهّد لقيام الثورة الكبرى في فلسطين سنة (1936 ـ 1939) مروراً بتأليف اللجنة العربية العليا في فلسطين بقيادة مفتي القدس الحاج أمين الحسيني وانتهاءً بتأسيس منظمة التحرير الفلسطينية سنة 1964.

ونظراً إلى العلاقات التاريخية بين المشرق العربي وشمال أفريقيا وبين شعوبهما العربية نظم هذا الزعيم الفلسطيني تظاهرات تضامنية مع عمر المختار في ليبيا ومع ثورة الخطاب في

المغرب لما لهما من تجربة غنية في حرب التحرير الشعبية التي كان لها تأثير وصدى كبيرين في فلسطين جعلا من أحد أشعار الشاعر الفلسطيني إبراهيم طوقان من نابلس تؤسس لنشيد الثورة الريفية في إطار وحدة المعركة ضد الاستعمار على الرغم من حالة الاحتلال والحصار على البلدان العربية.

بتاريخ 29 تشرين الثاني/نوفمبر 1947، تاريخ قرار تقسيم فلسطين من طرف هيئة الأمم المتحدة، على الرغم من معارضة كثير من الدول المستقلة، كان الحاج أمين الحسيني في بيت الزعيم الخطابي في القاهرة لزيارته حيث طلب منه إعلان الجهاد لتحرير فلسطين كون الزعيم الريفي قائداً مميزاً في حرب التحرير وفي المقاومة الشعبية بفضل تجربته في معركة أنوال. وهكذا ألقى محمد بن عبد الكريم الخطابي خطاباً شهيراً يدعو المتطوعين العرب من المشرق ومن المغرب إلى المساهمة في تحرير فلسطين حيث ألّف كتائب مسلحة كان يقود إحداها المناضل المغربي الهاشمي الطود من بين ما يزيد على خمسة آلاف متطوع مثلت فيما بعد جيش التحرير العربي سنة 1948.

وبسبب هذه الاعتبارات الدينية والسياسية، وكذلك الجيواستراتيجية، للمنطقة العربية، يعتبر المغرب قضية فلسطين قضية وطنية تحظى بإجماع وطني قوي ساهم في تنامي التعاطف مع كل ما يحدث من تطورات لهذه القضية ولوضع القدس الشريف. وهذا ما عمّق لدى المغاربة ذكريات مشتركة غرست مع مرور السنوات في وجدان الشعب المغربي اعتقاداً راسخاً بأن حق الفلسطينيين في تحرير أرضهم من الاحتلال الإسرائيلي حق مشروع وجهاد فرض على جميع المسلمين اتجاه تحرير القدس والمسجد الأقصى من الهيمنة الصهيونية ومن التطرف اليهودي.

يعد الدعم الشعبي للأهداف نفسها ـ ومعه الدبلوماسية الموازية وكذا البرلمانية ـ دعامة أساسية للدبلوماسية الملكية والحكومية؛ حيث يسجل المنتظم الدولي ومعه كل المنظمات العربية والإسلامية باعتزاز كبير وفي كل مناسبة مواقف المغرب ملكاً وحكومة وشعباً نظراً إلى المواقف التاريخية الداعمة التي تحققت على أرض المغرب منذ عقود خلت، ولا أدَل على ذلك مما تقوم به وكالة بيت مال القدس من أعمال مساندة للمقدسيين بتعليمات ملكية وما يقدمه المجتمع المغربي من دعم شعبي وملموس سياسياً ومادياً، إضافة إلى تنظيمه المسيرات المليونية بالعاصمة الرباط كلما تطلب ذلك من تعبير جماعي للشعب المغربي عن مساندته المطلقة وتضامنه مع الشعب الفلسطيني.

لقد مثّلت المقاومة الشعبية والمسلحة المشروعة ضد الاحتلال والاستعمار سمة مشتركة لكلا الشعبين المغربي والفلسطيني في مقاومتهما للاحتلال الأجنبي، حيث جمع بينهما حب الوطن والدفاع عن الهوية العربية الإسلامية وعن التعايش الديني. من هنا أصبحت القضية الفلسطينية منذ الستينيات قضية وطنية للمغاربة كقضيتهم الوطنية في استكمال وحدتهم الترابية حيث تفاعلوا مع الانتفاضات الفلسطينية منذ أحداث حائط البراق في القدس سنة 1929 بتطوعهم إلى جانب المسلمين الفلسطينيين وبجمع التبرعات في مختلف المدن المغربية لفائدتهم.

عندما انطلقت الثورة الفلسطينية في فاتح كانون الثاني/يناير 1965 بزعامة ياسر عرفات كان الزعيم علال الفاسي ومعه الشعب المغربي وحركته الوطنية أول من ساندوا هذه الانطلاقة

الشعبية وانطلاق أول طلقة من بندقية حركة فتح؛ تلك الشرارة الفاتحة لعهد جديد في تاريخ الأمة العربية التي كانت غارقة في الشعارات الوحدوية الفاشلة وفي النزاعات الحدودية بين الأشقاء العرب الأمر الذي جعل كلمة فلسطين، بما تحمله من تطلعات ثورية للشعوب العربية، أملاً في ذاكرتنا وفي وجداننا وتحفيزاً لنضالاتنا الجماهيرية بعدما كانت تذكرنا باتفاقية سايكس بيكو الفرنسية ـ البريطانية لسنة 1916 وبعدها وعد بلفورد لسنة 1917 ثم التقسيم ثم النكبة ثم الهزيمة ثم معركة الكرامة ثم الانتفاضات الفلسطينية، ولتذكرنا فيما بعد باتفاقية أوسلو وما حملته من مفاوضات لا نهاية لها من دون جدوى لم تؤدِّ إلا إلى زرع المستوطنات وبناء جدار عنصري وحصار قطاع غزة وما صاحبها من جرائم ضد الإنسانية في حق الشعب الفلسطيني.

إن هذا الوضع المأسوي الناتج من طغيان الكيان الصهيوني الرافض لكل حل سلمي وعادل للقضية الفلسطينية، والناتج كذلك من تخاذل كثير من الأنظمة العربية الإسلامية باختيار التطبيع مع هذا الكيان عوضاً من تقديم الدعم اللازم سياسياً ودبلوماسياً ومادياً كذلك للشعب الفلسطيني ولمقاومته المشروعة؛ إن هذا الوضع يسائلنا جميعاً وفي كل يوم عن قدرتنا وعن إرادتنا في الحفاظ على الذاكرة المشتركة بجذورها التاريخية والسياسية والروحية والثقافية التي جعلت من العلاقات الثقافية بين شعبين شقيقين علاقات ود وتعاون تجسدت في الماضي بتوجه بعثة من الطلبة الشباب المغاربة من مدينتَي تطوان وسلا إلى مدينة نابلس الفلسطينية سنة 1928 للتعلم في مدرستها الابتدائية، مدرسة النجاح التي أصبحت فيما بعد جامعة نابلس.

ثانياً: اهتمام الحركة الوطنية بالقضية الفلسطينية انطلاقاً من سنة 1929

نقلاً عن الوثائق التاريخية التي يحتفظ بها السفير أبوبكر بنونة بتطوان يبرز اهتمام الحركة الوطنية بشمال المغرب بالقضية الفلسطينية منذ سنة 1929، عندما التحقت لأول مرة مجموعة من التلاميذ المغاربة من مدينتي تطوان وسلا للدراسة بمدرسة النجاح بنابلس بفلسطين المحتلة في فترة كانت فلسطين لا تزال ترزح تحت الاحتلال البريطاني. ومنذ ذلك الحين أصبحت القضية الفلسطينية من الأولويات الوطنية للمغرب، الذي عرف تحت الحماية الفرنسية عدة مسيرات تضامنية وتنظيم عمليات جمع تبرعات مالية لفائدة العائلات المغربية والفلسطينية المحتاجين للدعم المادي في إطار التعاطف والتضامن بين الشعبين، وهو ما دفع السيد عبد السلام بنونة إلى اختيار فلسطين عوضاً من مصر لإرسال ابنه الطيب إلى المدرسة الوطنية بمدينة نابلس سنة 1929 ليلتحق به آخرون من فاس وسلا، هم: محمد الفاسي وعبد السلام بن جلون ومحمد وعبد السلام الخطيب وحجي عبد الكريم والمهدي بنونة، أخو الطيب بنونة.

كانت مدينة نابلس مدينة عتيقة بها عائلات عريقة. وضمت مدرسة النجاح وقتها نخبة من كبار مفكري العالم العربي منهم الشاعر إبراهيم طوقان وعبد الحميد السايح.

في سنة 1931 نظمت مجموعة من الشخصيات العربية من فلسطين ولبنان ومصر والشام والأردن والعراق والجزائر وطرابلس والمغرب، المؤتمر الإسلامي بالقدس لتدارس الوضع العربي وما يتعرض له من مؤامرة التجزئة والاستعمار انتهى بتوقيع بيان إلى الوطن العربي وقعه باسم

المغرب: محمد بنونة من تطوان ومحمد المكي الناصري من رباط الفتح اللذان زارا مدرسة النجاح بنابلس بعد المؤتمر الإسلامي للتواصل مع البعثة المغربية بالمدرسة.

بعد هذه الزيارة توطدت العلاقة بين الشخصيات المغربية والزعيم الإسلامي والمفتي الأكبر السيد الحاج أمين الحسيني والأمير شكيب أرسلان.

وفي سنة 1937 نشرت جريدة **الحرية** لسان حال حزب الإصلاح الوطني بتطوان بيان لجنته التنفيذية تشارك فيه العالم الإسلامي في الدفاع عن حقوق فلسطين والاحتجاج على تعدي إنكلترا على اللجنة العربية العليا ورئيسها الحاج أمين الحسيني وللتعبير عن رفضها لتقسيم البلدان العربية ومقدساتها.

مثّلت المقاومة الشعبية والمسلحة المشروعة ضد الاحتلال والاستعمار سمة مشتركة لكلا الشعبين المغربي والفلسطيني في مقاومتهما للاحتلال الأجنبي، حيث جمع بينهما حب الوطن والدفاع عن الهوية العربية الإسلامية وعن التعايش الديني.

وفي سنة 1937 من شهر تشرين الثاني/نوفمبر بعث الحاج أحمد بنونة إلى الأمير شكيب أرسلان باسم حزب الإصلاح الوطني بالمغرب لإخباره عن مظاهر التضامن الشعبي مع فلسطين وبتنظيم التظاهرات وجمع التبرعات المالية لإعانة منكوبي فلسطين، كما حضر إلى جانب رئيس الحزب عبد الخالق الطريس بالقاهرة المؤتمر البرلماني العربي للدفاع عن فلسطين كممثلين للمغرب خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر 1938.

وبعد نهاية المؤتمر العربي بعث الزعيم الطريس برسالة إلى وزير خارجية إنكلترا يطلب منه العدول عن تقسيم فلسطين لتكوين الوطن القومي اليهودي بفلسطين وكذلك بإطلاق سراح الزعماء العرب ومنح فلسطين استقلالها.

وخلال شهر تموز/يوليو سنة 1939 قام الطاهر الفتياني من فلسطين رفقة الطيب بنونة بزيارة شمال المغرب بدعوة من الزعيم الطريس قصد التعريف بالقضية الفلسطينية وجمع التبرعات لفائدة ضحايا ومنكوبي فلسطين من سكان طنجة والعرائش وأصيلة والقصر الكبير وتطوان وكذلك في مناطق الريف وفي المنطقة الشرقية للمغرب. بتاريخ 30 كانون الأول/ديسمبر 1947 أصدر مكتب المغرب العربي بالقاهرة بياناً للأحزاب المغاربية عن قضية فلسطين موقعاً من طرف عبد الخالق الطريس رئيس حزب الإصلاح الوطني وعلّال الفاسي زعيم حزب الاستقلال والحبيب بورقيبة زعيم حزب الدستور التونسي. والرسالة نفسها تم بعثها إلى السيد عبد الرحمن عزام رئيس الجامعة العربية للتعبير عن التضامن العربي لإنقاذ الوطن العربي من الاستعمار والصهيونية. كما عبرت الأحزاب المغربية والجزائرية والتونسية عن رفضها لقرار هيئة الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين وعن رفضها إنشاء مراكز للصهيونية بدعم من الاستعمار الفرنسي لتدريب الشباب اليهودي على الأعمال العسكرية تمهيداً لإرسالهم إلى فلسطين، مؤكدة أن بلاد المغرب الكبير يؤكدون تضامنهم مع إخوانهم عرب فلسطين حتى تتخلص من طغيان الصهيونية ولتعش فلسطين حرة عربية مستقلة.

ثالثاً: شهداء المغرب من أجل فلسطين

إضافة إلى الشهداء من الجنود المغاربة في حرب تشرين الأول/أكتوبر 1973 بالجولان السوري وعددهم 170 شهيداً من القوات المسلحة الملكية حيث تم دفنهم بمقبرة الشهداء بمدينة القنيطرة السورية، ومنذ تقسيم فلسطين سنة 1947 بقرار أممي، شارك المئات من المغاربة المتطوعين في حرب 1948 تاريخ النكبة، حيث التحق عدد من الشباب المغربي بالنضال الفلسطيني وبمنظماته المسلحة: حركة فتح، الجبهة الشعبية، الجبهة الديمقراطية والصاعقة. نذكر من بين هؤلاء الشهداء والمناضلين الأحرار:

ـ **المرحوم الهاشمي الطود**: ابن مدينة القصر الكبير من عائلة المقاومة وجيش التحرير بشمال المغرب، توفي في 16 تشرين الأول/أكتوبر 2016 بعد أن قدم أمام الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي بالقاهرة القسَم بأن يخدم المغرب والعروبة والإسلام، حيث تطوع للمقاومة المسلحة استجابة لنداء المجاهد الريفي سنة 1947 بطلب من القيادة الفلسطينية، وقاد هذا المناضل إحدى الكتائب المسلحة ضمن جيش التحرير العربي الذي خاض معارك ضارية بفلسطين المحتلة بداية شهر كانون الثاني/يناير 1948.

ـ **الشهيد عبد الرحمان اليزيد أمزغار**: ابن مدينة أصيلة، من أصول ريفية، مناضل في جبهة التحرير العربية حيث التحق في 19 كانون الثاني/يناير 1974 بالثورة الفلسطينية وقام بعمليات فدائية جريئة داخل التراب الفلسطيني إلى أن استشهد هو ورفاقه في 15 حزيران/يونيو 1975 بعد ست ساعات من المواجهة مع جنود الاحتلال.

ـ **الشهيد عمر الوزاني**: ابن مدينة وزان كان من بين المتطوعين كذلك تلبية لنداء الزعيم الخطابي للمساهمة في حرب 1948 صحبة المرحوم الهاشمي الطود. شارك كذلك في المقاومة بقطاع غزة المصرية آنذاك حيث استشهد سنة 1948.

ـ **الحسين الطنجاوي**: ابن مدينة تطوان انخرط في صفوف الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بقيادة المناضل جورج حبش بعد انخراطه بالحزب الشيوعي الإيطالي، كما قام بعدة عمليات فدائية قبل استشهاده سنة 1974 ودفن في مقبرة الشهداء بمخيم صبرا وشاتيلا ببيروت.

ـ **عبد العزيز الداسر**: ابن مدينة سلا، التحق بحركة فتح بعد دراسته بثانوية النهضة بسلا ودراسته الجامعية بكلية الحقوق بالرباط. استشهد في تفجير لمكاتب منظمة التحرير الفلسطينية في معركة بيروت سنة 1981 ودفن بمقبرة في العاصمة اللبنانية.

ـ **مصطفى اقزيبر**: ابن مدينة أرفود، استشهد سنة 1994 بجنوب لبنان بعد أن التحق بصفوف الجبهة الشعبية.

ـ **الركراكي النومري**: ابن مدينة آسفي التحق بالجبهة الشعبية لتحرير فلسطين حيث ناضل في المقاومة الفلسطينية واستشهد بلبنان سنة 1988.

ـ **حسن فطراح**: ابن مدينة الرباط التحق بالحزب الشيوعي اللبناني وساهم في المقاومة الوطنية اللبنانية ضد إسرائيل واستشهد كذلك.

ـ **عبد القادر بوناجي**: ابن مدينة وجدة مناضل في الحزب الشيوعي اللبناني المساهم في المقاومة الوطنية اللبنانية واستشهد في معارك بيروت خلال الحصار.

ـ **عبد القادر عثمان**: ابن مدينة القنيطرة التحق بصفوف الجبهة الشعبية واستشهد سنة 1986 بعد مساهمته البطولية في المقاومة الفلسطينية.

ـ **نادية البرادلي**: إحدى المناضلات المغربيات في المقاومة الفلسطينية، التحقت بالجبهة الشعبية حيث قامت بعملية فدائية جريئة في تل أبيب في فلسطين المحتلة رفقة شقيقتها غيثة البرادلي، حكم عليها بالسجن عشر سنوات وتم الإفراج عنها قبل رجوعها إلى المغرب، حيث توفيت بعد صراعها مع مرض عضال.

ـ **رقية الراضي**: ابنة مدينة فاس وزوجة أحد كوادر حركة فتح، استشهدت في غارة حربية إسرائيلية على قطاع غزة صحبة صحافي فلسطيني وذلك سنة 2009.

لم يكن هؤلاء الشهداء والمناضلون هم فقط الذين بذلوا دماءهم من أجل فلسطين، بل كانوا ضمن مئات الشهداء المغاربة الذين واجهوا الصهيونية والاحتلال الإسرائيلي بمشاركتهم الفعالة والشجاعة في العمليات الفدائية للمقاومة المسلحة الفلسطينية على أرض فلسطين وفي سورية وفي لبنان كذلك.

مع الأسف، وبعد مرور سنوات على تلك التضحيات لم يتم الاعتراف الرسمي بذلك إلى حد اليوم ولو بإطلاق أسمائهم على شوارع وساحات عمومية أو مؤسسات تعليمية وثقافية بمسقط رأسهم وبالمغرب.

رابعاً: اليهود المغاربة في الذاكرة المشتركة المغربية ـ الفلسطينية

يُطرح سؤال مشروع على المهتمين بهذه الذاكرة وبغير العارفين بتاريخ المغرب وعلاقته بفلسطين المحتلة وبهجرة اليهود المغاربة إلى إسرائيل بدعم من الحركة الصهيونية العالمية. فهل للمكوِّن اليهودي دور في تأسيس هذه الذاكرة المشتركة على الرغم من اختيارهم العيش فوق أرض محتلة تم تهجير سكانها الأصليين وفي دولة يهودية لا تعترف بالحقوق المشروعة للفلسطينيين بمن فيهم عرب 1948 القاطنون بإسرائيل، في دولة صنيعة الصهيونية والقرارات الأممية الجائرة منذ عام 1947 تنعدم فيها مبادئ المساواة والتسامح الديني.

كان اليهود المغاربة في عهد الحماية الفرنسية يتمتعون، وما زالوا، بنفس الحقوق كالمسلمين، حيث يذكر التاريخ الموقف الرافض للمغفور له محمد الخامس تسليم اليهود للنظام الفاشي للجنرال فيشي بفرنسا بوصفهم مواطنين مغاربة يحظون بحماية السلطان، وهو ما يفسر تشبث اليهود المغاربة إلى حد الساعة بجذورهم الأصلية المغربية وبملك المغرب الراعي لكل المغاربة. ومع ذلك نجحت الحركة الصهيونية المنتشرة في كل المدن المغربية آنذاك في تهجير ما يزيد على 120000 يهودي من المغرب بداية الستينيات إلى إسرائيل وإلى فرنسا وكندا بصفة

خاصة بعد سنة 1963 وبعد حرب 1967 من جراء الميز العنصري الممارس على اليهود المغاربة في إسرائيل.

لقد مثل وجود اليهود بالمغرب موضوع عدة دراسات جامعية لكثير من المؤرخين المغاربة ومن بينهم محمد كنبيب وجامع بيضا مدير الأرشيف المغربي، ومعظمها دراسات ميدانية تؤرخ للعلاقة وللتسامح بين اليهود والمسلمين في المغرب. كما توضح تلك الدراسات صورة اليهود في المخيال الجماعي من خلال الأمثال الشعبية والتقاليد الدينية التي أغنت ذاكرتنا المشتركة.

لقد حاول الأوروبيون أن يظهروا اليهود المغاربة في كتلة منسجمة تعاني الفقر والتهميش في ظل سيطرة إخوانهم اليهود الأغنياء زمن الحماية الفرنسية بالمغرب في وقت كانوا يرفضون التطرق إلى قساوة العيش للمسلمين المغاربة وكذلك إلى المعاناة المهينة لليهود المغاربة عند وصولهم إلى إسرائيل وإقامتهم بمخيمات اللاجئين اليهود.

في سنة 2016 كان عدد اليهود من أصل مغربي في إسرائيل يزيد على 800000 نسمة بسبب الهجرة المكثفة منذ 1948 بحسب إحصاءات الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج.

لقد سبق للباحث الأكاديمي المغربي محمد حاتمي أن كشف عن معطيات حول الطريقة التي تغلغلت بها الصهيونية بالمغرب عبر شبكاتها في كثير من المدن المغربية بالصويرة وتطوان ومكناس منذ سنة 1900 لتنظيم تهجير اليهود المغاربة إلى الخارج، كما كشف عن بعض القرارات الحكومية بعد الاستقلال، التي تتيح حرية تنقل اليهود المغاربة وحقهم في الحصول على جواز سفر بحرية كاملة. نذكر من بين تلك القرارات إصدار دورية سرية لوزارة الداخلية آنذاك سنة 1957 ترخص برحيل اليهود المغاربة حسب دراسات الباحث الأكاديمي محمد حاتمي.

نطرح هنا سؤالاً للنقاش: لماذا يصوت اليهود المغاربة كقاعدة انتخابية لفائدة اليمين الإسرائيلي المتطرف وصمتهم الرهيب إزاء جرائم إسرائيل منذ تأسيسها في وقت يعبرون فيه عن تشبثهم بالمغرب وبمؤسسته الملكية الراعية لحقوقهم الوطنية وبعلاقاتهم التاريخية مع المسلمين المغاربة في إطار التسامح الديني الذي كان يميز المغرب خلال القرون. كما يعبرون في كل مناسبة عن تعلقهم بالعرش العلوي وبملك المغرب رئيس لجنة القدس والساهر على حماية المقدسات الدينية بالقدس الشريف. ونظراً إلى مكانة القدس الشريف بالوجدان المغربي وتاريخه الحافل بالمواقف المتضامنة مع الشعوب العربية والإسلامية حيث تمثل مدينة القدس صلب القضية الفلسطينية لا تقبل أي تنازل من أي كان، يبادر صاحب الجلالة رئيس لجنة القدس في كل مناسبة إلى اتخاذ المواقف المبدئية باسم الأمة الإسلامية حيث تجلى ذلك أخيراً في رفضه واستنكاره الشديدين لقرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب نقل سفارة بلده من تل أبيب إلى القدس ومطالبة المنتظم الدولي للتنديد بهذا القرار الجائر وباحترام القرارات الأممية المتعلقة بالقدس الشريف منذ تقسيم فلسطين سنة 1947؛ رافضاً أي تغيير للوضع القانون والتاريخي والديني لهذه المدينة المقدسة عاصمة دولة فلسطين ومدينة التسامح بين الديانات السماوية.

إنها مناسبة للتذكير بعدم الخلط بين الصهيونية كأيديولوجيا استعمارية واليهودية كدين من بين الديانات السماوية المحترمة، ولا سيّما أن هناك يهوداً مغاربة ينتمون للصف الديمقراطي ولليسار المغربي قد برهنوا بكل شجاعة سياسية عن تضامنهم مع القضية الفلسطينية وعن

إدانتهم للجرائم الإسرائيلية في حق الفلسطينيين، نذكر من بينهم على سبيل المثال لا الحصر شمعون ليفي، إبراهام السرفاتي، سيون أسيدون، أيدمون عمران المالح، جرمان عياش، وغيرهم من اليهود المغاربة المعروفين بمواقفهم المبدئية والرافضين للصهيونية:

ـ **شمعون ليفي**: أستاذ جامعي في كلية الآداب بجامعة محمد الخامس بالرباط، كاتب عام مؤسسة التراث الثقافي المغربي اليهودي وعضو سابق في قيادة حزب التقدم والاشتراكية، أكد أكثر من مرة ذلك التعايش بين اليهود والمسلمين في المغرب خلال قرون مضت اجتماعياً وثقافياً، وهي علاقات نموذجية في العالم على الرغم العدد المحدود للأقلية اليهودية التي كانت تتمتع بنفس الحقوق مع المسلمين.

ـ **إبرهام السرفاتي**: مهندس، مناضل سابق في اليسار المغربي ومعتقل سياسي سابق، تميزت مواقفه المساندة للقضية الفلسطينية منذ ستينيات القرن الماضي بمواقف معادية للصهيونية ومنددة بمجازر إسرائيل في مخيمي صبرا وشاتيلا مثلاً، ومؤكدة في كل مناسبة أن الأيديولوجيا الصهيونية في حد ذاتها هي عنصرية.

ـ **سيون أسيدون**: مناضل تقدمي مناهض للتطبيع بامتياز كرئيس لمنظمة BDS التي تهدف إلى منع أي تعامل تجاري مع إسرائيل قصد ممارسة الضغط على مركز القرار الأمريكي والإسرائيلي وذلك بفضح كل تعامل اقتصادي واستثماري لرجال الأعمال المغاربة والمستوردين للمنتوجات الإسرائيلية، طبقاً كذلك لقرارات الجامعة العربية القاضية بمقاطعة إسرائيل، وكذلك للموقف الرسمي المغربي المقاطع لدولة إسرائيل سياسياً ودبلوماسياً واقتصادياً وثقافياً.

وارتباطاً بموضوع التطبيع كانت جميع المسيرات الشعبية التضامنية التي عرفتها جل المدن المغربية، وبصفة خاصة في العاصمة الرباط، تؤكد المطالبة الشعبية بتجريم التطبيع بإصدار قانون خاص بذلك وبفضح كل المطبعين. وقد سبق للجمعية المغربية لمساندة الكفاح الفلسطيني أن ساهمت بفعالية في المطالبة بإغلاق مكتب الاتصال مع إسرائيل الموجود في الرباط وذلك برفع رسالة إلى السيد عبد الرحمن اليوسفي الوزير الأول آنذاك بعد النجاح الباهر للمسيرة الشعبية المليونية في 7 تشرين الأول/أكتوبر سنة 2000 التي كانت رسالة قوية شعبية لطيّ صفحة التطبيع ولو بأشكال غير مباشرة مع الكيان الصهيوني.

خامساً: 50 سنة على تأسيس الجمعية المغربية لمساندة الكفاح الفلسطيني

كان لهزيمة العرب في حرب حزيران/يونيو 1967 أثر بليغ في نفسية الشعوب العربية والإسلامية التي شرعت في وضع الأسئلة المحرجة عن أسباب الهزيمة، وتكوّنت في النفوس الآلام والأسى على ما عدّوه من إهانة بسبب المسؤولين عن هذه الهزيمة التي سمحت لإسرائيل باحتلال أراضٍ عربية وفلسطينية من دون مقاومة تذكر في ظل الخطب النارية والشعارات القومية لبعض الزعماء العرب.

من أهم الدروس التي استخلصتها الشعوب العربية ومعها الأحزاب السياسية نتيجة فشل السياسات العربية الرسمية بسبب غياب الممارسات الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، وبسبب الهيمنة الإمبريالية والرأسمالية على اقتصاداتها ونهب خيراتها الطبيعية النفطية، شرعت القوى التقدمية والديمقراطية العربية في التفكير بجد في وضع سياسة جديدة لمواجهة الخطر الإمبريالي والصهيوني بالمنطقة العربية، إضافة إلى انتفاضة كثير من النخب العربية للمطالبة بالإصلاحات السياسية والدستورية داخل أوطانها وبتأهيل أحزابها للبناء الديمقراطي.

منذ تقسيم فلسطين سنة 1947 بقرار أممي، شارك المئات من المغاربة المتطوعين في حرب 1948 تاريخ النكبة، حيث التحق عدد من الشباب المغربي بالنضال الفلسطيني وبمنظماته المسلحة.

هذا وبمبادرة من بعض الأحزاب الوطنية والتقدمية كحزب الاستقلال وحزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، الاتحاد الاشتراكي حالياً، وحزب التحرر والاشتراكية، حزب التقدم والاشتراكية حالياً، وكذا من بعض العلماء وأعضاء المقاومة وشخصيات مستقلة تأسست جمعية وطنية تحمل اسم الجمعية المغربية لمساندة الكفاح الفلسطيني، في شهر آب/أغسطس 1968 بمنزل الدكتور الخطيب بالرباط كإطار وطني وأداة وحدوية تعكس الإجماع الوطني حول كفاح الشعب الفلسطيني لمساندته بالملموس وبتعبئة الشعب المغربي لتقديم الدعم اللازم له انطلاقاً من أن القضية الفلسطينية ليست بقضية لاجئين؛ بل هي قضية استعمار وقضية احتلال لأرض عربية، وأن الحل الوحيد لتحرير فلسطين من الاحتلال الصهيوني هو المقاومة الشعبية داخل الأراضي الفلسطينية. وهكذا جاءت أهداف الجمعية ترتكز على تحقيق المساندة الفعلية من الشعب المغربي للشعب الفلسطيني والعمل على إنجاز التضامن مادياً ومعنوياً بكل الوسائل المشروعة والتعريف بالقضية الفلسطينية أمام الرأي العام الدولي. كما أكدت الجمعية أنها تتجنب كل تدخل في الشؤون الداخلية لشعب فلسطين، وهذا هو سر صدقيتها واستمراريتها منذ تأسيسها، مؤكدة في نفس الوقت ضرورة وحدة الفصائل الفلسطينية على أساس المشروع الوطني الفلسطيني، واجتناب كل ما من شأنه أن يضر بالتضامن العربي.

بعد تأسيسها كونت الجمعية 21 فرعاً لها في 21 مدينة مغربية كبيرة أو صغيرة للمساهمة في التعبئة الشعبية وللتعريف بهذه القضية الوطنية في كل الأوساط الشعبية بتنظيمها مئات من التجمعات الجماهيرية التضامنية وعشرات الحملات لجمع التبرعات وتقديم الدعم الملموس للفلسطينيين. من دون توقف، 50 سنة من الدعم المتواصل سياسياً ومادياً ظلت الجمعية حاضرة بمواقفها المبدئية وبأنشطتها التعبوية في كل المحطات التاريخية التي عرفتها القضية الفلسطينية، حاضرة في كل المحافل العربية والدولية للتعبير عن تضامن المغرب في تنسيق وفي تعاون مع مختلف الهيئات السياسية والنقابية والمهنية، حاضرة بأطرها في التجمعات العمومية وفي تنظيم المسيرات التضامنية المليونية في الرباط وفي المدن المغربية كلما قامت إسرائيل بجرائمها الوحشية ضد الشعب الفلسطيني وبحصارها المضروب على مدنه وقراه في الضفة الغربية وفي قطاع غزة وفي القدس الشريف. لقد ساهمت الجمعية في تنظيم عدة مسيرات نذكر من بينها:

ـ مسيرة 8 تشرين الأول/أكتوبر 2000 بالرباط: تسمى المسيرة المليونية تضامناً مع انتفاضة القدس بعد الزيارة الاستفزازية لشارون للحرم القدسي بدعم من الجيش الإسرائيلي والمتطرفين اليهود.

ـ مسيرة نيسان/أبريل 2002 بالرباط: تم تنظيمها للتنديد بالعدوان على مدن الضفة، منها جنين ونابلس بخاصة في بداية شهر آذار/مارس، وبمحاصرة القوات الإسرائيلية كنيسة المهد ببيت لحم وكذلك محاصرة الرئيس عرفات في مقره برام الله، أوقع ذلك العدوان أكثر من 200 قتيل فلسطيني ومئات الجرحى والمعتقلين. وبهذه المناسبة لا بد من الاعتزاز بما قام به جلالة الملك محمد السادس بحمله شارة الجمعية المنظمة للمسيرة: «كلنا فلسطينيون» عند استقباله وزير الخارجية الأمريكي كولن بأول في أكادير، وهي خطوة جسدت ذلك الإجماع الوطني والالتحام بين ملك المغرب وشعبه المتضامن مع الشعب الفلسطيني.

سادساً: بعض المواقف الثابتة للجمعية الداعمة لفلسطين

1 ـ على الصعيد الوطني والعربي

من المواقف المبدئية للجمعية الواردة في قانونها الأساس منذ التأسيس مواكبتها مختلف المراحل والتطورات التي عرفتها القضية الفلسطينية سواء ما تعلق بأحداث أيلول الأسود في الأردن سنة 1970، وأحداث كامب دايفيد سنة 1978، أو غزو لبنان وحصار بيروت سنة 1982 والمجازر الإسرائيلية في مخيمات صبرا وشاتيلا التي أدت إلى استشهاد آلاف الفلسطينيين واللبنانيين، أو الهجوم على قواعد منظمات التحرير الفلسطينية في تونس وما تعرضت له المنظمة من ضغوط وخلافات مسّت بوحدتها وبشرعيتها بعد ما قررته القمة العربية في الرباط سنة 1974 كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني حفاظاً على استقلال قرارها السياسي ووحدتها التنظيمية وارتباطاً بذلك التزمت الجمعية دائماً ولا تزال بالتأييد والمساندة لكفاح الشعب الفلسطيني وقيادته النوعية والتشبث بوحدة مختلف الحركات الفلسطينية لتحقيق المشروع الوطني الفلسطيني.

ـ **على المستوى العربي** ساهمت الجمعية في تأسيس الجمعية العربية المشاركة سنة 1972 كما دعت إلى تأسيس منظمات شعبية موحدة في الأقطار العربية على غرار التجربة المغربية التي تميزت بدعمها المستمر للكفاح الفلسطيني في المجال السياسي والإعلامي والمادي.

ـ **وعلى المستوى الفلسطيني** تميزت الجمعية بحضورها ومساهمتها الفعالة في جميع دورات المجلس الوطني الفلسطيني وجميع المؤتمرات للحركات الفلسطينية وبخاصة مؤتمرات حركة الفتح، كما وقع خلال المؤتمر الأخير لها.

ـ **مشاركة الجمعية في بغداد** للاحتفال بالذكرى الثانية للانتفاضة في كانون الأول/ديسمبر 1989 بحضور ياسر عرفات وممثلي المغرب: المجاهد أبوبكر القادري، عبد الرحمن بادو عن حزب الاستقلال وعبد الحفيظ ولعلو عن حزب التقدم والاشتراكية.

وبمناسبة اجتماع الأحزاب الوطنية والتقدمية العربية سنة 1972 بالعاصمة اللبنانية تشكلت الجبهة العربية المشاركة في الثورة الفلسطينية وكانت الجمعية من المؤسسين وانتخب

أمينها العام أبوبكر القادري نائب رئيس الجبهة الذي كان حينها الشهيد كمال جنبلاط من لبنان.

2 ـ الدعم المادي: ميزة خاصة بالمغرب في مساندته لفلسطين بصفة ملموسة

تاريخ العلاقات المغربية الفلسطينية هو تاريخ غني بالمبادرات الفعلية للتضامن الحقيقي والملموس سياسياً ودبلوماسياً وإعلامياً وثقافياً، وكذلك مادياً بتنظيم الحملات الجراحية والطبية في فلسطين، وكذلك بجمع التبرعات المالية والهبات العربية الطبية والصيدلانية من طرف الجمعيات من بينها الجمعية المغربية لمساندة الكفاح الفلسطيني. وقد سبق المكتب التنفيذي للجمعية تقديم تجهيزات طبية وجراحية للجنة الفلسطينية بالقاهرة سنة 2004 ساعدت على تجهيز المستشفيات بقطاع غزة حاملة لوحة: هدية من الشعب المغربي إلى الشعب الفلسطيني.

لا بد من التذكير بما قام به المغاربة من دعم مادي وجمع تبرعات من أفراد الشعب المغربي منذ العشرينيات من القرن الماضي كلما كان الطلب المستعجل لمساعدة المنكوبين والجرحى والضحايا من جرائم إسرائيل وعدوانها على فلسطين ـ كما يجري الآن في غزة ـ بمناسبة الاحتفال بيوم الأرض وبالتظاهر السلمي للتذكير بحق العودة للاجئين.

ـ في سنة 2004: تكلف عبد الحفيظ ولعلو بتقديم مستشفى متنقل إلى الهلال الأحمر الفلسطيني في مقر سفارة المغرب بمصر وبحضور ممثل الجامعة العربية وبحضور ممثلي وسائل الإعلام المصرية والفلسطينية.

ـ نظمت الجمعية كذلك، وبتعاون مع جمعية «ائتلاف أطباء الأسنان المغاربة لمناصرة فلسطين»، حملة طبية لأطباء الأسنان في المستشفى الجامعي الزهراء في رفح، بتنظيم من الجمعية تتكون من 26 طبيب أسنان في مهمة بغزة وتوزيع أدوية.

ـ إرسال كمية مهمة من الأدوية والتجهيزات الطبية (عبر مطار محمد الخامس الدار البيضاء) بحضور ممثلين عن الجمعية وممثلين عن سفارة فلسطين بالرباط.

ـ وخلال العدوان الإسرائيلي على غزة شهر تموز/يوليو 2014 أرسل المغرب بتعليمات ملكية المساعدات الإنسانية من أدوية وجلس للأطفال ومواد غذائية إلى سكان غزة بواسطة طائرات عسكرية تابعة للقوات الملكية. وفي الوقت نفسه بعثت الجمعية المغربية لمساندة الكفاح الفلسطيني كمية كبيرة من الأدوية والتجهيزات الطبية إلى مستشفيات غزة عبر الجو بتنسيق مع الهلال الأحمر المغربي وسفارة فلسطين بالرباط.

3 ـ مناهضة التطبيع مع الكيان الإسرائيلي، وجه من أوجه المقاومة الشعبية

تعدّ مناهضة التطبيع، كأهم سلاح ضد المصالح الصهيونية، كما بالأمس كانت مقاطعة النظام العنصري في جنوب أفريقيا خلال القرن الماضي حيث نجحت في الضغط على نظام التمييز العنصري للاعتراف بالحقوق المشروعة للأفارقة المضطهدين وللمطالبة بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين الأفارقة وفي مقدمتهم المناضل نلسون منديلا.

وتمشياً مع أهداف الجمعية المغربية لمساندة الكفاح الفلسطيني الرامية إلى مناهضة الصهيونية وأيديولوجيتها التوسعية والاستعمارية، أصبح موضوع مناهضة التطبيع مع الكيان الصهيوني يفرض نفسه للحد من كل اختراق إسرائيلي للجسم العربي طبقاً كذلك لقرار الجامعة العربية المتخذ بالإجماع والقاضي بمقاطعة إسرائيل. وهكذا انخرط الجميع في مقاطعة المنتوجات الإسرائيلية وكل تعامل مع هذا الكيان الصهيوني سياسياً واقتصادياً وتجارياً وثقافياً واجتماعياً. وقد سبق للجمعية أن أُلفت لجنة خاصة بموضوع التطبيع كُلفت شخصياً برئاستها سنة 1992 لفضح كل محاولة تعامل مع إسرائيل ومقاطعة المنتوجات الإسرائيلية من مواد فلاحية من تمور وحبوب وتجهيزات صناعية. وهكذا نجحنا في كثير من المناسبات في إبطال تلك المحاولات التطبيعية بتعاون مع باقي الجمعيات الوطنية ذات الأهداف المشتركة، من بينها جمعية BDS التي يرأسها المناضل اليهودي سيون أسيدون المعروف بدعمه للقضية الفلسطينية.

بعد ذلك تأسس المرصد المغربي لمناهضة التطبيع سنة 2013 بمبادرة من مجموعة العمل من أجل فلسطين تعبيراً عن موقف الشعب المغربي قاطبة الرافض لكل أوجه التطبيع. ثم تلاه بعد ذلك وضع مقترح قانون يقضي بتجريم التطبيع مع الكيان الإسرائيلي بتاريخ 29 تموز/يوليو 2013 تقدم به أربع كتل برلمانية قصد المصادقة عليه وهو لا يزال حالياً في طور الدراسة.

4 ـ مكانة بعض الشخصيات الفلسطينية في الذاكرة المشتركة المغربية ـ الفلسطينية

من بين صانعي هذه الذاكرة المشتركة في المغرب نتذكر دور المناضل أبو مروان، أول سفير لفلسطين بالرباط، ومعه أطر دبلوماسية فلسطينية كالمرحوم أبو طارق وعلي القبلاوي والعلمي وآخرين ناضلت إلى جانبه للتعريف بالقضية الفلسطينية والمساهمة في الأنشطة التضامنية للجمعية المغربية لمساندة الكفاح الفلسطيني ولمختلف الأحزاب والنقابات والجمعيات الوطنية، حيث لا يمكن القفز من فوق مناضل فلسطيني مغربي عرف بأنشطته وبمؤلفاته ومقالاته في الصحافة الوطنية ومشاركته جميع التظاهرات الشعبية الداعمة للقضية الفلسطينية ألا وهو المرحوم واصف منصور الذي رحل عنا في السنوات الماضية بعد رحلته التاريخية من مسقط رأسه بمدينة حيفا الفلسطينية إلى مدينة الرباط حيث استقر بها ودفن في مقبرة بالرباط. لقد ترك فينا هذا المناضل المعروف لدى كل المغاربة نصيباً منه؛ فمنذ أن تعرفت إليه شخصياً نهاية السبعينيات من القرن الماضي في أول لقاء به خلال تجمع عمومي بمقر الاتحاد الوطني لطلبة المغرب بالرباط بمناسبة الاحتفال بذكرى الأسير الفلسطيني حيث ألقيت بالمناسبة كلمة باسم قيادة حزب التقدم والاشتراكية فدعاني واصف منصور بعدها إلى الانخراط في الجمعية المغربية لمساندة الكفاح الفلسطيني سنة 1977. ومنذ ذلك الحين لم ينقطع التواصل معه حيث كنا نلتقي في كل مناسبة ولقاء جماهيري للتضامن مع الشعب الفلسطيني بحضور شخصيات من القيادة الفلسطينية التي كانت تعتز بدور الجمعية كونها الحاضنة لكل الأحزاب والنقابات والشخصيات الوطنية في إطار وحدوي يجسد الإجماع الوطني حول هذه القضية التي نعتبرها قضية وطنية، فكلما كان المرحوم ياسر عرفات ورفاقه في قيادة منظمة التحرير الفلسطينية يزورون المغرب كانوا يتوهون بدور هذه الجمعية وبمساندة جميع المغاربة للكفاح الفلسطيني.

وهكذا أصبح مقرّ سفارة فلسطين إطاراً للتواصل والتنسيق مع مكونات المجتمع المغربي في ما يتعلق بتنظيم الأنشطة التضامنية. كما أصبح مقر الجمعية إطاراً وفضاء تجتمع فيه جميع مكوِّنات المشهد السياسي والنقابي والجمعوي للمساهمة الفعلية في تلك الأنشطة. وهكذا أصبح واصف منصور أحد العاملين النشيطين في الجمعية منذ تأسيسها سنة 1968 كما يعدّ من المكونات الأساسية للذاكرة المشتركة المغربية الفلسطينية كمناضل سياسي وصحافي وشاعر ومؤلف ودبلوماسي ملتزم بقضيته وكذلك كصديق محبوب لدى الجميع نظراً إلى مكانة هذه القضية في وجداننا كمغاربة.

سابعاً: الدعم الرسمي المغربي لقضية فلسطين

بتاريخ 16 أيار/مايو 1948 بعث الوزير الأول بالمملكة المغربية محمد المقري برسالة إلى الأمين العام للجامعة العربية عزام باشا بتكليف من المغفور له محمد الخامس يعبّر فيها عن الأسى والألم من جراء الاعتداء الذي صدر من الصهيونيين على العرب الذين يسكنون الأرض المقدسة ويلتمس منه إبلاغ تضامن جلالته وكل المسلمين المغاربة مع إخوانهم الفلسطينيين، وإنقاذ المسجد الأقصى قبة الإسلام الأولى وأحد المساجد الثلاثة المقدسة.

هذا وبعد أن قام المغفور له محمد الخامس قبل الاستقلال وبعده بمبادرات تضامنية وبزيارة المشرق العربي أصبح الدعم الرسمي بقيادة المغفور له الحسن الثاني يحتل أولوية في السياسة الخارجية للمغرب في الدبلوماسية الملكية وبخاصة بعد هزيمة حزيران/يونيو1967 وكذلك قبلها بعد انطلاق الثورة الفلسطينية في فاتح كانون الثاني/يناير 1965 بقيادة ياسر عرفات التي فجرت معركة الكرامة في آذار/مارس 1968 للشروع عملياً في المقاومة المسلحة الفلسطينية والدفاع عن كرامة الشعب الفلسطيني.

في سنة 1969 أحرقت إسرائيل المسجد الأقصى، وعقب هذه الجريمة الصهيونية بادر الحسن الثاني بالتشاور مع الملك فيصل السعودي بدعوة إلى مؤتمر قمة إسلامية في الرباط من أجل حماية القدس والمسجد الأقصى بمشاركة ياسر عرفات. كما احتضن المغرب القمة العربية في الرباط سنة 1974 حيث تم الإقرار بالإجماع باعتبار منظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني وباعتراف احترام استقلالية القرار الفلسطيني من دون وصاية عربية كما كان في السابق. وبعدها حضر ياسر عرفات اجتماعاً للجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1976 وألقى كلمة الثورة الفلسطينية أمام جميع الدول، وأكّد في نفس الوقت تشبثه بالسلام وبالمقاومة المشروعة للشعب الفلسطيني من دون أي تنازل عن حقوقه المشروعة وفي مقدمتها حقه في العودة كما تنص عليها القرارات الأممية.

بعد هذا الخطاب التاريخي بُعثت فلسطين من التجاهل الدولي ومن النسيان والإنكار لتلك الحقوق أمام عجز المنتظم الدولي والأمم المتحدة ومجلسها الأمني على تطبيق كل القرارات المتعلقة بفلسطين وبالقدس الشريف. وعلى الرغم ذلك تواصل الانخراط الفلسطيني في مختلف المنظمات الدولية، كمنظمة دول عدم الانحياز والمؤتمر الأفروآسيوي، وهو ما شجع الفلسطينيين على تنظيم الانتفاضة الأولى سنة 1987، فدافع الأطفال والشباب بالحجارة أمام

الدبابات الإسرائيلية عن حقهم في الوجود وفي الاستقلال الوطني، فكان درساً تاريخياً سجلت فيه المقاومة الفلسطينية صفحات من التضحية والثبات والتشبث بالأرض، وهذا دفع الكثير من الدول إلى الاعتراف بالدولة الفلسطينية. وهكذا احتفل المغرب برفع العلم الفلسطيني لمدة يومين من الإعلان الرسمي عن الوجود الفلسطيني في المحافل الدولية على الرغم معارضة إسرائيل وحليفها الاستراتيجي الولايات المتحدة الأمريكية. جاء ذلك بعد عشر سنوات على رفع العلم الفلسطيني على ممثليته الدبلوماسية بالرباط ومنحها رسمياً الصفة الدبلوماسية كباقي الدول سنة 1978 كسفارة للدولة الفلسطينية بالمغرب... ثم جاء الاعتراف الدولي بها سنة 2012 كعضو مراقب في هيئة الأمم المتحدة.

ونظراً إلى العلاقات التاريخية والروحية التي تربط المغاربة بالقدس الشريف وما تمثله من مقدسات دينية من المسجد الحرام ومن حي المغاربة ومختلف زواياه بالمدينة القديمة التي كان يسكن بها عدد مهم من الأسر المغاربية، ولهذه الاعتبارات قررت منظمة المؤتمر الإسلامي إحداث لجنة القدس وانتخاب الحسن الثاني رئيساً لها سنة 1979 بهدف دعم أهلها المقدسيين الصامدين والحفاظ على مآثرها التاريخية والدينية. ولهذا الغرض أُنشئت مؤسسة مالية تحمل اسم وكالة بيت مال القدس الشريف مقرها بالرباط للسهر على تفعيل المشاريع الاجتماعية والثقافية وتقديم المساعدات الإنسانية إلى هؤلاء المقدسيين. والجدير بالذكر أن المملكة المغربية توجد على قائمة الدول الإسلامية والعربية في ما يتعلق بالدعم المالي واللوجستي للقدس الشريف.

وعندما تربع جلالة الملك محمد السادس على عرش أسلافه جعل من قضية فلسطين والقدس الشريف من أولوياته الدبلوماسية كرئيس للجنة القدس حيث قام بتطوير المؤسسة وبدعم مشاريعها المقررة من قبل الوكالة في المدينة القديمة. إضافة إلى ذلك، وبتنسيق من الرئيس الفلسطيني محمود عباس، قام الملك بعدة مبادرات على الصعيد الدولي للتصدي لكل المؤامرات الإسرائيلية المستمرة لتهويد القدس وتغيير معالمها التاريخية والدينية في تجاهل تام لجميع القرارات الأممية ولمجلسها الأمني المتعلقة بالوضع الخاص للقدس الشريف كأرض فلسطينية وكعاصمة للدولة الفلسطينية.

يرى معظم الباحثين والمفكرين العرب أن الوطن العربي يمر حالياً بمرحلة تشرذم وصراعات داخلية قد أثرت سلباً في القضية الفلسطينية، وكذلك في وحدة فصائل مقاومتها السلمية والمسلحة ضد الاحتلال الإسرائيلي. وإذا تأملنا المحطات التاريخية لهذا الكفاح الوطني الفلسطيني وما قدمه المغرب وقواه الحية السياسية بصفة خاصة نلاحظ عدة مميزات للدعم الشعبي وما قدمه مجتمعنا المدني لنضالات فلسطين خلال ما يزيد على خمسة عقود نلخصها في بعض السمات:

1 ـ انخراط فعلي لجميع مكونات المجتمع المغربي في مختلف محطات القضية الفلسطينية منذ انطلاق الثورة سنة 1965 إلى يومنا مترجماً الإجماع الوطني.

2 ـ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للقيادة الفلسطينية مع العمل على دعم وحدة الفصائل وحركات الكفاح.

3 ـ الحضور المستمر للقضية في جميع الأنشطة السياسية والدبلوماسية والثقافية والإعلامية المختلفة والأحزاب والنقابات والجمعيات المغربية على الصعيدين الوطني والدولي.

4 ـ الدعم الشعبي المنظم باستمرار من طرف الجمعية المغربية لمساندة الكفاح الفلسطيني منذ تأسيسها سنة 1968 وبشراكة مع جمعيات ذات أهداف مشتركة، ما يفسر استمراريتها ونجاح الكثير من المسيرات الشعبية التضامنية التي تميز المغرب.

وعلى الرغم من ذلك الدعم الشعبي لعدة سنوات نلاحظ تراجع الاهتمام العربي والإسلامي بالقضية الفلسطينية، في وقت تزداد الجرائم والعدوان ضد الشعب الصامد وآخرها ما يتعلق بوضع القدس والمسجد الأقصى.

والأسباب متعددة في رأينا:

أ ـ تأثير الانقسام الفلسطيني الداخلي في وحدة الصف العربي وفي المشروع الوطني الفلسطيني.

ب ـ فشل اتفاقية أوسلو وما عرفته من خلافات بين الحركات الفلسطينية ومواقف متطرفة لحكومة نتنياهو الرافضة لحل الدولتين.

ج ـ فشل مسلسل المفاوضات بين الطرفين بسبب محاولة فرض تنازلات سياسة على القيادة الفلسطينية.

د ـ تبعات الربيع العربي أدت إلى إضعاف الدول العربية وتركيزها على القضايا الداخلية والقطرية.

هـ ـ تزايد عمليات التطبيع بصفة مباشرة أو غيرها مع العدو وفِي مختلف المجالات الاقتصادية والتجارية والثقافة والإعلامية على الرغم موقف المقاطعة الرسمية للجامعة العربية.

ومع ذلك لما قرر الرئيس الأمريكي نقل سفارة بلاده من تل أبيب إلى القدس ارتفعت أصوات الرفض والتنديد بهذا القرار في جميع الدول وحتى الدول الغربية، فاندفعت الشعوب العربية، وبخاصة في المغرب، بتنظيم مسرات تضامنية وكذلك في كثير من الدول الأوروبية والآسيوية. وقد تميز موقف الملك رئيس لجنة القدس برفضه القاطع لذلك القرار المناقض للقانون الدولي ومقررات هيئة الأمم المتحدة.

خلاصة

إن الجمعية، وهي تحتفل بالذكرى الخمسين لتأسيسها، لا تزال على العهد الذي قطعته على نفسها للمقاومة الفلسطينية ولا تزال وفية لأهدافها الداعمة والمساندة للكفاح الفلسطيني كيفما كانت التطورات السياسية والميدانية للقضية التي نعدّها في المغرب قضية وطنية. كما لم نزل نؤكد ضرورة وحدة الصف الفلسطيني إيماناً منا بأن تحرير فلسطين وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف واجب وطني عربي وإسلامي ولكل أنصار الحق والسلم في العالم.

وختاماً نترحم على أرواح شهداء المقاومة الفلسطينية وكافة الشهداء المغاربة الذين ضحوا من أجل فلسطين من متطوعين ومناضلين وكذلك من أفراد القوات المسلحة الملكية الذين استشهدوا في دفاعهم عن الأرض المحتلة وفي الجولان السورية خلال حرب تشرين الأول/أكتوبر 1973 □

المساهمة التونسية ـ الليبية في النضال الفلسطيني 1948 ـ 1973

علي عبد اللطيف اللافي

كاتب من ليبيا.

أولاً: التآزر التاريخي بين الشعبين التونسي والليبي

حظيت الحركة الوطنية في تونس كما في ليبيا بتأييد مادي ومعنوي من كل القوى على امتداد كل الوطن العربي، بناء على الاقتناع بالمصير الواحد عربياً وإسلامياً. ولم ينحصر نضال الشعبين في الداخل فقط بل تحصَّنت الحركة الوطنية في كلا البلدين بالجانب العربي والإسلامي وشاركتا في نضال الحركات الوطنية في الوطن العربي وأفريقيا وآسيا بتأثير من القادة المناضلين على غرار الثعالبي والشيخ الخضر الحسين في تونس وعمر المختار وخليفة بن عسكر والبشير السعداوي في ليبيا كأمثلة للذكر لا للحصر.

وقد ساند الليبيون لوجستياً ومادياً وبشرياً المناضلين التونسيين عند دخول القوات الفرنسية إلى الأراضي التونسية في القرن التاسع عشر، بينما هبّ الشعب التونسي، على الرغم من نير الحماية الفرنسية، لنصرة الليبيين عندما وقع عدوان إيطاليا، وناصرهم مادياً ومعنوياً بالمال والسلاح والرجال. وكانت أرض تونس معبراً للمساعدات من كل مكان؛ بل إن الضباط الأتراك الذين تكفلوا بمساعدة الليبيين قد وجدوا في التونسيين داعماً رئيسياً في توفير الإمداد اللوجستي للعبور على الرغم من وجود جالية إيطالية كبيرة في تونس[1] كانت مهمتها تعطيل ذلك العون وتحريض السلطات لمنع أي مساعدة تعبر الأراضي التونسية إلى المجاهدين الليبيين.

وعلى الرغم من حلول الاستعمار الأوروبي البغيض على الأراضي التونسية والليبية فإن أواصر الأخوة والتآزر بين الشعبين كانت طوال العقود توحد النضالات، وتؤطر التفاعلات المشتركة، تجاه التطورات اللاحقة عربياً وإسلامياً وأفريقياً؛ سواء مع قضايا المشرق العربي أو

(1) عبد الوهاب محمد الزنتاني، **تآزر الشعب الليبي التونسي عبر التاريخ** (تونس: الأطلسية للنشر، 2011).

مع تطورات الفعل الوطني في ليبيا وتونس وعلى المستويين المغاربي والمتوسطي. ولعل توحَد العواطف والفعل الإسنادي للقدس وللفلسطينيين هي أولى التجسّدات لتلك الأخوة والمشتركات.

وقد تجسدت كل تلك المعاني لاحقاً في وصية الشهيد التونسي على أرض فلسطين ميلود بن الناجح[2].

وصية الشهيد ميلود بن الناجح

«اخترت الشهادة رفعة لشأن إرادة المواجهة»

إلى شعب تونس العظيم

إلى أبناء شعبنا في المغرب العربي:

نحن في تونس، في مغرب الأمة العربية، نحن جزء من هذه الأرض الطاهرة الممتدة من المحيط إلى الخليج، ونحن نفخر بأن أبطالاً منا سقطوا في ساحة المواجهة ضد الاستعماريين الفرنسيين الذين حاولوا القضاء على تاريخنا ولغتنا ومعتقداتنا. لقد تعلمنا من آبائنا وأجدادنا أن تحقيق الانتصار على القوى الظالمة والباغية لا يمكن أن يكون إلا بلغة النضال والكفاح المسلح...

لقد حاول المستعمرون وأدواتهم في تونس الخضراء تشويه ثقافتنا الوطنية والسياسية، حاولوا أن نكون بعيدين من الهموم الكبيرة التي حلّت بأشقائنا في الشرق العربي وبخاصة ما تعرض له أبناء شعبنا في فلسطين من كوارث ومآسٍ على أيدي عصابات الغدر الصهيونية وبمساعدة الاستعمار الغربي...

لكنهم لم ينجحوا في ذلك، وباءت تلك المحاولات بالفشل الذريع، وبخاصة بعد ثورة المليون شهيد في الجزائر وبعد الأثر المنقطع النظير الذي مثله جمال عبد الناصر وهو يواجه الصهاينة وفرنسا وبريطانيا وأمريكا... إن فلسطين هي مهبط الأديان، وهي أرض عربية، جزء من الأمة العربية، لقد عاث فيها الصهاينة فساداً وشردوا أهلها وارتكبوا فيها المجزرة تلو الأخرى....

لقد عزمت وأنا تونسي، عربي، مقاتل في صفوف الثورة الفلسطينية، في صفوف الجبهة الشعبية ـ القيادة العامة، على تأكيد أن هم أخوتنا في مشرق الأمة هو همّنا جميعاً في مغربها وأن وحدة التاريخ واللغة والمعتقد والدم هي وحدة متكاملة، وأن محاربة الصهاينة واجب قومي لا يفوقه أي واجب آخر، وأن الطريق الوحيد للتعبير عن هذا الفهم هو مواجهة العدو والاشتباك المباشر معه ثم الشهادة تحقيقاً لقوله تعالى: ﴿**ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتاً بل أحياء عند ربهم يرزقون**﴾.

لقد اخترت الشهادة رفعة لشأن وطني ورفعة لشأن إرادة المواجهة، وأنا موقن بأن هذا الاختيار هو الرد العملي على دعاة نهج الانحراف والاستسلام في الساحتين

(2) نشر نص الوصية في صحيفة **الوسط** التونسية على موقعها إلكتروني بتاريخ 2009/10/9، ضمن تقرير صحافي للإعلامي نور الدين المباركي تحت عنوان «من حرب 1948 إلى اليوم: دماء الشعبين التونسي والفلسطيني تسيل على خط واحد».

الفلسطينية والعربية، هو الرد على كل الذين يعملون لتعميم كامب دايفيد تحقيقاً لأهداف الإمبريالية والصهيونية وعملائهما...، وأنا في طريقي إلى فلسطين تغمرني عواطف صادقة وغزيرة، عواطف كلها شوق لأهلي في تونس، لوالدي ووالدتي ولإخوتي وإخواتي، لكل الأقارب والأصدقاء، لكن هذه العواطف تزداد قداسة وتعمقاً في الذات لأنها تتمازج مع أسمى ما يمكن أن يحيا في الضمير من مشاعر الفخر برفع راية الكفاح المسلح ضد العدو الصهيوني... وتحية لشعبي في تونس، وفي المغرب، مني ومن رفاقي في الدورية: العربي السوري والعربيين الفلسطينيين الذين اختاروا كما اخترت طريق الشهادة تحقيقاً للنصر حتى تحرير الأرض والإنسان...

ثانياً: المؤثرات التاريخية لتفاعل الشعبين التونسي والليبي مع الشعب الفلسطيني من وعد بلفور حتى حرب 1948

1 ـ عوامل ومؤثرات

يعَد مؤتمر بال بسويسرا أهم مجسدات تأسيس الحركة الصهيونية التي ركزت أنشطتها على العالمين العربي والإسلامي، وبخاصة أن كل ذلك سبق بحدث مهم عادة ما يتم التغافل عنه في أغلب الكتابات التاريخية، وهو تأسيس الاتحاد الإسرائيلي العالمي سنة 1860 وهو نفس الاتحاد الذي وقف في بداية خمسينيات القرن العشرين وراء نشر أهم الكتب حول يهود شمال أفريقيا تحت عنوان **الاتجاه نحو الغرب، يهود شمال أفريقيا**(3) ...

بدأ النشاط الصهيوني مبكراً في كل من تونس وليبيا نتاج رؤية صهيونية للواقع السياسي للبلدين ونتاج وجود أعداد مهمة بعشرات الألوف من اليهود التونسيين والليبيين وبخاصة في مدينة جربة التونسية وفي كل من برقة وطرابلس الليبيتين(4)، والذين كانوا محط أنظار الاستقطاب من طرف قيادات الحركة الصهيونية أولاً، ولكون برقة الليبية، وتحديداً الجبل الأخضر، كانت مبرمجة في بداية القرن العشرين لإقامة وطن قومي لليهود بها أو ما سُمي «المشروع الاستيطاني الصهيوني في برقة»، الذي تحدث عنه الرئيس الأسبق للجامعة الليبية والوزير الأسبق للمعارف مصطفى عبد الله بعيو في كتابه **المشروع الصهيوني لتوطين اليهود في ليبيا**(5).

---

(3) André Chouraqui, *Marche vers l’Occident: Les Juifs d’Afrique du Nord* (Paris: Presses universitaires de France, 1952), 398 p.

(4) لفهم الوجد التاريخي لليهود في البلدان المغاربية يمكن العودة إلى مصدرين أساسيين: محمد الحبيب بن الخوجة، **يهود المغرب العربي القاهرة: محاضرات ألقيت بقسم الدراسات الفلسطينية بمعهد الدراسات العربية العالية بالقاهرة** (القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، 1973)، ومسعود الكورتي، «اليهود في المغرب الإسلامي من الفتح إلى سقوط دولة الموحدين 1990 ـ 1991،» (أطروحة ماجستير، جامعة الجزائر، معهد التاريخ، [د. ت.]).

(5) مصطفى عبد الله بعيو، **المشروع الصهيوني لتوطين اليهود في ليبيا** (ليبيا؛ تونس: الدار العربية للكتاب ليبيا، 1975).

وقد تم نشر مضمون المشروع كاملاً في كتاب تحت عنوان **مشروع الاستيطان اليهودي في برقة** الذي ترجمه عميد الجغرافيين الليبيين في الستينيات الهادي أبو لقمة[6]. وفعلاً أُرسلت بعثة يهودية إلى برقة أعدت تقريراً حول إمكان توطين اليهود فيها (كونها غير بعيدة من رومانيا وروسيا)، وقد عملت خلال شهري تموز/يوليو وآب/أغسطس سنة 1908 بأمر من منظمة الأراضي اليهودية، وهذه الأخيرة انتهت في ضوء تقرير البعثة إلى قرار بعدم القيام بأي عمل آخر بالنسبة إلى تحقيق مشروع الوطن القومي لليهود في برقة، لأن توقعاتها لتوطين اليهود فيها لا تُبشر بنجاح كافٍ يبرر التجارب الباهظة التكاليف التي اقترحتها البعثة في تقريرها حتى تكون البلاد صالحة للاستيطان اليهودي فيها. وفي كانون الثاني/يناير 1909 أصدرت المنظمة في لندن **الكتاب الأزرق** وقد حوى التقارير التي أعدّها أعضاء البعثة. وهو كتاب يتألف من 65 صفحة من المقاس الكبير، وضم عملياً خريطة كبيرة للجبل الأخضر، بحيث شغلت 6 صفحات مطوية من الكتاب إضافة إلى أربعة تقارير (مقدمة تاريخية وسياسية، وتقرير عام، وتقرير حول الأحوال الزراعية ببرقة، وتقرير خاص بموارد المياه والإمكانات الهندسية لبرقة، ورسالة تحذيرية، وملحق عن اليهود واليهودية في برقة القديمة...)، وقد كتب أحد أعضاء اللجنة كتاباً لاحقاً سمّاه **رحلات في شمال أفريقية** (1927).

على الرغم من حلول الاستعمار الأوروبي البغيض على الأراضي التونسية والليبية فإن أواصر الأخوة والتآزر بين الشعبين كانت طوال العقود توحد النضالات، وتؤطر التفاعلات المشتركة، تجاه التطورات اللاحقة عربياً وإسلامياً وأفريقياً.

ولا بد من التأكيد أن من أخطر ما قيل في التقرير هما إشارتان مهمتان:

ـ «أنه باستثناء بلاد ما بين النهرين لا يوجد بلد أدّى دوراً مهماً في تاريخ اليهود مثل ما فعلت برقة» (شلوش عضو اللجنة)...

ـ بأن البلاد ما زالت كما هي تنتظر سكانها الأصليين اليهود الأبطال (كلام شلوش عضو اللجنة)...

الخلاصة أن **الكتاب الأزرق** وثيقة خطيرة تكشف الكثير من أسرار الأطماع الصهيونية في الوطن العربي، سواء في ليبيا أو فلسطين، كما أن الكتاب يُلقي الضوء على الكثير من المؤامرات التي أدّاها بعض اليهود في كيان الدولة العثمانية.

2 ـ آثار وعد بلفور في القضيّة الفلسطينيّة

على الرغم من حالة الضعف والوهن للشعوب العربية والإسلامية فقد كانت ردود فعلها قوية تجاه وعد بلفور من خلال النخب والاحتجاجات الشعبية، وبخاصة أن ذلك جاء بعد سنة واحدة من اتفاقية سايكس بيكو التي قسمت العالم العربي والإسلامي إلى بلدان وكانتونات صغيرة.

(6) **مشروع الاستيطان اليهودي في برقة**، ترجمة الهادي أبو لقمة (بنغازي: مكتبة قاريونس، [د. ت.]).

وقد تجلّت آثار وعد بلفور في القضيّة الفلسطينيّة في عدّة أمور، منها:

ـ كان هذا الوعدُ بداية التّمكين لليهود الصّهاينة في فلسطين، فقد عقد اليهود مؤتمراتٍ من قبل، وأشهرها مؤتمر بال في سويسرا من أجل إقامة وطنٍ لهم، ولكنّ كلّ تلك المؤتمرات لم تؤتِ ثمار ما جاء به وعد بلفور، فهذا الوعد وفّر الحماية الرّسميّة من جانب قوّة إقليميّة مستعمرة وهي بريطانيا لمجموعةٍ من العصابات والشّرائم الصّهيونيّة العابثة، التي استطاعت تحت هذه الرّعاية والحماية من تقوية شوكتها وتثبيت أركانها.

ـ زيادة أعداد اليهود في فلسطين، فعندما أصدر البريطانيّون وعد بلفور لم يكن عددُ اليهود في فلسطين يتجاوزُ خمسة بالمئة من عدد السّكان، ولكنهم تزايدوا بعد الوعد أكثر فأكثر بفعل الهجرات التي شجّعتها القوى الإقليميّة.

ـ صدر هذا الوعدُ في فتراتِ ضعف الدّولة العثمانيّة، عندما هُزمت في الحرب العالميّة الأولى وزاد تشرذم الدّول العربيّة والإسلاميّة، حيث مهّد لاحقاً لإنشاء الكيان الصّهيونيّ الذي أصبح كالسّرطان المخيف في جسد الأمّة، وكالدّاء العضال الذي ينشر سموم التّفرقة والضّعف والتّشرذم والخلافات في جسد الأمّة العربيّة والإسلاميّة.

3 ـ الوضع في تونس أثناء وعد بلفور

كانت تونس عند صدور وعد بلفور مستعمرة فرنسية، وكانت تعاني تبعات ذلك الاستعمار وتأثيرات الحرب العالمية الأولى، وفي هذه الظرفية، عندما كانت الحرب على أشدّها، أصدر بلفور وعده، وكون الوعد مثّل نقطة تحوّل في نشاط الحركة الصهيونية حيث تكثف ذلك النشاط بتونس سنة 1918، إضافة إلى أن المصالح الإدارية والأمنية الفرنسية في تونس قد ساهمت في نمو ذلك النشاط، وساهمت في تنسيق العمل بين الجمعيات الصهيونية في تونس ونظيراتها بالدول الأخرى، حتى إن اليهود كانوا أكبر المستفيدين من الحرب العالمية الأولى، بينما دفع التونسيون والفرنسيون المقيمون في تونس ثمناً غالياً لتلك الحرب، وذلك نظراً إلى نهب عدد من المتاجر وتخريبها بتونس وسوسة والقيروان وصفاقس وباجة وغيرها.

4 ـ الوضع في ليبيا أثناء وعد بلفور

على الرغم من أن عدداً من اليهود الليبيين قد حمل السلاح وأبلى بلاءً حسناً إلى جانب المجاهدين ضد الغزو الإيطالي ومات بعضهم من أجل ليبيا، إلا أن الحركة الصهيونية كانت نشطة في دعم الاستعمار الإيطالي عبر دعم مواقف الترحيب والتأييد والمساندة، وبخاصة في طرابلس، وأساساً في الترجمة وللإبلاغ والتجسس للإيطاليين عمّا كان يقوم به الأهالي من أنشطة مضادة؛ حتى إن كل بارجة إيطالية كان على متنها اثنان من ناشطي الحركة الصهيونية يدلّانها على المواقع الواجب ضربها[7]. أما في بنغازي فقد زود الناشطان في الحركة الصهيونية الأخوان هارون وأفراي مخلفون (وهما أصحاب ورشة لصناعة القوارب)، قوات الإنزال الإيطالية بالعوامات والمساعدين اللازمين. أما جوزيف عبوب ـ بوردن، فقد حاول إقناع وجهاء المدينة بالتسليم

(7) رينزو دي فيليتسي، **يهود في بلاد عربية ـ ليبيا 1835 ـ 1970**، ص 40 ـ 41.

وبالتعاون مع الاحتلال كما ساعد قوات الطليان في عمليات الإنزال في الزويتية...[8]، وعملياً باتت الدعوة للحركة الصهيونية والاشتراك في أنشطتها أمراً علنياً حيث تم تأسيس «نادي صهيون» من جانب النحايسي في طرابلس، والذي ترأسه بعده باردا سنة 1915[9]. وفي البداية كافأ الجنرال «كانيفا» أبرز ناشطي الحركة الصهيونية في ليبيا[10]، وعلى الرغم من ذلك انقلبت إيطاليا ضد أولئك وعاقبت كل اليهود الليبيين بغض النظر عن علاقتهم مع الحركة الصهيونية أثناء الحربين العالميتين نتاج تحالفها مع ألمانيا.

وعملياً نشطت النخب الليبية ضد وعد بلفور والتشديد على خطورته. وكان المناضلون يربطون ما وقع في ليبيا وتبعات ذلك الوعد على تشدد الاستعمار الفاشيستي عليهم كمناضلين وعلى كل سكان ليبيا.

5 ـ وعد بلفور كان نتاجاً ولم يكن الأصل

صب الوطنيون التونسيون والليبيون جام غضبهم على اللورد بلفور الذي وعد اليهود يوم الثاني من تشرين الثاني/نوفمبر 1917 بإقامة وطن قومي لهم في فلسطين، واستطاع بعضهم منذ البداية الوعي بخطورته على غرار الشيخ الثعالبي، إلا أن بعضهم انتبه منذ البداية إلى أن مؤثرات الضعف العربي والإسلامي كانت الممهد الحقيقي للوعد. وفعلاً ساهمت بعد ذلك الظروف والملابسات التاريخية في النصف الأول من القرن العشرين في قيام دولة إسرائيل لاحقاً وهزيمة العرب. وعملياً لا يمكن أن نفصل وعد بلفور عام 1917 عن اتفاقية سايكس ـ بيكو 1916، ولا عن محادثات أو تفاهمات حسين ـ مكماهون في نفس العام، ولا عن تفاهمات فيصل ـ وايزمان 1919. والأهم من ذلك أن وعد بلفور ما كان له أن يكون وما كان لإسرائيل أن تقوم لولا وجود الحركة الصهيونية التي وحدت كل التيارات والتوجهات الصهيونية نحو هدف واحد وأعلنت منذ مؤتمرها الأول في بال في سويسرا عام 1897 أن هدفها قيام دولة لليهود في فلسطين.

كما يمكن التأكيد أن:

أ ـ وعد بلفور شجع اليهود على الهجرة إلى فلسطين وخصوصاً أن بريطانيا التي وعدت اليهود احتلت فلسطين، وكلفت عصبة الأمم المتحدة بريطانيا بالانتداب على فلسطين.

ب ـ وضع العرب خلال الربع الأول من القرن العشرين لم يكن من القوة بحيث يقف في وجه الهجرة اليهودية والمخططات الاستعمارية بل كان متواطئاً أحياناً...

لكن الثابت أيضاً أن اليهود لم يركنوا فقط إلى وعد بلفور بل بذلوا جهوداً ذاتية كبيرة ليحققوا حلمهم بقيام دولة إسرائيل، فالاستيطان بدأ في فلسطين قبل وعد بلفور، ومنذ العشرينيات نظم اليهود أنفسهم وأقاموا مؤسسات مثل المنظمة العمالية اليهودية (الهستدروت) وأقاموا جامعة خاصة بهم عام 1925، ونظموا أنفسهم في حركات سياسية مقاتلة نسميها نحن

---

(8) المصدر نفسه، ص 41.

(9) المصدر نفسه، ص 96.

(10) المصدر نفسه، ص 33.

العصابات الصهيونية كمنظمات «شتيرن» و«الهاغاناه» و«الملباخ»، وقاموا بعمليات إرهابية ضد العرب ـ وحتى ضد الجيش البريطاني ـ وصدر بحق بعض قادتهم أحكام بالإعدام من البريطانيين.

6 ـ تفاعُل الشعبين مع قضية فلسطين (1917 ـ 1948)

أ ـ بدأ الارتباط التونسي بالقضية الفلسطينية منذ ما قبل نكبة عام 1948، على الرغم من البعد الجغرافي بين البلدين، إذ تشكّل الوعي التونسي حول مسألة فلسطين في حقبة العشرينيات[11]، فقد تخوّفت النخب التونسية مبكراً من خطط الانتداب البريطاني في فلسطين، كما تنبأ التونسيون بتسليم الانتداب فلسطين إلى الحركة الصهيونية، وقد كتب أحد رواد الصحافة الوطنية بتونس، زين العابدين بن محمد السنّوسي في جريدة **الأمة** عام 1921: «قضت إدارة الإنجليز أن تمنح اليهود أراضي فلسطين كوطن قومي حسب دعوة الصّهيونيين ليؤلّف منهم عبيداً (الصهاينة)، ويستخدمهم في قضاء مآربه بالشرق تحت اسم أصدقاء مقرّبين».

وقد تابعت جريدة **الأمة** في ذلك الوقت، نشر أصداء الأحداث في فلسطين، بما فيها الاحتجاجات على وعد بلفور، حتى أصبح الوعي التونسي واضحاً لدى النخبة، تجاه خطط الانتداب، وتبعات وعد بلفور المشؤوم؛ كما كتب السنوسي في مقال له بجريدة **إفريقيا** عام 1925: «وإننا بما لنا من الروابط المتينة بتلك الأمّة الفلسطينية نرى أن من واجبنا أن نتألّم لآلامها وأن نشعر بها، وأنّ هناك أمّة عربيّة تُضطهد بيد الاستعمار الأوروبي فنمنحها عواطفنا وشفقتنا، ونتضرع إلى الله أنّ يجعل لها الخلاص وأن يؤيّدها في جهادها بروح منه...»

ولأن الجغرافيا كانت تحول دون التواصل المباشر بين تونس وفلسطين، فقد وصلت بعض التبرعات من الشعب التونسي، إلى فلسطين، بعد نداء الاستغاثة الذي وجهه المفتي أمين الحسيني بعد ثورة البراق 1929، لنجدة المقاومين. وقد «أثمرت حملة تبرّعات لنجدة المقاومين أشرف عليها مناضلون من الحزب الدستوري الحر جمعَ الكثير من الأموال، التي أُرسلت إلى رئيس اللجنة الفلسطينيّة العربية بالقاهرة وصاحب جريدة **الشورى** محمّد علي الطّاهر في فيفري 1930، وجرى تحويل مبلغ آخر بقيمة 100 جنيه استرليني إلى حساب نفس الشخصيّة في «البنك العثماني»، وعند وصول تلك التبرّعات تلقى الحزب الدستوري الحرّ التّونسي رسالتي شكر من فلسطين، **الأولى** من اللّجنة التنفيذيّة الفلسطينيّة، و**الثانية** من المحكمة العليا الإسلامية بالقدس...»

كانت حصيلة الحملة الثانية لجمع التبرعات حتى أواخر كانون الأول/ديسمبر 1936 ما مجموعه 90 ألف فرنك فرنسي، أمّا «يوم الصّوم» الذي خصص لجمع التبرعات، وشارك فيه العرب على نطاق واسع، فقد أثمر جمع 55 ألف فرنك، كما وصلت جملة التبرّعات عام 1937 إلى 242 ألف فرنك فرنسي.

---

(11) عميرة علية الصغير، **التونسيون والقضية الفلسطينية، 1920 ـ 1948** (تونس: المعهد العالي لتاريخ الحركة الوطنية، 2009).

ـ كما قام سياسيون وحزبيون وأفراد من النخبة التونسية بنضالات على أرضهم لخدمة القضية الفلسطينية، وقاوموا الأصوات الصهيونية داخل تونس، التي دعمت دعاية الحركة الصهيونية، وفنّدوا ادعاءاتهم؛ فقاموا بالتصدي لها، وأفشلوا الزيارة التي كان من المفترض أن يقوم بها القيَادي الصهيوني فلاديمير جابوتنسكي في 17 آذار/مارس 1932. إضافة إلى ذلك، وقع أكثر من اشتباك عنيف مع الصهاينة في تونس، أدت في بعض الأحيان إلى سقوط قتلى. كما عدّ الوطنيون التّونسيون قدوم الدعاة الصّهاينة إلى تونس ونشر أفكارهم وجمع التبرعات لهم، من باب التعدّي على السيادة التونسية، ومدعاة لتشويش الأمن العام، وإفساد العلاقات بين مسلمي تونس ويهودها؛ ومن ذلك ما كتبه محمد الجعايبي في جريدة **الصّواب** 1932، ويقول: «نعلن لكافة الإسرائيليين بـأنّ رغبتنا في تطهير بلدنا من الدعايات المختلفة ليس القصد منه التشفي من اليهود أو الاعتداء على حريتهم، وإنّما مرادنا أن نحافظ عمّا بيننا من العلاقات والروابط التي مرّت عليها السنون».

على الرغم من حالة الضعف والوهن للشعوب العربية والإسلامية فقد كانت ردود فعلها قوية تجاه وعد بلفور من خلال النخب والاحتجاجات الشعبية، وبخاصة أن ذلك جاء بعد سنة واحدة من اتفاقية سايكس بيكو التي قسمت العالم العربي والإسلامي إلى بلدان وكانتونات صغيرة.

ب ـ إن دوافع التحاق التونسيين بالمقاومة الفلسطينية دينية وقومية وتحريرية أيضاً، من أجل تحرير تونس، وكانت أيضاً بغرض تعلُّم الخبرات القتالية والتعود على القتال[12]. كما ساهمت التنظيمات السياسية في تعزيز الروح الأخوية، ومنها الحزب الدستوري القديم والحزب الدستوري الجديد، وكذلك أساتذة الزيتونة. ويذكر الباحث نور الدين سريب أن محمد الصادق بسيس ـ وهو أحد أساتذة التعليم الزيتوني بتونس وأحد الناشطين في الحياة الجمعياتية ـ عرف بحماسته الشديدة للقضية الفلسطينية وترأس جمعية الدفاع عن فلسطين العربية في 1936 كما أعلن لجنة الدفاع عن فلسطين التي فتحت باب التطوع للقتال في فلسطين وجمع التبرعات وتجنيد المتطوعين. وفي السياق نفسه جاء في تقرير «روبرت»، قائد الجندرمة بمحافظة قفصة، جنوب البلاد، بتاريخ 15 أيار/مايو 1948، وهو محفوظ في أرشيف الحكومة التونسية، أن الدعاية ضد الصهيونية ازدادت، إذ تم تسجيل خروج 55 مقاوماً من دائرة قفصة مقارنة بمقاومين أو ثلاثة من بقية الدوائر.

كما ذكر التقرير دور الاتحاد العام التونسي للشغل في تعبئة المقاتلين وتوجيههم إلى فلسطين...[13]. عبّر الليبيون بمختلف فئاتهم وفي شتى أقاليم بلادهم منذ مرحلة مبكرة من ظهور

(12) نور الدين سريب، «ردّة الفعل التونسية تجاه حرب 1948،» (بحث منشور في عمل مشترك صدر عن جامعة إكس أون بروفنس الفرنسية بعنوان «العلاقات بين المغرب والمشرق عام 1984).

(13) منذ بداية التسعينيات ساهم شباب تونس المناضل في مواجهة الأمة للعدو الصهيوني في المشرق العربي، وقد استشهد العديد منهم، وآخر قافلة من هؤلاء الشهداء روت الأرض بدمائها في جنوب لبنان وشمال =

القضية الفلسطينية ونشوء الصراع العربي ـ الإسرائيلي عن تأييدهم للشعب الفلسطيني ولقضيته، وقد أخذ ذلك التأييد عدة أوجه من بينها:

(1) الكتابة في الصحف المحلية حول القضية والتنديد بالجرائم التي يرتكبها اليهود ضد شعب فلسطين، وشجبوا قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين.

(2) تسيير التظاهرات والمسيرات الاحتجاجية في شتى المدن الليبية.

(3) فتح مكاتب التطوع للجهاد من أجل انقاذ فلسطين.

(4) إرسال المذكرات والبرقيات إلى مختلف الهيئات العربية والمنظمات الدولية.

يقول مصطفى فوزي السراج «بمناسبة فلسطين أذكر أن أخي نجاتي تحمّس وانضم إلى معسكر في منطقة القره بولي تحت إشراف أحد أفراد عائلة العشق صرمان ولا أعرف بتكليف من وذلك بغرض التطوع والجهاد في فلسطين وتخليصها، ولكن لم تتمكن مجموعات المتطوعين من تحقيق أحلامها حيث اتضح أن فلسطين لا تحتاج للرجال وإنما هي بحاجة إلى المال والسلاح فصارت تجمع التبرعات»[14].

= فلسطين مجموعة من الشباب من تونس استشهدوا في الفترة بين تشرين الثاني/نوفمبر 1987 وبداية 1996 حيث نفذوا عمليات فدائية، انطلاقاً من جنوب لبنان على الحدود مع فلسطين أو في الجليل شمال فلسطين واحتفظ الصهاينة برفاتهم، وفي ما يلي قائمة بأسماء بعض أولئك الشهداء الأبرار:

ـ الشهيد البطل عمران بن الكيلاني المقدمي: من مواليد المظيلة مدينة قفصة 1962 وهو فنّي في التركيب الميكانيكي، استشهد في 1988/4/26 في عملية بطولية بإصبع الجليل شمال فلسطين المحتلة ردّاً على اغتيال القائد الفلسطيني أبو جهاد خليل الوزير.

ـ الشهيد البطل ميلود بن ناجح نومة: أصيل منطقة سيدي مخلوف ولاية مدنين، استُشهد هو ورفيقه السوري خالد الأكر في عمليات الطائرات الشراعية المشهورة ضدّ معسكر قوات الكومندوس الصهيونية شمال فلسطين في 1987/11/17.

ـ الشهيد البطل فيصل الحشايشي، من مواليد ولاية قابس وهو طالب بكلية العلوم بتونس، استشهد في إثر مشاركته في عملية فدائية جريئة ضد دورية صهيونية جنوب لبنان على مشارف فلسطين في 1993/7/8.

ـ الشهيد البطل خالد بن صالح الجلاصي: عامل نجارة من مواليد قرية نصر الله ولاية القيروان، استشهد في عملية بطولية بمنطقة المنارة بالجليل الأعلى شمال فلسطين في 1988/12/25.

ـ الشهيد البطل سامي بن الطاهر الحاج علي: من مواليد ميدون منطقة جربة في 1967/5/28، استشهد حينما نصب كميناً لقافلة صهيونية على الطريق الواقع بين الطيبة اللبنانية ومستوطنة مكاف بفلسطين في 1995/1/19.

ـ الشهيد البطل رياض بن الهاشمي بن جماعة: طالب من مواليد صفاقس في 1968/3/2، استشهد في عملية فدائية صحبة الشهيد سامي الحاج علي في 1995/1/19.

ـ الشهيد البطل كمال البدري: تلميذ من مدينة المتلوي ولد في 1975/1/27، استشهد في عملية فدائية بمنطقة السريرة قضاء جزين جنوب لبنان في 1996/1/27.

ـ الشهيد البطل بليغ بن محمد أنور اللجمي: تلميذ من مواليد مدينة صفاقس، استشهد صحبة الشهيد كمال البدري في 1996/1/27.

(14) **ذكريات وخواطر مصطفى فوزي السراج**، سلسلة السيَر والتراجم؛ 9 (طرابلس: مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 2005)، ص 348.

(5) شهدت سنة 1945 وتحديداً يومي 2 و3 تشرين الثاني/نوفمبر، احتجاجات وتظاهرات صاخبة في أغلب البلدان العربية والإسلامية بمناسبة ذكرى وعد بلفور.

7 ـ مُشاركة التونسيين والليبيين في حرب 1948

أ ـ مشاركة التونسيين في حرب 1948

لم يقتصر دعم الشعب التونسي للقضية الفلسطينية على التظاهرات والتبرعات وكتابة العرائض لحكومات الدول الكبرى؛ ففي بعض الرسائل من المجاهدين التونسيين الذين تطوعوا للقتال في فلسطين، كتب أحد مسؤولي حملة التطوع: «على طول طريقي نحو طرابلس كان يعترضني مئات من التونسيين المتوجهين إلى فلسطين للتطوع في صفوف المجاهدين العرب»...

فقد كان في العاصمة تونس وفي المدن الداخلية، مكاتب تستقبل المتطوعين وتنقلهم إلى الحدود مع طرابلس الليبية في الجنوب. وفي تقرير من المقيم العام الفرنسي في 20 تموز/يوليو 1948، يفيد أنه قبل ذلك التاريخ بيومين، أحصت الأجهزة الأمنية 2676 تونسياً متطوعاً، إما جرى احتجازهم على الحدود مع طرابلس، وإما تم إيقافهم قبل عبور الحدود الليبية.

وعلى الرغم من عدم العلم بالعدد الحقيقي للذين استطاعوا اجتياز الحدود المصرية، ثم الدخول إلى فلسطين للمقاومة، إلّا أنه وبعد النكبة مباشرة، وجدت برقية ثانية من المقيم الفرنسي بتاريخ 17 أيار/مايو 1949، أي بعد تثبيت الهدنة على معظم الجبهات وتوقف القتال، أن هناك 188 تونسياً لا يزالون عالقين في طرابلس، وتعمل السلطات على ترحيلهم إلى بلدهم تونس.

وأورد التقرير الفرنسي أن عدد المتطوعين الذين حاولوا الدخول إلى فلسطين بلغ ما يقارب 3 آلاف تونسي، بعضهم تم احتجازهم أثناء محاولتهم العبور، أما من استطاع الدخول إلى فلسطين فقد حارب في صف المتطوعين السوريين أو ضمن متطوعي مصر أو لبنان، أو انضم إلى الفصائل الفلسطينية المسلحة. وكان المتطوعون من تونس العاصمة، تليها صفاقس، ثم سوسة والساحل وقابس. كما كان معظم هؤلاء من الفقراء المعدمين، والحرفيين، والعمّال والفلاحين الفقراء، والعاطلين من العمل، وطلبة من جامعة الزيتونة.

كما أورد تقرير المقيم الفرنسي العام نفسه، تموز/يوليو 1948، أن الفرقة الأولى من المتطوعين وصلت إلى مدن بيت لحم ويافا والقدس واشتبكت مع الصهاينة، واستشهد منها 11 تونسياً، منهم عبد الحميد الحاج سعيد، وبلقاسم عبد القادر، ومحمد التونسي، وثلاثتهم استشهدوا جنوب القدس، والشهيد علي بن صالح التونسي، الذي استشهد في مدينة يافا عام 1948.

كان المتطوعون التّونسيّون الذين يجتازون الحدود التونسية ـ اللّيبية ينقلون عبر شاحنات مملوكة لعائلة السّنوسي (الليبية) إلى مدينة بنغازي، ويقوم قنصل مصر ببنغازي بتحويل المتطوّعين إلى مدينة مرسى مطروح على مقربة من الحدود المصرية ـ الليبية، وبعد تعرضهم لفحوصات طبية دقيقة وتسليمهم تصاريح لدخول التراب المصري، وعند بلوغهم ثكنة مرسى مطروح، يتم إعطاؤهم زياً عسكرياً، ثم يقسّمون إلى كتائب صغيرة، ويشرع في تدريبهم على استعمال الرشاشات والبنادق ورمي القنابل، فضلاً عن التمرينات الرياضيّة المكثفة، كما يحصل المتطوعون على تربية سياسية واجتماعيّة ودينيّة.

ب ـ مشاركة الليبيين في حرب 1948

يقول السنوسي محمد شلوف، أحد المتطوعين الليبيين في كتابه **مواقف من جهاد العرب الليبيين بفلسطين**، الصادر عن دار إفريقيا للطباعة والنشر: «كانت أولى المعارك مع الأعداء في تلك المناطق مع إحدى القوافل الإسرائيلية التي كثيراً ما يكون مرورها من وادي أبي سويرج الدانجور، وتم بالفعل الاستيلاء الكامل على إحدى تلك القوافل الإسرائيلية في معركة كانت سريعة وخاطفة وعنيفة تم فيها القضاء على اليهود قضاءً تاماً، وهو أول انتصار يحققه الليبيون منذ وصولهم إلى فلسطين». ويضيف: «كان المجاهدون الذين قاموا بسحب تلك المصفحات والآليات الإسرائيلية من الوادي إلى عراق سويدان مقر الكتيبة الليبية هم: إدريس بوشناف العيساوي وفتحي طلوبه، وعلي البرّاني وعبد الفتاح بشون، ومحمد جعاكة، وعبد العزيز محمد، وعبد الله الشريف، ويوسف الطرابلسي، ومسعود السراوي، وجميعهم عرب ليبيون والبعض منهم لا يزال على قيد الحياة حتى ساعة كتابة هذه المذكرات، وكان هؤلاء يجيدون قيادة المصفحات من بين أفراد الكتيبة وعددهم أكثر أربعمئة مجاهد. فقد سحبوها بسرعة فائقة من ميدان المعركة إلى مقر الكتيبة بعراق سويدان، وقد اعتبر أفراد الكتيبة ذلك اليوم عيداً لأول نصر حققوه على الأعداء».

(1) تفاصيل معركة رامات راحيل ودور الليبيين البطولي: سميت المعركة باسم «رامات راحيل» نسبة إلى المستعمرة الإسرائيلية «رامات راحيل»، وهي مستعمرة تقع بين القدس وبيت لحم على الطريق الرئيسي بين المدينتين، وهي قريبة من منطقة «صور باهر» وقرية «مار الياس» العربيتين من الناحية العربية قرب بيت لحم، وقريبة أيضاً من مستعمرتي «رانونا» و«تل أبيوت» ومستعمرة «البجعة» من الناحية الإسرائيلية قرب القدس الجديدة «الحي اليهودي». تشتهر رامات راحيل ببنايتين من ثلاثة طوابق أشبه بالحصون التي أعدت خصيصاً للدفاع ضد أي غزو نظراً إلى موقعها الاستراتيجي الذي يعطيها ميزة التحكم في ما حولها من المناطق، كما صممت لها ممرات أرضية عبارة عن خنادق متشابكة ومتصلة ببعضها، وكانت هناك بداخل البنايتين دهاليز وسراديب سرية تحت الأرض تتصل ببعضها تستعمل في عمليات الإمداد أو الانسحاب، وهناك الاستحكامات الخرسانية المحصنة ذات الثقوب التي تسمح بإطلاق أعيرة الأسلحة الرشاشة في شتى الاتجاهات بكل حرية وقد نقشت على تلك الاستحكامات عبارات باللغة العبرية ترجمت لنا من جانب المواطنين الفلسطينيين حيث تقول «شلّت يميني إن أنا سقطت دونك يا أورشليم»، هكذا صممت مستعمرة رامات راحيل من قبل اليهود بتخطيط شيطاني وتلمودي غاية في الدهاء والخبث، وكان يسميها القائد أحمد عبد العزيز «مفتاح القدس»....

(2) أحداث المعركة: عند وصول كتيبة عمر المختار الأولى الليبية إلى مدينة بيت لحم كانت هناك معركة تدور رحاها بمستعمرة «رامات راحيل»، فقد هاجمها العرب الفلسطينيون بجيش الإنقاذ عدة مرات ومن عدة نواحي بقيادة المناضل الفلسطيني محمد بو دية من رفاق البطل الشهيد عبد القادر الحسيني، وقد استشهد المجاهد بودية وهو يقود رفاقه عند مداخل مستعمرة رامات راحيل...

وقرر القائد أحمد عبد العزيز مهاجمتها واقتحامها وكان يثق بالمجاهدين الليبيين إلى حد بعيد، لذلك اختار ثلاثة فدائيين من العرب الليبيين هم : عبد السلام المهدي، ومحمد عبد

الكريم بوقفه، وجيد الله الدرسي، لإرسالهم في مهمة استطلاعية عن مستعمرة رامات راحيل واستحكاماتها ونوع سورها الخارجي من الأسلاك الشائكة أو الخرساني، وعن تحركات اليهود بداخلها، وطلب منهم رصد كل ما يجري بداخل المستعمرة وهم في أماكنهم من أعالي التلال التي تحيط بالمستعمرة على أن يبقوا في أماكنهم مدة أربعة وعشرين ساعة شرط أن يكون الذهاب ليلا والعودة أيضا ليلاً.

بعد انتهاء مهمة الفدائيين العرب الليبيين الثلاثة وتسليم المعلومات التي قاموا بجمعها إلى القائد قرر مهاجمة رامات راحيل ليلاً...

وعند غروب ذلك اليوم، أصدر القائد أمراً لمدفعية الفدائيين التي كان يقودها المجاهد كمال الدين حسين ومعاونة الضابط خالد فوزي بدك مستعمرة رامات راحيل، وبعد انتهاء الدور الرائع الذي قامت به مدفعية المتطوعين بدا واضحاً ارتباك اليهود لما أصابهم من خسائر فادحة في الأرواح والمعدات، صدرت الأوامر من القائد بالهجوم واقتحام المستعمرة من ثلاثة مداخل، مدخل الطريق الرئيسي من بيت لحم إلى المستعمرة، وقد كان من نصيب المجاهدين الليبيين اختاروه لأنفسهم وقد طلبوا من القائد عدم توزيعهم أو دمجهم مع قوات أخرى، وقد تعهدوا للقائد بأن يحكموا السيطرة على ذلك الطريق حتى مدخل المستعمرة مهما كان الثمن والتضحيات. كانت الدقائق الخمس التي تقترب من العاشرة ليلاً هي الموعد المحدد لبداية الهجوم على المستعمرة من ثلاثة محاور، وكان سلاحنا لا بأس به من نوع «كارلوغستاف»، و«توميغان»، ورشاشات نوع «برن» وكان معظم المجاهدين يحملون أيضاً الكثير من القنابل اليدوية ويجيدون التصرف بمهارة من حيث ضبط التوقيت وبدأ الهجوم، وفي أثناء زحف المجاهدين العرب وتقدمهم نحو مداخل المستعمرة فوجئوا بسيل من نيران العدو في شتى الاتجاهات، وقد كانت عناية الله هي الدرع والحماية الواقية بالنسبة للمجاهدين الليبيين، إن رصاص الأعداء المحرم دوليا وهو من نوع ذو صوتين عند إطلاقه وعندما يصطدم بالهدف، وهو من نوع متفجّر يسمى «دمدم». وقد تسلل البعض منهم تحت جنح الظلام يحملون القنابل اليدوية حيث ألقوها على الاستحكامات الأولى للعدو وذلك لفتح ثغرة ومنفذ للدخول داخل المستعمرة. وعلى الرغم من النيران الملتهبة من رصاص الأعداء الآتي من طوابق البنايتين المحصنتين بالمستعمرة، سقط خط الدفاع الأول بأيدي المجاهدين العرب الليبيين، واختبأوا به. وبعد احتلال الاستحكامات الإسرائيلية توقف الهجوم بسبب شدة الظلام وانعدام الرؤية، وقد سقط من بين المهاجمين العرب شهيد واحد وهو «محمد العياشي» من الشقيقة تونس، وجرح المجاهد «مسعود معتوق» والمجاهد «محمد الملح»، وتم نقلهم للخطوط الخلفية ثم إلى المستشفى بواسطة المجاهد «محمد المهشهش» و«عبد السلام المهدي»....

على الرغم من أن عدداً من اليهود الليبيين قد حمل السلاح وأبلى بلاءً حسناً إلى جانب المجاهدين ضد الغزو الإيطالي ومات بعضهم من أجل ليبيا، إلا أن الحركة الصهيونية كانت نشطة في دعم الاستعمار الإيطالي عبر دعم مواقف الترحيب والتأييد والمساندة.

بقي الليبيون بتلك الاستحكامات المدمرة حتى مطلع الفجر بحسب أوامر القائد وكانت الأوامر تقضي بإطلاق الأعيرة النارية بغزارة على أي هدف متحرك حتى لمجرد الشك في أي كائن...

وفكر أحد المجاهدين وهو «جيد الله الدرسي» (وكان رجلاً شجاعاً)، في طريقة تثير الارتباك في صفوف العدو، وكان بداخل المستعمرة حظيرة كبيرة مليئة بالأبقار إذ تسلل المجاهد العربي الليبي بكل شجاعة نحو الحظيرة وفتح بابها للأبقار وقام بإطلاق النار بغزارة خشية وجود أفراد العدو وقتل البعض منها، ولكن الحماسة هي من جعلته يتصرف على هذا النحو، وكان يصيح بأعلى صوته «اهجموا اهجموا» وكان يدفع الأبقار من الحظيرة مثيرة الغبار متجهة نحو الجبال والوديان، وظن المشاركون في الهجوم على المحاور الأخرى بأنها من فعل اليهود...

انتهز المجاهدون العرب الليبيون تلك الفرصة وانتقلوا بكل ثقلهم إلى باب البناية المحصّنة وأمطروها بوابل من الرصاص، ولكنها كانت تصطدم بجدار البناية، وكان مشهداً مثيراً جسّده العرب الليبيون في خفة الحركة وسرعة الانتقال على الرغم من النيران الكثيفة التي قوبلوا بها، واستشهد منهم أربعة شهداء، وهم: «عبد الله محمد»، و«مسعود الطويل»، و«إبراهيم محمد»، و«محمد ارحيم»، وجرح اثنا عشر مجاهداً، ولكن استعمال القنابل اليدوية من قبل الليبيين أحدث ارتباكاً كبيراً لدى العدو كان فعالاً ومؤثراً، وقد تمكن العرب الليبيون من إلقاء القنابل اليدوية داخل البناية نفسها حيث هرب من أفراد العدو من استطاع الهرب وقتل من قتل وتمكن المجاهدون من دخولها...

وفي الطابقين الثاني والثالث حدثت معارك رهيبة بين العرب الليبيين واليهود الذين اختبأوا في البناية، إذ استطاع المجاهدون التغلب عليهم بسهولة وقتل معظمهم، وفجأة سكت رصاص الأعداء داخل البناية ولم نسمع أي طلقة واحدة، أما البناية الثانية فقد كان اليهود متحصنين بها مستميتين في الدفاع عنها، وقد قام الإخوة الفلسطينيون والمصريون بمحاولات عديدة لاقتحامها.

لقد كان أمراً غريباً بالنسبة إلينا نحن العرب الليبيين عندما قمنا باقتحام الدور الثالث للبناية من دون مقاومة من اليهود حيث وُجدت أيضاً خالية من الصهاينة، وأعيد تفتيش البناية بكاملها ولم نعثر على أحد عدا الجثث الصهيونية وكانت ملقاة على الأرض عند مدخل البناية بفعل القنابل اليدوية، أما كيف تبخر اليهود واختفوا من البناية فهو أمر احتار فيه الجميع. ولكن ذكاء وفطنة المجاهد إدريس أحمد العيساوي الذي انتبه إلى قطعة بلاط رخامية من الحجم الكبير بإحدى الغرف بالدور الأرضي عندما ساوره الشك بأمرها أصدر أمره بنزعها أو زحزحتها، وتحتها كان السر الغريب وهو أننا وجدنا سرداباً تحت الأرض يتصل بالبناية الثانية، ووجد ذلك الدهليز مسدوداً بالتراب بفعل اليهود أنفسهم لمنع اللحاق بهم.

أصبحت البناية التي تشبه الحصن تحت سيطرة المجاهدين الليبيين وكان الجميع في منتهى الفرحة بنشوة النصر، وقد كانوا السباقين الأوفياء لوعدهم للقائد أحمد عبد العزيز، إلا أن المعركة بالبناية الثانية كانت على أشدها تدور بين الأعداء والمجاهدين العرب الذين تم لهم اقتحام البناية، وهكذا طُهرت مستعمرة رامات راحيل تماماً وهلل جميع المجاهدين العرب بالنصر العظيم وأنشدوا الأناشيد، وأذكر منها ذلك النشيد القومي العربي الذي تغنى به الليبيون ومطلعه هذا البيت:

هــذا وقــت الـكـفـاح لـلـعـلا والـغـلـب   قـد حـمـلـنـا الـسـلاح فـي سـبـيـل الـعـرب

العودة إلى مقترح توطين اليهود في برقة الليبية سنة 1945 من طرف تشرشل أثناء اللقاء مع ترومان وستالين، إلا أن الصهاينة رأوا أن المسار قد انطلق ولم يعد ممكناً الاستدراك.

8 ـ تفاعل الليبيين والتونسيين مع القضية الفلسطينية بين 1948 و1967

أ ـ من أكثر العرب والمسلمين الذين خدموا قضية القدس وفلسطين كان التونسي محيي الدين القليبي الذي حضر مؤتمر القدس سنة 1953 كما أقام هناك لفترة وجيزة وقام بالتدريس والتأطير ودفع الهمم.

ب ـ المسألة الداخلية في تونس، الاستقلال وبناء الدولة الوطنية والصراع اليوسفي البورقيبي.

ج ـ ليبيا: المسألة الداخلية، وتدويل المسألة الليبية بين الدول الأربع فرنسا وأمريكا وبريطانيا وإيطاليا.

د ـ الاستقلال في كانون الأول/ديسمبر 1951 والتوحيد في 1952 وطبيعة التطورات في العلاقات الخارجية وبخاصة قبل الحقبة النفطية من حيث إقامة القواعد الأجنبية وتعدد الحكومات (11 حكومة في 17 سنة).

9 ـ تفاعل الليبيين والتونسيين مع القضية الفلسطينية أثناء وبعد حرب الأيام الستة

أ ـ خطاب أريحا.

ب ـ تغير المشهد السياسي في تونس بعد حرب الأيام الستة بعد تعدد الاحتجاجات والمسيرات في تواز مع سقوط تجربة التعاضد وأحداث أيار/مايو 1968 في باريس.

ج ـ بالنسبة إلى ليبيا، وبناء على تحركات الجماهير تكفلت الحكومة بدعم تمويل الجيش المصري والسوري إلى جانب الكويت والسعودية ودعم توجهات مؤتمر الخرطوم.

10 ـ تفاعل الليبيين والتونسيين مع القضية الفلسطينية أثناء حرب أكتوبر

أ ـ مشاركة الكثير من العسكريين التونسيين والليبيين في حرب تشرين الأول/أكتوبر على غرار اللواء الليبي خليفة حفتر برفقة عدد من المنتسبين إلى الجيش الليبي واللواء الركن التونسي عبد العزيز سكيك رفقة عدد من العسكريين التونسيين.

ب ـ تعدد المتطوعون التونسيون والليبيون في التنظيمات الفلسطينية والتأسيس الأسبق للفرع الليبي لحركة القوميين العرب بينما تأسس لاحقاً في تونس تنظيم سري مرتبط بفتح المجلس الثوري. وهذا الأخير انقسم على نفسه فالتحق أغلب التونسيين بتنظيم ناجي علوش الذي عرف باسم «الحركة الشعبية العربية» والتي قادها التونسي توفيق المديني لتصبح التسمية لاحقاً باسم التيار القومي الديمقراطي قبل حل التنظيم سنة 1993 □

فلسطين في وجدان الموريتانيين

الخليل النحوي

كاتب ومفكر موريتاني، ورئيس مجلس اللسان العربي.

توطئة

تكاد القضية الفلسطينية، إلى جانب الإسلام، تكون من أجمع القضايا لشتات الطيف الاجتماعي والسياسي والفكري في موريتانيا منذ عهد الاستعمار إلى اليوم؛ فقد تبوّأت فلسطين، أرضاً وقضية، مكانة مكينة في وجدان الموريتانيين وأسلافهم الشناقطة. وتضرب تلك المكانة بجذورها في أعماق التاريخ، فقد أثر عن الشناقطة أنهم كانوا ممن هبّ من أبناء بلاد المغرب لنجدة القدس في أيام صلاح الدين الأيوبي. وفي ذلك، يقول الشيخ رائد صلاح رئيس الحركة الإسلامية في فلسطين إن «باب المغاربة سمي بهذا الاسم تخليداً لدور الأهل المجاهدين الذين جاؤوا من بلاد المغرب العربي، تاركين خلفهم بيوتهم وأرضهم وأبناءهم من أجل الدفاع عن المسجد الأقصى المبارك في أيام القائد السلطان صلاح الدين الأيوبي، وأولئك القوم من المجاهدين والعلماء والأولياء والصالحين كان من ضمنهم بوفق تعريفات هذه الأيام من دولة المغرب ومن دولة تونس والجزائر وليبيا وموريتانيا، لأنه معروف أن كل هذه المسميات التي ذكرتها تعرف بمصطلح المغرب العربي، وهذا ما يجعلنا نجزم أنه نعم كان هناك دور للأهل الشناقطة، كانوا جزءاً لا يتجزأ من تلك الكتائب التي وقفت على ثغرة مهمة جداً للدفاع عن المسجد الأقصى المبارك، وتحديداً ـ كما أعلم ـ أن صلاح الدين الأيوبي اختارهم دون سواهم ووضعهم عند ثغرة باب المغاربة لأنها كانت تحتاج إلى مجاهدين يتحلون بالشجاعة والتضحية».

ورغم أن التاريخ المكتوب لا يتحفنا، إلى حد الآن، بوثائق ذات بال في هذا الشأن، فإنه لو لم يكن ما ذكره الشيخ رائد صلاح إلا فرضية لكان لها ما يسوغه في وقائع التاريخ المدونة أو المروية بالتواتر، ومنها ما هو معلوم من حرص الشناقطة على زيارة المسجد الأقصى بوصفه

قرين الحرمين الشريفين. وقد مثل «تقديسهم» أيام الانتداب البريطاني، ضرباً من ضروب مقاومة الواقع بتأكيد مركزية القدس عند شعوب الأمة.

وفي مرحلة الاستيطان الصهيوني كانت القضية الفلسطينية محركاً أساسياً للوعي السياسي المجتمعي الحديث، بدءاً بالاحتجاج تحت قبة البرلمان الفرنسي، أيام «الاستعمار»، مروراً بحراك الشارع الموريتاني في الستينيات وما بعدها، في عهد الاستقلال، لنصرة الشعب الفلسطيني، وانتهاءً بإقامة مؤسسات داعمة للقضية الفلسطينية في مرحلة الاستقلال. لقد كانت النكسة عام 1967 زلزالاً حرّك سواكن الموريتانيين ودفع بأعداد كبيرة منهم إلى تسجيل أسمائهم في قوائم المتطوعين للقتال. ولئن عاق بُعد الشقة وعدم توافر الزاد والراحلة جل أولئك المتطوعين عن اللحاق بالمقاومة الميدانية، فإن بعض الشباب انخرطوا في فصائل المقاومة، بينما نشط المجتمع الموريتاني بأطيافه، وبكل ما أتيح له من قوة، في سوح المقاومة عن بعد، فكان الشأن الفلسطيني هاجساً قوي الحضور لدى الساسة والعلماء والأدباء والمثقفين والحقوقيين وهيئات المجتمع المدني وعامة أفراد الشعب. وكذلك كانت سائر القضايا العربية الكبرى التي اعتنقها الموريتانيون أكثر مما اعتنقوا قضاياهم المحلية، وكان لهم من الإجماع حولها ما لم يكد يتحقق على أي شأن سياسي آخر، داخلي أو خارجي.

تقدم هذه الدراسة نماذج شاهدة بقوة حضور الهاجس الفلسطيني في نفوس هؤلاء وأولئك.

أولاً: الساسة... من الاختلاف إلى الائتلاف

لئن فرقت السياسة الناس أحزاباً وشيَعاً في موريتانيا، فلقد لمّت شملهم وجمعت شتاتهم قضية فلسطين، فكانت خيطاً ناظماً أساسياً لألوان الطيف السياسي في البلاد. وتعود البذرة الأولى للمقاومة السياسية الموريتانية لسلطة الاحتلال الصهيوني إلى تاريخ تأسيس دولة إسرائيل وتقسيم فلسطين؛ فقد كان لموريتانيا يومئذ نائب واحد في البرلمان الفرنسي هو الزعيم أحمد حرمه ببانا، وقد احتج بقوة على دعم فرنسا لقيام إسرائيل وتقسيم فلسطين وطالبها بوقف مساعداتها للكيان الصهيوني، بل وهددها إن هي لم تتخلَّ عن مساعدة الصهاينة بأنه سيعود إلى موريتانيا ويعلن منها الجهاد في سبيل الله. وقد استقال من الفرع الفرنسي للدولية العمالية احتجاجاً على الاعتراف بإسرائيل.

تكاد القضية الفلسطينية، إلى جانب الإسلام، تكون من أجمع القضايا لشتات الطيف الاجتماعي والسياسي والفكري في موريتانيا منذ عهد الاستعمار إلى اليوم.

كان ذلك تأسيساً موريتانياً مبكراً لحراك سياسي واسع مقاوم للاحتلال الصهيوني والسياسات الداعمة له. وقد تنامى هذا الحراك على مر السنين، فكان عاملاً أساسياً في نشوء حركات قومية ويسارية وإسلامية تفرقت أيادي سبأ في مشاربها الفكرية وولاءاتها وأطاريحها السياسية لكنها اتفقت على النضال من أجل تحرير فلسطين، واستخدمت في ذلك وسائل شتى منها التظاهرات التي كانت تقام سنوياً في ذكرى تقسيم فلسطين، والمهرجانات، والملتقيات،

والمنشورات السرية في مرحلة، والبيانات والمؤتمرات الصحافية في مراحل لاحقة. واتسم الشارع الموريتاني بحيوية بارزة في مواكبة كبريات الأحداث المتعلقة بالقضية والتفاعل السريع معها. ومن أحدث محطات ذلك الحراك مواقف الأحزاب السياسية من الطرف إلى الطرف بشأن قرار ترامب نقل السفارة الأمريكية إلى القدس، وهو قرار أثار موجة غضب تناغمت فيها أصوات الساسة والإعلاميين والأئمة على المنابر والطلاب وعامة الناس في السوح بما فيها على الخصوص ساحة القدس قبالة السفارة الأمريكية. لم تكن الفجوة في هذا الباب كبيرة بين المجتمع بقواه السياسية وبين الدولة بجهازها الرسمي ففي وقت مبكر من عهد الاستقلال، وبينما كانت الدولة الوليدة تتطلع إلى الحصول على اعتراف واسع من قبل المجتمع الدولي، رفض المختار بن داداه، رحمه الله، وهو أول رئيس لموريتانيا، الخضوع للابتزاز من طرف محامٍ فرنسي عرض عليه الاعتراف بالكيان الغاصب، مقابل حصد اعترافات كثير من الدول الأعضاء في الجمعية العامة للأمم المتحدة بالدولة الموريتانية الوليدة. وحين تسنى لموريتانيا أن تنضم للأمم المتحدة، ضمن المختار بن داداه خطابه في المنتظم الدولي موقفه الصريح من الكيان الصهيوني. وعلى الخط نفسه، بادر الرئيس الموريتاني بقطع العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة بعد حرب الأيام الستة عام 1967، وكانت موريتانيا الدولة الوحيدة التي اتخذت هذا الموقف حينذاك. وبعدما انتخب رئيساً لمنظمة الوحدة الإفريقية عام 1971، ثم بعد حرب رمضان/أكتوبر 1973، قاد الرئيس المختار حملة واسعة في أفريقيا توجت بقطع 43 دولة أفريقية علاقاتها مع إسرائيل.

كانت قضية فلسطين من نوادر القضايا التي وحّدت شتات الموريتانيين ساسة وعلماء وأدباء وفنانين ومثقفين ومواطنين بسطاء، وضيقت الهوّة بين الحكام والمحكومين.

وفي عهد الرئيس المختار، وعلى مدى سنوات، حجزت الإذاعة الموريتانية حيزاً خاصاً لبث برامج ونشرات «صوت فلسطين». وفي العهد ذاته وفي عهود بعض الأنظمة اللاحقة أصدرت موريتانيا عدداً كبيراً من جوازات السفر للقادة الفلسطينيين ولمغتربين فلسطينيين كثر.

وحين ابتليت موريتانيا في التسعينيات بما ابتليت به بعض شقيقاتها من التطبيع مع الكيان الصهيوني، تصاعد مد المقاومة وتواصل الضغط الشعبي إلى أن تناغم الموقف الرسمي مع الموقف الشعبي وقطعت الدولة من ذلك ما كانت وصلت، وعادت الأمور إلى مجاريها.

وكان من الدلائل الواضحة على رغبة الساسة في الاستماع لنبض الشارع في هذا الشأن إجماع مرشحي الرئاسيات لعام 2007 على ضرورة قطع العلاقات مع العدو الصهيوني وكان من بينهم الرئيس سيدي محمد بن الشيخ عبد الله الذي أعلن بعد فوزه في الانتخابات، عزمه على عرض موضوع العلاقات على البرلمان الموريتاني وهو ما يعني ضمان قطعها فوراً بأصوات ممثلي الشعب الموريتاني.

ومن العلامات البارزة في سياق المقاومة السياسية هذا قرار المجموعة الحضرية لمدينة نواكشوط والجهات الأخرى ذات الاختصاص تسمية الشارع الذي انتصب على جانبه المبنى الجديد

للسفارة الأمريكية «شارع القدس»، وقيام المجموعة الحضرية ببناء مجسم كبير لقبة الصخرة في الدوار الواقع عند ركن السفارة وتسميته «ساحة القدس». وهو إجراء يجاوز في رمزيته الإجراء الذي اتخذه الملك فيصل رحمه الله بتسمية الشارع الذي تقع عليه السفارة الأمريكية في جدة باسم «شارع فلسطين».

ثانياً: العلماء... من التقديس إلى رفض التدنيس

ارتبطت الأرض المقدسة في وجدان الموريتانيين ارتباطاً وثيقاً بالحرمين الشريفين، فكان الأعلام من علماء البلاد يحرصون على التقديس (زيارة القدس والصلاة في المسجد الأقصى) كما يحرصون على الحج والعمرة وزيارة النبي ص ويقرنون بين هذه الشعائر المعظمة.

ومن أقدم من وصلت أخبارهم من المقدّسين من أهل البلاد، حسب ما ذكره الباحث الكبير سيدي أحمد بن الأمير، الفقيه الولاتي بوْبَّه بن أحمد مولود بن الطالب امحمد الزعيمي اليونسي الولاتي المدفون قرب المسجد الأقصى حيث توفي هناك سنة 1815.

وممن قدّسوا بعد ذلك، في القرن الرابع عشر الهجري/العشرين، بالتقويم الغريغوري:

ـ العلامة محمد حبيب الله بن مايابى الشنقيطي الذي زار عدة مواقع فلسطينية صحبة الملك المغربي محمد الخامس قادمين من بلاد الحجاز على عادة المغاربة قديماً في التقديس بعد الحج. وقد كتب على الصفحة الخامسة من كتابه **إكمال المنة باتصال سنة المصافحة المدخلة للجنة** الصادر سنة 1926 إجازة لمفتي القدس الشريف رئيس المجلس الأعلى الإسلامي الحاج محمد أمين الحسيني، وهذا يدل على قوة علاقة الشيخ الشنقيطي بأعلام فلسطين؛ وقد تردد على القدس وكانت إقامته في بيت الشيخ محمد جمعه يوسف النجار.

ـ قاضي قضاة الأردن العلامة محمد الأمين ابن مايابى.

ـ القاضي محمد عالي بن فتى العلوي.

ـ الشيخ أحمد سالم بن الكوري بن بازيد الديماني «بشَّا». وقد جاء إلى القدس بعد حجه سنة 1953 والتقى بالشيخ أمين الحسيني وأعجب كل منهما بصاحبه.

ـ الشيخ المختار بن محمد بن أحمد محمود بن محمذٍ بن عَيْدُ الموساني الجكني.

وجميع هؤلاء زاروا القدس، طبعاً، قبل سقوطها تحت الاستيطان الصهيوني.

ويذكر ابن الأمير أن الملك السعودي الراحل فيصل بن عبد العزيز اصطحب في زيارته القدسَ الشريفَ سنة 1965 الشيخ محمد الأمين بن محمد الخضر بن مايابى الشنقيطي. وهو يظهر في الصورة في القدس إلى يسار ملك الأردن الحسين بن طلال وعن يسار الشيخ الشنقيطي رئيس الوزراء الأردني وصفي التل.

ـ وذكر الباحث أن الشيخ محمد الأمين الشنقيطي حضر مصرع الأمير عبد الله الأول بن الحسين فى المسجد الأقصى يوم 20 تموز/يوليو 1951 واعتبر الشاهد الرئيسي في المحاكم حينها.



وفيما بين النكبة والنكسة، كان العلامة محمد سالم عبد الودود، رحمه الله، من أندى العلماء الشعراء صوتاً في الدفاع عن قضية فلسطين وقضايا العرب عامة. ومن شعره في ذلك قبل النكسة قوله معاتباً بعض القادة مستنهضاً الشعوب:

ليس للرجعيّ فينا من نسبْ — كلُّ رجعيٍّ دعيٌّ في العربْ
لم نزل في الشأو نمشي قُدُماً — ليس يُلهينا لُغوبٌ ونَصب
كم تَفرّقْنا زماناً شِيَعاً — فُتّتنا لشرٍّ مُرتقَب
كم خمدنا ثم ثارتْ نارُنا — من شرار كامنٍ تحت الحطب
نبضةٌ قلبيّة من يَمَنٍ — أنبضتْ من مصرَ قلباً فوجب
ثم أصغى من هنا أو ههنا — كلُّ قلبٍ عربيّ فاقترب
عدنٌ كارهة قد أُدمجتْ — في إمارات الجنوبِ الملتهِب
وفلسطينُ لنا غائبةٌ — بقطاع عربيٍّ مُغتصَب
قاسمٌ أقسم لا يصحبنا — سوف يرضى قاسمٌ بعد الغضب
سُحبٌ قد عكّرتْ أجواءنا — سنرى الشمسَ إذا الغيمُ ذهب
إنْ يقل مستعمِر مَنْ أنتمُ — قلتُ واسمي سالمٌ نحن العرب
ليت شعري هل ترى بين العربْ — وحدةً تبقى على مَرِّ الحِقَب
قوّةً ذريّة ضاربةً — ما لها بالشرق والغرب سبب

وقد كان الشيخ محمد سالم إلى جانب علماء أجلاء منهم الشيخ محمد فال بن عبد الله والشيخ الحاج بن فحفو والشيخ محمد الحسن الددو، في مقدمة العلماء الموريتانيين الذين واجهوا قرار النظام الموريتاني مطلع التسعينيات بإقامة علاقات مع إسرائيل فأفتوا بحرمة إقامة هذه العلاقات من وجهة نظر شرعية. ودفع الشيخ محمد الحسن الددو، وآخرون، ثمناً باهظاً من صحته وحريته نتاج هذا الموقف.

وحين زار موسى أبو مرزوق موريتانيا خرج الشيخ علي الرضى الصعيدي من معتكفه الذي لم يكن يبرحه إلا لماماً منذ أكثر من ربع قرن، فأقام مأدبة عشاء على شرف المجاهد الفلسطيني، تعبيراً عن دعمه للقضية الفلسطينية. وللشيخ الرضى في خلواته شعر يصدح به الناس في الجلوات، يشحذ همم المقاومين، منه قوله:

حَانَ المَسِيرُ فَسِرْ عَلَى نَهْجِ الهُدَى ... بَيْنَ الكَتَائِبِ رَافِعَ الأَعْلَامِ
نَادِ الدُّعَاةَ وَقُدْهُمُ مُتَوَشِّحًا ... قَبْلَ اللِّقَاءِ بِسَيفِكَ الصَّمْصَامِ
قَاوِم بِنَفْسِكَ فِي الجِهَادِ محارباً ... وَاضْرِبْ رِقَابَ الكفر ضَرْبَ حُسَامِ
بُثَّ المَبَادِئَ تَسترِحْ مِن كَتمِهَا ... فَلَطَالَمَا أَخفَيْتَ كُلَّ مَرَامِ
آلَيتُ أَنِّي لاَ أَزَالُ مُجَاهِدًا ... حَتَّى تَزُولَ شَوَامِخُ الأَعْلَامِ

ومع قيام السلطة الفلسطينية وتسلمها لبعض المعابر، بادر الشيخ محمد الحافظ النحوي بإرسال وفد لزيارة غزة وتأكيد التضامن مع أهلها. ضم الوفد أمين تحرير مجلة **الأمة الوسط**، يومذاك، السيد محمد الأمين بن امدن، والقارئ المعروف الناجي بن بلال. وقد شارك الوفد بالمناسبة في مسابقة دولية لحفظ وتجويد القرآن حصلت موريتانيا فيها على المركزين الثاني والخامس.

ثالثاً: الأدباء ... قوة الكلمة

كانت قضية فلسطين والحشد لها غرضاً أساسياً من أغراض الشعر الموريتاني المعاصر، حيث لا يكاد يوجد شاعر ليس له نتاج متعلق بالقضية. بل منهم من شغلت القضية حيزاً مهماً من إنتاجه الشعري. وقد أسلفنا نماذج من شعر العلامة الثائر محمد سالم بن عدود ـ رحمه الله ـ في باب العلم، نضيف إليها، من باب الشعر، نموذجين آخرين يدعو في أحدهما إلى الحرب من أجل القدس:

أيها المسلمون هبّوا فلبّوا ... دعوة القدس بالحروب العونِ
لا تغرنّكم مواعيد سلم ... أيّ غرّ يغترّ بالصهيوني
لا تظنوا يهودَ تُسلم ما احتلـ ... ـت من الأرض دون حرب طحونِ
إنها القدس أمّكم فاحفظوها ... حفظ برّ حقوق أم حنونِ

وهذه أدناه نماذج أخرى لشعراء قضوا نحبهم، منهم من تخطّفه الموت وهو في ريعان شبابه.

المختار بن احمد محمود الشنقيطي (عاش في موريتانيا ومصر والحجاز والأردن وتوفي عام 1959) مستنهضاً القادة:

ذي فلسطينُ بالبكاء تنادي لبنيها وبالشّجا والشجونِ
يا ملوكَ العُرْب الكرام الحقوني ثم جدّوا في الأمر كي تنقذوني
إنّني أمّكمْ أترضون لي ما أنا فيه من امتهان وهُون
فصِغاري يُذَبَّحون أمامي ونسائي من مُعْصراتٍ وعُون
... ليس هذا وقت التفاوض فيمن هو أولى بأن يُولّى شؤوني
أينَ يا يعرْبُ الشهامةُ منكم ثم أين احتقاركم للمنون؟
أقبِلوا جندَ يعربٍ لتنالوا ثأركم من غاز خسيسٍ خؤون
ثم صولوا من الشمائل طورًا ثم صولوا عليه ذاتَ اليمين
واجعلوا موعدَ اللقا تل أبيبًا ثم هُدّوا ما دونها من حصون

الناجي بن محمد فال الشنقيطي (عاصر النكبة والنكسة، وعاش في موريتانيا ومالي والحجاز) محيياً شهداء حرب رمضان/أكتوبر:

انْفُضْ غبارَ الحزن واستنشق شذا مسك الدّماء على ربى سيناء
ولتمضِ شوطاً في الطَّريق مُظفَّرًا وابذل مزيدًا من عزيزِ دماء
خاطِرْ لعزِّك بالعظيم تفزْ به فالعِزُّ تحت مصارع العظماء

المصطفى بن معاوية التندغي (ت 1979 غ) وقد خنقه الغيظ:

دويلة إسرائيل قدما بلا عهد وقدما بلا جاه وقدما بلا جهد
.... دويلتهم هام لها كل دولة وهم ذنب أو جيد كلب بلا عقد
.... إذا ما رأيت الوفد منتسباً لهم ترى الذل مضروباً على أوجه الوفد

الحاج محمود بن عمر باه، مستنهضاً أبناء الأمة:

بني الإسلام خيرَ العالمينا وأشبالَ الغُزاةِ الفاتحينا
نُحيِّيكم ضيوفًا آمنينا إلى القدس المقدَّسِ فاتحينا
إلى العلياء هبُّوا أجمعينا فما في العالمين لكم مثيلُ
ومجدُكمُ هو المجد الأثيل وخيلُكمُ الأوائل ترتقينا
وأنتم خيرُ من يحمي العرينا

محمدي بن القاضي، وقد رأى القدس في بغداد:

حيّاكِ بغداد يا أم الفتوح فتى وإخوة ورؤى تهفو لرؤياكِ

بغداد أهواك هل غيلان يسمعني   أين المغيرة من أحيا ثراياك
أهواكِ في القدس في أحضان قرطبة   ألقى الحضارة شمًّا في ثناياكِ

فاضل أمين، وقد قدر للقدس قدرها:

يا أيّها الباكون في أعطافها   والحاملون إلى الصلاة زمامَها
القدسُ أكبرُ من حكاية ناكص   ومن العجائز نمقتْ أحلامها
القدس ليست خيمةً عربيّةً   ضاعت فردّد شاعرٌ أنغامَها
القدس ليست قصّةً وهميّةً   تذرو الرياحُ الذارياتُ كلامَها
القدس تولد من هنا: من شمسنا   ومن الروابي يحتسين ضرامَها

خديجة بنت عبد الحي، وقد استفزها بكاء طفل في القطاع:

سأحمل صحني
إلى ناقة الشاطئ،
وأعبر عرض المحيط
وأسرح نحو الخليج،
وظلي إلى الشرق يمتد مثل الشراع،
لطفل بكى فوق أرض القطاع.

وهذه نماذج من بوح الشعراء الأحياء بالوجع الفلسطيني في صدور الموريتانيين:

محمد نإشدو، معتذراً إلى شهر النكسة:

أيار يا رمز الصمود تحية   من شعبنا المستعبد المنكوب
هل جئت في هذا اللقاء مؤنباً   أم جئت تلحق ماضياً بقريب؟
أيار عفواً ما أضعنا قدسنا   إلا لرد نعيمنا المسلوب
لم نأل جهداً في الصمود على البلا   والبذل والتسليح والتدريب
لكننا لم نَهْتَدِهْ في بحثنا   يوماً على الإنسان والأسلوب
كان اكتناز الآليا   ت سبيلنا للإنتصار
وإلى الرجوع إلى الديار
لم نكترث بشعوبنا   أو نعطها حقّ الخيار
[لا]، لم نزود جيشنا   إلا بتكوين معار
ما كان جيشاً ثائراً   يحمي البراري والبحار
كان الجنود محاصرينْ   والشعب أيضاً في حصار

كـــنـا أنــاسـا طيــــــــبـيـنْ لـكـــــنـنـا كـــــنـا صـــــــغـار
لا نـســتـفـيـد مــن الـتـــجـا رب والـعـلـوم والابـتـــــكـار

أحمد عبد القادر، وقد ملكت عليه القضية لبه فقال مخاطباً فلسطين واللاجئين:

يـا فـلـسـطـيـن يـا فـريـسـة عـصـر لـــقـــوى الـشـــر عـــيـــره غـلـيـان
حـطـمـي الـيـأس بـالـنـضـال وثـوري فـــي مـــســار قـــوامـــه الـشـجـعـان
لا يـــرد الـــحـــقـــوق إلا دمـــاء تـــتـــلألأ كـــأنـــهـــا الأرجـــــوان
... سلحي الشعب وامنحيه انطلاقاً فـبـغـيـر الـشـعـوب لا يـسـتـعـان
أيـــهـــا ألـــلاجـــئ الـمــشـرد ظـلـمـا أيـــهـــا الـــنـــور أيـــهـــا الإنـــســـان
لا تـــدع حـــقـــدك الـدفـيـن رفـيـقـي حـــســـرات يـلـوكـهـا الـــوجـــدان
حـــوِّل الـحـقـد نـقـمـة وجـحـيـمـاً يـتـلـظـى لـهـيـبـه الـــجـــذلان
كـلّـمـا أَطــلــقَ الــفــدائــيُّ نـــارًا صـــاح فـــي الأفـــق صـوتُـهـا الـرنّـانُ
مـنـشـدًا نـغـمـةَ الـخـلاص يـنـادي هـــا أنـــا الـشـعـبُ هـا أنـا الـبـركـانُ

مباركة بنت البراء، وهي ترصد مناجاة أم لشهيد:

وناجت الأم شهيدها الحبيب
قالت أياابني جاء في سفر الخلود
بأنه يولد من شظية البارود
قوم سيولدون في عهد قريب
عيونهم خزر كأسواط اللهيب
ستوقف الشمس لهم يوماً وبعض يوم
فيزرعون الأرض زيتوناً وطيب
ينبت فوق هامة النسر
فيولد الزمان
وينشأ الإنسان
يسامق الدم الشهيد
ويورق الدمع العميد.

ناجي محمد الإمام، في قسم العودة:

أبـتـاه يُـسـتـلـب الـجـنـوب وأهـلـه رمـــز الـــفـــداء ومـسـتـظـل الـثـائـرِ
أبـتـاه تُـخـنـق ثـورة الـعـرب الـتـي سـلـمـتـهـا عـلـم الـكـفـاح الـنـاصـرِ

ويظل شعبك في فلسطين الهدى — تحت السياط يلوك عزم الصابرِ
قسمًا بروحك بالعروبة بالفدا — بدم أريق على تلال الدامرِ
أن نستعيد كرامة مهدورة — من «بيغن» من صنوه «ألعازرِ»
حتى تعود لنا فلسطين الأولى — مسرى الرسول إلى العلي القادرِ

... بلا صلح ولا مفاوضة:

لكننا ولو استطاعوا قصفنا — سنظل نبني للغد العبق المنير
حتى يحقق حلمَ أمة يعرب — في الوحدة الكبرى وتقرير المصير
لا صلح فيه مع الصهاين لا ولا — فيه التفاوض لا اعتراف ولا مجير

محمد الحافظ أحمدُ، مستغرباً العجز عن حماية الأقصى:

أفي كلّ يوم نكسة وخيانة — فيا بؤس هذا الشعب ليس له أمرُ
أيملك أصقاعَ البلاد جدودُنا — ويونع فيها الشعر والفكر يخضرُ
ونعجز أن نحمي مساحة رقعة — بها المسجد الأقصى ألا إنه نكرُ

... وخذلان غزة:

لكن في شنقيط فاتحة الكتاب — وإلى فلسطين العلا حان الإياب
وحشود أطفال العروبة صيحة — مطر من الأشبال يودق كالسحاب
في غزة، وحقولنا منهوبة — وخيولنا، والحي يا ولدي خلوف
شذاذ شرذمة تقاسم أرضنا — كم نحن تدري؟ نحن آلاف الألوف!
والزيت في قعر الصحاري آسن — هل نحن حقا يعرب شم الأنوف؟
أخت (السدا) بنت الزنا تغري بنا — ذئب اليهود فهو مسعور العرام
قلنا لهم: هذا السلام، وهذه — تلويحة الزيتون، قالوا: لا سلام

إسماعيل محمد بحظيه، في تحد جازم للجغرافيا:

ويا فلسطين ذي أكبادنا انفطرت — تلك المآسي مآسٍ من مآسينا
فلم تكن هذه الصحرا لتعزلنا — العرق يجذبنا والدين يدنينا
ما لليهود ومالي من توغّلهم — فينا لقد أنشبوا فينا البراثينا
لكنهم لم ينالوا من كرامتنا — إلا بما كسبت من قَبلُ أيدينا
فنحن في الغرب جزء منك مغترب — وأنتِ في الشرق جزءٌ من أراضينا
لم يغصبوا أرضنا لولا تنافرنا — لولا تخاذلنا لولا تغاضينا
الحزم فينا وفينا العزم مكتملٌ — والبأس .. لا اليأس فينا والإبا فينا

محمد بن الطالب مستجوبا قادة العرب:

إلام القدس يرسف في أسار — وتختفر الكنائس والذمام
ويذرونا التفرق في شجون — ويجمعنا بها الدم والكلام
يسام الخسف من أهل وجار — على دخن ونغضي إذ نسام
فإن ضاقت بنا حبك المرايا — وعزّ بها التوله والهيام
فللعرب الخيار إذا أرادت — ولا حرب تدوم ولا سلام

المختار السالم أحمد سالم، مقارنا بين القدس وعمورية:

القدس أقربُ أهلا من عمورية — لم نحم نحن لها عرضا ولا عنبا
بغداد أقربُ دارا من عمورية — أسوارها انتهبتْ والكبريا انتهبا
لا تطلبوا الغرب بعضاً من سلامتكم — فلن يفيد.. ولكن عرِّبوا العربا

الشيخ جاكيتى سك، مستدعياً حطين في ذكرى النكبة:

ذلنا دندن والكيل تطفح — أيها القادة والإرهاب صرح
ففلسطين تنادي ألماً و — يظل الصوت في الآفاق يصدح
... وإلى أين ترى في ذلنا — أليوم كلنا فيه نذبّح
... ففلسطين لنا حتما لَنا — وغشاء الذل لا بد سيمسح
يوم حطين سيأتي فاصلاً — بصلاح الدين، بالنصر المجنح

الشاعر أبو بكر المامي في برقية من شنقيط للقدس:

مِن أرضِ شنقيط للقدسِ العظيمِ يَدٌ — مُدَّتْ وروحٌ بها ماسَت ذُرى السعَفِ
جُرْحُ المآذن يذْروها إلى بلدٍ — ما زال في الأرض رمزَ العزِّ والشرفِ

عبد الله العتيق بن الدين، صادحا بخيار النصر أو الشهادة:

يا أيها الأحرار في الوطن الكبيـ — ـر بحقكم هلا نفرتم ثائرين
هبوا لندفع تهمة الجبن التي — ظلت ترددها شفاه الشامتين
وتأهبوا لنخوض معركة المصيـ — ـر لنستعيد ربوع لبنان الحزين
فإلى فلسطين السليبة قلب أر — ض بني العروبة قلب أرض المؤمنين
... لنحرر القدس الشريفة من يدَي — صهيون، من دنس احتلال الغاصبين
ولندخل الأرض المقدسة التي — كتبت لنا ونقيم فيها آمنين
ونعود منها ظافرين بنصرنا — أو لا نعود، نموت في المستشهدين

رابعاً: منظمات المجتمع المدني: المقاومة بأسلوب آخر

لم تحتكر الأحزاب والحركات والمؤسسات السياسية العناية بالشأن الفلسطيني، بل كان شأناً مجتمعياً قام عليه، بل ونشأ من أجله عدد من منظمات المجتمع المدني والأهلي التي ينشط فيها ساسة مختلفو الرؤى والمواقف في الشأن المحلي، ومثقفون وحقوقيون وفاعلو خير وناشطون غير مصنفين.

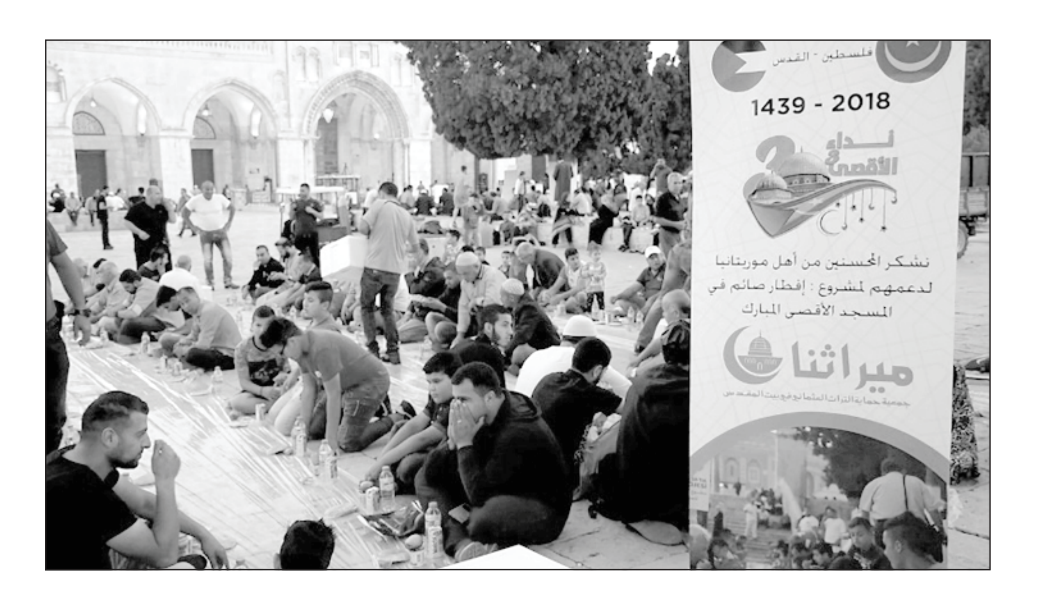
وكان من المحطات البارزة في هذا السياق تأسيس الرباط الوطني لمقاومة الاختراق الصهيوني عام 1999. وقد حمل فيما بعد اسم «الرباط الوطني لنصرة الشعب الفلسطيني»، وهو منظمة تأسست على يد مجموعة شخصيات مختلفة المشارب السياسية والفكرية. وكذلك تكون من بعد «التجمع الموريتاني للدفاع عن القدس ودعم محور المقاومة». وقد نشطت الهيئتان وأضرابهما في دعم القضية الفلسطينية بأساليب شتى كان منها تنظيم أسبوع الشهيد ويوم الغضب انتصاراً لغزة والملتقيات الدورية المخصصة لقضية القدس، وكانت قضية فلسطين، إلى ذلك، حاضرة في كثير من التظاهرات متعددة الأغراض التي تنظمها هيئات عمل خيري وتربوي وثقافي غير حكومي. ومن ذلك تخصيص منبر للقدس الشريف في المؤتمر السنوي للتجمع الثقافي الإسلامي، وهو مؤتمر اعتاد أن يعالج موضوعات شتى من دورة إلى دورة، وكانت القضية الفلسطينية ركنا شبه ثابت في برنامجه.

وقد شملت أنشطة هذه المنظمات وداعميها من أهل الخير أيضاً:

ـ تنظيم حملات التبرع لدعم الشعب الفلسطيني، ومن إبداعات هذه الحملات ما تضمنته إحداها من عرض عمامة العلامة محمد سالم بنعدود (عبد الودود) للبيع في مزاد علني. وقد اشتريت هذه العمامة بمبلغ 4 ملايين أوقية (أكثر من 11400 دولار أمريكي). وتبرعت سيدة موريتانية بحليها بكامله، وقدرت قيمته بمبلغ مماثل (نحو 11400 دولار). وفي إحدى الحملات تبرع رجل مسنٌّ بجدي، وقال «لو كنت غنياً لتبرعت أكثر ولكن هذا هو مبلغ جهدي». وقد بيع الجدي في مزاد علني بمبلغ تناهز قيمته 8 آلاف دولار، وهو ثمن كاف لشراء قطيع كبير من الماعز في موريتانيا. وقد دفعت إحدى السيدات قطعتي أرض ثمناً للجدي.

ـ تنظيم القوافل الطبية والإغاثية لنجدة الشعب الفلسطيني رغم بعد الشقة، وقد تعددت هذه القوافل ومثل فيها العلماء وقادة الأحزاب والنواب والإعلاميون والأدباء والمحامون والفنانون والأطباء، وكان بين المشاركين فيها نساء. ومن الأمثلة على هذا النوع من المناشط قافلة شنقيط 3 لمناصرة أهالي غزة، وقد قادها العلامة الشيخ محمد الحسن الددو. وقدمت مساعدة إلى أهالي غزة في مجال علاج جرحي العدوان الإسرائيلي، ودعم عائلات الشهداء والجرحى، وترميم المساجد وإعادة إعمار البيوت المهدمة.

ـ تنظيم إفطار الصائم، وتوثق الصورة أدناه جانباً من حفلات الإفطار التي نظمت في رحاب المسجد الأقصى بدعم من المجتمع الموريتاني.



خامساً: المقاومة ... مناخ عام

كانت مناشط الساسة والعلماء والأدباء وهيئات المجتمع المدني إفرازاً لمناخ عام مشحون بالولاء للقضية الفلسطينية والالتزام بها. وعليه، فإن المواقف المقاومة لم تكن محصورة في تلك التي تؤطرها الهيئات المذكورة بصورة منظمة، بل كانت منبثة وبصورة عفوية في النسيج الاجتماعي. ومن الأمثلة الشاهدة على ذلك رفض أصحاب المكتبات في مدينة شنقيط العتيقة فتح منازلهم ومكتباتهم لوفد إسرائيلي زار المدينة التاريخية خلال فترة التطبيع، ورفض بعض موظفي الدولة قرارات التعيين في وظائف بالسفارة الموريتانية التي فتحت في تل أبيب لبعض الوقت، ورفض عدد من ملّاك المباني الفخمة إيجار منازلهم لسفارة العدو رغم الإغراء المادي، وانخراط الطلاب بكثافة في حراك المقاومة. وقد نجح طلاب جامعة انواكشوط في احتجاجات نظموها انطلاقاً من ساحة الشهيد محمد الدرة ضد زيارة قام بها وزير خارجية العدو في تقليص مدة الزيارة من يومين إلى ربع يوم. وفي فترة التطبيع نفسها، رفض الشاعر مولاي عبد الله مولاي عثمان تسلُّم جائزته بعد فوزه في مسابقة أدبية نظمتها وزارة الثقافة، وذلك حين انتبه لحضور السفير الإسرائيلي، فقال: «أستحي أن آخذ جائزتي في حفل حضره قتلة أطفال «قانا» وغزة .. أبداً أرفض الهوان»، وانسحب من الحفل وانسحب معه آخرون، ثم قدم له الرباط الوطني لمقاومة التطبيع الجائزة مضاعفة في حفل آخر.

وسيظل اسم المرحوم الزايد بن الخطاط محفوراً في ذاكرة المقاومة، فقد فوجئ الفتى العامل في مخبر المستشفى الوطني بنواكشوط بوفد إسرائيلي يزور المستشفى، فبادر بصفع الطبيب الصهيوني ابريت روز مبلات وقال: «المرض أحب إلينا من رؤية وجهك».

وقد جسد السياسي البارز والداعية محمد غلام بن الحاج الشيخ والإعلامي المعروف محمد فال بن بوخوصة وهج المقاومة المنطلق من موريتانيا بمشاركتهما في أسطول الحرية الذي تعرض لعدوان من الجيش الإسرائيلي في البحر.

وقد استرعى الهاجس الفلسطيني القوي لدى الموريتانيين انتباه الإعلاميين القادمين من خارج البلاد والدبلوماسيين وغيرهم. ومن هؤلاء الصحافي الأردني أسعد الغزوني الذي قال: «لو كان لدينا في الوطن العربي ثقافة البحث العلمي لدعوت المختصين من المحللين والباحثين من علماء النفس والمنطق وعلماء الأنساب والأصول كي يعقدوا ورش العمل للبحث في الظاهرة الموريتانية التي قلبت الموازين».

وقد قال عبد الباري عطوان: «الشعب الموريتاني من أكثر الشعوب العربية التصاقاً وتأييداً لقضايا الأمة العربية وفلسطين على وجه الخصوص ولم يؤثر عامل الجغرافيا أي وجوده في أقصى المغرب على مواقفه هذه. فكان واضحاً في معارضته الغزو الأمريكي للعراق وواضحاً في رفضه للجرائم الاسرائيلية في حق الشعب الفلسطيني».

ويقول لؤي عيسى السفير السابق لدولة فلسطين في نواكشوط: «والله لا أزايد ولا أتكلم في إطار دبلوماسي أو بمجاملة أنا أتساءل كيف تحتاج فلسطين إلى سفير في موريتانيا ولديها ثلاثة ملايين سفير» إلى أن يقول «أنا لا أريد العودة إلى التاريخ لأتحدث عن ولد حرمه ولا عن المختار ولد داداه أو ولد مكناس وكل هذه المفاصل التاريخية المضيئة من مسيرة موريتانيا مع القضية الفلسطينية، نحن دخلنا إفريقيا من بوابة موريتانيا ولم ندخل من أية بوابة عربية أخرى». وقد قال أحد الدبلوماسيين الفلسطينيين: لا ندري لماذا نبعث سفيراً إلى موريتانيا ولدينا فيها ثلاثة ملايين سفير.

ومن أبلغ الشهادات شهادة فتاة بريطانية زارت موريتانيا وفتنت بها، حيث تقول عاشقة الرمال الذهبية لورا هارتلي في مقابلة نشرتها صحيفتا **السراح** و**فلسطين**: «وجدت أن القضية الفلسطينية كانت حاضرة بين أفراد الشعب الموريتاني وكأن فلسطين تقع في مواجهة حدودهم وليس على بعد آلاف الأميال! فازداد اهتمامي بتلك القضية، لأصبح عضواً نشطاً في مجموعات تؤيد حقوق الشعب الفلسطيني وتدعو إلى مقاطعة إسرائيل». وقد أقامت لورا الحواجز في مدخل كليتها بجامعة لندن، ومثلت فيها مع زملائها الطلبة دور جنود الاحتلال على الحواجز، لتنبه الرأي العام إلى خطورة ممارسات العدو الصهيوني ضد المواطنين الفلسطينيين.

وهكذا، كانت قضية فلسطين من نوادر القضايا التي وحّدت شتات الموريتانيين ساسة وعلماء وأدباء وفنانين ومثقفين ومواطنين بسطاء، وضيقت الهوّة بين الحكام والمحكومين.

لقد ملأت الدنيا وشغلت الناس في ذلك المنكب البرزخي القصي.

مراجع الدراسة

بن امدن، محمد (الراجل). «شنقيط ... جهود في تحرير التوأم.» وكالة صحفي للأنباء، 10 تموز/يوليو 2010، <http://souhoufi.com/article2230.html>.

العاني، موفق. «موريتانيا موطن الشعر والفصاحة.» مجلة **دبي الثقافية:** العدد 64، 2012.

ولد الأمير، سيدي أحمد. «الشناقطة والقدس الشريف... في ذكرى خمسين سنة على الاحتلال.» أقلام، 9 تموز/يوليو 2017، <http://www.aqlame.com/article34403.html>.

ولد الحاج الشيخ، محمد غلام تاريخ الخطيئة ومسار المقاومة.» موقع الأخبار 3 كانون الأول/ديسمبر 2009.

ولد سيدي عبد الله، الشيخ. «القدس.. المكان.. والرمز في الشعر الموريتانيّ.» **سدنة الحرف**، <http://sadanatoualharf.com/node/2189>.

ولد محم، محمد الحافظ. «المقاومة والتحرير: أحمدو ولد حرمه ولد ببانا نموذجاً.» **الصدى**، 16/12/2017، <https://bit.ly/2JNGuUs>.

ولد محمد الأمين، سيدي. «القضيّة الفلسطينيّة في الشعر الموريتانيّ: حين تُوحِّد القصيدةُ المشاعرَ (ملف).» **الآداب**، 24 نيسان/أبريل 2017، <https://bit.ly/2YVQ1PH>.

ولد محمد لخديم، المرابط. «عندما ترتبط موريتانيا (شنقيط) بالأقصى عضوياً.» أقلام، 13 كانون الأول/ديسمبر 2017، <http://www.aqlame.com/article36219.html>.

الحراك الشعبي في الجزائر: قياداته وجبهته؟

نور الدين حاروش(*)

جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

تشهد الجزائر منذ 22 شباط/فبراير 2019، حراكاً شعبياً وسلمياً ومثالياً أبهر العالم من خلال الأسلوب الحضاري المتبع في هذه المسيرات المطالبة بالتغيير الجذري لنظام الحكم القائم نتيجة الانسداد الذي وصل إليها واتساع الهوّة بينه وبين الشعب، الأمر الذي خلق فجوة كبيرة؛ فلا يمكن لأي طرف أن يسمع الآخر أو يعبّر عن آرائه أو يعمل لتلبية رغباته ومطالبه... لذلك تحرك الشعب عن بكرة أبيه كحصيلة للشعور المشترك لنفس الألم وفقدان الأمل.

وجاء هذا الحراك تزامناً مع نية الرئيس المستقيل الترشح لعهدة خامسة، وبعد الإصرار على مواصلة المسيرات والتجمهر تراجع الرئيس عن الخامسة وقدم بديلاً يتمثل بتمديد الرابعة لمدة سنة يتم فيها تنظيم انتخابات رئاسية ودخول الجزائر في عهد جديد يؤسس للجمهورية الثانية. لكن مرة أخرى تواصلت المسيرات والمطالبة بالتغيير الجذري؛ فلا خامسة ولا تمديد... في هذه الأثناء قدم الرئيس استقالته تلبية لمطالب الشعب، حينها اتجهت بقايا السلطة إلى تفعيل المادة 102 من الدستور التي تنص على أن رئيس مجلس الأمة هو الذي يتولى رئاسة الدولة لمدة أقصاها 90 يوماً تنظم فيها انتخابات رئاسية لا يكون فيها من بين المترشحين... لكن هذا الحل لم يُرضِ الشعب وطالب مرة أخرى بالتغيير الجذري وذهاب كل الوجوه القديمة التي كانت جزءاً من النظام القديم، والمنطق يقول إنه لا يمكن القيام بعملية التغيير بالقديم، لذلك يطالب الشعب بالتغيير الجذري ـ الهندرة ـ؛ هندرة النظام ككل، أي إعادة هيكلته وبنائه من الصفر. يجب التذكير كذلك بأن بقايا السلطة لجأت إلى الحل الدستوري تفادياً للفراغ الذي يمكن أن يحصل، ولكن الحراك الشعبي لم يكن دستورياً أقصد فوق الدستور، وبالتالي فالحلول تكون خارج الدستور لأن الشعب بهذه المسيرات والمطالب استعاد سلطته الحقيقية وبالتالي يسقط أمامه الدستور وكل المؤسسات

(*) البريد الإلكتروني: harrouchen@yahoo.com.

الناتجة من الدستور، فالحل حسب رأيي يكون خارج الدستور؟ ولا أقصد الفوضى ولكن كما يكون الفعل يكون رد الفعل.

الحراك الشعبي هو حالة صحية تعبّر عن مدى العمل الوظيفي الجيد لجسم هذا الشعب. بعبارة أخرى، قيام الأعضاء الحيوية للشعب الجزائري بوظيفتها كما يجب. وعليه فإن الحراك حالة صحية لحالات مرضية في المجتمع، من مثل الفساد والرشوة والمحسوبية والمحاباة والتعيين في الوظائف والمسؤوليات للرداءة. وهذه الرداءة تحيط نفسها بمن هم أرذل والنتيجة تشجيع الرداءة وانتشارها على نطاق واسع. والحصيلة هذا الانسداد وهذا المرض الذي جعل الشعب يتحرك ضده لأنه هو الوحيد السليم؟

لقد أبدع الشعب الجزائري بجميع أطيافه من خلال الشعارات التي رفعها في هذه المسيرات مطالباً بالتغيير الجذري والعودة إلى مطالب الشعب الحقيقية وأخذ رأيه في كل ما يخصه. بعبارة أخرى، أراد الشعب أن يقول بأنه أصبح ناضجاً ولا يحتاج إلى أوصياء عليه، وهو قادر على تقرير مصيره بنفسه... فلنترك له الفرصة، وحتى لو فشل فلا يلومنّ إلا نفسه، يداك أوكتا وفوك نفخ؟

التغير هو سنّة الحياة، وهو السمة الصحيحة في كل مجتمع، والثبات والسكينة هي الحالة المرضية وضد الطبيعة البشرية، ألم يقل الفيلسوف الإغريقي هيراقليطس لا شيء ثابتاً إلا التغيير، وإنك لا تستحم بماء النهر مرتين؟

أما شكل التغيير الذي هو مطلب شعبي حالياً فيجب التمعن فيه كثيراً حتى نجني ثمار الحراك الشعبي. وبما أن مستوى الشعب وصل إلى ما وصل إليه، فأظن أنه لا خوف على مستقبل الجزائريين. فقط أريد أن أذكّر ببعض المواقف والأحداث التي عرفتها الإنسانية وغيرت مجراها نحو الأحسن. هنا تحضرني قصة الفيلسوف الصيني كونفوشيوس الذي استقال من منصبه كوزير عندما اكتشف رشوة الحاكم وحينها التفّ حوله الشعب مطالباً إياه بالعدول عن رأيه لأنه الأمثل والأحق في منصب الوزير، لكن كونفوشيوس الحكيم رد عليهم بما يلي: أن تكون ابناً جيداً وأخاً جيداً وأباً جيداً فذلك يساوي المشاركة في الحكومة، ألا ترون كم هي الحاجة عديمة لممارسة الوظيفة الحكومية؟ هذا يعني أنه كما تكونوا يولى عليكم، وأن الحكومة هي من أفراد الشعب وكما يكون هذا الشعب تكون الحكومة، فلا يمكن أن نتصور مجتمعاً من الملائكة وعلى رأسهم شيطان أو مجتمعاً من الشياطين وعلى رأسهم ملك؟ ولا يغيّر الله ما بقوم حتى يغيّروا ما بأنفسهم، ولا يمكن أن يكون الإنسان عادلاً في مجتمع غير عادل كما يقول سقراط، كما أنه لا يمكن أن يكون كل الناس في الحكومة لعدم أهلية البعض.

لذلك فإن هذا الحراك أبان عن الوجه الحقيقي للشعب الجزائري الذي يستحق حكومة ومسؤولين في مستوى هذا الشعب. ويمكن القول الآن إن مستوى الشعب أعلى كثيراً من مستوى مسؤوليه ولا يمكن أن يستمر الوضع بهذه الصورة وعليه وجب التغيير الجذري.

****

يفرض علينا مشهد التغيير الآن التفكير ملياً في الآلية والأسلوب المناسبين لتجسيده، ولكن دعنا نعود إلى سجل التاريخ ونقوم بهذه المقارنة البسيطة. الشعب الجزائري خرج إلى الشارع مطالباً بالتغيير وبالوجوه التي يريدها، وهنا كذلك تحضرني قصة الديمقراطية المباشرة التي

كانت مطبقة في أثينا، ومعذرة من القراء على اهتمامي المفرط ربما بتاريخ الفكر السياسي وذلك بحكم وظيفتي؟

كان المجتمع الأثيني مقسماً إلى ثلاث طبقات: المواطنون الأحرار، وهم من أصل أثيني ينحدرون من أبوين أثينيين، وهي الفئة التي تحكم البلاد وتسيّرها، ثم طبقة الأجانب ووظيفتهم تنشيط التجارة، وهم أحرار لا يخضعون لأي سلطة قائمة، لكن بقاءهم مرهون بحسن تصرفهم. ليس لهم حقوق سياسية ولا يشاركون في الحكم، وفي الأخير طبقة العبيد ومهمتهم العمل لإرضاء الطبقتين، ليس لهم حقوق سياسية وهم بمنزلة أدوات العمل لا غير...

يتكون النظام السياسي في أثينا من الجمعية العمومية، وهي بمنزلة البرلمان حالياً، ومجلس الخمسمئة، وهو بمنزلة الحكومة، وقد ساد في أثينا حكم القوانين لا حكم الأفراد. فالجمعية العمومية تتكون من المواطنين الأحرار الذين بلغوا سن الـ 20، تجتمع 10 مرات في السنة مهمتها التصويت على القوانين ومراسيم تنفيذها وانتخاب القادة العسكريين والقضاة ومراقبة أعمالهم...

أما مجلس الخمسمئة فهو بمنزلة الحكومة، يتكون من 500 عضو يأتون بالاختيار من طرف الشعب ويمثلون 10 قبائل كانت موجودة في أثينا، وكل قبيلة ترسل 50 عضواً ممثلاً لها ليتكون هذا المجلس.

رئيس المجلس يحكم يوماً واحداً من طريق القرعة من بين القبائل العشر، ووظائف هذا المجلس تتمثل بتحضير أعمال الجمعية ومراقبة أعمال القضاة، والإشراف على الموظفين... والجمعية العمومية لها الحق الكامل في محاسبة المجلس، أما القضايا التي تتطلب موافقة الجمعية فهي إعلان الحرب والسلم وتوقيع معاهدات السلام وفرض الضرائب والتشريعات العامة.

****

نقوم الآن بمقاربة بسيطة لتجاوز هذه المرحلة لأن العودة إلى الديمقراطية المباشرة غير ممكنة. وعليه، نقول إن الجمعية العمومية هي الشعب الجزائري الذي خرج إلى الشارع مطالباً بالتغيير وقد رأيناه في كل الولايات (48 ولاية).

إذن لدينا 48 ولاية، فكل ولاية يختار شعبها 10 ممثلين لنحصل في الأخير على مجلس يضم 480 عضواً ونسميه مجلس الأربعمئة وثمانين، يؤلف حكومة ويتم اختيار حاكم ليوم واحد من بين الأعضاء العشرة لكل ولاية بالقرعة لتسيير الأمور وتنفيذ قرارات الشعب (الجمعية العمومية)، وكل ولاية بأعضائها العشرة تحكم لمدة 7.6 يوم في السنة ويكون عضو من كل ولاية في مراقبة هذا الحاكم، أي 47 عضواً يراقبون الحاكم في يوم حكمه. وهكذا نعود إلى المفهوم الحقيقي للديمقراطية وهي حكم الشعب.

أعرف أن هذه الأمور غير قابلة للتجسيد، ولكن يمكن اقتباس ما هو قابل للتجسيد فعلاً لتجاوز المرحلة الحساسة التي نحن فيها، وهي اختيار ممثلين من الولايات الـ 48 ليؤلفوا مجلساً انتقالياً ولا بأس أن يكون مكوناً من 480 عضواً ينتخبون واحداً كرئيس، ومجموعة وزراء لفترة محددة أقصاها سنة يتم خلالها تعديل الدستور وتعديل قانون الانتخابات ثم إعلان الانتخابات

الرئاسية تليها البرلمانية وبعدها المحلية، وحينها نكون قد أسسنا لجمهورية ثانية، جمهورية المؤسسات الممثلة فعلاً للشعب والمعبّرة عن آماله والتي تعمل على تلبية حاجاته ومطالبه.

****

بقي لنا التفكير في من يجسد التغيير ويقوده، أقصد قيادة التغيير، من هم؟ وكيف يمكن إيجادهم والحصول عليهم؟ هذه الأسئلة التي يجب أن نبحث فيها.

ارتفعت مطالب جماهير الحراك في الجزائر إلى مستويات قياسية، ومردّ ذلك ارتفاع الوعي السياسي والثقافة السياسية لديه. وإذا رأينا أن الوعي السياسي هو المتغير المستقل وأن المطالب هي المتغير التابع فيتضح لنا مباشرة هذا التناسب، أي كلما كان الوعي السياسي مرتفعاً ارتفعت المطالب الشعبية بالضرورة، وهذا ما يحدث الآن في الجزائر في ظاهرة سياسية غير مسبوقة.

بما أن وعي الشعب ارتفع كما رأينا وارتفعت معه المطالب، فإن هذا يؤدي بالضرورة إلى رفع مستوى القادة الذين باستطاعتهم تجسيد التغيير على أرض الواقع، وقد ذكرت آنفاً أننا نعيش فعلاً أجواء الديمقراطية المباشرة التي عاشتها أثينا في القرن السادس قبل الميلاد، فما علينا إلا اللجوء إلى الديمقراطية المباشرة لاختيار قادة التغيير.

القائد هو ذلك الشخص الذي ينبع ويخرج من الجماعة يتمكن من التأثير فيهم وفقاً للسمات الفطرية والمكتسبة التي يتمتع بها من دون أن تكون له وسيلة قهرية أو زجرية أو حتى قانونية. وطبقاً لهذا التعريف البسيط فإن من يتم تعيينه من طرف بقايا السلطة لا يتوافق مع مطلب الشعب ولا يحقق مفهوم القائد، لذلك تبقى لدينا الطريقة الوحيدة والمثالية، ولكنها قابلة للتطبيق، وهي الاختيار المباشر من طرف الشعب.

في البداية أنا متأكد من أن مستوى وعي الشعب حالياً يؤهله ويمكّنه من تنظيم نفسه وهيكلة صفوفه بطريقة عفوية وتلقائية... وأنه يجيد اختيار القادة وهو على علم بالمسؤولية الملقاة على عاتقه، وهو قادر على التمييز بين الغث والسمين وبين المؤهل والجاهل والحديث قياس...؟

يقوم الشعب أولاً على مستوى الحي الذي يسكن فيه باختيار الشخص القائد، وأنا متأكد كذلك أنه في كل حي هناك شخص وقور يحظى باحترام سكان الحي وكلمته مسموعة. في هذه الحالة نجمع كل قادة الأحياء ونؤلف منهم مجلس القيادة على مستوى البلدية، وبما أنه لدينا 1541 بلدية فهذا يعني أنه يصبح لدينا 1541 مجلساً للقادة، نقوم باختيار ممثل واحد عن كل بلدية من بين قادة الأحياء، لنصل في الأخير إلى 1541 قائداً يمثلون كل القطر الجزائري، ثم ننتقل إلى الولاية، لأن هذا العدد كبير، وعليه يتم على مستوى الولاية اختيار 10 قادة من بين قيادات الأحياء لكل بلدية وفي الأخير نصل إلى 480 قائداً يمثلون الوطن، يتولون تسيير البلاد في هذه المرحلة الحرجة، فيختارون رئيساً لهم ونائباً أو اثنين وحكومة مؤقتة لتسيير هذا الظرف تكون لها ولهذا المجلس مهمات محددة تتمثل بتعديل الدستور وعرضه على الشعب وتعديل قانون الانتخابات والأحزاب السياسية وعرضهما كذلك على الشعب، ثم فتح المجال للانتخابات الرئاسية تتبعها انتخابات برلمانية ومحلية لنصل في الأخير إلى إنشاء مؤسسات لا تزول بزوال الرؤساء أو الحكومات أو الأشخاص، وبطريقة أقل ما يقال عنها إنها من اختيار الشعب، إنها سلطة الشعب.

لكن يبدو أن بقايا السلطة مصممة على تطبيق الحل الدستوري الحالي، فهي تطبق الدستور عندما تساعدها الظروف وتتجاهله عندما لا تساعدها، لأن تطبيق الدستور وتفعيل المادة سالفة الذكر من المفروض يكون سنة 2013!

أما نحن فنبحث دائماً في سبل إيجاد الحلول التي تمكن الحراك الشعبي من النجاح وتفويت الفرصة، وسأقدم إليكم اقتراحاً آخر في حال المضيّ في تطبيق الدستور وبقاء رئيس مجلس الأمة رئيساً للدولة للمدة الدستورية، ففي هذه الحالة سيتم فتح مجال الترشح لمن يريد وسنشهد الكثير من الوجوه منها القديمة ومنها الجديدة ومنها المرتزقة ومنها الجاهلة ومنها الانتهازية ومنها الغبية ومنها الافتراضية ومنها ومنها... وبخاصة أن وزارة الداخلية فتحت الباب لاعتماد أحزاب ومنظمات مجتمع مدني جديدة، وليعلم الجميع أن فتح المجال لاعتماد أحزاب جديدة يعني تفتيت وتشتيت الأصوات وتقزيم شعبية الأحزاب، وعليه فالأحزاب المستفيدة من هذه العملية هي الأحزاب الكبيرة المعروفة وكلما زادت الأحزاب كان ذلك في مصلحتها، لأنها تحافظ على وعائها الانتخابي بينما يتم تشتيت أوعية الأحزاب الأخرى الناشئة التي تكون عادة عبارة عن انشقاقات، كما أن الفرصة سانحة للأحزاب الكبيرة التي مارست السلطة ولا تزال للبقاء فيها والحرص على عدم خروجها منها مع ما يمثل لها ذلك من خطر المتابعة والمحاسبة وتهم الرشوة والفساد... ولكن ما الحل؟

****

إن الحل يكمن في إنشاء البديل السياسي، وهو جبهة الحراك الشعبي، وقد تعمدت تسميته الجبهة بدلاً من الحزب حتى يستوعب جميع الأطياف التي نزلت إلى الشارع مطالبة بالتغيير. وهكذا فجبهة الحراك الشعبي حزب سياسي يكون البديل الذي سيلبي مطالب الشعب ويقوم بالتغيير ويقوده، من هنا يجب ألّا نضيع الوقت أكثر في المسيرات والتجمعات الأسبوعية أو اليومية، بل نتوجه إلى العمل وهو حشد قادة التغيير وبداية تأسيس هذه الجبهة باللجوء إلى إجراءات تشكيل الأحزاب السياسية وفي البداية بعقد جمعية عامة أو مؤتمر تأسيسي ينبثق منه مجلس أو مكتب وطني ومنه مكاتب ولائية وبلدية، من هنا تبدأ القيادات الحراكية في البروز ويتسنى بذلك اختيار من يمثل الحراك الشعبي ويقدم كمترشح للرئاسيات المقبلة وسيفوز من دون منازع حتى ولو كانت الانتخابات حرة ونزيهة؟ وستكون كذلك لأن الشعب هذه المرة سيحرص بنفسه على شفافيتها ونزاهتها، لكن قبل ذلك نسائل هل الجموع الغفيرة التي نزلت إلى الشارع مطالبة بالتغيير لديها بطاقة الناخب وهل هي مسجلة في قوائم الانتخابات؟ يجب أن يعلم الجميع أن عدم التسجيل والحصول على بطاقة الناخب معناه أنه لا معنى لهذه الجبهة، لذا نوجه النداء إلى كل الشباب الذين يريدون التغيير أن لا يفوتوا هذه الفرصة والقيام بالتسجيل والحصول على بطاقة الناخب ليجسد فعلاً سلطته يوم الاقتراع. هذه الجبهة هي الوحيدة التي يمكن أن تقف أمام الأحزاب الكبيرة وأن تتفوق عليهم بوعائها الانتخابي إذا أخذنا في الحسبان حجم المسيرات والتظاهرات والتي يجب أن تترجم إلى أصوات يوم الاقتراع □

Stephan Kauffman and Ingo Stützle
Thomas Piketty's Capital in the Twenty-First Century: An Introduction
Translated by Alexander Locascio
(New York; London: Verso, 2017). 85 p.

رأس المال في القرن الحادي والعشرين لتوماس بيكيتي: مقدمة

عثمان عثمانية(*)
أستاذ محاضر في قسم الاقتصاد، جامعة العربي التبسي، تبسة ـ الجزائر.

مقدمة

قلما أثار كتاب في الاقتصاد ضجة مثلما فعل كتاب الاقتصادي الفرنسي الشاب توماس بيكيتي، أستاذ مدرسة باريس للاقتصاد الذي يبحث في مجالات المالية والسياسات العامة والموضوعات المرتبطة بهما، الذي تهتم كتاباته خصوصاً بموضوع التفاوت في المداخيل. وقد كان كتابه الضخم **رأس المال في القرن الحادي والعشرين** نتيجة سنوات من البحث وجمع البيانات حول ظاهرة التفاوت في عدة دول عبر العالم، وما إن نقل إلى اللغة الإنكليزية سنة 2014 حتى أصبح في مدة قصيرة أكثر الكتب مبيعاً، على الرغم من تخصص موضوعه وكبر حجمه.

ومنذ صدور الكتاب تتالت الكتب التي تتحدث عن موضوعه، سواء بالتلخيص والتبسيط أو بالنقد والتصويب[1]. ومن بين تلك الكتب مقدمة الكاتبين الألمانيين ستيفان كوفمان[2] وإنغو شتوتزلي[3] الذي جاء تقديمه على موقع دار النشر البريطانية فيرسو (Verso) كما يلي: «تقدم هذه المقدمة حجة عمل بيكيتي الضخم في صيغة مضغوطة ومفهومة، كما تحقق أيضاً

(*) البريد الإلكتروني: atmania.otman@yahoo.fr.

(1) من بين الكتب التي كتبت حول كتاب بيكيتي: Heather Boushey, J. Bradford Delong and Marshall Steinbaum, *After Piketty: The Agenda for Economics and Inequality* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2017); Nicoals Lecaussin, Hean-Philippe Delsol et Emanuel Martin, *Anti-Piketty: Vive Le Capital au XXIème siècle!* (Paris: Libreéchange, 2015), and Frédéric Georges-Tudo, *Piketty, au piquet!: Le Capital au XXIème siècle, enquête sur une imposture* (Paris: Editions du Moment, 2015).

(2) ستيفان كوفمان هو صحافي ألماني وكاتب روايات بوليسية، يعمل في فريق التحرير لمجموعة M. Dumont للإعلام.

(3) إنغو شتوتزلي هو عالم سياسة وعضو في مجلس تحرير الجريدة الشهرية *ak-analyse & kritik*.

في النقاشات التي أثارها. إضافة إلى توضيح الكاتبين لحدود، وتناقضات وأخطاء ما يسمى «ثورة بيكيتي»[4].

قدم الكاتبان ملخصاً وافياً ومراجعة شاملة لكتاب **رأس المال في القرن الحادي والعشرين**، كما جمعا أهم ما كُتب حوله في الكتابات الأكاديمية الصحافية المتخصصة من مدح ونقد، من أجل الإجابة عن السؤال الأهم: لماذا حظي هذا الكتاب بهذا الاهتمام؟ وما الذي يجعل بيكيتي يتلقى كل هذا المدح والنقد، ويبرز كأحد أهم اقتصاديي القرن الحادي والعشرين؟

وقد جاء هذا الكتاب صغير الحجم في خمسة فصول، تناول **الأول** منها الهوس بكتاب بيكيتي والمديح الذي تلقاه فور إصدار النسخة الإنكليزية من كتابه، والفصل **الثاني** تناول تقديماً لموضوع التفاوت وتوضيحاً لأهميته في هذا التوقيت بالتحديد. أما **الثالث** فخصص لاستعراض كتاب بيكيتي وما جاء فيه، ثم الفصل **الرابع** تناول تحليلاً لأسباب الضجة حول الكتاب والانتقادات التي تلقاها، أما الفصل الأخير فجاء فيه تحليل نقدي لعمل بيكيتي من قبل الكاتبين.

أولاً: الهوس ببيكيتي

يذكر الكاتبان في بداية الكتاب أن الاقتصادي توماس بيكيتي نجح في إثبات أن الغني يصبح أغنى، وأن النجاح يؤدي إلى النجاح، أو على الأقل ذلك ما كان ينوي فعله. وبينما لم يكن للنسخة الفرنسية أثر جوهري، أحدث نقل الكتاب إلى اللغة الإنكليزية في آذار/مارس 2014 ضجة هائلة، واحتفل الكثير من الاقتصاديين بالكتاب.

وقد مدح الاقتصادي الألماني بيتر بوفينغر (Peter Bofinger) الذي يدعى بـ «الحكيم الاقتصادي» الكتاب وذكر أن بيكيتي نجح في طرح النقاش اللازم حول مستقبل اقتصاد السوق وجعله في قلب الاهتمام العام. وكانت جولة بيكيتي الأولى في الولايات المتحدة الأمريكية مشابهة لجولة نجم روك شهير، وقد عرض نتائجه على الأمم المتحدة، وصندوق النقد الدولي والطاقم الاستشاري للرئيس الأمريكي باراك أوباما.

طرح الكاتبان في بداية كتابهما سؤالاً جديراً: هناك العديد من الدراسات الميدانية التي بينت التباعد بين الغني والفقير في الدول الصناعية، فإن كان بيكيتي قد كتب حول ما هو معروف ومثبت أصلاً، فلماذا كل هذه الإثارة؟

ثانياً: إعادة التوزيع، التفاوت وأزمة الدين

إن الاهتمام الذي حظي به بيكيتي يمكن تفسيره بـ«العصر النيوليبرالي»، الذي يشمل إلى جانب أشياء أخرى رفع العبء عن رأس المال من أجل تعزيز الاستثمارات والنمو الاقتصادي، وهذا صار واضحاً بين الدول في صورة منافسة جبائية لجذب الاستثمار.

وبانخفاض الضرائب على رأس المال وانخفاض الأجور، كانت النتائج تزايد التوزيع غير العادل للدخل والثروة، واتسعت الفجوة في الدول الصناعية منذ الثمانينيات. وهذا

(4) <https://www.versobooks.com/books/2255-thomas-piketty-s-capital-in-the-twenty-first-century> (accessed August 2018).

التطور فسّر على أنه نتيجة للعولمة والتغير التكنولوجي اللذين أعطيا الامتياز للعمال ذوي المهارات العالية، وهذا ضغط على أجور العمال الأقل مهارة. كان يُنظر إلى هذا التفاوت على أنه لا يمكن تفاديه من جهة، وأنه نتيجة للتنافس بين الدول من أجل تعزيز النمو من جهة ثانية.

هذه الشرعنة للتفاوت واجهت صعوبات مع الأزمة المالية والاقتصادية لسنة 2008؛ فهذه الأخيرة أدت إلى ارتفاع كبير في الدين العام للدول، وبخاصة كنتيجة لإنقاذ البنوك المتعثرة. الأمر الذي أدى إلى التوجه نحو تبني سياسات تقشفية، وتالياً انخفاض مهم في الأجور والمنافع الاجتماعية، وإلى جانب كل هذا ـ في السنوات التي تلت الأزمة ـ بدأ عدة أكاديميين ومؤسسات مناقشة تنامي الفجوة بين الغني والفقير كسبب للأزمة.

هنا أحسن الكاتبان في توضيح أن المسألة كلها لا تتعلق بعلاج المشاكل التي تتسبب فيها الرأسمالية، بل معالجة أي مشكلة تعارض الرأسمالية. ومنه فالسعي ليس لتحسين حياة الأفراد، إلا إن كان ذلك يؤدي إلى تحسين أداء الرأسمالية، وبالتالي فنحن أمام معضلة أخلاقية حقيقية، تقودنا إلى طرح نفس التساؤل الذي طرحه جياكومو كورنيو[5] «هل عفّى الزمن على الرأسمالية؟»

ثالثاً: كتاب رأس المال في القرن الحادي والعشرين

ما الذي يؤثر في حركة الثروة والدخل؟ وفقاً لبيكيتي تميل الثروة إلى التزايد بصورة أسرع من الدخل، وهذا يزيد معدل رأس المال/الدخل، ويرى أن السبب في هذا أن العائد على رأس المال (عادة يتم اختصاره بـ r) من ناحية المتوسط التاريخي أكبر كثيراً من نمو الأداء الاقتصادي أو الدخل (g):

ـ يعتمد نمو الأداء الاقتصادي/الدخل (g) وفقاً لبيكيتي أساساً على تطور مجتمع العمالة والتقدم التكنولوجي.

ـ يعتمد معدل نمو الثروة (r) بقوة على المخاطرة التي يتعرض لها استثمار مالكي الثروة. ويتغير معدل نمو r مع شكل الاستثمار ودرجة المضاربة المرتبطة به: كلما كانت المخاطرة عالية، كانت r أكبر. لذلك فإن الاستثمار في الأسهم ذات المخاطرة أو باقي أشكال الأوراق المالية يعود بعوائد أعلى نسبياً من 7 إلى 8 بالمئة، وفي المقابل يقدم العقار عوائد بـ 3 إلى 4 بالمئة فقط. أما الودائع فتدرّ فوائد حالية على النقود لا تكاد تتعدى 2 بالمئة.

وصل بيكيتي إلى نتيجة هي أن العائد على رأس المال السنوي r ـ على عكس كل التقلبات والاختلافات ـ يكون متوسطه عند نحو 4 إلى 5 بالمئة في المدى الطويل. معدل النمو طويل المدى للأداء الاقتصادي g، على النقيض، يكون متوسطه عند 1 إلى 2 بالمئة، وبالتالي أقل من العائد على رأس المال. وقد عبر بيكيتي عن هذا بالصيغة $r > g$. هذا يبين أن النمو القوي للثروة في مقابل الدخل يفاقم خاصية التفاوت في كل المجتمعات، وأولئك الذين يملكون يحصلون على أكثر، والغني يصبح أغنى. وهو يعتقد أن التفاوت المتزايد ليس مصادفة، بل هو مصاحب للتنمية

(5) انظر: Giacomo Corneo, *Is Capitalism Obsolete: A Journey through Alternative Economic Systems*, translated by Daniel Steuer (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2017).

الاقتصادية، ويقول إن هذه الحالة ليست في النظام الرأسمالي فقط، لكن في باقي الأنماط الاقتصادية أيضاً. ومع ذلك، لم يرغب بيكيتي في أن يفهم هذا التشخيص المتعلق بتزايد التفاوت كدعوة إلى صراع الطبقات: «لأكون واضحاً هدفي هنا ليس دعوة العمال ضد الملّاك، لكن الحصول على نظرة أكثر وضوحاً للواقع»[6].

رابعاً: الضجيج والنقد

لماذا أحدث الكتاب مثل هذا الإحساس بينما نُشر حديثاً العديد من الدراسات والكتب والنصوص التي يسهل الوصول إليها؟

من بين المظاهر التي تفسر هذه الضجة، يمكن ذكر ما يلي:

ـ ما توصل إليه بيكيتي يُعَد استفزازياً، لأنه إن كان صحيحاً فهو يتطلب اتخاذ إجراءات سياسية. وما اقترحه بيكيتي بخصوص السياسة الجبائية يرغب الساسة في تجنبه، لذلك كان هناك نقاش واسع حوله وحول طروحاته.

ـ نقد بيكيتي للرأسمالية كان نقداً بناء، ولم ترتفع طلباته السياسية إلى حد التغيير الجذري للنظام، بل كانت محدودة في بعض التعديلات على النظام الجبائي، التي من شأنها جعل الرأسمالية أكثر استقراراً.

ويرى الكاتبان أن هناك أسباباً أخرى للنجاح المدهش الذي حققه بيكيتي غير «التوقيت المناسب»، «الكاريزما الشخصية» للكاتب، و«الصيغة العالمية» سهلة الفهم (ص 42).

ومثلما لاقى بيكيتي اعترافاً عالمياً بأهمية عمله، فقد تعرض للكثير من الانتقادات في الكثير من جوانب عمله الثوري. ويرى الكاتبان أنه هاجم في تحليله أسس الأيديولوجيا النيوليبرالية، وهي أن السوق هي مكان محايد حيث يمكن أي شخص مبدئياً البحث وإيجاد السعادة، وأن الاختلافات في الدخل والثروة مرحب بها ما دامت تحفز الأفراد على إنجاز الأعمال، وأن تلك الاختلافات شرعية ما دامت تعكس مستويات مختلفة من أداء أو تفضيلات الأفراد في السوق.

لكن ستيفن بريسمان (Steven Pressman) كان أكثر تحديداً من كوفمان وشتوتزلي في تحديد الانتقادات التي وجهت إلى عمل بيكيتي، والتي جمعها تحت أربع مجموعات: الانتقادات التي وجهت إلى بيكيتي من اليمين؛ الانتقادات التي أتت من اليسار؛ المراجعون الذين باركوا الكتاب، والمراجعون الذين يتضح أنهم لم يقرأوا الكتاب[7].

ـ ما الذي يمكن فعله بكتاب رأس المال؟

في الفصل الأخير من الكتاب قدم الكاتبان تقييماً نقدياً لكتاب بيكيتي، وتناولا ما حققه وما لم يحقق، حيث يرى الكاتبان أن بيكيتي نجح في طرح النقاش المناسب حول موضوع التفاوت وجعله في أعلى أجندة الساسة والأكاديميين، وحتى الطبقات

---

(6) Thomas Piketty, *Capital in The Twenty-First Century* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2014), p. 40.

(7) Steven Pressman, *Understanding Piketty's Capital in the Twenty-First Century* (Oxon: Routledge, 2016), p. 156.

البرجوازية التي منحت نفسها لحظة للتفكير في الموضوع.

لكن الكاتبين أهملا أهم ما توصل إليه بيكيتي، وهو أن دخل رأس المال المتزايد (وليس دخل العمل) هو ما يحرك التزايد في التفاوت، وهذا مختلف عن كل النظريات الاقتصادية وأعلى منها تطبيقياً[8].

خاتمة

يتضح مما سبق أن الكاتبين بذلا جهداً كبيراً في جمع الانتقادات التي وجهت للكتاب، والتي ظهرت في جرائد ومجلات مختلفة ومتفرقة، ولم يكتفيا بعرضها فقط، بل بذلا جهداً أيضاً في جمع الردود التي وُجهت إلى تلك الانتقادات من جانب اقتصاديين وكتاب آخرين. وهذا ما ميز هذا الكتاب عن أعمال أخرى سابقة كتبت حول كتاب بيكيتي مثل كتاب *Anti-Piketty* أو *Piketty, au piquet!*، التي هاجمته من دون إعطاء أي أهمية لجوانبه الإيجابية.

لكن الكاتبين لخصا ملاحظاتهما حول الكتاب في نظرة بيكيتي للرأسمالية، ولم يبذلا جهداً واضحاً في انتقاد الأفكار الأساسية حول التفاوت والأرقام التي قدمها، مثل تلك المتعلقة بالثروة. كما أنهما لم يذكرا ما أجاد في فعله، ولم يستطيعا توضيح أهمية الكتاب ونتائجه.

ويبقى الكتاب كنسخة مضغوطة تشرح أهم ما جاء في كتاب **رأس المال في القرن الحادي والعشرين** لتوماس بيكيتي وما دار حوله من نقاش، لكن لا يمكن عَدُّه كافياً لتحقيق ذلك □

(8) Ibid., p. 160.

جورج قرم

الفكر والسياسة في العالم العربي: السياقات السياسية والإشكاليات من القرن التاسع عشر حتى القرن الواحد والعشرين

(بيروت: دار الفارابي، 2018). 431 ص.

رضي السمّاك(*)

باحث سياسي وتراثي ـ البحرين.

يأتي هذا الكتاب الجديد للباحث والمؤلف الموسوعي اللبناني الغزير الإنتاج جورج قرم بالتزامن تقريباً مع مناسبتين تكريميتين حظي بهما عن جدارة واستحقاق: **الأولى** تتمثل بحصوله على جائزة سلطان العويس الثقافية الإماراتية في الدورة الخامسة عشرة (2016 ـ 2017)؛ أما **الثانية** فتتمثل بمنحه «جائزة البحث» من جانب الأكاديمية الفرنسية عن كتابه **المسألة الشرقية الجديدة**، الصادر باللغة الفرنسية سنة 2017. وتتجلى أهمية مؤلفاته في كونه يكتب باللغات الثلاث العربية والفرنسية والإنكليزية، وتحصيلاً يعتمد في أبحاثه على المصادر الصادرة بهذه اللغات نفسها وهو ما يكسب دراساته قوةً وأهمية ورصانةً.

والكتاب الذي بين أيدينا مُترجم من الفرنسية إلى العربية ينتمي إلى نوع المؤلفات الموسوعية الأشبه بالببليوغرافيا المسحية البحثية في تغطيتها للسجالات والصراعات الفكرية العربية التي دارت على امتداد ما يقرب من قرنين. كما تكتسب أهمية الكتاب من كونه يخاطب عقل القارئ الفرنسي بمنهجية علمية صارمة كاشفاً انحياز مؤلفه، بلا مواربة، للقضايا العربية العادلة ووفق رؤية يسارية معتدلة ثاقبة؛ متفادياً بأكبر قدر ممكن الوقوع في آفة التحزب والتعصب التي تتنافى مع مقتضيات منهجية البحث العلمي. ولعل ما يضاعف أهمية الكتاب أيضاً صدوره في مثل هذا الوقت بالذات الذي يمر الوطن العربي فيه بمنعطف تاريخي خطير حاسم في لحظة من أشد لحظات العالم اضطراباً منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، وبخاصة بالنظر إلى ما يشوب العلاقة بين الشعوب العربية جمعاء والغرب من توتر شديد في ظل تواصل الحروب الإقليمية والأهلية في المنطقة على خلفية الصراعات والتوترات الإثنية

(*) البريد الإلكتروني: radhi-alsammak@hotmail.com.

والطائفية التي تتوارى من خلفها أبعادها الطبقية والاجتماعية، ووسط تدخلات مباشرة وغير مباشرة من جانب القوى الكبرى الغربية والإقليمية ذات المصلحة في إشعالها، وعلى رأسها الولايات المتحدة، ولعل أخطرها ما جرى ويجري في سورية والعراق واليمن وليبيا بالتوازي مع تعاظم النزعات العنصرية ضد العرب والمسلمين في الغرب وتنامي الميول والاتجاهات الشعبوية على خلفية موجات العمليات الإرهابية للجماعات الإسلاموية في أوروبا، وبخاصة «داعش»، وتزايد أعداد المهاجرين الفارّين من مناطق تلك الحروب إلى أوروبا.

يتوزع الكتاب على 14 فصلاً تناول مؤلفه فيها السياقات التي شهدها الفكر العربي الحديث، صعوداً وانحداراً، وأبرز ما مر به من إشكاليات وعوائق متعددة على المستويين الذاتي والموضوعي تسببت ـ مجتمعةً ـ في نكوص مسيرته، بدءاً من النصف الثاني من القرن التاسع عشر حيث انطلاقته المُضيئة الواعدة الأولى، التي تواصلت إلى أوائل القرن العشرين، ومروراً بكامل هذا القرن وما تخلله من محطات مد وجزر أعقبتها انطلاقة جديدة من انتعاش الآمال والزهو الوطني والقومي في إثر نيل البلدان العربية استقلالاتها تباعاً، وبخاصة بعد ثورة يوليو المصرية مطلع الخمسينيات وصعود الزعامة الناصرية، وصولاً إلى وقتنا الراهن حيث بلغ الفكر العربي أوج كبوته الظلامية السحيقة متوّجاً بذلك مرحلة متسارعة من أُفول نهضة حركة التحرر الوطني ـ أنظمةً وحركات ـ على امتداد نصف قرن منذ هزيمة حزيران/يونيو 1967 الكارثية لثلاثة بلدان عربية، مصر وسورية والأردن، أمام إسرائيل في ستة أيام فقط، وما نجم عنها من احتلالها لأراض واسعة من مساحات هذه الدول الثلاث.

ولعل من أبرز النقاط المهمة الجديرة بالذكر، التي برع المفكر الباحث قرم في تأصيلها في معرض فصول دراسته، التي يمكننا إيجازها بتعابيرنا مشفوعاً بعضها بملاحظاتنا الاجتهادية عليها هي على النحو التالي:

1 ـ يبدي الكاتب تفاؤلاً بالتنوع المدهش للفكر العربي وعبقرية الثقافة العربية منذ بواكير نشأتها التاريخية، التي لا يمكن اختزالها ـ وفق تعبيره ـ بالفكر الإسلامي (ويقصد ضمنياً به بالطبع ذا الطابع الظلامي الذي يسود حالياً وليس المستنير)، معلقاً بذلك آمالاً على حيوية الثقافة العربية النقدية منذ القرن التاسع عشر إلى اليوم، وإن كان يبدو لنا هنا مُفرطاً، إلى حد ما في، تفاؤله (ص31 و46).

2 ـ يُفرّق المؤلف بين الدعوات إلى الرابطة أو الجامعة الإسلامية التي برزت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين وبين حركات الإسلام السياسي المتشددة العابرة للقوميات التي برزت أواخر القرن؛ إذ إن **الأولى** ينعتها بالمنفتحة على أوروبا ومنجزاتها العلمية والثقافية والصناعية والاقتصادية، بينما **الثانية** يصفها بالمنغلقة بإحكام إزاء كُل ما يتعلق بالغرب من ثقافة ومكتسبات سياسية وحضارية وخلافها، والتي ترى أنها ذات تأثير علماني هدّام على المجتمعات العربية والهوية الإسلامية. ويدرج ضمن روّاد النهضة في القرن التاسع عشر مشايخ أزهريين إصلاحيين، كرفاعة الطهطاوي ومحمد عبده وعلي عبد الرازق وغيرهم، ولا يرى «الأصولية الوهابية» بحسب تعبيره التي نشأت في

القرن الثامن عشر امتداداً لفكر رواد النهضة، ويصفها بالعقيدة الجامدة الصارمة التي نشأت في وسط صحراوي مُغلق مقطوع الصلة كلياً بأوروبا (ص 166 و174).

3 ـ يُلفت الكاتب النظر ـ بناء على ما تقدم ذكره ـ وفي أكثر من موضع من أغلب فصول الكتاب إلى التأثير المحوري الكبير لما يسميه «الراديكالية السعودية الوهابية»، وما تمخّض من تحت عباءتها من انشقاقات لجماعات إسلاموية وحركات إسلام سياسي شديدة التطرف، بالتماهي مع جماعة الإخوان المسلمين المصرية في ارتدادات الفكر والثقافة العربية إلى الخلف، بما في ذلك ـ كما يلمح بجلاء ـ دورها في إجهاض ثورات الربيع العربي مطلع العقد الحالي؛ ولا يفوته التذكير بأن تأسيس كل من المملكة العربية السعودية وجماعة الإخوان المسلمين جاء في وقت زمني متقارب، ويرجع ذلك التأثير إلى ما كسبته السعودية من نفوذ سياسي ومالي كبير ومتعدد الصور بفضل الاقتصاد الريعي النفطي منذ بداية السبعينيات حيث طفرة الأسعار النفطية، ناهيك بتحالفها هي وبعض الدول الخليجية مع القوى الكبرى الساعية للهيمنة على المنطقة وعلى رأسها الولايات المتحدة (انظر على سبيل المثال لا الحصر هامش ص 70).

على أن الباحث لم يكن مُصيباً في اعتقادنا حينما وضع ظروف نشأة منظمة المؤتمر الإسلامي في إثر جريمة حرق المسجد الأقصى الصهيونية عام 1969 في سياق التوجهات السعودية لمنافسة الجامعة العربية، إذ جاء إنشاء هذه المنظمة الإسلامية حينئذ حصيلة توجهات مشتركة بين ما عُرف بالدول العربية التقدمية والدول العربية المُحافظة قُبيل غروب الحقبة الناصرية خلال مرحلة قصيرة هي من أفضل مراحل التضامن العربي بغية تعزيز ضغوط الدول العربية والإسلامية المشتركة على إسرائيل بُعيد هزيمة حزيران/يونيو 1967، وإن كانت مآلات كلتا المنظمتين العربية والإسلامية صبّت لاحقاً في ما ذهب إليه الباحث، ولا سيّما في وقتنا الراهن حيث لا أثر لدور فيهما لما كانت تُعرف بالأنظمة التقدمية.

4 ـ يحاول الباحث أن يُصحح الاعتقاد الشائع بأن وعي النُخبة العربية بالتقدم الأوروبي لم يبدأ إلا بُعيد الحملة الفرنسية على مصر، لأن العرب والأتراك بحسب توضيحه لمسوا ذلك التقدم قبل الحملة التي تمت أواخر القرن الثامن عشر، لكن ما لم يستدركه الباحث بأن العامل الحاسم المحرك للنهضة العربية ووعي عمق التخلف الذي يقبع فيه العرب مقارنة بالتقدم الهائل لأوروبا إنما جرى عقب تلك الحملة تحديداً على امتداد القرن التاسع عشر.

5 ـ في تعليقه (ص 199 ـ 203) على كتاب صابرينا ميرڤين **إصلاح شيعي: علماء وأدباء جبل عامل منذ نهاية السلطنة العثمانية إلى استقلال لبنان** الصادر بالفرنسية، يشيد الباحث بهذه المنطقة ويصفها بأنها غنية بمثقفين من «العلماء المرموقين» على حد تعبيره، مُحذراً مما يمكننا وصفه من النمذجة أو القولبة الطائفية في استخلاص المواقف والتقلبات السياسية واحتسابها مواقف لطائفة برمّتها، أياً كان التيار الطاغي في هذه المرحلة أو تلك داخل طائفة ما بشتى مكوناتها السياسية والثقافية؛ فشباب جبل عامل العرب كما انخرطوا في مختلف الحركات القومية واليسارية اللبنانية والفلسطينية لقتال العدو الإسرائيلي المحتل لجنوب لبنان انخرطت أجيال جديدة منهم

لاحقاً في حركتي أمل وحزب الله ضد العدو ذاته. وما لا شك فيه بحسب تقديرنا ما يصح على شيعة لبنان في هذا الشأن ينسحب على الشيعة العرب الآخرين، وبخاصة في العراق والخليج. ومن نافلة القول أيضاً انطباقه على مختلف الطوائف الإسلامية وغير الإسلامية الأخرى.

6 ـ إذ تناول المؤلف الدور التنويري والفكري لشخصيات مفكرة ومثقفة متعددة على امتداد الوطن العربي تقريباً، بدت منطقة الخليج العربي تقريباً شبه غائبة من تناوله، سواءٌ لدى تناوله جوانب الثقافة العربية والإبداع بكل روافدها، أم في الجانب الفكري رغم ضآلة المفكرين العرب؛ اللهم إشارته إلى نموذج واحد (محمد جابر الأنصاري)، رغم أن الأنتليجنسيا الخليجية ما زالت تؤدي في تقديرنا دوراً مهماً محورياً مُعتماً عليه، وفي ظل حصار قاسٍ واضطهاد مضروبين عليها. كما فاته تناولُ قامات فكرية مصرية كبيرة أخرى ما كان يجب أن تغيب ولو في سياق تقديمها كأمثلة، ومنها محمود أمين العالم، وفؤاد مرسي، ومراد وهبة وغيرهم، كما جاء عرضه لعطاءات عقل فؤاد زكريا الفائقة الأهمية باقتضاب شديد، وهو الذي يصفه بأنه واحد من أكبر المفكرين العرب المعاصرين ويتم تجاهل دراساته النادرة حول الفكر الفلسفي العربي؛ وللدقة فإن زكريا المولود عام 1927 عاش ثلثي القرن العشرين وكامل العقد الأول تقريباً من قرننا الحالي الحادي والعشرين وليس خلال النصف الأخير من القرن كما عبّر المؤلف التباساً أو سهواً (ص 374).

أما في العراق فقد كان أبرز الغائبين عن النماذج الجديرة بالإشارة إليها، ولو على سبيل المثال أيضاً، المفكر السوسيولوجي المعاصر فالح عبد الجبّار الذي غيّبه الموت أوائل هذا العام.

كذلك كانت النماذج النسوية التي نوّه الباحث بأدوارها التنويرية والحقوقية محدودة جداً، كما النماذج المثقفة والسياسية والحقوقية ذات الصلة بحركات التغيير الاجتماعي والسياسي نحو الديمقراطية والإصلاحات الراديكالية، وكذلك الباحثون البارزون المهتمون والمنشغلون بقضايا المجتمع المدني والتغيير الديمقراطي والتي نُشرت وصدرت لهم دراسات متعددة في هذا الصدد. وفي تقديرنا كان قميناً أن يتناول المؤلف هذه المسألة، ولو من دون الإشارة إلى نماذج محددة في الأقطار العربية لتبيان الدور المحوري الحاسم الذي يؤديه هؤلاء راهناً بتضحيات هائلة ونكران الذات بعد إجهاضات حركات الربيع العربي وذلك للتنويه بدورهم أمام الرأي العام الغربي والساحات العلمية والإعلامية الغربية في سبيل إحداث النقلة التاريخية المرجوة لاستعادة زخم وألق الفكر العربي المستنير في ظل إصلاحات جذرية واعدة للأنظمة القائمة، أو تفسح في المجال لقيام أنظمة جديدة مُنتخبة ومُعبرة عن شعوبها.

وأخيراً فإن الملاحظات الآنفة الذكر التي استعرضناها هي مجرد هنات بسيطة لا تنال بأي حال من الأحوال من قيمة وأهمية هذه الدراسة الاستثنائية الموسوعية الشاملة حول سياقات الفكر والثقافة والسياسة خلال قرنين تقريباً من تاريخ العرب الحديث، التي من الواضح أن مفكرنا الكبير جورج قرم قد بذل فيها جهداً خارقاً استثنائياً ومتميزاً في عرضه تلك السياقات مقرونةً بتحليله الثاقب الرصين. وبالنظر إلى أهمية الكتاب فالآمال تحدونا بصدوره بأكثر من لغة غير اللغتين اللتين صدر بهما □

كتب عربية وأجنبية وتقارير بحثية

كابي الخوري

مركز دراسات الوحدة العربية

أولاً: الكتب العربية

ـ 1 ـ

الحسين شكراني. **تناقضات القانون الدولي: مدخل تحليلي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 2019، 352 ص.

يُنظر إلى القانون الدولي العام بوصفه قانوناً ينظم المجتمع الدولي الذي يتكون من دول ذات سيادة تعيش جنباً إلى جنب من دون أن تخضع لسلطة سياسية عليا أو مركزية. ويثير هذا التعريف المبسط للقانون الدولي عدة تساؤلات ترتبط في مجملها بمدى وجود هذا القانون وتحديد موقعه ونظامه الأساسي، ومستويات إلزام قواعده القانونية ومدى إمكان تطويرها، وتطبيقها على أرض الواقع. إزاء هذه التساؤلات، ينقسم الفقه الدولي إلى فريق مؤيد وفريق رافض لإلزامية القانون الدولي.

من هنا، يسعى هذا الكتاب إلى تبيان حجج الرافضين والمؤيدين معاً للقانون الدولي، مع إمكان تحديد الخلفية التاريخية التي ساهمت في ظهور وبلورة القانون الدولي العام، وبخاصة مع انعقاد مؤتمر وستفاليا عام 1648. كما يتناول الجدل بين المدارس المتعددة كالمدرسة الوضعية والمدرسة الطبيعية، والمدرسة التضامنية، ومدرسة «ريم» حول التناقضات أو المفارقات الاجتماعية والخلاف الموجود بين المدارس الفقهية حول الترابطات الموجودة بين القانون الدولي من جهة أولى والقانون الداخلي من جهة ثانية.

وفي هذا السياق يتنكر بعض الفقهاء للقانون الدولي العام (أو قانون الشعوب)، تحت حجج متعددة، من أبرزها أن القواعد القانونية التي يعتمد عليها المجتمع الدولي اختيارية وآنية بعيدة من الإلزام إذا ما قورنت بمقتضيات القانون الدولي الوطني الداخلي. ولا توجد سلطة مركزية عليا تصدر وتطبق

الأوامر على الدول أو (سلطة تشريعية فوق ـ دولتية) تضمن إلزام الدول بتطبيق القانون الدولي، إذ إن الجمعية العامة للأمم المتحدة التي حاولت أن تكون مشرِّعاً للعالم ليس لتوصياتها التي تصدر عنها أي تأثير عملي أو قوة قانونية، مقارنة بسلطات مجلس الأمن الدولي، ولا سيَّما سلطات الدول الخمس التي تتحكم في «حق الفيتو». كما يرى هؤلاء الفقهاء أن القانون الدولي عبارة عن واجهة سياسية تعبر عن المصلحة الوطنية لبعض الدول المسيطرة على المسرح الدولي، التي تتحكم في القانون الدولي، وذلك من خلال نظام دولي أحادي القطبية أو ثنائي القطبية أو متعدد القطبية يتحكم في مستوى العنف والقوة على المستوى الدولي. ويُعد مفهوم المصلحة الوطنية ـ إلى جانب الأمن والقوة ورهان القوة ـ مفتاح النظرية الواقعية في العلاقات الدولية. ويضيف الفقهاء الذين يتنكرون لوجود القانون الدولي أنه نظراً إلى عدم وجود محاكم دولية على غرار ما هو موجود في التشريعات الداخلية، فإن القضاء الدولي غير مكتمل المعالم حتى يصبح ملزماً كما هي حال قرارات المحاكم الوطنية.

في المقابل، يؤكد عدد من الباحثين والمهتمين بالقانون الدولي إلزامية قواعده، مستندين بذلك إلى عدد من الحجج أيضاً، أبرزها أن القانون الدولي وجد كي ينظم العلاقات بين الدول التي يجب أن تحكمها قواعد ومبادئ مشتركة. كما أن عدم صدور قواعد القانون الدولي عن سلطة تشريعية مركزية عليا لا يحرمها صفتها الإلزامية، فهناك قواعد عرفية مثلاً ليست وليدة التشريع، لكن لها قوتها الإلزامية، ذلك بأن العرف أقدم من التشريع وأعرق منه. كذلك يرى المدافعون عن منظومة القانون الدولي أن إبرام الدول المعاهدات والبروتوكولات في ما بينها، والإسهام في تكوين الأعراف الدولية يعدّان بصورة عامة اعترافاً بوجود القانون الدولي من جهة أولى، وإدراك الدول بحتمية الخضوع له وامتثال قواعده من جهة ثانية، أمراً كافياً لاعتبار القانون الدولي قانوناً بالمعنى الكامل والتام. علاوة على ذلك، لا يخفى أن القضاء الدولي (قرارات محكمة العدل الدولية، ومحكمة الجنايات الدولية وغيرها)، إضافة إلى قرارات مجلس الأمن الدولي، تؤكد أهمية ودور وسائل القانون الدولي في العلاقات الدولية.

وإذ يبحث الفقهاء في العلاقة بين القانون الدولي العام والقانون الداخلي، يتحدث بعضهم عن مذهب فقهي يؤمن بوحدة القانون، ويطالب أنصار هذا الفقه بسمو الاتفاقيات الدولية على الدساتير الوطنية، بينما يتحدث بعضهم الآخر عن مذهب فقهي يؤمن بازدواجية القانون، ويطالب أنصار هذا الفقه بالفصل بين القانون الدولي والقانون الداخلي، مع إعطاء الأولوية لتطبيق القانون الداخلي في حال وجود تناقض بين القانونين.

في نهاية المطاف، يتبين أن تطبيق القانون الدولي من عدمه رهن بمدى جدية المجموعة الدولية في حل المنازعات الدولية وفق مبادئ القانون الدولي. ويرتبط ذلك بتعدد الأنساق الثقافية والاجتماعية للمجتمعات البشرية وبمصالح القوى المهيمنة على الساحة الدولية. لقد تجاوزت الولايات المتحدة على سبيل المثال مرات متعددة مجلس الأمن الدولي والشرعية الدولية وغزت العراق وتدخلت في سورية من دون قرار من مجلس الأمن أو طلب من الحكومة السورية. وصدرت مجموعة من القرارات الدولية ضد إسرائيل ولم تنفذ،

الأمر الذي أدى إلى التشكيك في نجاعة وأداء القانون الدولي. والثابت أن القوى المهيمنة على الساحة الدولية تسعى على الدوام لاستخدام القانون الدولي بما يتوافق ومصالحها الأمنية والسياسية والاقتصادية، لكن ذلك كله لا ينفي وجود القانون الدولي وتأثيره في تنظيم العلاقات الدولية والحؤول دون الانزلاق الكامل لشريعة الغاب.

ـ 2 ـ

يوسف العاصي الطويل. **مستقبل إسرائيل في ظل التسوية السلمية مع العرب: حل عربي للمسألة اليهودية.** مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2019. 608 ص.

في محاولة لاستشراف مستقبل إسرائيل في ظل السيناريوهات المطروحة لتسوية الصراع العربي ـ الإسرائيلي، يتناول مؤلف هذا الكتاب الوجود اليهودي في المنطقة، والواقع الإسرائيلي الحالي ومعطياته الداخلية، سياسياً واجتماعياً واقتصادياً وعسكرياً، إضافة إلى الواقع الإقليمي العربي والواقع الدولي، وتأثيرهما في المستقبل الإسرائيلي.

يرى مؤلف الكتاب أن ميزان القوى وانعكاسه على احتمالات السلم والحرب يصب في مصلحة إسرائيل التي تمتلك السلاح النووي بما يشكله من ضمانة من أي محاولة عربية لاستئصالها، التي تحظى بدعم لامحدود من الولايات المتحدة، الأمر الذي أدى إلى استبعاد الخيار العسكري لتسوية الصراع مع إسرائيل، ليبقى خيار التسوية السلمية هو المطروح على أرض الواقع، وفي مقدمتها تسوية «حل الدولتين».

لكن هذه التسوية على أساس قيام دولتين لم تعد قائمة في رأي الكثير من الخبراء في ظل الإمعان الإسرائيلي في مواصلة الاستيطان، وقضم الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، والعمل على تهويد القدس وعدم الاعتراف بحق العودة؛ في مقابل الوهن العربي المستمر ووصول مفاوضات التسوية إلى طريق مسدود، ولا سيّما بعد إعلان دونالد ترامب الرئيس الأمريكي اعترافه بالقدس عاصمة لإسرائيل وإعلان صهره كوشنير عن «صفقة القرن» لتصفية القضية الفلسطينية.

من هنا يرى المؤلف أنه لم يعد قائماً سوى حل الدولة الواحدة الذي يمكن أن يلبي طموحات كل الأطراف ويشكل بداية لتعايش سلمي بين اليهود والعرب، مشيراً إلى أن اليهود الشرقيين والعرب يمكنهم أن يؤدوا دوراً مركزياً في الوصول إلى مثل هذا الحل، نظراً إلى وجود تاريخ طويل من التعايش بين الطرفين. ويمكن الوصول إلى هذا الحل ـ في رأي المؤلف ـ من خلال الدولة الواحدة سواء أكانت دولة ثنائية القومية أو دولة لكل مواطنيها.

وهكذا، يأتي هذا الكتاب ليعبّر عن المواقف التي تروّج لتسوية الدولة الواحدة كأمر واقع بعد فشل حل الدولتين. لكن طرح تسوية الدولة الواحدة يثير بدوره الكثير من التساؤلات. هل تقبل إسرائيل على سبيل المثال بقيام دولة ديمقراطية لجميع مواطنيها من دون تفرقة أو تمييز لن يكون فيها العامل الديمغرافي في مصلحتها؟ ومن يضمن ألّا يُعامل العرب الفلسطينيون كمواطنين من الدرجة الثانية في ظل دولة يهودية صافية تدعو إليها إسرائيل من خلال قانون الدولة القومية لليهود في إسرائيل

(القانون العنصري) الذي أقرّته في تموز/يوليو 2018؟ وهل من الممكن دمج إسرائيل في المنطقة والتعايش مع الفكر الصهيوني العنصري؟

تؤكد الوقائع منذ نكبة عام 1948 حتى يومنا هذا أن سياسة اقتلاع الفلسطينيين من أرضهم عبر الاحتلال والإحلال لم تتوقف يوماً، وأن مشاريع التسوية التي يُروّج لها ليست سوى مشاريع تطبيع واستسلام وتصفية للقضية الفلسطينية. وعليه لا يوجد أمام الفلسطينيين من خيار سوى الاستمرار في مقاومة الاحتلال بكل الوسائل الممكنة والصمود حتى الحصول على حقهم في تقرير المصير بالتخلص من الاحتلال وإقامة دولتهم المستقلة.

ـ 3 ـ

عصام شروف. «**أزمة مياه سد النهضة الإثيوبي والأصابع الإسرائيلية**». دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، 2019. 432 ص.

يسعى هذا الكتاب لدراسة أثر المشروعات المائية القائمة في إثيوبيا التي لا تزال قيد الإنشاء في الحصة المائية لكل من مصر والسودان، ولا سيّما مشروع سد النهضة والأزمة الحالية بين هذه الدول الثلاث الناجمة عن السد، وذلك وسط تقارير تظهر الدور الإسرائيلي في هذه الأزمة وتأجيجها، وتأثير كل ذلك في الأمن المائي العربي.

وتعبّر مصر (دولة المصبّ) عن خشيتها من احتمال أن يؤثر سد النهضة الإثيوبي سلباً في تدفق حصتها السنوية من نهر النيل (مصدرها الرئيسي للمياه) التي تقدر بنحو 55.5 مليار م^3 سنوياً بموجب اتفاقية 1959، بينما ترى إثيوبيا (دولة المنبع) أن السد سيحقق لها فوائد متعددة، وبخاصة في إنتاج الطاقة الكهربائية، ولن يضر بمصر والسودان الذي تصل حصته من مياه النيل إلى 18.5 مليار م^3 سنوياً.

تتبادل مصر وإثيوبيا الاتهامات بعدم التعاون لإنجاح جولات المفاوضات حول سد النهضة، بينما سجلت الخرطوم في المفاوضات مواقف أقل حدة من المواقف المصرية، واكتفت بالتعبير عن خشيتها من أن يؤثر بناء السد سلباً في حصتها من النيل، مع تأكيد موقفها الداعي إلى التنسيق مع مصر.

وبينما تستمر اللقاءات الاستشارية بين الدول الثلاث حول الجانب الفني من السد، تفيد تقارير استخبارية إسرائيلية عن نشر إسرائيل منظومة صواريخ حول سد النهضة. كما تفيد تقارير أخرى بأن مشروع السد كان في الأساس اقتراحاً أمريكياً ـ إسرائيلياً، وأن شركة الكهرباء الإسرائيلية وقّعت عقوداً لتوزيع الكهرباء التي سيولدها السد.

ولم تكتفِ إسرائيل بالتركيز على إثيوبيا التي تمثل من خلال النيل الأزرق نحو 85 بالمِئة من مياه النيل، بل قررت على ما يبدو التحكم في كل روافده وسط أنباء عن تقديمها دراسات إلى كل من رواندا والكونغو لإقامة ثلاثة سدود لإحكام السيطرة على مياه البحيرات العظمى التي ترفد النيل بنحو 15 بالمئة من مصادر المياه. وفي هذا السياق يرى الكثير من الخبراء أن أطماع إسرائيل بمياه النيل ما زالت قائمة، وأن إسرائيل ـ على الرغم من اتفاقية كامب دايفيد للسلام ـ لا تزال ترى في مصر خطراً وجودياً يهددها، لذا تسعى بكل إمكانياتها للتمدد في القارة الأفريقية والتواصل مع الدول الأفريقية

المؤثرة في تطويق مصر وفي مقدمتها إثيوبيا.

ـ 4 ـ

وسيم خليل قلعجية. تقديم مخائيل بوغدانون ـ يوري شافرانك. **روسيا الأوراسية كقوة عظمى: جيوبوليتيك الصراع وديبلوماسية النفط والغاز في الشرق الأوسط**. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2019. 582 ص.

يُعَد المحلل الجيوسياسي والاستراتيجي ألكسندر دوغين من أبرز المنظِّرين للأوراسية كعقيدة روسية تشدد على مواجهة التحديات المحيطة بروسيا، وفي مقدمها مواجهة الهيمنة العالمية للغرب، واستعادة موسكو لتوازنها من جديد بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، وتجميع قواها كقطب عالمي يرفض الأحادية القطبية ويسعى لفرض التعددية القطبية بديلاً منها. وقد سعى الرئيس الروسي فلاديمير بوتين وما زال، كصانع قرار ميداني، ترجمة العقيدة الأوراسية ببُعديها الجغرافي والجيو ـ سياسي منذ وصوله إلى الكرملين بداية عام 2000 حتى اليوم، متناغماً ومتأثراً بمنظر الفكر الأوراسي دوغين، وذلك في علاقة جدلية لا تقتصر على مناقشة تأثر صانع القرار في الكرملين بمنظر الأوراسية فحسب، بل تشمل استخدام المخزون الفكري والأكاديمي لمنظر الأوراسية وتوجيهه وفقاً للمصالح العليا للبلاد أيضاً.

واستناداً إلى الأوراسية بوصفها أكثر النظريات الجيوبوليتيكية تأثيراً في العمل الميداني لصانع القرار الروسي، تحدث بوتين في غير مناسبة عن المنطقة الأوراسية بوصفها جزءاً لا يتجزأ من الأمن القومي والمصالح الوطنية الروسية التي يجب المحافظة عليها من خلال السعي إلى إقامة نظام إقليمي جديد بديل من الاتحاد السوفياتي السابق وسط تقارير عن اتجاه روسي لإقامة «اتحاد أوراسي» بقيادة روسيا وعضوية مجموعة من الجمهوريات السوفياتية السابقة مثل روسيا البيضاء وكازاخستان وغيرها من دول آسيا الوسطى الغنية بالنفط والمعادن في مواجهة الاتحاد الأوروبي. كما سعت روسيا إلى التصدي لمساعي تطويقها من خلال التدخل العسكري المباشر، في الدول التي يحاول الغرب استقطابها، فكان تدخلها في جورجيا عام 2008 ومن ثم في أوكرانيا وسيطرتها على شبه جزيرة القرم عام 2014. وفي سياق السعي إلى تحقيق التوازن في مواجهة الغرب خارج النطاق الإقليمي لروسيا الاتحادية ووضع حد لهيمنة الغرب على النظام الدولي وتحويل هذا الأخير إلى نظام متعدد الأقطاب، اتخذت القيادة الروسية قرارات حاسمة بالتدخل في مناطق مثل الشرق الأوسط والشرق الأقصى، وكان أبرز تدخلاتها في سورية.

وفي رأي مؤلف هذا الكتاب يصبح الوضع أكثر تعقيداً وتشابكاً مع تطور العلاقة بين الجيوبوليتيك وأبرزها نظرية الأوراسية ودبلوماسية النفط والغاز على امتداد المنطقة الأوراسية. من هنا يعرض المؤلف لكيفية تكوّن العلاقة الجدلية للجيوبوليتيك بموارد الطاقة من النفط والغاز الحيوية للاقتصاد العالمي، بما في ذلك تمركز احتياطيات موارد الطاقة جغرافياً، وبخاصة في المنطقة الممتدة من بحر قزوين إلى الخليج العربي، التي تمثل مجتمعة محور التوازن في أسواق النفط العالمية، وبالتالي مصدر الصراع في غير منطقة من العالم. وضمن الجيوبوليتيك

العالمي المتكون من حروب أنابيب النفط والغاز، كان لا بد لصانع القرار الروسي من أن يسعى لحماية المصالح الاستراتيجية الروسية ومكانة روسيا الأوراسية في الساحة الدولية مع تزايد الطلب العالمي على موارد الطاقة من النفط والغاز.

وهكذا من خلال رؤية العقيدة الأوراسية التي شكلت أولى اهتمامات الرئيس الروسي بوتين منذ وصوله إلى الكرملين، يعرض الكتاب أهمية النفط والغاز كأحد مصادر القوة في السياسة الخارجية الروسية وكيف نجحت روسيا في العودة إلى الساحة الدولية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وتقديم نفسها كقوة عظمى يحسب لها الحساب، وبخاصة بعدما بات لديها دبلوماسية للطاقة مع الوسائل الاقتصادية والعسكرية كافة التي تؤمن مصالحها القومية، ناهيك بما لديها من احتياطيات كبيرة من النفط والغاز تؤمن طرق نقلها عبر شبكات الأنابيب الممتدة على كامل المساحة الأوراسية، وذلك في عالم تتصاعد فيه حدة الاستقطاب وتسعى روسيا لتحويله إلى عالم متعدد الأقطاب.

ثانياً: الكتب الأجنبية

ـ 1 ـ

Federiga Bindi(ed)
Europe and America: The End of the Transatlantic Relationship?
Washington D.C: Brookings Institution Press, 2019. 240 p.

السياسة الخارجية مثل الفيزياء: هناك دائماً من يأتي لملء الفراغات بسرعة. هكذا يُوصف تراجع الولايات المتحدة عن النظام الدولي الذي ساعدت على وضعه والحفاظ عليه منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وذلك في إشارة إلى أن روسيا بدأت تملأ الفراغ بسرعة. وفي هذا السياق يسعى هذا الكتاب لتقييم تداعيات هذا التراجع السلبية على العلاقات عبر الأطلسي التي وصلت إلى ذروتها في عهد الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما؛ قبل أن تتراجع بسرعة في عهد إدارة ترامب.

وإذ يستكشف الكتاب المسار المضطرب للعلاقات الأمريكية ـ الأوروبية، من خلال دراسة السياسة الخارجية للولايات المتحدة وروسيا والدول الأعضاء الرئيسية في الاتحاد الأوروبي، يتناول ما تسبب به الانسحاب الأمريكي من المسرح العالمي من أضرار للشراكة عبر المحيط الأطلسي، ما دفع بالأوروبيين إلى العمل بصورة أكثر استقلالية.

كما يتوقف عند إدارة ترامب التي طغى خلالها العمل الدبلوماسي عبر «تويتر»، و«الأخبار المزيفة»، ما أضرّ بمحاولات فهم العلاقات عبر الأطلسي على حقيقتها، إذ شاب هذا الفهم الأفكار النمطية والتمنيات التي غالباً ما تنطوي على أضرار بالغة في صنع السياسات، وخاصة السياسة الخارجية.

ومع انتهاء قيود الحرب الباردة أصبحت العلاقات عبر الأطلسي أكثر تعقيداً؛ إذ انخرطت الولايات المتحدة منذ التسعينيات في حروب طويلة مثل الحرب في أفغانستان والعراق، وهو ما بعثر الرأسمال المعنوي الذي اكتسبته في أوروبا في الحربين العالميتين، وهذا ما لم يتم فهمه في الولايات المتحدة. في المقابل لا يعرف الأوروبيون سوى القليل عن تأثير انتخاب دونالد ترامب

في الأمريكيين، سواء أكانوا من أنصاره أو من خصومه. وهذا الواقع يهدد بتراجع كل ما تبقى من العلاقات عبر الأطلسي، إذ تحوّل شعار «أمريكا أولاً» الذي رفعه ترامب إلى «أمريكا وحدها». وعليه، يستبعد تطوير العلاقات عبر الأطلسي ما لم تُعالَج العوامل المحددة للسياسات الخارجية التي تصب في مصلحة الشراكة الأطلسية.

ـ 2 ـ

Rosa Freedman, Sarah Blakemore& Nicolas Lemay-Hebert
Peacekeeper, Humanitarian, Abuser: Children at Risk Worldwide
London: C Hurst & Co Publishers Ltd, 2019. 224 p.

هناك الآلاف من المنظمات التي تعنى بحماية الأطفال في جميع أنحاء العالم، لكن الكثير منها يعرضهم للخطر، ولا يوجد إطار قانوني دولي أو نظام قضائي واحد لمحاسبة هذه المنظمات. هذا ما يمثل المحور الرئيس لهذا الكتاب، الذي يؤكد أن هناك نحو مليار طفل يعيشون في المناطق المتأثرة بالنزاعات المسلحة، ويُقتل منهم الملايين أو يُعاقبون كنتيجة للحرب وكُثُر منهم يتعرضون لخطر جسدي وعاطفي شديد.

يوضح الكتاب أن الكوارث الإنسانية والصراعات أجبرت نحو 50 مليون طفل على الفرار من ديارهم، ووصلت معاناة الكثير منهم إلى مستويات مروّعة من الاستغلال والاعتداء الجنسيين، بينما تمكَّن الجناة من الإفلات من العقاب بسهولة. والمؤسف أن الجناة هم الجنود والموظفون المدنيون أنفسهم الذين أُرسلوا لحماية هؤلاء الأطفال.

يكشف الكتاب كيف يتعرض الأطفال للاغتصاب والاتجار والعنف والإيذاء خلال الأزمات في جميع أنحاء العالم من جانب عاملين في المجال الإنساني وحفظة السلام، الذين يطالبون ضحاياهم بتقديم خدمات جنسية مقابل أساسيات البقاء في قيد الحياة ـ الغذاء والمأوى والتعليم والطب. وفي كثير من الأحيان، لم يتمكن الأطفال من الإبلاغ عن سوء المعاملة، وعدم الحصول على الرعاية الطبية أو النفسية الاجتماعية، وعدم اللجوء إلى العدالة.

من هنا، يؤكد الكتاب أهمية لجم هذه الانتهاكات الخطيرة بحق الأطفال، مقترحاً وجود آلية رقابة فعّالة لرصد الانتهاكات وجمع الأدلة حولها ودراسة أسبابها، تمهيداً لوضع البرامج الكفيلة بمحاكمة الجناة وحماية الأطفال.

ـ 3 ـ

David Ottaway, Marina Ottaway
A Tale of Four Worlds: The Arab Region After the Uprisings
Oxford: Oxford University Press, 2019. 256 p.

يرصد هذا الكتاب التطورات التي شهدتها المنطقة العربية على مدى نحو مئة عام، متناولاً التحولات والاضطرابات التي هزت الوطن العربي، وذلك من خلال تحليل المتغيرات المستمرة في أربع مناطق عربية مختلفة، ولا سيّما بعد «انتفاضات الربيع العربي».

ولعل أول هذه المتغيرات والتحولات كان تفكك الإمبراطورية العثمانية عقب الحرب العالمية الأولى؛ ثم كانت الحقبة الناصرية في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، التي تُرجمت بموجات من القومية العربية والاشتراكية بزعامة جمال عبد الناصر، أعقبها

تطورات واضطرابات رافقت المتغيرات في النظام الدولي عقب انهيار الاتحاد السوفياتي، وذلك قبل الوصول إلى الانتفاضات العربية 2011 التي مثلت كارثة سياسية اختلفت عواقبها اختلافاً كبيراً من منطقة إلى أخرى.

وفي رأي مارينا ودايفيد أوتاوي، اتجهت دول منطقة المشرق العربي نحو التفكك، بينما شرعت دول الخليج في وضع خطط بعيدة المدى للتغيير الاقتصادي والاجتماعي لتفادي الاضطرابات. وتراجعت مصر إلى الحكم العسكري والحرب ضد الإسلاميين، وهذا ينعكس على استقرارها في المستقبل. وترى أوتاوي أيضاً، أن البلدان المغاربية فقط، التي بدأت دمج الإسلاميين في أنظمتها السياسية، هي التي تقدم بعض الأمل للتقدم نحو الديمقراطية.

ـ 4 ـ

Stephen Chan

Spear to the West: Thought and Recruitment in Violent Jihadism

London: C Hurst & Co Publishers Ltd, 2019. 176 p.

يعرض مؤلف هذا الكتاب للأسس الأيديولوجية التي تسمح لتنظيم «داعش» والجماعات الجهادية الأخرى بالبقاء في قيد الحياة رغم الهزائم التي تعرضوا لها، متناولاً الوسائل المتطورة التي تستخدمها لنشر الإرهاب عبر الإنترنت لتستمر في دفع رمحها إلى الغرب.

ويرى المؤلف أن مسألة تجنيد مقاتلي «داعش» ليست مجرد عملية تقديم مقاتلين ذوي عقلية بسيطة يرتدون ملابس سوداء، بل هي عملية تفصيلية للتجنيد عبر وسائل التواصل الاجتماعي كافة، تتضمن أسس هذا الفكر والأساليب التفصيلية للتلقين الجهادي، وتستند إلى وجود معرفة عالية بتكنولوجيا المعلومات يتم استخدامها بكفاءة في تثقيف الشباب المسلم وتحريضه في جميع أنحاء أوروبا على التسلل إلى معاقل داعش وإنشاء «حكومة الله على الأرض». وعليه يحث المؤلف قادة العالم الغربي والمجتمع الإسلامي «المعتدل» في الغرب على مواجهة التجنيد الرقمي لداعش وتحدي الأيديولوجيا الجهادية بأيديولوجيا مضادة قادرة على جذب الشباب المسلم، بعيداً من العنف والتطرف. ويدعو المؤلف في هذا السياق إلى الإفادة من مراجعة ما يعدّه مبادئ جهادية رئيسية لابن تيمية ولمصلحي الجهاديين الحديثين: سيد قطب، وأنور العولقي، وعبد الله عزام.

ثالثاً: تقارير بحثية

ـ 1 ـ

[ICG] International Crisis Group

«Preventing a Civil War within a Civil War in Yemen,»

Alert/Middle East& North Africa (9 August 2019)

يتناول هذا التنبيه الصادر عن مجموعة الأزمات الدولية الاشتباكات التي دارت في عدن بين انفصاليي المجلس الانتقالي الجنوبي والقوات الموالية للرئيس المعترف به دولياً، عبد ربه منصور هادي، محذراً من أن الاقتتال داخل التحالف المناهض للحوثيين الذي تقوده السعودية يجعل الصراع أكثر

تعقيداً ويهدد بإدخال جنوب اليمن في حرب أهلية داخل الحرب الأهلية الواسعة والدائرة في البلاد، الأمر الذي يعمِّق أسوأ أزمة إنسانية في العالم، ويسلط الضوء على الحاجة الملحة لتدخل الأمم المتحدة والسعودية والإمارات لتفادي الأسوأ والمساعدة على التوصل إلى حل دائم، بدلاً من الانتظار حتى الانتقال السياسي بعد انتهاء الصراع.

وكان القتال في عدن اندلع في 7 آب/أغسطس الحالي خلال تشييع منير «أبو اليمامة» اليافعي، القائد البارز للأحزمة الأمنية، وهي مجموعة شبه عسكرية تدعمها الإمارات العربية المتحدة قاتلت قوات حكومة هادي من قبل، على الرغم من أنها من الناحية الفنية تقع تحت قيادة وزارة الداخلية. وقُتل اليافعي بصاروخ أصاب موكبه في غرب عدن مطلع آب/أغسطس. وأعلن الحوثيون مسؤوليتهم عن العملية، لكن أعضاء المجلس الانتقالي الجنوبي، ألقوا باللائمة على حزب الإصلاح، الحزب الإسلامي الرئيسي في اليمن، الذي يتم وصفه في بعض الأحيان باسم «جماعة الإخوان المسلمين في اليمن». واتهمت وسائل الإعلام الخاصة بشركة الاتصالات السعودية بأن الإصلاح والحوثيين يتآمرون لزعزعة استقرار الجنوب معاً، على الرغم من أنهم على طرفَي نقيض في الحرب الأوسع الدائرة في اليمن. ويزعم مسؤولو الاتصالات السعودية أيضاً أنهم بينما يحترمون شرعية هادي، فإن أعضاء الإصلاح، الذين يصفونهم بالإرهابيين، قد تمكنوا من اختراق القوات العسكرية المتحالفة مع هادي، بما في ذلك الحرس الرئاسي. ويبدو ـ في الوقت الحالي ـ أن توازن القوى على الأرض يقع على عاتق المجلس الانتقالي الانفصالي لكن النصر الصريح ليس مضموناً للانفصاليين.

ولتفادي المزيد من الاشتباكات والأضرار تؤكد مجموعة الأزمات الدولية أهمية تدخل الأمم المتحدة بقيادة المبعوث الخاص لليمن مارتن غريفيث، والإمارات العربية المتحدة والسعودية، لمنع المزيد من القتال في عدن والتصعيد في محافظات أخرى. وينبغي على أبو ظبي والرياض استخدام نفوذهما وضغطهما على حلفائهما المحليين من أجل وقف فوري لإطلاق النار. كما تدعو مجموعة الأزمات إلى تأليف مجلس أمن تنسيقي يتألف من قادة مدنيين وعسكريين من حكومة هادي والمجلس الانتقالي الانفصالي والتحالف الذي تقوده السعودية لمناقشة حلول النزاع في الجنوب قبل فوات الأوان، إذ إن مناقشة الحل في الجنوب اليمني يمكن أن تساهم في التوصل إلى تسوية سياسية وطنية شاملة في اليمن، وربما لا تتكرر الفرصة لتسوية الوضع في الجنوب.

ـ 2 ـ

Amber Duan
«Can U.S.-Taliban Peace Talks End the War in Afghanistan?,»
Council on Foreign Relations (14 August 2019)

يطرح هذا التقرير سؤالاً محورياً حول ما إذا كانت محادثات السلام بين الولايات المتحدة وحركة طالبان «تستطيع إنهاء الحرب في أفغانستان». وتكمن أهمية هذه المحادثات في كونها تسعى إلى إنهاء أطول حرب شنتها الولايات المتحدة في تاريخها من أجل إسقاط حكم حركة طالبان في أفغانستان عقب هجمات 11 أيلول/سبتمبر 2001، وسط تقارير تفيد أن الولايات المتحدة باتت تدرك

أهمية وضرورة التفاوض مع «حركة طالبان المصنّفة إرهابية» بعدما فشلت في القضاء عليها بعد نحو 18 عاماً من الحرب على أفغانستان.

وفي هذا السياق، يقول المسؤولون الأمريكيون إنهم على وشك التوصل إلى اتفاق مع حركة طالبان لكن السلام في أفغانستان ما زال غير مضمون. وقد استضافت قطر العام الجاري محادثات مكثفة بين الولايات المتحدة وطالبان لإنهاء الحرب، لكن الخلاف حول شروط اتفاق السلام، إلى جانب الدور الغامض لممثلي الحكومة الأفغانية (التي تعدها طالبان نظام دمية تابع لواشنطن) في المحادثات، يدعو إلى التشكيك في جدوى السلام الدائم.

وعلى الرغم من الحديث عن توصل المسؤولين الأمريكيين بقيادة المبعوث زلماي خليل زادة مع قادة طالبان إلى مسودة اتفاق في آذار/مارس الماضي، يقول الخبراء إن المحادثات لا تزال بعيدة من الوصول إلى اتفاق سلام، نظراً إلى الخلاف القائم بين الطرفين على عناصر وشروط المفاوضات.

تركز المفاوضات على أربعة عناصر:

1 ـ انسحاب القوات الأجنبية: يتفق الجانبان على الانسحاب الكامل لنحو 14 ألف جندي أمريكي الموجودين حالياً في أفغانستان، إضافة إلى قوات أجنبية أخرى، لكنهم يختلفون في شأن الجدول الزمني، إذ تقترح الولايات المتحدة مهلة للانسحاب مدتها سنتان ونصف السنة، بينما تصر حركة طالبان على تسعة أشهر.

2 ـ ضمانات مكافحة الإرهاب: وافقت طالبان على منع استخدام الجماعات الإرهابية لأفغانستان، لكن المفاوضين يختلفون حول كيفية تعريف مصطلحَي «الإرهاب» و«الإرهابي».

3 ـ الحوار بين الأفغان: حثت واشنطن الحكومة الأفغانية وقادة طالبان على بدء محادثات رسمية حول كيفية حكم أفغانستان بعد الحرب، لكن طالبان ترفض التفاوض مع الحكومة حتى بعدما تتوصل إلى اتفاق مع الولايات المتحدة.

4 ـ وقف إطلاق النار الشامل: يسعى المفاوضون الأمريكيون إلى وقف دائم لإطلاق النار بين الولايات المتحدة وطالبان وقوات الحكومة الأفغانية قبل إبرام اتفاق سلام، لكن طالبان تصر على تأجيل وقف إطلاق النار إلى أن تنسحب القوات الأمريكية.

إضافة إلى ذلك، تم الحديث عن حماية حقوق المرأة بوصفها أحد العناصر الضمنية التي تثيرها للولايات المتحدة بصورة غير رسمية في المحادثات، واعترف مفاوضو طالبان بحقوق المرأة لكنهم قالوا إنهم يجب أن تكون هذه الحقوق متسقة مع المبادئ الإسلامية.

يخشى الكثير من المراقبين أن يؤدي فشل المفاوضات إلى تفاقم القتال وزيادة عدد القتلى المدنيين، حيث قُتل أكثر من 45 ألف جندي وضابط شرطة أفغاني على مدى السنوات الخمس الأخيرة، وسقط نحو 3800 مدني (بين قتيل وجريح) خلال النصف الأول من السنة الجارية. ومنذ بدء الحرب في عام 2001، قُتل أكثر من 2400 أمريكي وأصيب نحو 20000. كما قتل أكثر من 1100 جندي من قوات الناتو. وكلفت الحرب الولايات المتحدة ما مجموعه 975 مليار دولار. علاوة على ذلك، ستكلف مدفوعات الرعاية الطبية والإعاقة للمحاربين القدامى ما يقدر بنحو

تريليون دولار على مدى السنوات الأربعين المقبلة.

ويبدو أن هناك شكوكاً جدية في احتمالات التوصل إلى اتفاق سلام، إذ إنه على الرغم من تطمينات خليل زادة حول التقدم المحرز في المفاوضات، فإن عدة عوامل قد تتسبب في انهيار عملية السلام. على سبيل المثال، من غير المؤكد ما إذا كانت الحكومة الأفغانية، التي هُمِّشت إلى حد كبير، ستعترف وتلتزم بصفقة أمريكية مع طالبان. ويمكن لحركة طالبان أيضاً الابتعاد من طاولة المفاوضات، معتقدة أن في إمكانها دفع القوات الأمريكية إلى الانسحاب من دون اتفاق.

وحتى لو توصلت الولايات المتحدة وطالبان إلى اتفاق، فلا شيء يضمن أن جميع فصائل طالبان ستلتزم به. كذلك يخشى الكثيرون أن أي اتفاق يتم التوصل إليه قد ينهي فقط التدخل العسكري الأمريكي في أفغانستان لا الصراع في البلاد ككل. وإذا كان قادة طالبان والحكومة الأفغانية غير قادرين على التوصل إلى اتفاق لتقاسم السلطة، كما يقول عدد من الخبراء، ستظل أفغانستان مركزاً لعدم الاستقرار حيث يخشى مواطنوها الهجمات، ويمكن أن تكون مرة أخرى ملاذاً لتنظيم القاعدة والجماعات الإرهابية المرتبطة به □

يصدر قريباً
عن



مركز دراسات الوحدة العربية

تفكيك الاشتراكية العربية

علي القادري

تونس فرادة عربية

صفوان المصري

دروس شهرزاد

عايدة الجوهري

مجلة الدراسات الفلسطينية

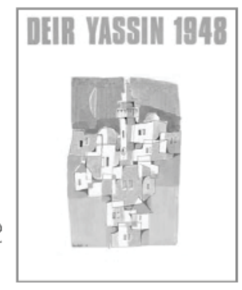
عدد خاص

119

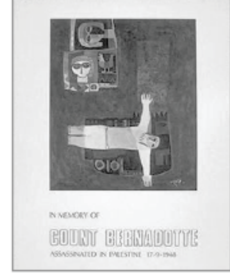
برهان كركوتلي



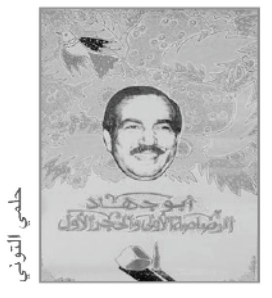
كمال بلاطة



ضياء عزاوي



حلمي التوني



يوسف عبدلكي



نذير نبعه



فلسطين في مرايا الثقافة العربية

صيف 2019

المستقبل العربي

شروط النشر

المستقبل العربي مجلة عربية شهرية محكّمة تصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية منذ عام 1978، وهي تُعنى بشؤون الوطن العربي، ونهضته ووحدته، وما يتعلّق به ويؤثر فيه إقليمياً ودولياً، على مختلف الصُعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية والعلمية والتقانية. تحفّز المجلة الحسَّ النقدي، وتسعى في أبوابها المختلفة لتقديم قراءة علمية وعقلانية وموضوعية للقضايا والملفات المطروحة أو المهمة عربياً وعالمياً، كما تناقش قضايا خلافية من وجهات نظر متعددة.

تتوزع موضوعات المجلة على أبواب مختلفة، لكل منها معاييره وللنشر فيه شروطه. وتتسع صفحاتها لمختلف الباحثين والباحثات العرب، وهي تعطي الأولوية للنصوص التي تأتي بجديد، سواء على مستوى المعطيات والمعلومات، أم على مستوى المقاربات المنهجية والنظرية والاستنتاجات.

يمكن المساهمة في المجلة من خلال الأبواب التالية مع مراعاة شروط النشر الموضحة:

1 ـ **الدراسات**: يجب أن تتوافر في الدراسة شروط البحث العلمي، لناحية المنهج والتأصيل والمجيء بجديد، والاستناد إلى معطيات ووقائع حسية، وصحة المعلومات، والأمانة في الاقتباس والدقة في ذكر الهوامش والمراجع بأسلوب علمي يغطي كل المعلومات المطلوبة عن المصدر (سواء كان كتاباً أو مقالة في دورية، أو تقريراً...)، والبناء النصي واللغوي المتماسك والواضح والجميل، البعيد من الحشو والتكرار، والابتعاد من التعميمات والانتقائية، ومن الأحكام المسبقة غير المستندة إلى براهين وإلى تراكمات معرفية ونتائج بحثية سابقة وجديدة. يُشترط بالدراسة أن تتضمن **ملخصاً تنفيذياً**؛ و**مقدمة ومدخلاً منهجياً وإطاراً نظرياً**، تتضمن الفكرة الأساسية للدراسة وأهدافها والمنهجيات التي تعتمدها والأسئلة والإشكاليات التي تبحث فيها، وتأصيلاً نظرياً للبحث؛ يلي ذلك **متن النص** الذي يعالج موضوع البحث انطلاقاً من العام إلى الخاص، والذي يُفترض أن يوزّع على أبواب وعناوين فرعية متعددة المستويات؛ وصولاً إلى **الاستنتاجات** التي يُفترض أن تعرض باقتضاب أهم ما توصل إليه البحث. وانتهاء **بالخاتمة** التي تخرج بخلاصات وتوصيات مقتضبة. على ألا يتجاوز حجم الدراسة (باستثناء الخلاصة التنفيذية والهوامش أو المراجع) الـ 5000 ـ 6000 كلمة.

2 ـ **مقالات وآراء**: تناقش المقالة التي تدرج في هذا الباب موضوعاً خلافياً، بلغة عقلانية وموضوعية، أو ملفاً ساخناً، أو مقاربة تطرح وجهة نظر مغايرة، أو تقدم رؤية أو مقترحاً مستقبلياً لشأن عربي ما أو شأن عالمي مؤثر عربياً؛ كل ذلك بنمط تفكير وبأسلوب تحليل معمّقين، بعيدين من الخطاب اليومي والارتجالية. على ألا يتجاوز عدد كلمات المقالة الـ 3000 كلمة.

3 ـ **كتب وقراءات**: تتضمن مراجعة الكتاب عرضاً لمضمون كتاب صادر حديثاً، سواء باللغة العربية أو بلغة أجنبية، ومناقشة هذا المضمون ونقده، مع ضرورة إلقاء الضوء على هيكلية الكتاب والمنهجيات التي يقوم عليها والخلفية النظرية والفكرية التي تحكمه. على ألا تتعدى المراجعة حدود الـ 1500 كلمة.

4 ـ **أبواب غير ثابتة** مثل باب **أعلام** الذي يلقي الضوء على الأعمال الفكرية والتجربة الحياتية لأحد الأعلام العرب الذين تستحق أعمالهم وتجاربهم وإنجازاتهم التوقف عندها وتكريمها أو نقدها؛ أو باب **مقابلات** الذي يحاور أحد الأعلام العرب، أو غير العرب، حول تجربته الفكرية أو السياسية أو الثقافية؛ أو باب **مؤتمرات** الذي يلخّص ويناقش نقدياً وقائع مؤتمر أو ندوة علمية على أن يقع النص في هذه الأبواب في حدود 2500 كلمة.

ترسل المساهمات إلى المركز مطبوعة إلكترونياً وفق برنامج وورد (Mircosoft Word) على البريد الإلكتروني: info@caus.org.lb

تتم مراجعة كل المساهمات المرسلة إلى المركز والملتزمة شروط النشر المبيّنة أعلاه وتعرض على اللجنة الاستشارية للمجلة للموافقة على نشرها، أو يتم رفضها أو طلب إدخال تعديلات عليها بناء على معايير النشر المعتمدة في المركز، ويتم إعلام الكاتب بقرار اللجنة الاستشارية في مدة أقصاها 6 أسابيع.

AL MUSTAQBAL AL ARABI
[THE ARAB FUTURE]

No. 487 | September 2019



A monthly journal published by Centre for Arab Unity Studies

Address: "Al Mustaqbal Al Arabi", Beit al-Nahda Bldg., Basra Str.
P. O. Box 113-6001 | Hamra, Beirut 2034 2407 – Lebanon

Tel: +961 1 750084/5/6/7
Fax: +961 1 750088

info@caus.org.lb
www.caus.org.lb
@CausCenter
CausCenter
@CausCenter

ANNUAL SUBSCRIPTION (Including Shipping)

	Paper	E-Journal	E-Journal + paper
Individuals:	$ 100	$ 10	$105
Institutions:	$ 150	$ 40	$180

PRICE LIST

Cyprus **€ 5**
France **€ 6**
Germany **€ 4**
Greece **€ 6**
Italy **€ 3**
UK **£ 4**
Switzerland **CHF 10**
Iran **IRR 25000**
USA & Other Countries **$ 8**

سعر العدد

لبنان 4000 ليرة	البحرين دينار واحد	السودان دولار واحد
سورية دولار واحد	قطر 10 ريالات	ليبيا دولار واحد
الأردن 2 دولار	السعودية 10 ريالات	الجزائر 2 دولار
العراق 2 دولار	اليمن دولار واحد	تونس 4 دنانير
الكويت 1 دينار	عُمان ريال واحد	المغرب 15 درهماً
الإمارات 10 دراهم	مصر 20 جنيهاً	موريتانيا 300 أوقية

ISSN 1024-9834